مكتب التربية العربي لدول الخليج
Arab Bureau of Education for the Gulf States

50 عاماً
من التميز والريادة
في العمل التربوي المشترك



تقرير

حالة التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة

في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج

مكتب التربية العربي لدول الخليج

2026

ح *حقـوق الطبع والنشـر محفوظـة لمكتب التربيـة العربي لـدول الخليج ويجوز الاقتبـاس مع الإشـارة إلـى المصـدر، 1448هـ*

مكتب التربية العربي لدول الخليج

تقريـر حالـة التعليـم والرعايـة في مرحلـة الطفولـة المبكـرة في الـدول الأعضاء بمكتـب التربيـة العربـي لـدول الخليج. / مكتـب التربيـة العربي لـدول الخليج .

الرياض ، ١٤٤٨ هـ

256 ص ؛ 20x27سم

رقم الإيداع: ٨٩٤٨/ ١٤٤٨

ردمك: ٤-٦١-٨٤٤٦-٦٠٣-٩٧٨

الناشـر:

مكتب التربية العربي لدول الخليج

ص. ب (8184) - الرياض (12622)

تليفون: 00966112664470

www.abegs.org

E–mail: abegs@abegs.org

المملكـة العـربية السعودية


بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــديـم:

يمثـل الاسـتثمار في التعليـم والرعايـة بمرحلـة الطفولـة المبكرة أحـد أهم مرتكـزات التنمية الإنسـانية المسـتدامة، وأعلى مجالات الاسـتثمار عائدًا على المجتمعات والدول، إذ تؤكد البحوث العلميـة والتجـارب الدوليـة أن السـنوات الأولـى من حيـاة الطفل هـي المرحلة التي تتشـكل فيها أسـس التعلـم، وتتطور خلالها القـدرات المعرفية واللغوية والاجتماعيـة والانفعالية، وتتكون القيم والاتجاهات والمهارات التي ترسم ملامح مستقبل الإنسان، وتسهم في بناء مجتمعات أكثر ازدهارًا وقدرة على المنافسة.

ومن هذا المنطلق، يولي مكتب التربية العربي لدول الخليج هذه المرحلة عناية خاصة، انطلاقًا مـن رسـالته في دعم تطويـر التعليم، وتعزيز التكامل والتعاون بين الـدول الأعضاء، وإنتاج المعرفة التربوية، وتطوير السياسـات والبرامج التي تسـتجيب للتحولات المتسـارعة التي يشـهدها العالم. وقد امتدت جهود المكتب في مجال الطفولة المبكرة لأكثر من أربعة عقود، شملت إعداد الدراسات، وتطوير المناهج، وبناء الأدلة التربوية، وتأهيل الكوادر، وتعزيز الشراكة مع الأسرة، ودعم المبادرات الإقليمية، بما أسهم في ترسيخ مكانة المكتب بيتًا للخبرة التربوية في المنطقة.

ويأتـي هـذا التقرير بوصفه أول تقرير إقليمي متخصـص يصدره المكتب لرصد وتحليل واقع حالة التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة في الدول الأعضاء، مستندًا إلى البيانات الوطنية، والوثائـق الرسـمية، وأفضـل المرجعيات الدوليـة، ليقدم قراءة تحليلية شـاملة لواقع هذه المرحلة، ويبـرز مـا تحقق من إنجازات، ويستشـرف فـرص التطوير، ويحدد الأولويات المسـتقبلية التي من شأنها دعم صناع القرار في بناء سياسات أكثر كفاءة واستدامة.

وقد كشف التقرير عن تجارب وطنية رائدة تعكس حجم الاهتمام الذي توليه الدول الأعضاء لهـذه المرحلـة، سـواء في تطوير التشـريعات والسياسـات، أو تعزيز الحوكمـة، أو تحديث المناهج، أو الاسـتثمار في الكوادر البشـرية، أو تحسين البيئات التعليمية، أو توسـيع الشـراكات مع القطاع الخاص والمجتمـع. كمـا أبـرز تنوعًا ثريًا في المبادرات الوطنية، يؤكد أن دولنا تمتلك خبرات نوعية يمكن أن تشكل أساسًا لبناء منظومة خليجية متقدمة للطفولة المبكرة، قائمة على تبادل المعرفة، وتكامل الخبرات، والتعلم المتبادل.

وفي الوقـت ذاتـه، يـبين التقرير أن المرحلة المقبلة تسـتدعي الانتقال من التركيز على التوسـع في الخدمـات إلـى التركيـز علـى جـودة المخرجـات والأثـر التنموي، مـن خلال تطويـر منظومات

متكاملـة للحوكمة، وتعزيـز جودة الكوادر، وبناء نظم متقدمة للمتابعة والتقييم، وتوظيف البيانات في صناعـة القـرار، وتعزيز التكامل بين التعليم والصحـة والحماية الاجتماعية، بما يضمن توفير بيئات تعليمية آمنة ومحفزة وشاملة لكل طفل.

وإيمانًـا مـن المكتـب بأهميـة العمل الإقليمي المشـترك، فإننـا ننظر إلى هـذا التقرير بوصفه نقطـة انـطلاق نحـو مرحلـة جديـدة مـن التعـاون بين الـدول الأعضاء، تسـتهدف تطويـر معايير إقليمية للجودة، وتعزيز تبادل الخبرات، وبناء قواعد بيانات ومؤشرات مشتركة، وتشجيع البحوث التطبيقيـة، وإطلاق المبـادرات والبرامـج التي ترتقي بمنظومة الطفولة المبكرة، وتسـهم في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، وتعزيز جاهزية أجيال المستقبل.

ويسـرني أن أتقـدم بخالص الشـكر والتقدير إلـى وزارات التربية والتعليـم والجهات الوطنية المختصة في الدول الأعضاء، لما قدمته من تعاون ودعم أسـهما في إنجاز هذا التقرير، كما أتوجه بالشـكر والتقديـر إلـى الخبـراء في المكتب: د. عبد الـسلام الجوفي، ود. عبده نعمـان المفتي، ود. أشـرف التيجانـي، علـى جهودهـم وإسـهاماتهم العلميـة والمهنية في إعـداد التقريـر وتطويره، بما قدموه من بيانات ومعلومات ورؤى أسهمت في إخراجه بهذه الصورة. كما أتطلع إلى أن يكون هذا التقريـر مرجعًـا موثوقًا لصناع القرار والباحثين وشـركاء التنمية، وأن يسـهم في دعم السياسـات الوطنيـة، وتعزيـز التعاون الخليجي، وترسـيخ قناعة مشـتركة بأن الاسـتثمار في التعليم والرعاية بمرحلـة الطفولـة المبكـرة هـو الاسـتثمار الأكثـر أثرًا في مسـتقبل الإنسـان، والأكثر اسـتدامة في مستقبل الأوطان.

د. محمـد بن سعود آل مقبـل

المديـر العـــام

فهرس المحتويات

تقــديم:	5
فهرس المحتويات	7
فهرس الجداول	9
تمهيــد:	11
الملخص التنفيذي:	13
منهجية إعداد التقرير:	17
مقدمة نظرية:	23
المحور الأول: الحوكمة والأطر التنظيمية:	23
المحور الثاني: الوصول والمشاركة:	26
المحور الثالث: المناهج والأنشطة التربوية	28
المحور الرابع: الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة:	30
المحور الخامس: البيئة المدرسة والتجهيزات:	31
المحور السادس: دور القطاع الخاص وحجم إسهامه:	32
الإمـارات العـربية المتحـدة	34
تمهيد:	35
المحور الأول: الحوكمة والأطر التنظيمية:	37
المحور الثاني: الوصول والمشاركة:	48
المحور الثالث: المناهج والأنشطة:	55
المحور الرابع: الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة:	62
المحور الخامس: البيئة المدرسية والتجهيزات:	68
مملكــة البحــرين	73
تمهيد:	74
المحور الأول: الحوكمة والأطر التنظيمية:	77
المحور الثاني: الوصول والمشاركة:	84
المحور الثالث: المناهج والأنشطة:	89

المحور الرابع: الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة:	94
المحور الخامس: البيئة المدرسية والتجهيزات:	99
المحور السادس: القطاع الخاص:	105
دولــة الكويت	113
تمهيد:	114
المحور الأول: الحوكمة والأطر التنظيمية:	116
المحور الثاني: الوصول والمشاركة:	120
المحور الثالث: المناهج والأنشطة:	124
المحور الرابع: الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة:	128
المحور الخامس: البيئة المدرسية والتجهيزات:	131
المحور السادس: القطاع الخاص:	134
المملكــة العربية السعودية	137
تمهيد:	138
المحور الأول: الحوكمة والأطر التنظيمية:	140
المحور الثاني: الوصول والمشاركة:	146
المحور الثالث: المناهج والأنشطة:	151
المحور الرابع: الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة:	156
المحور الخامس: البيئة المدرسية والتجهيزات:	161
المحور السادس: القطاع الخاص:	166
سلطنــة عمــان	171
تمهيد:	172
المحور الأول: الحوكمة والأطر التنظيمية:	174
المحور الثاني: الوصول والمشاركة:	178
المحور الثالث: المناهج والأنشطة:	183
المحور الرابع: الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة:	188
المحور الخامس: البيئة المدرسية والتجهيزات:	194
المحور السادس: القطاع الخاص:	199

دولـــة قطـــر	206
تمهيد	207
المحور الأول: الحوكمة والأطر التنظيمية:	210
المحور الثاني: الوصول والمشاركة:	217
المحور الثالث: المناهج والأنشطة:	222
المحور الرابع: الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة:	226
المحور الخامس: البيئة المدرسية والتجهيزات:	230
المحور السادس: القطاع الخاص:	232
الخاتمة:	242
المراجـــع:	248

فهرس الجداول

جدول (1) السلم التعليمي لمرحلة الطفول المبكرة في الإمارات العربية المتحدة.	45
الجدول (2): أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في الدولة خلال العام الدراسي 2025–2026م وفق الجنس ونوع المدرسة والمنطقة الجغرافية في الإمارات العربية المتحدة.	49
الجدول (3) إحصاءات الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة في الإمارات العربية المتحدة.	63
جدول (4) الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة في الإمارات العربية المتحدة وفق مؤهلاتهم العلمية.	
جدول (5): إطار مراجعة أداء رياض الأطفال في مملكة البحرين.	83
جدول (6) السلم التعليمي لمرحلة الطفول المبكرة في مملكة البحرين.	84
الجدول (7): أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في الدولة خلال العام الدراسي 2025–2026م وفق الجنس ونوع المدرسة والمنطقة الجغرافية في مملكة البحرين.	87
جدول (8) أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في مملكة البحرين خلال العام الدراسي 2024–2025م.	88
الجدول (9) إحصاءات الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة في مملكة البحرين.	96

جدول (10) السلم التعليمي لمرحلة الطفول المبكرة في دولة الكويت.	120
الجدول (11): أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في دولة الكويت خلال العام الدراسي 2025–2026م وفق الجنس ونوع المدرسة والمنطقة الجغرافية.	122
جدول (12) أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في دولة الكويت خلال العام الدراسي 2025–2026م.	123
الجدول (13) إحصاءات الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة في دولة الكويت.	131
جدول (14) السلم التعليمي لمرحلة الطفول المبكرة في المملكة العربية السعودية	145
الجدول (15): أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في المملكة العربية السعودية خلال العام الدراسي 2025–2026م وفق الجنس ونوع المدرسة.	148
جدول (16): أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في المملكة العربية السعودية خلال العام الدراسي 2025–2026م.	149
الجدول (17) إحصاءات الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة في المملكة العربية السعودية.	158
جدول (18) الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة في المملكة العربية السعودية وفق مؤهلاتهم العلمية.	159
جدول (19) السلم التعليمي لمرحلة الطفول المبكرة في سلطنة عمان.	178
الجدول (20): نسبة الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في الدولة خلال العام الدراسي 2025–2026م وفق الجنس ونوع المدرسة والمنطقة الجغرافية في سلطنة عمان.	181
جدول (21) نسبة الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عمان خلال العام الدراسي 2025–2026م.	182
الجدول (22) إحصاءات الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عمان.	191
جدول (23) الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عمان وفق مؤهلاتهم العلمية.	191
جدول (24) السلم التعليمي لمرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر للعام 2025–2026 م	218
الجدول (25): نسبة الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر خلال العام الدراسي 2025–2026م وفق الجنس ونوع المدرسة والمنطقة الجغرافية.	220
جدول (26) أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر خلال العام الدراسي 2024–2025م.	222
الجدول (27) إحصاءات الكوادر البشرية في المدارس الحكومية في مرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر 2025–2026 م	229
الجدول (28) إحصاءات الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة الذين تلقوا برامج تدريب للتطوير المهني خلال العام 2025–2026 م	231

تمهيـــد:

أولـى مكتـب التربيـة العربي لـدول الخليج اهتمامًا مسـتمرًا بمرحلة الطفولة المبكـرة، إدراكًا لأهميـة السـنوات الأولـى في تأسـيس التعلـم وتنميـة الطفـل في الجوانـب البدنيـة والاجتماعية، والانفعاليـة، والمعرفيـة، واللغويـة. ويتوافـق هـذا الاهتمـام مع الهـدف الرابع من أهـداف التنمية المسـتدامة للأمم المتحـدة (SDG 4)، الـذي يسـعى إلـى «ضمـان التعليم الجيد المنصف والشـامل للجميـع وتعزيـز فرص التعلم مدى الحياة»، حيث يشـمل الهدف تعزيز الوصول إلى التعليم المبكر الجيد للأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة لضمان أسس قوية للتعلم المستقبلي.

وقـد امتـدت جهـود المكتـب ذات الصلـة بمرحلـة الطفولة المبكرة منـذ أواخر ثمانينيـات القرن الماضي حتى الوقت الراهن لتشمل تطوير المناهج، نشر المعرفة، تدريب المعلمين، وتعزيز الشراكة مع الأسرة والمجتمع، بما يسهم في تحقيق جودة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وضمان توفير بيئات تعليمية آمنة وشاملة، تدعم نمو الطفل الشامل وتؤهله لمواجهة تحديات المستقبل بشكل فعال».

ففي أواخر ثمانينيات القرن الماضي، أصدر المكتب سلسـلة من المطبوعات الإرشـادية لتطوير مهارات المعلمين وتعزيز النمو المتكامل للأطفال، من بينها «الأسرة ورعاية الأبناء – دليل إرشادي للأسـرة» (1985)، و«الوضـع التعليمـي للطفـل في دول الخليـج العربـي» (1987)، و«الصورة المعربة من مقياس بيركس لتقدير السـلوك» (1988)، و«الطفل واللعب: مداخل نظرية وتطبيقات تربوية» (1990). هدفت هذه الإصدارات إلى تمكين الأسـرة، وتحسين البيئة التعليمية، ومتابعة المشـكلات السـلوكية، وإبـراز أهميـة اللعب في نمو الطفـل، مع تقديم أدوات عملية للتطبيق. وفي تسـعينيات القرن الماضي بدأ المكتب في توسيع اهتماماته لتشمل أثر التكنولوجيا في الطفولة المبكرة، حيث جاء كتاب «دور البرمجيات في تنمية ثقافة الطفل في دول الخليج» (1997) ليبحث استخدام البرمجيات الإيجابية، توسيع مدارك الطفل، ووضع ضوابط تربوية للحد من الأثر السلبي للتقنيات الحديثة.

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، ركز المكتب على جودة البرامج والممارسات التعليمية، من خلال إصدارات مثل «تفعيل دور الأسرة في تربية الطفل وتعليمه في مراحل ما قبل المدرسة» (2007)، و«الممارسـة الملائمـة تطوريًـا في برامـج الطفولة المبكرة» (2011)، و«مشـكلات الطفولة: التشـخيص والـعلاج» (2011)، لتعزيـز الكفـاءات المهنيـة للمعلـمين وتطبيق أفضل الممارسـات العالميـة في بيئات التعليم المبكر. كما أولى المكتب اهتمامًا بالجانب الصحي والرقمي للطفل، من خلال نشر عدد من الإصـدارات مثـل: «تنشـئة الطفل الرقمي: دليـل المواطنة الرقمية لأولياء الأمـور» (2013)، و«الدليل العملي لصحة الطفل» (2016)، لتوفير إرشـادات حول الصحة العامة، الوقاية، الإسـعافات الأولية، والتربيـة الرقميـة المسـؤولة. إضافـة إلى ذلك، عـزز المكتب كفاءات المعلمـات والطالبات من خلال «التدريب الميداني للطالبات: المرشد في التربية العملية» (2016)، وقدم أدوات عملية لدعم السلوك

الإيجابي لدى الأطفال عبر برنامج التربية الأسرية «منظومة كفايات التربية الإيجابية» (2016)

وفي أحدث الجهود، أجريت دراسة لعام 2025 حول مناهج رياض الأطفال في الدول الأعضاء، بهدف وضع إطار موحد للمناهج، وتحليل البرامج الحالية وفق التوجهات الإقليمية والدولية، مع التركيز على النمو المتكامل للطفل، وجودة البيئة التعليمية، والتعلم القائم على اللعب، والمهارات الرقمية، والشراكة مع الأسرة. وأسفرت الدراسة عن خمس منتجات رئيسية شملت: تقرير واقع مناهج رياض الأطفال في الدول الأعضاء، وإطار منهج رياض الأطفال في الدول الأعضاء، والمحتوى التعليمي، ودليل المعلمة، والحقائب التدريبية.

كما عزز المكتب الثقافة القرائية لدى الأطفال من خلال مسابقة المحتوى الإثرائي للطفل، ما أسهم في توفير مصادر معرفية متنوعة تسهم في تنمية القيم الأخلاقية والثقافية، ودعم الإثراء المعرفي للنشء. تعكس هذه الجهود التزام المكتب المستمر بتطوير الطفولة المبكرة ومواكبة أفضل التجارب العالمية بما يخدم الأطفال والمجتمع على حد سواء.

يواصل مكتب التربية العربي لدول الخليج جهوده في إعداد تقارير دورية ترصد واقع التعليم في الدول الأعضاء، مع التركيز على متابعة التقدم نحو تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، يأتي التقرير الحالي بوصفه امتدادًا لسلسلة تقارير المكتب، مع تركيز خاص على مرحلة الطفولة المبكرة في الدول الأعضاء، نظرًا لأهميتها في دعم بناء الأسس الأولى للتعلم، كما يُعد هذا التقرير الأول الذي يصدره المكتب لرصد حالة الطفولة المبكرة في الدول الأعضاء، حيث يقدّم تحليلاً يربط بين السياقات المحلية والممارسات والمعايير الدولية، ويستعرض أبرز المنجزات والمبادرات القائمة، إلى جانب رصد الفجوات والتحديات في عدد من المجالات ذات الصلة، كما يعكس التقرير التزام المكتب بالمساهمة في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (SDG 4)، المعني بضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة، مع إيلاء اهتمام خاص بجودة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بوصفها مرحلة تأسيسية.

ويشمل التقرير المحاور الرئيسة الآتية:

- **الحوكمة والأطر التنظيمية**، التي تحدد السياسات والإجراءات المؤثرة في الطفولة المبكرة.
- **الوصول والمشاركة**، لضمان تمتع جميع الأطفال بالفرص التعليمية والبيئية المناسبة.
- **المناهج والأنشطة التربوية** المقدمة للأطفال، ومدى توافقها مع الاحتياجات التنموية والمعايير الدولية.
- **الكوادر البشرية** العاملة في المرحلة، من حيث التأهيل الأكاديمي، التدريب المستمر، والاستقرار المهني.
- **البيئة المدرسية والتجهيزات الداعمة** لنمو الطفل وتعلمه، بما يشمل الفضاءات التعليمية، الأدوات، والمواد الداعمة للأنشطة التعليمية.
- **دور القطاع الخاص وحجم إسهامه**، إلى جانب نماذج الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز جودة الخدمات المقدمة للأطفال.

الملخص التنفيذي:

تُعد مرحلة الطفولة المبكرة من أهم المراحل التأسيسية في حياة الإنسان، إذ تُشكّل الأساس الذي تُبنى عليه قدرات الطفل المعرفية واللغوية والجسدية والاجتماعية والانفعالية، وتؤثر بصورة مباشرة في استعداده للتعلم، ومسيرته التعليمية، وقدرته على الاندماج والمشاركة الفاعلة في المجتمع مستقبلاً. ومن هذا المنطلق، يمثل الاستثمار في السنوات الأولى من عمر الطفل استثمارًا إستراتيجيًا في بناء الإنسان، وتنمية رأس المال البشري، وتعزيز التنمية المستدامة، ودعم تنافسية المجتمعات واقتصادات المعرفة.

وانطلاقًا من رسالته في دعم تطوير التعليم وتعزيز التكامل التربوي بين الدول الأعضاء، أعد مكتب التربية العربي لدول الخليج هذا التقرير بوصفه أول تقرير إقليمي متخصص يرصد واقع مرحلة الطفولة المبكرة في الدول الأعضاء، ويقدم تحليلاً مقارنًا لسياساتها وبرامجها وتجاربها الوطنية، بما يسهم في دعم صناع القرار والقيادات التربوية والباحثين، وتعزيز التخطيط القائم على البيانات والأدلة، وتبادل الخبرات والممارسات الواعدة بين الدول الأعضاء. ويأتي التقرير في سياق اهتمام المكتب بمتابعة التقدم نحو تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية (4-2) المتعلقة بضمان حصول جميع الأطفال على خدمات الرعاية والتعليم الجيد في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي. كما يستند إلى قناعة بأن تطوير هذه المرحلة لا يقتصر أثره على تحسين النتائج التعليمية، بل يمتد ليشمل الصحة والتنمية الاجتماعية والاستقرار الأسري والإنتاجية الاقتصادية على المدى البعيد.

واعتمد التقرير على بيانات جُمعت من خلال إعداد أداة استبانة شاملة، تم استكمالها من قبل وزارات التربية والتعليم في الدول الأعضاء، حيث استند التقرير إلى إطار تحليلي متكامل شمل ستة محاور رئيسة، هي: الحوكمة والأطر التنظيمية، والوصول والمشاركة، والمناهج والأنشطة التربوية، والكوادر البشرية، والبيئة التعليمية والتجهيزات، ودور القطاع الخاص والشراكات. وقد أتاح هذا الإطار تقديم صورة شاملة عن واقع منظومات الطفولة المبكرة في الدول الأعضاء، وإبراز عناصر القوة، ورصد التحديات المشتركة، واستخلاص الممارسات الواعدة التي يمكن البناء عليها في تطوير العمل الخليجي المشترك.

وتؤكد النتائج العامة أن الدول الأعضاء حققت خلال السنوات الأخيرة تقدمًا نوعيًا في تطوير التشريعات والسياسات الوطنية، وتعزيز الحوكمة وضمان الجودة، والتوسع في خدمات الطفولة المبكرة، وتحديث المناهج، وتحسين البيئات التعليمية، وتأهيل الكوادر البشرية، وتوسيع الشراكات. ويعكس هذا التقدم تحولاً تدريجيًا من النظر إلى الطفولة المبكرة بوصفها مرحلة للرعاية أو

التهيئة المدرسية فقط، إلى اعتبارها مرحلة تعليمية وتنموية متكاملة تشكل الأساس لبناء الإنسان.

ويبـرز التقريـر كذلـك ثـراء التجارب الوطنيـة وتنوعها، حيـث قدمت كل دولـة عضو نموذجًا متميزًا في تطوير منظومة الطفولة المبكرة. فقد أسسـت **دولة الإمارات العربية المتحدة** منظومة وطنيـة متكاملـة تجمـع بين التشـريعات الحديثـة، والحوكمـة متعـددة القطاعـات، والسياسـات الوطنيـة، والتطويـر المهنـي، وإنشـاء مؤسسـات متخصصـة تعـزز التكامـل بين التعليـم والصحـة والتنميـة الاجتماعيـة. وفي **مملكة البحريـن** برز الاهتمام بتطوير الكفـاءات المهنية وتعزيز برامج التأهيل والتطوير المسـتمر، كما تميزت **دولة الكويت** بربط تطوير المرحلة بالإسـتراتيجية تطوير المنهـج الوطنـي، واعتمـاد نموذج حوكمة تشـاركي بين الجهـات الحكومية. وبرزت **المملكة العربية السعودية** في التوسع في خدمات الطفولة المبكرة، وتطوير المناهج والبيئات التعليمية، وربط برامج المرحلة بمسـتهدفات **رؤية المملكة 2030**. بينما واصلت **سلطنة عُمان** التوسـع في خدمات الطفولة المبكـرة، وتحديـث الأطـر التنظيمية، ورفع كفـاءة الكوادر، وتحسين البيئـة التعليمية، وبرزت **دولة قطر** من خلال تبني سياسـة وطنية للتعليم المبكر وإطلاق برنامج «**شـروق الشـمس**» بوصفه إطارًا استراتيجيًا متكاملاً لتطوير خدمات الطفولة المبكرة.

ولا تمثـل هـذه التجـارب نمـاذج وطنيـة ناجحة فحسـب، بـل تشـكل مجتمعة رصيـدًا معرفيًا وإجرائيًـا للمنطقـة، يمكـن توظيفـه لبناء منظومـة خليجية متكاملـة للطفولة المبكـرة، قائمة على تبادل الخبرات، وتطوير معايير إقليمية للجودة، وتعزيز البحوث والابتكار، وبناء القدرات، وتطوير مؤشـرات مشـتركة للمتابعـة والتقييـم. ومن هـذا المنطلـق، يضطلع **مكتـب التربيـة العربـي لدول الخليـج** بـدور محـوري في تحويـل هذه الخبـرات الوطنية إلى مبـادرات وبرامج إقليمية مشـتركة تسـهم في تسـريع تحقيق مسـتهدفات التنمية المستدامة، وترسـيخ مكانة المنطقة بوصفها نموذجًا رائدًا في الاستثمار في الطفولة المبكرة.

وفي مقابـل مـا تحقـق من تقدم، كشـف التقرير عن عدد من التحديات المشـتركة التي تتطلب اهتمامًـا أكبـر خلال المرحلـة المقبلـة، وفي مقدمتهـا تعزيز العدالة في الوصـول إلى الخدمات، ولا سيما للأطفال دون سن الثالثة، وتقليص الفجوات المرتبطة بالموقع الجغرافي والظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز التكامل بين قطاعات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية، وتطوير أنظمة البيانات والمؤشـرات الوطنية، وتوحيد معايير الجودة، والارتقاء بالتطوير المهني المسـتمر، وتوسيع خدمـات الدمـج للأطفـال ذوي الإعاقة، وتعزيز الشـراكة مع الأسـرة، وضمان الاسـتخدام الآمن والمتوازن للتقنيات الرقمية.

ويؤكد التقرير أن المرحلة المقبلة تستوجب الانتقال من التركيز على التوسع الكمي في الخدمات إلى التركيز على الجودة والأثر والاسـتدامة، بحيث تصبح جودة الخبرات التعليمية، ونواتج النمو

الشـامل للطفـل، وكفـاءة التفاعل التربوي، وفاعلية القيادة، وجودة البيئة التعليمية، والشـراكة مع الأسرة، هي المؤشرات الرئيسة لنجاح منظومات الطفولة المبكرة.

ويؤكـد هـذا التقرير أن مسـتقبل التنمية في دولنا يبدأ من السـنوات الأولـى من عمر الطفل، وأن الاسـتثمار في الطفولة المبكرة لم يعد خيارًا تربويًا فحسـب، بل أصبح اسـتثمارًا إسـتراتيجيًا في رأس المال البشـري، ذا عوائد اقتصادية واجتماعية ممتدة. ويتسـق ذلك مع ما يؤكده **إطار الرعاية الحانية لتنمية الطفولة المبكرة** الصادر عن منظمة الصحة العالمية واليونيسف والبنك الدولي، من أن الاستثمار في برامج تنمية الطفولة المبكرة يُعد من الاستثمارات ذات العائد المرتفع، **إذ تشير التقديرات إلى إمكانية تحقيق عائد يصل إلى 13 دولارًا مقابل كل دولار يُستثمر في هذه المرحلة** (World Health Organization [WHO], United Nations Children's Fund [UNICEF], & World Bank Group, 2018). ومن ثم، فإن تعزيز الاستثمار في الطفولة المبكرة يمثل مدخلاً أساسيًا لبناء رأس المال البشـري وتحسين الفرص المسـتقبلية للأطفال، بما يسـتدعي سياسات وتمويلات مستدامة ومتكاملة تضع هذه المرحلة في صميم أولويات التنمية الوطنية.

ويجـدد مكتـب التربيـة العربي لدول الخليج التزامه بمواصلة دعـم الدول الأعضاء في تطوير سياسـات وبرامـج الطفولـة المبكـرة، وتعزيـز التعـاون الإقليمـي، وبنـاء قواعد بيانات ومؤشـرات مشـتركة، وتطوير معايير إقليمية للجودة، ونقل الخبرات والممارسـات الواعدة، بما يسـهم في بناء منظومـة خليجيـة رائدة للطفولة المبكرة، قادرة على إعداد أجيال تمتلك القيم والمعارف والمهارات اللازمة للمستقبل.

ويأمـل المكتـب أن يشـكل هذا التقريـر مرجعًا إسـتراتيجيًا لصناع القرار والقيـادات التربوية والباحثين وشركاء التنمية، ومنطلقًا لمبادرات نوعية ومشروعات مشتركة ترتقي بمرحلة الطفولة المبكرة، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن كل استثمار في الطفل اليوم هو استثمار في مستقبل الوطن والإنسان والتنمية.

الرسائل الرئيسة للتقرير

1. تمثل الطفولة المبكرة الأساس في بناء الإنسان وتنمية رأس المال البشري، وأحد أهم المرتكزات لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز تنافسية المجتمعات.
2. حققت الدول الأعضاء تقدمًا نوعيًا في تطوير السياسات والتشريعات، وتعزيز الحوكمة، والتوسع في خدمات الطفولة المبكرة، وتحسين المناهج والبيئات التعليمية وتأهيل الكوادر.
3. تقدم التجارب الوطنية في الدول الأعضاء نماذج متنوعة وممارسات واعدة تشكل رصيدًا

معرفيًا يمكن تبادله وتطويره والاستفادة منه على المستوى الإقليمي.

4. يتمثل التحدي الرئيس في المرحلة المقبلة في الانتقال من التوسع الكمي في الإتاحة إلى تحسين جودة الخدمات، وقياس أثرها الفعلي في تعلم الطفل ونموه الشامل.

5. يشكل التكامل بين قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والتنمية الأسرية أساسًا لبناء سياسات شاملة ومستدامة للطفولة المبكرة.

6. تظل جودة الكوادر البشرية والقيادة التربوية والتفاعل اليومي مع الطفل والبيئة التعليمية من أكثر العوامل تأثيرًا في جودة التعلم والنمو.

7. تمثل البيانات الدقيقة والمؤشرات المشتركة ونظم المتابعة والتقييم ركائز أساسية لتطوير السياسات، وقياس التقدم، واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة.

8. تسهم الشراكات المنظمة مع القطاع الخاص والأسرة والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية في توسيع الخدمات وتعزيز جودتها واستدامتها.

9. يمتلك مكتب التربية العربي لدول الخليج فرصة الإستراتيجية لقيادة العمل الإقليمي في تطوير معايير الجودة، وبناء المؤشرات وقواعد البيانات المشتركة، ودراسة إنشاء مرصد خليجي للطفولة المبكرة، وتعزيز تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء.

10. يمثل الاستثمار في الطفولة المبكرة أحد أعلى الاستثمارات عائدًا على الإنسان والمجتمع والاقتصاد، وأساسًا لبناء أجيال تمتلك القيم والمعارف والمهارات اللازمة لقيادة مستقبل المنطقة.

منهجية إعداد التقرير:

اعتمد هذا التقرير على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف رصد واقع مرحلة الطفولة المبكرة في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، من خلال جمع وتحليل البيانات الرسمية الواردة من الجهات المختصة في كل دولة عضو.

أولاً: أداة جمع البيانات:

اعتمد إعداد هذا التقرير على استبانة متخصصة صُممت لرصد واقع مرحلة الطفولة المبكرة في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، وذلك استنادًا إلى أهداف التقرير، ومؤشرات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (SDG 4.2)، والمعايير الدولية ذات الصلة، بما يضمن توفير بيانات كمية ونوعية تسهم في بناء صورة شاملة ودقيقة عن واقع مرحلة الطفولة المبكرة.

وقد اشتملت الاستبانة على ستة محاور رئيسة تغطي مختلف مكونات مرحلة الطفولة المبكرة، حيث تناول كل محور جانبًا محددًا من جوانب السياسات والممارسات التربوية، وذلك على النحو الآتي

- **محور الحوكمة والأطر التنظيمية:** ركز على البنية التشريعية والتنظيمية لمرحلة الطفولة المبكرة، والجهات المشرفة عليها، والإستراتيجيات الوطنية، وأطر الحوكمة، وآليات الرقابة وضمان الجودة، ومؤشرات المتابعة والتقييم، والسلم التعليمي، إضافة إلى المبادرات والسياسات الوطنية الداعمة لتطوير الحوكمة المؤسسية للمرحلة.
- **محور الوصول والمشاركة:** تناول واقع إتاحة خدمات الطفولة المبكرة للأطفال، من خلال معدلات الالتحاق والقيد، وعدد المؤسسات والفصول، واستمرارية الأطفال في البرامج، وعدالة الوصول بين المناطق والفئات المختلفة، وآليات الانتقال إلى المرحلة الابتدائية، ومشاركة الأسرة والمجتمع، إلى جانب المبادرات الوطنية الهادفة إلى تعزيز فرص الالتحاق والمشاركة.
- **محور المناهج والأنشطة التربوية:** ركز على فلسفة المناهج وتوجهاتها، ومجالات التعلم ومحتواها، ووثائق المناهج والأدلة الإرشادية، والقيم التربوية، وأساليب التعليم والتعلم، وإستراتيجيات التقويم، والأنشطة التعليمية، ومدى مواءمة المناهج لخصائص نمو الطفل ومتطلبات التعلم في مرحلة الطفولة المبكرة، إضافة إلى المبادرات التطويرية المرتبطة بالمناهج.

- **محور الكوادر البشرية**: تناول خصائص القوى العاملة في مرحلة الطفولة المبكرة، بما يشمل مؤهلات المعلمات والمعلمين والقيادات التربوية، ومتطلبات الترخيص والممارسة المهنية، وبرامج الإعداد والتأهيل، والتطوير المهني المستمر، ونظم الاستقطاب والاستبقاء، إضافة إلى مؤشرات الكثافة الصفية ونسب الأطفال إلى المعلمات وغيرها من المؤشرات المرتبطة بجودة الموارد البشرية.
- **محور البيئة التعليمية والتجهيزات**: ركز على البيئة المادية والتربوية التي تقدم فيها خدمات الطفولة المبكرة، من حيث المباني والتجهيزات، والبيئات التعليمية المحفزة، ومعايير الأمن والسلامة، والمرافق والخدمات المساندة، والتقنيات التعليمية، ومدى تهيئة البيئة لتلبية الاحتياجات النمائية والتعليمية للأطفال.
- **محور القطاع الخاص والشراكات**: تناول دور القطاع الخاص في تقديم خدمات الطفولة المبكرة، وأطر تنظيم مشاركته، ومستوى إسهامه في التوسع في الخدمات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات ذات العلاقة، إضافة إلى المبادرات المشتركة التي تسهم في تحسين جودة الخدمات وتوسيع نطاقها.

وروعي في تصميم الاستبانة تنوع البيانات بما يتناسب مع طبيعة المعلومات المطلوب الحصول عليها، حيث جمعت بين البيانات الكمية والبيانات النوعية من خلال استخدام عدة أنماط من الفقرات، شملت:

- فقرات الاختيار من متعدد (اختيار بديل واحد من بين عدة بدائل).
- فقرات تسمح باختيار أكثر من بديل عند الحاجة.
- فقرات ثنائية الإجابة (نعم/لا).
- فقرات متدرجة وفق مستويات أو فئات محددة.
- فقرات مفتوحة للإجابة النصية والوصفية.
- جداول لاستكمال البيانات الإحصائية والمؤشرات الرسمية.
- طلب تقديم نسب ومعدلات وأرقام وإحصاءات رسمية.
- نماذج لتوثيق المبادرات والسياسات الوطنية مع وصف أهدافها ونتائجها وآليات تنفيذها في كل محور من محاور الاستبانة.

وقد أتاح هذا التنوع في أنماط الفقرات إمكانية جمع بيانات شاملة تجمع بين المؤشرات الإحصائية والبيانات الوصفية، بما أسهم في توفير قاعدة معلومات متكاملة تعكس واقع مرحلة

الطفولة المبكرة في الدول الأعضاء، وتدعم إعداد تحليلات واستنتاجات أكثر عمقًا، مع المحافظة على دقة تمثيل البيانات الرسمية الواردة من الجهات المختصة في كل دولة.

ثانياً: تحكيم الاستبانة

حرصًا على تعزيز صدق الأداة ومناسبتها لأهداف الدراسة، عُرضت الاستبانة على محكمين اثنين متخصصين في مجال الطفولة المبكرة؛ وذلك لمراجعة محاورها وفقراتها من حيث سلامة الصياغة، وشموليتها، وارتباطها بأهداف التقرير، ومدى وضوحها وقابليتها للتطبيق من قبل الجهات المختصة. وفي ضوء ملاحظات المحكمين، أُجريت التعديلات اللازمة على عدد من الفقرات، سواء من حيث الصياغة أو الترتيب أو استكمال بعض الجوانب، حتى وصلت الاستبانة إلى صورتها النهائية المعتمدة.

ثالثاً: إجراءات جمع البيانات

بعد اعتماد الاستبانة، تم مخاطبة الدول الأعضاء رسميًا من قبل معالي مدير مكتب التربية العربي لدول الخليج، وطلب استكمال بيانات الاستبانة من قبل الجهة المختصة بمرحلة الطفولة المبكرة في الوزارة أو الجهة الرسمية المسؤولة عنها في كل دولة. وقد قامت الجهات المختصة في وزارات التربية والتعليم (أو الجهات المعنية بمرحلة الطفولة المبكرة بحسب التنظيم الإداري في كل دولة) باستكمال بيانات الاستبانة وإرسالها إلى مكتب التربية العربي لدول الخليج، بوصفها البيانات الرسمية المعتمدة التي استند إليها التقرير.

رابعاً: مراجعة التقارير الوطنية

بعد تسلم الاستبانات المكتملة، قام فريق إعداد التقرير بتحليل البيانات وإعداد تقرير مستقل لكل دولة يتضمن عرضًا منظمًا للبيانات الواردة، بالإضافة إلى مقدمة خاصة بالتقرير. ثم أُعيد إرسال مشروع تقرير كل دولة إلى الجهة المختصة في الدولة نفسها؛ بهدف مراجعة البيانات والتحقق من دقتها قبل اعتمادها النهائي.

وقد أسفرت هذه المرحلة عن ما يأتي:

- قدمت بعض الدول عددًا من الملاحظات والتعديلات التي أُخذت في الاعتبار عند إعداد النسخة النهائية للتقرير.
- في حين أفادت دول أخرى بأن التقرير يعكس البيانات المرسلة بصورة صحيحة، وأكدت عدم وجود أي ملاحظات عليه.

خامسًا: التحكيم

بعد استكمال إعداد التقرير ومراجعة التقارير الوطنية واعتماد البيانات الواردة فيها، أُحيل التقرير بصورته الكاملة إلى محكّمين اثنين من المتخصصين في مجال الطفولة المبكرة؛ بهدف التحقق من سلامة منهجيته، ودقة عرض البيانات والنتائج، واتساق محتواه، وتعزيز جودته العلمية والمهنية. وأسفرت عملية التحكيم عن عدد من الملاحظات والمقترحات التطويرية التي أُخذت في الاعتبار عند إعداد النسخة النهائية، ومن أبرزها: توضيح منهجية جمع البيانات وإجراءاتها، وتطوير أسلوب عرض النتائج، والتمييز بصورة أكثر وضوحًا بين البيانات والنتائج المستندة إلى إجابات الدول وبين الاستنتاجات التحليلية التي توصل إليها فريق إعداد التقرير، وإضافة قائمة بالمصطلحات المستخدمة، إلى جانب إعداد ملخص تنفيذي يعرض أبرز نتائج التقرير واستنتاجاته. وقد أسهمت هذه المرحلة في تعزيز موثوقية التقرير ووضوحه المنهجي، وتحسين بنائه ومحتواه بما يدعم الاستفادة من نتائجه ومخرجاته.

وبذلك، خضعت البيانات والتقرير لسلسلة متكاملة من إجراءات المراجعة والتحقق والتحكيم العلمي؛ بدءًا من مراجعة الجهات الرسمية المختصة في الدول الأعضاء للبيانات والتقارير الوطنية واعتمادها، وانتهاءً بتحكيم التقرير من قبل متخصصين في مجال الطفولة المبكرة والأخذ بملاحظاتهم. وقد أسهمت هذه الإجراءات في تعزيز دقة البيانات وموثوقية النتائج، ورفع الجودة العلمية والمنهجية للتقرير ومخرجاته.

سادسًا: منهجية عرض البيانات وتحليلها

اعتمد التقرير في عرض نتائجه على البيانات الرسمية الواردة من الدول الأعضاء كما قدمتها الجهات المختصة، دون إجراء أي تعديل على مضمونها أو إعادة تفسيرها. وقد تم تنظيم عرض النتائج وفق محاور الاستبانة، بحيث يتضمن كل محور:

- عرضًا للبيانات والإجابات الرسمية الواردة من الدول.
- تحليلاً للنتائج يبرز أوجه القوة والاتجاهات العامة.
- استنتاجات أعدها فريق التقرير بالاستناد إلى البيانات المقدمة.
- إبراز بعض المعلومات أو التجارب أو المبادرات المتميزة في صناديق محتوى (Content Boxes)، بهدف تسليط الضوء على الممارسات الجديرة بالاهتمام، أو النماذج الوطنية، أو الملاحظات التفسيرية التي تثري فهم النتائج، دون أن تكون جزءًا من البيانات الأصلية للدول. وتسهم هذه المنهجية في تحقيق التوازن بين الالتزام بعرض البيانات الرسمية كما وردت من الدول الأعضاء وبين تقديم قراءة تحليلية واستنتاجية تساعد صناع القرار والباحثين على فهم واقع مرحلة الطفولة المبكرة، واستشراف فرص تطويرها في الدول الأعضاء.

سابعاً: مصطلحات التقرير:

لأغـراض هـذا التقرير، اعتُمدت مجموعة من التعريفـات الإجرائية للمصطلحات، بما يحدد نطاق استخدامها ويوحّد دلالاتها عند عرض نتائج الدول ومقارنتها. وقد صيغت هذه التعريفات في ضوء نطاق التقرير ومكونات الاستبانة والعناصر التي تناولها كل محور، بحيث يعكس تعريف كل مصطلح الجوانب التي جرى جمع البيانات وتحليلها في إطاره، وذلك على النحو الآتي:

الطفولة المبكرة: الفترة العمرية الممتدة من الولادة حتى سن السادسة، والتي تشهد نمو الطفل وتطوره في الجوانب المعرفية واللغوية والاجتماعية والانفعالية والحركية، وتشمل في نطاق هذا التقرير الأطفال المستفيدين من خدمات وبرامج الرعاية والتعلم والنماء المقدمة خلال هذه الفترة.

مرحلة الطفولة المبكرة: يقصد بها في هذا التقرير المرحلة الممتدة من الولادة حتى سن السادسة (0–6 سـنوات)، ومـا يرتبـط بهـا من مؤسسـات وبرامج وخدمـات للرعاية والتعلـم والنماء، بما يشـمل رعاية وتنمية الطفولة المبكرة للأطفال دون سـن الثالثة، وبرامج التعليم ما قبل الابتدائـي للفئـات العمرية اللاحقة حتى سـن السادسـة. ويتسـق ذلك مع السـلم الوارد في الاسـتبانة الذي يميز بين رعاية وتنمية الطفولة المبكرة (من الولادة إلى أقل من 3 سـنوات) والتعليم ما قبل الابتدائي للفئات العمرية من 3 إلى 6 سنوات.

التعلـم المبكـر: يقصـد بـه في هذا التقريـر عمليات وخبرات التعلم التي تقدم للطفل خلال السـنوات الأولـى مـن عمـره لدعـم نمـوه وتعلمـه بصورة شـمولية، مـن خلال خبرات وأنشـطة مناسـبة لخصائصـه النمائية، تشـمل اللغـة والرياضيات المبكرة والعلوم والفنـون والمهارات الاجتماعية والصحة والحركة، وتعتمد بصورة خاصة على اللعب والاستكشاف النشط والتفاعل مع البيئة.

الحوكمـة والأطـر التنظيميـة: يقصد بها المنظومة المؤسسـية والتشـريعية والتنظيمية التي تحكم إدارة مرحلة التعليم في الطفولة المبكرة والإشـراف عليها وضمان جودتها، وتشـمل الجهات المسؤولة عن المرحلة وأدوارها، والتشريعات واللوائح المنظمة لها، والاستراتيجيات الوطنية، وآليات الرقابة والمتابعة والتقييم، ومؤشرات قياس الجودة، وتنظيم السلم التعليمي للمرحلة، والتنسيق بين الجهات المعنية.

الوصول والمشاركة: يقصد بهما مدى إتاحة فرص الالتحاق والاستفادة من برامج وخدمات مرحلة الطفولـة المبكـرة للأطفال واسـتمرارهم فيها بصورة عادلة وشـاملة، ويشـمل ذلك معدلات القيد والالتحاق بحسـب العمر والجنس ونوع المؤسسـة والمنطقة الجغرافية، والاسـتمرارية والتسـرب، والعدالة في الوصول للأطفال في المناطق الريفية والنائية، والانتقال إلى التعليم الابتدائي، إلى جانب مشاركة الوالدين والمجتمع في دعم تعلم الطفل.

المناهج والأنشطة: يقصد بها الأطر والمضامين والخبرات التربوية والتعليمية المنظمة المقدمة للأطفال بما يدعم نموهم وتعلمهم الشامل، وتشمل فلسفة المنهج وتوجهاته، ومجالات التعلم ومحتواه، والأهداف والمخرجات النمائية والتعليمية، ووثائق المنهج والأدلة والإرشادات التربوية، وأساليب التعلم المناسبة، والقيم، والأنشطة الداعمة للنمو الشامل، وأساليب التقييم والمتابعة النمائية، وخاصة التعلم من خلال اللعب والاستكشاف والتكامل بين مجالات النمو والتعلم.

الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة: يقصد بها القوى البشرية التعليمية والمساندة والإدارية العاملة في مؤسسات وبرامج مرحلة الطفولة المبكرة، وما يرتبط بتوافرها وكفاءتها وتأهيلها واستقطابها وتطويرها واستقرارها المهني. ويشمل ذلك المعلمين والمعلمات والمساعدين والمتخصصين والإداريين، ومؤهلاتهم العلمية وتخصصاتهم، ومعايير التوظيف والاستقطاب والاختيار والتأهيل والتدريب والتطوير المهني.

البيئة المدرسية والتجهيزات: يقصد بها مجمل الظروف المادية والتعليمية والصحية والأمنية والتجهيزات التي توفرها مؤسسات الطفولة المبكرة لدعم تعلم الطفل ونموه ورفاهيته وسلامته، وتشمل المباني والفصول والمساحات والمرافق، والأثاث والموارد والتقنيات التعليمية والمكتبات والألعاب، ومرافق اللعب والتجارب، ومتطلبات الصحة والأمان والراحة، ومعايير السلامة والجودة، إضافة إلى صيانة التجهيزات وتطوير البنية التحتية.

فلسفة المنهج وتوجهاته: يقصد بها المرتكزات والمبادئ التربوية التي يقوم عليها منهج مرحلة الطفولة المبكرة، والتوجهات التي تحكم تصميمه وتنفيذه، بما يضمن دعم النمو الشامل للطفل في جوانبه المعرفية واللغوية والاجتماعية والحركية والانفعالية، واعتماد التعلم من خلال اللعب والاستكشاف النشط، وتحديد التوجهات المنظمة للاستفادة من المناهج والنماذج التربوية المعتمدة بما يتناسب مع خصائص المرحلة.

مقدمة نظرية:

تعد مرحلة الطفولة المبكرة الفترة الأكثر أهمية في نمو الإنسان، ولذلك يمكن للتعليم الشامل والجيد في هذه المرحلة أن يُسهم بشكل كبير في التطور الجسدي والحركي المعرفي والاجتماعي والعاطفي للطفل، بما في ذلك اكتساب اللغات والمهارات القرائية المبكرة. فالطفل متعلم فاعل منذ ولادته، وتمثل السنوات الأولى مرحلة حاسمة لنجاحه في المدرسة وفي حياته المستقبلية. ويمكن اعتبار التعليم قبل الابتدائي على أنه التعليم الذي يحدث قبل مرحلة التعليم الإلزامي. ويشير هذا المصطلح إلى التعليم بمعناه الأوسع، شاملاً الرعاية والتطوير. ويشمل ذلك خدمات الطفولة المبكرة المقدمة في رياض الأطفال والحضانات والفصول التمهيدية ومراكز رعاية الأطفال وغيرها من المؤسسات المماثلة. ويتجاوز هذا المفهوم ما يُعرف أحيانًا بالتعليم ما قبل المدرسي، إذ يُعد تعليمًا قائمًا بذاته، لا يقتصر هدفه على إعداد الأطفال للمدرسة فحسب، بل لإعدادهم للحياة بشكل عام، كما تسهم جميع أجزاء نظم التعليم الأخرى في هذا المسار التنموي (Okusun & Onyeizu, 2019).

يُعد التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ذا أهمية كبيرة لتطوير الأطفال الصغار قبل التحاقهم بالمدرسة الرسمية (FGN, 2014). فهو يسهم في التطور المعرفي للأطفال في مرحلة مبكرة، ويؤثر بشكل مباشر على انتظامهم ومشاركتهم في المدرسة لاحقًا. ويُعتبر هذا النوع من التعليم خطوة أساسية للطفل نحو دخول عالم المعرفة، إضافة إلى تمكينه من حياة صحية وهادفة. كما يساعد نظام التعليم هذا الأطفال على أن يصبحوا أكثر استقلالية وثقة بالنفس، ويعزز التنمية الشاملة لهم (FGN, 2014). وقد أكدت التقارير البحثية أن الأطفال من الولادة وحتى سن السادسة يمرون بتطورات عقلية وجسدية جوهرية. وعلاوة على ذلك، فإن الأطفال الذين يتلقون رعاية جيدة خلال مرحلة الطفولة المبكرة هم أكثر قدرة على الاستفادة من التعليم لاحقًا والخدمات الاجتماعية الأخرى، يصبحون مواطنين منتجين، وفاعلين ومسهمين في التنمية المجتمعية (FGN, 2014).

المحور الأول: الحوكمة والأطر التنظيمية:

تُعد الحوكمة في مرحلة الطفولة المبكرة أحد الركائز الأساسية لضمان جودة الخدمات المقدمة للأطفال، إذ تشير إلى مجموعة العمليات والهياكل التي تُنظم العلاقات بين الجهات المسؤولة عن التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم، بما يقوم على مبادئ الشفافية، والمساءلة، والتكامل بين القطاعات المختلفة، الأمر الذي يسهم في تحقيق أفضل البيانات التنموية والتعليمية للأطفال (OECD, 2017). حيث يؤدي غياب إطار حوكمة واضح إلى تشتت الجهود بين الجهات المعنية، مما يُضعف كفاءة الخدمات ويحدّ من تأثيرها، خاصة في ظل الطبيعة متعددة القطاعات

لبرامج الطفولة المبكرة التي تشمل التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية (World Bank, 2018). أما من حيث الإشراف المؤسسي فتتباين أنماط الإشراف المؤسسي على الطفولة المبكرة بين الدول؛ حيث تتبنى بعض الأنظمة نموذجًا مركزيًا تتولى فيه وزارة التربية والتعليم (وزارة التعليم في بعض الأنظمة) مسؤولية الإشراف الكامل، في حين تعتمد دول أخرى نماذج تشاركية تضم عدة وزارات أو هيئات مستقلة، وتشير منظمة الاقتصادي والتنمية في تقاريرها أن النظم التي تتميز بدرجة عالية من التنسيق المؤسسي تحقق مستويات أفضل من جودة الخدمات واتساق السياسات، كما أن توحيد جهة الإشراف أو إنشاء هيئة تنسيقية وطنية يسهم في تقليل الازدواجية وتحسين كفاءة إدارة الموارد (OECD, 2020; OECD, 2017).

وفي إطار تعزيز فعالية الحوكمة، تبرز أهمية الأطر التشريعية والتنظيمية بوصفها الأساس القانوني المنظم لخدمات الطفولة المبكرة، إذ تحدد هذه الأطر معايير الجودة، ومتطلبات الترخيص، وكفاءة الكادر التعليمي، ومواصفات البيئة التعليمية، ويسهم وجود إطار تشريعي واضح ومُحدَّث في ضمان الحد الأدنى من الجودة وتحقيق تكافؤ الفرص بين الأطفال (UNESCO, 2012)، كما يُعد التحديث الدوري لهذه التشريعات ضرورة لمواكبة التطورات التربوية والتقنية وضمان توافق السياسات مع أفضل الممارسات العالمية (UNICEF, 2020). ويتكامل ذلك مع وجود استراتيجيات وطنية تُعد إطارًا مرجعيًا لتوجيه سياسات وبرامج الطفولة المبكرة، حيث تتضمن رؤية واضحة، وأهدافًا إستراتيجية، وخططًا تنفيذية، ومؤشرات لقياس الأداء، الأمر الذي يسهم في توحيد الجهود الوطنية وتعزيز التكامل بين القطاعات المختلفة (UNICEF, 2019)، وقد تبين أن الدول التي تعتمد استراتيجيات وطنية متكاملة تحقق نتائج أفضل في تحسين جودة التعليم المبكر وتعزيز جاهزية الأطفال للمدرسة، فضلاً عن تقليل الفجوات الاجتماعية (World Bank, 2018).

وفي ضوء هذه الأطر، تُعد الرقابة والمتابعة وضمان الجودة من المرتكزات الأساسية لفاعلية نظم التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة؛ إذ لا تقتصر وظيفتها على التحقق من الالتزام بالمتطلبات التنظيمية، بل تمتد إلى توفير الأدلة اللازمة للتحسين المستمر، والكشف عن جوانب القوة ومجالات التطوير، وتعزيز المساءلة وجودة الخدمات المقدمة للأطفال. وتؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أهمية بناء أطر متكاملة لمراقبة الجودة تجمع بين الجودة الهيكلية، مثل مؤهلات الكوادر ونسب الأطفال إلى العاملين وحجم المجموعات والموارد، وجودة العمليات والممارسات المرتبطة بخبرات الطفل اليومية والتفاعلات والممارسات التربوية، مع أهمية استخدام الملاحظة المباشرة عند تقييم جودة العمليات داخل مؤسسات الطفولة المبكرة (OECD, 2025a).

كما ترتبط جودة خدمات الطفولة المبكرة بمجموعة مترابطة من العناصر، تشمل **كفاءة

القـوى العاملـة وتأهيلها وتطويرها المهني، والممارسـات التربوية والتفـاعلات مع الأطفال، والبيئة المادية والتنظيمية، والقيادة والحوكمة، والتواصل مع الأسـر. وتظهر نتائج المسـح الدولي للتعليم والتعلم في مرحلة الطفولة المبكرة TALIS Starting Strong 2024 أن العاملين في هذه المرحلة يمثلون عنصـرًا محوريًـا في تشـكيل الخبرات والبيئات عالية الجودة للأطفـال، وأن خصائص بيئة العمل والتطويـر المهنـي والظـروف الهيكلية والممارسـات اليومية تشـكل مجتمعةً عناصر أساسـية لفهم جودة الخدمات وتعزيزها (OECD, 2025b).

وتؤدي المؤشرات ونظم البيانات دورًا محوريًا في متابعة أداء منظومة الطفولة المبكرة؛ إذ تتيح الانتقال من متابعة المدخلات والالتحاق بالخدمات فقط إلى تتبع المشاركة الفعلية، واستمراريتها، وجـودة الخدمـات المقدمـة، ومخرجات نمو الأطفـال. وتؤكد منظمة التعـاون الاقتصادي والتنمية أهمية تطوير نظم بيانات مترابطة وأطر حوكمة منسقة تجمع مؤشرات تغطي المدخلات والعمليات والمخرجات، بما يسـاعد على الكشـف عن أوجه التفاوت وتوجيه التدخلات والسياسـات والموارد بصورة أكثر دقة وفاعلية (OECD, 2026a).

وعلى مسـتوى قياس نمو الطفل، يُعد مؤشـر تنمية الطفولة المبكرة 2030 (ECDI2030)، الذي طورتـه اليونيسـف، من الأدوات الدولية الرئيسـة المسـتخدمة في متابعة الغايـة (4.2) من أهداف التنميـة المسـتدامة. ويتيـح المؤشـر إنتـاج بيانـات ممثلة وطنيًـا وقابلـة للمقارنة دوليًا حول نسـبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 24 و59 شهرًا ممن يسير نموهم على المسار المتوقع لأعمارهم. ويغطي المؤشر ثلاثة مجالات مترابطة هي: الصحة، والتعلم، والرفاه النفسي الاجتماعي، ويستند إلـى أداة مكونـة مـن 20 بنـدًا، بما يدعم متابعة أوضـاع نمو الأطفال وإجـراء المقارنات بين الدول والاستفادة من النتائج في توجيه السياسات والبرامج الوطنية (UNICEF, 2026).

وفيما يتعلق بالمقارنات الدولية، يوفر التصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED) إطارًا مرجعيًا لتصنيف البرامج التعليمية بما يعزز اتساق البيانات وقابليتها للمقارنة بين الدول. وتندرج برامج الطفولـة المبكـرة ضمـن المسـتوى صفـر (ISCED 0)، الـذي يميز بين برامـج التنميـة التعليمية في الطفولة المبكرة (ISCED 01)، الموجهة أساسًا إلى الأطفال دون سن الثالثة، والتعليم قبل الابتدائي (ISCED 02) ، الذي يستهدف عادةً الأطفال من سن الثالثة وحتى سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي. ولا يزال هذا التصنيف مستخدمًا في التقارير والمسوحات الدولية الحديثة، بما فيها مسح TALIS Starting Strong 2024 الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2025b).

وتتجلـى فاعليـة حوكمـة منظومـة الطفولـة المبكرة في قـدرة الدولة على تحقيـق التكامل بين السياسـات والتنظيـم والتمويـل وتطوير القـوى العاملة وضمان الجودة والمتابعـة، مع توفير آليات

واضحة للتنسيق بين الجهات المعنية. وتشير الأدلة الدولية الحديثة إلى أن تشتت المسؤوليات والحوكمة، إلى جانب القيود المالية ونقص الكوادر، يمثل تحديًا أمام تحقيق مستويات متسقة من الجودة والإنصاف؛ في حين تسهم أطر الجودة المشتركة، ونظم المتابعة على مستوى المنظومة، والبيانات المتكاملة، والتنسيق بين القطاعات في بناء نظم أكثر قدرة على ضمان جودة الخدمات واستدامة تحسينها (OECD, 2025a; OECD, 2026a). كما تؤكد الأدلة الحديثة الخاصة بخدمات الأطفال دون الثالثة أن تعدد أنماط تقديم الخدمات وتوزع المسؤوليات بين جهات مختلفة قد يؤدي إلى تفاوت في الجودة، الأمر الذي يعزز أهمية وجود حوكمة متماسكة ومعايير مشتركة وآليات للتحسين المستمر (OECD, 2026b).

المحور الثاني: الوصول والمشاركة:

تعتمد المنظمات الدولية على مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية لتقييم مدى الوصول والمشاركة في برامج الطفولة المبكرة، حيث تقيس مدى إتاحة الفرص التعليمية للأطفال وكيفية توزيع هذه الفرص بين مختلف الفئات السكانية. ومن أبرز المؤشرات المستخدمة في هذا المجال معدلات القيد والمشاركة. ويُميز في القياسات التعليمية بين معدل القيد الإجمالي (Gross Enrollment Ratio – GER)، الذي يقيس إجمالي عدد الأطفال الملتحقين بمرحلة تعليمية معينة، بغض النظر عن أعمارهم، مقارنة بعدد الأطفال في الفئة العمرية الرسمية المقابلة لتلك المرحلة (UNESCO Institute for Statistics [UIS], n.d) ويُحسب وفق الآتي:

- **معدل القيد الإجمالي** (GER) = (إجمالي عدد الملتحقين بالمرحلة التعليمية، بغض النظر عن أعمارهم ÷ إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية الرسمية المقابلة للمرحلة) × 100.
- **ومعدل القيد الصافي** (Net Enrollment Rate – NER)، الذي يقتصر على الأطفال في الفئة العمرية الرسمية الملتحقين بالمرحلة التعليمية المخصصة لأعمارهم، مقارنة بإجمالي عدد الأطفال في تلك الفئة العمرية، ويُحسب وفق الآتي (UNESCO Institute for Statistics [UIS], n.d):
- **معدل القيد الصافي** (NER) = (عدد الملتحقين بالمرحلة التعليمية من الفئة العمرية الرسمية للمرحلة ÷ إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية الرسمية نفسها) × 100

وفي سياق الطفولة المبكرة، تُستخدم معدلات الالتحاق بحسب الفئات العمرية مؤشرًا لقياس مدى مشاركة الأطفال في برامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ومقارنة مستويات الوصول إليها بين الدول. وتشير بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2023 إلى أن متوسط

الالتحاق ببرامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بلغ 85% للأطفال في الفئة العمرية (3–5 سنوات)، مقابل 29% للأطفال في الفئة العمرية (0–2 سنة). وعلى الرغم من هذا التفاوت، فقد شهدت معدلات الالتحاق توسعًا خلال العقد الماضي؛ إذ ارتفعت بمقدار 5 نقاط مئوية للأطفال في سن الثالثة فأكثر، و9 نقاط مئوية للأطفال دون سن الثالثة. ومع ذلك، تتباين معدلات المشاركة بصورة كبيرة بين الدول، ولا سيما لدى الأطفال دون سن الثالثة، نتيجة اختلاف نظم تقديم خدمات الطفولة المبكرة وتوافرها وتكلفتها وأولويات السياسات الوطنية، فضلاً عن اختلاف تصنيف بعض خدمات الرعاية المقدمة لهذه الفئة ضمن نظم التعليم بين الدول. ولذلك، ينبغي تفسير معدلات الالتحاق للأطفال دون سن الثالثة بحذر، نظرًا إلى محدودية البيانات المتعلقة ببعض خدمات التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة الواقعة خارج تصنيف ISCED 0، في حين تتسم بيانات الأطفال في سن الثالثة فأكثر بدرجة أكبر من التوافر والقابلية للمقارنة بين الدول (OECD, 2025).

ويُستخدم هذا النوع من المقارنات الدولية لتحديد الفجوات في الوصول بين البلدان ومناطقها، وكذلك بين المجموعات الاجتماعية المختلفة ضمن نفس الدولة. وتُظهر البيانات أن الأطفال من خلفيات اقتصادية أقل حظًا هم عادة الأدنى في نسب الالتحاق، رغم أنهم من أكثر المستفيدين من التعليم المبكر على المدى الطويل، وهو ما يؤكد أهمية تبني سياسات تعليمية تستهدف العدالة في الإتاحة (OECD, 2025).

وتتفاعل هذه المؤشرات مع مفاهيم العدالة والإنصاف في الوصول (Equity in Access)، وهو مفهوم بارز في إطار تقارير اليونسكو حول رصد التعليم العالمي. فالتقرير يشير إلى تفاوتات واضحة في معدلات مشاركة الأطفال في التعليم المبكر بين دول ومناطق مختلفة، وكذلك بين الفئات الاجتماعية، حيث إن السياسات التي تضمن توسع الخدمة وتوفر الدعم المالي والتعليم المنصف تُسهم في تقليل الفجوات بين الأطفال في المناطق الحضرية والريفية وبين الأسر ذات الدخل المرتفع والمنخفض (UNESCO, 2026).

وتُظهر الأدبيات البحثية أيضًا أن زيادة المشاركة في التعليم المبكر يرتبط بنتائج تنموية أفضل، نظرًا لأن البرامج التعليمية المناسبة تهدف إلى تنمية المهارات المعرفية والاجتماعية واللغوية لدى الأطفال، مما يعزز فرص نجاحهم في التعليم الابتدائي ويقلل من المخاطر المرتبطة بالتعلم غير المتكافئ في السنوات الأولى (Yoshikawa et al., 2016; Shuey & Kankaraš, 2018) كما ورد في (OECD, 2025).

وعلى الرغم من أن البيانات الدولية الأكثر شمولاً تشمل عادة معدلات القيد في التعليم المبكر، فإن مفاهيم مثل الاستمرارية (Retention) والبقاء في البرنامج، أو نسب التسرب تكون

أقل توفرًا على الصعيد الدولي وتختلف في المصادر الرسمية حسب توفر الإحصاءات الوطنية. ومع ذلك، تؤكد المبادرات الدولية على أن فهم هذه المؤشرات ضروري لتحسين السياسات التعليمية وضمان انتقال الأطفال بسلاسة إلى مستويات التعليم الأعلى، إذ إن تخطيط السياسات يتطلب تتبع البيانات الإحصائية على مستوى القيد والاستمرارية لضمان استدامة تأثير برامج الطفولة المبكرة وفعاليتها في تعزيز فرص التعلم المستقبلية. وذلك يستلزم توسيع قواعد البيانات الوطنية وربطها بالإحصاءات الدولية تحت مظلة مؤشرات SDG 4.2 التي تنظم رصد الالتحاق والتعليم المبكر قبل الابتدائي (UNESCO, 2024).

المحور الثالث: المناهج والأنشطة التربوية

يرى الباحثون أن المنهج الفعّال في الطفولة المبكرة هو ذلك الذي يتبنى رؤية شمولية للنمو، بحيث يُنظر إلى الطفل بوصفه كائناً متكاملاً تتفاعل فيه الجوانب المعرفية واللغوية والاجتماعية والحركية والانفعالية بشكل مترابط، وفي هذا السياق، يشير الإطار المرجعي للجمعية الوطنية لتعليم الأطفال الصغار في الولايات المتحدة (NAEYC) إلى أن الممارسات التعليمية عالية الجودة ينبغي أن تستند إلى «الممارسات الملائمة نمائياً» (Developmentally Appropriate Practice)، والتي تؤكد على ضرورة مواءمة المحتوى التعليمي وأساليب التدريس مع خصائص النمو العمري والفردي والثقافي للطفل. ويُعد هذا المفهوم أساساً نظرياً في بناء المناهج التي تراعي الفروق الفردية وتدعم التعلم النشط القائم على التفاعل والاستكشاف (NAEYC, 2020).

كما تؤكد دراسات علم النفس التربوي، مثل أعمال فيغوتسكي، أن التعلم في السنوات المبكرة يحدث بشكل أكثر فاعلية من خلال التفاعل الاجتماعي واللعب الموجه، حيث يُعد اللعب وسيلة طبيعية لاكتساب المفاهيم وتنمية اللغة وحل المشكلات. وقد دعمت هذه الرؤية أبحاث حديثة في مجال الطفولة المبكرة تشير إلى أن التعلم القائم على اللعب يعزز الدافعية الداخلية ويطور مهارات التفكير العليا مقارنة بالتعلم القائم على التلقين (Zosh et al., 2017).

ومن جهة أخرى، يبرز البنك الدولي (World Bank) في تقاريره حول تنمية الطفولة المبكرة أن جودة المناهج لا ترتبط فقط بالمحتوى، بل أيضاً بوضوح مخرجات التعلم لكل مرحلة عمرية، وبمدى توفر أدوات تطبيقية تدعم المعلمين في تنفيذ الأنشطة التعليمية. وتشير هذه التقارير إلى أن الأنظمة التعليمية الأكثر فعالية هي تلك التي تمتلك مناهج واضحة، مدعومة بأدلة معلم، وأنشطة منظمة، وأطر تقييم نمائي مستمر (World Bank, 2018). كما تؤكد الأدبيات على أن الأنشطة التعليمية في الطفولة المبكرة يجب أن تكون متنوعة وتفاعلية، وتوفر فرصاً للتعلم داخل

وخارج الصف، مع مراعاة اهتمامات الأطفال ومبادراتهم. ويُنظر إلى هذا التنوع بوصفه عنصراً أساسياً في تعزيز الانخراط التعليمي، حيث ترتبط الخبرات التعليمية الغنية بارتفاع مستويات المشاركة والدافعية لدى الأطفال (Siraj-Blatchford et al., 2002).

وفي سياق القيم، تشير الأدبيات التربوية إلى أن دمج القيم في المناهج لا ينبغي أن يكون منفصلاً عن المحتوى التعليمي، بل يجب أن يتم بشكل تكاملي داخل الأنشطة اليومية. فالقيم مثل التعاون، والاحترام، والمسؤولية تتشكل لدى الأطفال من خلال الممارسة والتفاعل الاجتماعي داخل البيئة التعليمية، وليس من خلال التلقين المباشر. وتؤكد دراسات التربية الأخلاقية المبكرة أن البيئة الصفية التي تعزز التفاعل الاجتماعي الإيجابي تسهم في بناء السلوكيات القيمية بشكل أكثر استدامة (Berkowitz & Bier, 2005).

وفي جانب التقييم يرى المجلس الوطني للبحوث (National Research Council, 2008) أهمية تبنّي التقييم النمائي الأصيل (Authentic Assessment) في مرحلة الطفولة المبكرة، حيث يُوصى بالاعتماد على أدوات متعددة مثل الملاحظة المنظمة، والتوثيق المستمر، وملفات الإنجاز (Portfolios)، بدلاً من الاقتصار على الاختبارات التقليدية. حيث تؤكد الأدلة البحثية أن التقييم القائم على الملاحظة في البيئات الطبيعية يتيح فهماً أدق لنمو الطفل، إذ يمكن جمع البيانات بشكل مستمر خلال الأنشطة اليومية، واستخدامها في تعديل التدريس وتحسين التعلم. ويهدف التقييم في مرحلة الطفولة المبكرة إلى تكوين صورة متكاملة عن نمو الطفل وتعلمه، بما يتجاوز الاقتصار على قياس التحصيل الأكاديمي؛ إذ تتطلب طبيعة نمو الأطفال وتعلمهم جمع معلومات عن تقدمهم وأدائهم في سياقات ومواقف متنوعة. ولذلك يُعد التقييم المستمر، القائم على مصادر وأساليب متعددة، مثل الملاحظة، وعينات أعمال الأطفال، والتفاعلات والأنشطة الأصيلة، أكثر ملاءمة لتقدير تعلم الطفل ونموه وتوجيه الممارسات التعليمية (National Association for the Education of Young Children [NAEYC], 2020).

وفي هذا السياق، تُعد ملفات الإنجاز أحد أبرز أدوات التقييم الأصيل، حيث تقوم على تجميع عينات من أعمال الطفل وملاحظات المعلم على مدار الزمن، بما يتيح تتبع التقدم النمائي وتعزيز التواصل مع أولياء الأمور حول تعلم الطفل وتطوره. علاوة على ذلك، تؤكد الأدبيات الحديثة أن دمج التقييم ضمن الممارسات اليومية الصفية يسهم في تحسين التخطيط التربوي واتخاذ القرار التعليمي، حيث يستخدم المعلمون نتائج الملاحظة والتوثيق لتكييف الأنشطة التعليمية بما يتناسب مع احتياجات الأطفال الفردية (NAEYC, 2020;). كما يسهم التقييم النمائي المبكر في الكشف المبكر عن احتياجات التعلم ودعم التدخلات التربوية المناسبة، مما يعزز من فعالية البرامج التعليمية على المدى الطويل (National Research Council, 2008).

المحور الرابع: الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة:

تُعد الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة الركيزة الأساسية في جودة البرامج التعليمية، حيث تعد نوعية المعلمين ومؤهلاتهم وخبراتهم المهنية من أقوى العوامل المؤثرة في تعلم الأطفال ونموهم الشامل. حيث تظهر الدراسات أن التفاعل اليومي بين المعلم والطفل، وجودة الممارسات التربوية، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمستوى إعداد المعلمين وتأهيلهم المهني (OECD, 2019; World Bank, 2018). ويسهم توافر بيانات دقيقة حول الكوادر البشرية، بما يشمل أعداد المعلمين، والمساعدين المتخصصين (مثل الأخصائيين النفسيين وأخصائيي النطق والتربية الخاصة)، و(الإداريين)، في دعم التخطيط التربوي واتخاذ القرار، وضمان توزيع الموارد البشرية بشكل عادل وفعّال (UNESCO Institute for Statistics, 2022).

وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2019) إلى أن المؤهلات الأكاديمية والتخصصية للمعلمين في الطفولة المبكرة تُعد مؤشرًا رئيسًا على جودة التعليم، وأن الأنظمة التعليمية ذات الأداء المرتفع تشترط حدًا أدنى من التأهيل التربوي المتخصص في الطفولة المبكرة، وليس مجرد مؤهلات عامة في التعليم، كما أن المعلمين المتخصصين في هذا المجال يكونون أكثر قدرة على تطبيق ممارسات تعليمية ملائمة نمائياً، وفهم احتياجات الأطفال، وتصميم أنشطة تعليمية مناسبة.

وفيما يتعلق بسياسات التوظيف والاستقطاب، فإن وجود معايير واضحة وشفافة لتعيين المعلمين يسهم في تحسين جودة الكوادر التعليمية، كما أن وجود إستراتيجيات فعالة لجذب الكفاءات، مثل الحوافز المهنية وفرص التطوير، يُعد عاملاً مهمًا في استقطاب المعلمين المؤهلين والاحتفاظ بهم (World Bank, 2018). ويحظى موضوع التطوير المهني المستمر بأهمية كبيرة، حيث يُنظر إليه بوصفه عنصرًا أساسيًا في تحسين جودة التعليم، ومن أبرز مميزات برامج التطوير المهني الفعالة أن تكون مستمرة، ومبنية على الممارسة، ومرتبطة باحتياجات المعلمين الفعلية، وتوفر فرصًا للتعلم التعاوني والتأمل المهني (Darling-Hammond et al., 2017).

وفي سياق ضمان الجودة، تُشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2019) إلى أهمية تطبيق أنظمة الرخص المهنية للمعلمين، والتي تهدف إلى التأكد من امتلاكهم الحد الأدنى من الكفاءات المهنية والمعرفية اللازمة للتدريس. وتُستخدم هذه الأنظمة في العديد من الدول كأداة لتنظيم المهنة وتعزيز الاحترافية، حيث ترتبط غالبًا بمتطلبات التأهيل والتطوير المهني المستمر. وتمثل نسب المعلم إلى الطفل (Child–Teacher Ratio) أحد المؤشرات الأساسية لجودة بيئة التعلم. وتمثل نسبة الأطفال إلى المعلمين أو العاملين (Child–Teacher/Staff Ratio) أحد

المؤشـرات الهيكليـة المهمـة لجودة خدمات التعليـم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة؛ إذ تسـهم النسب المنخفضة وأحجام المجموعات الأصغر في إتاحة وقت أكبر للعاملين للإجابة للاحتياجات الفرديـة للأطفـال، وتعزيز فـرص التفاعل الإيجابي وبناء علاقات أكثر ثراءً معهم. وتشـير الأدلة إلى ارتباط النسـب الأقل بين الأطفال والعاملين، في كثير من الحالات، بجودة أفضل للتفاعلات، ولا سيما الدعم العاطفي المقدم للأطفال، مع التأكيد على أن فاعلية هذا المؤشر ترتبط بتكامله مـع عناصـر الجودة الأخرى، مثل تأهيل الكوادر وتدريبهم. كما تختلف النسـب المناسـبة بحسـب عمر الطفل، نظرًا إلى حاجة الأطفال الأصغر سـنًا إلى مسـتويات أعلى من التفاعل المسـتجيب والفردي مع مقدمي الرعاية (OECD, 2025a).

المحور الخامس: البيئة المدرسة والتجهيزات:

تُعـد البيئـة التعليميـة في مرحلـة الطفولـة المبكـرة من العوامل الحاسـمة في تشـكيل خبرات التعلم الأولى للأطفال، حيث تشـير الأدبيات الحديثة إلى أن جودة البيئة التعليمية (بما تتضمنه مـن عناصـر ماديـة وتنظيمية) تـؤدي دورًا جوهريًا في دعم النمو المعـرفي والاجتماعي والانفعالي للأطفال، إذ تتشكل القدرات العقلية والسلوكية من خلال تفاعل الطفل المستمر مع بيئته المحيطة (OECD, 2025; UNICEF, 2023). وتؤكـد النظريـة البيئيـة أن تعلـم الطفـل لا يحـدث بمعـزل عـن السـياق، بل يتشـكل من خلال التفاعل بين الطفل والبيئة المحيطة، بما فيها المدرسـة وتجهيزاتها. كمـا يبـرز منظـور التعلم البنائـي (Constructivism) لدى بياجيه وفيجوتسـكي أهميـة البيئة الغنية بالمثيرات، حيث تتيح للطفل فرص الاستكشـاف والتجريب والتفاعل، مما يعزز بناء المعرفة ذاتيًا (Piaget, 1972; Vygotsky, 1978). ويسهم توفر بيئة مدرسية آمنة (Safe Learning Environment) في تحـسين شـعور الأطفال بالأمـان والانتماء، مما ينعكس إيجابًا على مشـاركتهم في التعلم (OECD, 2017). وتشمل هذه البيئة عناصر مثل: السلامة الجسدية (مرافق آمنة، ساحات لعب)، والسلامة النفسية (بيئة خالية من التهديد)، والمساحات المفتوحة للحركة، وتؤكد اليونسكو (UNESCO, 2021) أن اللعب الحر في سـاحات مجهزة يعد عنصرًا أساسـياً في تنمية المهارات الحركية والاجتماعية، وهو ما يدعم فقرات الاستبانة المتعلقة بساحات اللعب.

كما تُعد المساحة المخصصة لكل طفل وعدد الأطفال في الفصل من المؤشرات الجوهرية لجودة البيئـة التعليميـة. حيث يحسـن انخفاض الكثافة الصفية التفاعـل بين المعلم والطفل (Blatchford et al., 2011)، وتدعـم المسـاحة الكافيـة الحركـة والاستكشـاف والتعلم النشـط (Maxwell, 2007)، كما توصي معايير (NAEYC, 2020) بأهمية توفير مساحات مرنة تسمح بأنشطة متنوعة، وتقليل الاكتظاظ لضمان جودة التفاعل.

أما من حيث الموارد التعليمية فيسهم توفر الموارد التعليمية (كتب، ألعاب تعليمية، تقنيات رقمية) في تنمية المهارات اللغوية والمعرفية، وتعزيز التعلم الذاتي، ودعم التعلم القائم على الاستكشاف (Siraj-Blatchford, 2009)، وتؤكد اليونيسف (UNICEF, 2019) على أهمية دمج التكنولوجيا بشكل مناسب نمائياً (Developmentally Appropriate Technology)، بما يتلاءم مع خصائص المرحلة العمرية. وبالنسبة للأثاث فتُعد ملاءمة الأثاث (Furniture Ergonomics) للأطفال عاملاً مهماً في تعزيز الراحة الجسدية، وتقليل الإجهاد، وتحسين التركيز والانتباه (Evans et al., 2010).

المحور السادس: دور القطاع الخاص وحجم إسهامه:

تعد مشاركة القطاع الخاص في التعليم بمرحلة الطفولة المبكرة (Early Childhood Education and Care – ECEC) أحد المحركات الأساسية لتحقيق تنمية بشرية مستدامة، حيث تشير الأدبيات الدولية إلى أن جودة وتوافر الخدمات في هذه المرحلة لا تعتمد فقط على القطاع الحكومي، بل تتأثر بشكل كبير بمستوى مشاركة القطاع الخاص، خصوصًا في أنظمة التعليم التي تعتمد على الشراكات أو النماذج المختلطة في تقديم الخدمة. ويؤكد تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن مشاركة القطاع الخاص في التعليم المبكر أصبحت عنصرًا رئيسيًا في توسيع الطاقة الاستيعابية وتحسين الوصول، مع استمرار التحديات المرتبطة بالعدالة وجودة الخدمة (OECD, 2023; OECD, 2024).

كما تشير تقارير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) إلى أن الفجوات في الاستثمار في التعليم بمرحلة الطفولة المبكرة بين القطاعين العام والخاص تؤثر مباشرة على جودة البيئة التعليمية، خصوصًا في ما يتعلق بتوافر المباني الملائمة ومعايير السلامة وتجهيزات التعلم وجودة البرامج التربوية. وتوضح هذه التقارير أن الاستثمار غير الكافي أو غير المنظم من القطاع الخاص قد يؤدي إلى تفاوت واضح في جودة الخدمات المقدمة للأطفال، خاصة في مرحلة ما دون سن الثالثة (UNICEF, 2021; UNICEF, 2023).

ومن منظور اقتصادي، يبرز البنك الدولي أن الاستثمار في التعليم بمرحلة الطفولة المبكرة يُعد من أعلى الاستثمارات عائدًا في رأس المال البشري، حيث يحقق عوائد طويلة المدى في التعليم والإنتاجية والصحة. ومع ذلك، فإن مستوى مشاركة القطاع الخاص يختلف بشكل كبير بين الدول، ويتأثر بالإطار التنظيمي والحوافز الحكومية ومستوى الطلب على خدمات التعليم بمرحلة الطفولة المبكرة (World Bank, 2018; World Bank, 2020).

وفيما يتعلق بحجم الاستثمار، تشير التقارير الدولية إلى أن تمويل خدمات التعليم بمرحلة

الطفولة المبكرة في العديد من الدول لا يزال دون المستوى المطلوب لتحقيق تغطية شاملة بجودة عالية. ووفقًا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن الإنفاق على التعليم المبكر يتراوح غالبًا بين 0.5% إلى 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة، مع تفاوت كبير في مساهمة القطاع الخاص بين الدول (OECD, 2023). كما توضح تقارير اليونيسف استمرار وجود فجوات تمويلية في مرحلتي ما قبل المدرسة (3–6 سنوات) وما دونها (أقل من 3 سنوات)، مما يستدعي توسيع الشراكات مع القطاع الخاص لضمان التغطية والكفاءة (UNICEF, 2023).

وبناءً على ذلك، يمكن تحليل إسهام القطاع الخاص في التعليم بمرحلة الطفولة المبكرة (أقل من 3 سنوات، و3–6 سنوات) من خلال مؤشرات النسبة المئوية للتغطية الاستثمارية مقارنة بالاحتياج الفعلي، مع تصنيف مستوى الإسهام إلى فئات (مرتفع، متوسط، منخفض، أو محدود جدًا). ويعكس ذلك مدى قدرة السوق التعليمي الخاص على سد الفجوة التمويلية وتوفير بيئة تعليمية آمنة تتضمن جودة المباني وكفاية المرافق وتنوع البرامج التعليمية والأنشطة التربوية.

كما تؤكد الأدبيات التربوية الحديثة أن كفاية الاستثمار لا تُقاس فقط بحجم الإنفاق، بل أيضًا بجودته وتوجيهه. ويشير إطار الجودة في الطفولة المبكرة الصادر عن اليونسكو إلى أن البيئة التعليمية الفعالة تتطلب استثمارًا متوازنًا في البنية التحتية الآمنة، والكوادر المؤهلة، والمناهج القائمة على التعلم النشط واللعب، بما يضمن تحقيق نتائج تنموية شاملة للأطفال (UNESCO, 2021).

1

الإمـارات العـربية المتحـدة



تمهيد:

يُعد التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة أحد أهم الركائز الإستراتيجية التي استندت إليها الدولة منذ تأسيسها عام 1971 في بناء الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة. فقد أولت القيادة الرشيدة، منذ عهد القائد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وإخوانه المؤسسين، اهتماماً بالغاً بتطوير التعليم انطلاقاً من الإيمان بدوره المحوري في إعداد الكوادر الوطنية القادرة على قيادة مسيرة التنمية ومواكبة المتغيرات العالمية المتسارعة. وعلى مدى أكثر من خمسة عقود، استثمرت الدولة بصورة مستمرة في تطوير منظومتها التعليمية، وسخرت الإمكانات البشرية والتقنية والمالية لبناء نظام تعليمي متقدم يضاهي الأنظمة التعليمية في الدول الرائدة عالمياً (وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة، 2026م-أ).

وقد شهد قطاع التعليم في دولة الإمارات تطورات نوعية شملت تحديث المناهج الدراسية، وتطوير نظم التقويم والقياس، وتعزيز جودة البيئة التعليمية، والتوسع في توظيف التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي ومنصات التعلم الذكية، بما يسهم في تحسين نواتج التعلم ورفع كفاءة العملية التعليمية. كما تبنت الدولة معايير تعلم وطنية متقدمة ومسارات تعليمية متنوعة تراعي قدرات الطلبة وميولهم، وتدعم بناء مهارات المستقبل، بما في ذلك التفكير النقدي، وحل المشكلات، والابتكار، والبحث العلمي، والقدرة على التكيف مع متطلبات الاقتصاد المعرفي (وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة، 2026م-أ).

وتنطلق جهود تطوير التعليم من رؤية وطنية واضحة تتمثل في تحقيق «تعليم مبتكر ومستدام لدولة رائدة عالمياً»، حيث تسعى وزارة التربية والتعليم إلى توفير بيئة تنظيمية وتشريعية مرنة ومبتكرة، وتقديم خدمات تعليمية نوعية بالشراكة مع مختلف المؤسسات التعليمية والمجتمعية، بما يضمن تعزيز جودة الحياة وتوفير فرص التعلم مدى الحياة لجميع أفراد المجتمع. كما تركز الإستراتيجيات التعليمية الحالية على مواءمة مخرجات التعليم مع مهارات المستقبل، وتعزيز جودة وكفاءة المؤسسات التعليمية وكوادرها، وتحفيز البحث العلمي والابتكار وفق معايير تنافسية عالمية، وتوظيف التكنولوجيا المتقدمة في دعم التعلم وتحسين مخرجاته (وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة، 2026م-أ).

وفي إطار هذه التوجهات، تولي دولة الإمارات اهتماماً خاصاً ببناء رأس مال بشري قادر على المنافسة عالمياً، من خلال تمكين الطلبة بالمعارف والمهارات اللازمة للنجاح في عالم سريع التغير، وتطوير قدرات المعلمين والقيادات التربوية، وتعزيز قيم المواطنة الإيجابية والانتماء والمسؤولية المجتمعية. وقد أسهمت هذه الجهود في ترسيخ مكانة التعليم كأحد المحركات الرئيسة لتحقيق رؤية الدولة المستقبلية وتعزيز قدرتها على الابتكار والتنمية المستدامة، الأمر الذي انعكس في مشاركتها الفاعلة في الدراسات والتقييمات الدولية وسعيها المستمر إلى تحسين جودة التعليم ومخرجاته وفق أفضل المعايير العالمية (وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة، 2026م-أ).

وانطلاقاً من إدراك الدولة لأهمية السنوات الأولى من حياة الطفل باعتبارها المرحلة التأسيسية الأكثر تأثيراً في النمو والتعلم مدى الحياة، أولت دولة الإمارات اهتماماً متزايداً بقطاع الطفولة المبكرة، وعملت على تطوير إطار وطني متكامل يضمن توفير خدمات الرعاية والتعليم وفق أعلى معايير الجودة والشمولية. وفي هذا السياق، اعتمد القرار الوزاري رقم (644) لسنة 2020 السياسة الوطنية للرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، بهدف تنظيم وتطوير خدمات الرعاية والتعليم للأطفال ضمن منظومة متكاملة تربط بين التعليم والرعاية الصحية والتغذية ودعم الأسرة والتنمية الاجتماعية وحماية الأطفال وأمنهم وسلامتهم (وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة، 2026م__أ).

وتغطي هذه السياسة جميع الأطفال من عمر 45 يوماً وحتى ثماني سنوات، وتشمل مختلف نماذج خدمات الرعاية والتعليم الحكومية والخاصة، بما في ذلك الحضانات ومراكز التعليم المبكر ورياض الأطفال والصفين الأول والثاني وبرامج الرعاية قبل وبعد الدوام والرعاية المنزلية المرخصة، إضافة إلى الخدمات المقدمة للأطفال أصحاب الهمم والأطفال ذوي الاحتياجات الفردية. كما تركز السياسة على ضمان النمو المتكامل للأطفال في مختلف الجوانب النمائية، وتوفير خدمات دامجة وعالية الجودة ومتاحة للجميع، وبناء كوادر مؤهلة، وتطوير إطار وطني للمناهج والمعايير والتقييم في مرحلة الطفولة المبكرة، إلى جانب تعزيز الحوكمة والتنسيق بين الجهات المعنية، وتطوير أنظمة الترخيص وضمان الجودة وقياس الأثر على الأطفال والأسر والمجتمع (وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة، 2026م__أ).

وفي ضوء هذا التوجه الوطني الشامل، يأتي هذا التقرير لاستعراض واقع الطفولة المبكرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفق محاور التقرير الستة، بما يتيح تقديم قراءة تحليلية شاملة لواقعها وتوجهاتها التطويرية؛ وهي كالتالي:

- **الحوكمة والأطر التنظيمية**، التي تحدد السياسات والإجراءات المؤثرة على الطفولة المبكرة.
- **الوصول والمشاركة**، لضمان تمتع جميع الأطفال بالفرص التعليمية والبيئية المناسبة.
- **المناهج والأنشطة التربوية** المقدمة للأطفال، ومدى توافقها مع الاحتياجات التنموية والمعايير الدولية.
- **الكوادر البشرية** العاملة في المرحلة، من حيث التأهيل الأكاديمي، التدريب المستمر، والاستقرار المهني.
- **البيئة المدرسية والتجهيزات الداعمة** لنمو الطفل وتعلمه، بما يشمل الفضاءات التعليمية، الأدوات، والمواد الداعمة للأنشطة التعليمية.
- **دور القطاع الخاص وحجم إسهامه**، إلى جانب نماذج الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز جودة الخدمات المقدمة للأطفال.

المحور الأول: الحوكمة والأطر التنظيمية:

يستعرض هذا المحور منظومة الحوكمة والأطر التنظيمية لمرحلة الطفولة المبكرة في الإمارات العربية المتحدة، بما يشمل الجهات المشرفة، والتشريعات والسياسات المنظمة، وآليات الرقابة والمتابعة، ومؤشرات الجودة، والسلم التعليمي، إضافة إلى أبرز المبادرات الوطنية الرامية إلى تطوير القطاع وتعزيز جودة خدمات الطفولة المبكرة.

1. الجهات المشرفة على مرحلة الطفولة المبكرة:

أظهرت إجابات دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاستبانة أن الإشراف على مرحلة الطفولة المبكرة تتولاه مجموعة من الجهات الاتحادية والمحلية المتخصصة، بما يعكس الطبيعة اللامركزية لمنظومة التعليم في الدولة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: وزارة التربية والتعليم: تُعد وزارة التربية والتعليم الجهة الاتحادية الرئيسة المسؤولة عن وضع السياسات والتشريعات والمعايير الوطنية المنظمة للتعليم، بما في ذلك مرحلة الطفولة المبكرة، والإشراف على تطبيقها في المؤسسات التعليمية التابعة لها.

ثانياً: الجهات التعليمية المحلية: تتولى عدد من الجهات المحلية والإقليمية مسؤولية تنظيم ومتابعة مؤسسات الطفولة المبكرة ضمن نطاق اختصاصها الجغرافي، وتشمل:

- هيئة المعرفة والتنمية البشرية (KHDA) في إمارة دبي.
- دائرة التعليم والمعرفة (ADEK) في إمارة أبو ظبي.
- هيئة الشارقة للتعليم الخاص (SPEA) في إمارة الشارقة.
- دائرة رأس الخيمة للمعرفة.
- مكتب شؤون التعليم الخاص في إمارة عجمان.

وتضطلع هذه الجهات بمهام الترخيص والرقابة وضمان الجودة ومتابعة أداء المؤسسات التعليمية الخاصة، بما فيها مؤسسات الطفولة المبكرة.

ثالثاً: جهات داعمة ومتخصصة: تسهم جهات أخرى في تطوير منظومة الطفولة المبكرة من خلال أدوار تنظيمية والإستراتيجية وتنسيقية، ومن أبرزها:

- هيئة أبو ظبي للطفولة المبكرة (ECA)، التي أُنشئت عام 2019 بهدف تطوير منظومة متكاملة للطفولة المبكرة في إمارة أبو ظبي، تشمل مجالات الصحة والتغذية وحماية الطفل ودعم الأسرة والتنمية الشاملة للطفل.
- مجلس التعليم والتنمية البشرية والمجتمع، الذي يُعد الجهة العليا المشرفة على منظومة التعليم والتنمية البشرية في الدولة، ويتولى رسم التوجهات والسياسات الإستراتيجية العامة للقطاع.

يشـير نظـام الحوكمـة في مرحلـة الطفولـة المبكـرة في دولة الإمـارات بتكامـل الأدوار بين الجهـات الاتحاديـة والمحليـة والمتخصصة، بما يسـهم في توفيـر خدمات تعليميـة وتنموية عالية الجودة للأطفال في سنواتهم المبكرة.

2. الأطر التشريعية والتنظيمية:

أظهرت إجابات دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاستبانة أن مرحلة الطفولة المبكرة تستند إلى إطار تشـريعي وتنظيمي يتضمن مجموعة من القوانين واللوائح والسياسـات الوطنية المنظمة لعمـل مؤسسـات الطفولـة المبكـرة، بما يهـدف إلى تنظيـم الخدمـات المقدمة للأطفـال، وضمان جودتها، وحماية حقوقهم. وفيما يأتي أبرز التشريعات والسياسات التي أشارت إليها الدولة:

أولاً: التشـريعات واللوائح المنظمة لمرحلة الطفولة المبكرة: تتمتع مرحلة الطفولة المبكرة في دولة الإمارات العربية المتحدة بإطار تشريعي وتنظيمي متكامل يهدف إلى ضمان جودة الخدمات التعليميـة والرعائيـة المقدمـة للأطفال، وحمايـة حقوقهم، وتنظيم عمل مؤسسـات الطفولة المبكرة وفق معايير وطنية موحدة. ومن أبرز التشريعات والسياسات المنظمة لهذه المرحلة:

- القانـون الاتحادي رقم (3) لسـنة 2016 بشـأن حقوق الطفل (قانـون وديمة) وتعديلاته، الذي يرسخ حقوق الطفل في الرعاية والحماية والتعليم والنماء المتكامل.
- المرسوم بقانون اتحادي رقم (18) لسنة 2020 بشأن التعليم الخاص وتعديلاته، الذي ينظم عمل مؤسسات التعليم الخاص، بما في ذلك المؤسسات التعليمية التي تقدم خدمات الطفولة المبكرة.
- المرسوم بقانون اتحادي رقم (51) لسنة 2022 بشأن تنظيم دور الحضانة، الذي يحدد المتطلبات التنظيمية والتشغيلية ومعايير الجودة الخاصة بدور الحضانة في الدولة.
- القرار الوزاري رقم (137) لسـنة 2019 بشـأن ضوابط تنظيم الحضانات القائمة، الذي ينظم الجوانب التشغيلية والإدارية لمؤسسات الحضانة.
- القرار رقم (644) لسنة 2020 بشأن سياسة الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، الذي يضـع التوجهـات الوطنيـة لتقـديم خدمات متكاملة تجمـع بين الرعاية والتعليـم للأطفال في السنوات المبكرة.

- القـرار رقـم (659) لسـنة 2020 بشـأن سياسـة حماية الطفـل في المؤسسـات التعليمية، الذي يضمن توفير بيئة تعليمية آمنة وداعمة للأطفال.
- القرار رقم (206) لسـنة 2020 بشـأن سياسـة إدارة السـلوك الإيجابي للأطفال في مؤسسـات الطفولة المبكرة، الذي يوجه الممارسات التربوية نحو تعزيز السلوك الإيجابي وتنمية المهارات الاجتماعية والانفعالية للأطفال.
- إطـار الرقابـة علـى دور الحضانة، الذي يحـدد معايير الجودة وآليات التقييـم والرقابة على مؤسسات الحضانة.
- إطار معايير الرقابة والتقييم المدرسية الموحد للدولة، الذي يشمل تقييم جودة التعليم والتعلم في مرحلة رياض الأطفال ضمن منظومة التعليم المدرسي.
- سياسة إلزامية تدريس اللغة العربية والتربية الإسلامية والدراسات الاجتماعية في المؤسسات التعليمية المعنية.
- سياسة القبول في مؤسسات الطفولة المبكرة التي تنظم شروط وإجراءات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية والحضانات.

ثانياً: تحديث التشريعات واللوائح: تخضع التشريعات والسياسات المنظمة لمرحلة الطفولة المبكرة للمراجعة والتحديث بصورة مستمرة بما يواكب التوجهات الوطنية وأفضل الممارسات الدولية. وقـد شـهدت المنظومة عـدداً من التحديثـات والإصلاحات التشـريعية المهمـة خلال الأعوام 2016 و2020 و2022 ومـا بعدهـا، بمـا يعكـس التزام الدولـة بتطوير سياسـات الطفولة المبكرة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للأطفال وأسرهم. ولا ترتبط عملية التحديث بدورة زمنية ثابتـة، وإنمـا تتم وفقاً للأولويات الإسـتراتيجية الوطنية، ونتائـج المتابعة والتقييم، والمتغيرات الاجتماعية والتنموية التي تستدعي تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات الصلة.

تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة إطاراً تشريعياً وتنظيمياً لمرحلة الطفولة المبكرة، يجمع بين حمايـة حقـوق الطفـل، وتنظيم مؤسسـات الرعايـة والتعليم، وضمان جـودة الخدمات المقدمـة، وفـق معاييـر، وطنية واضحة. كما تتميز المنظومة بالمرونة والتطوير المسـتمر من خلال تحديث التشريعات والسياسات بما يتوافق مع الأولويات الوطنية وأفضل الممارسات الدولية، الأمر الذي يعزز اسـتدامة جودة خدمات الطفولة المبكرة ويدعم التنمية الشـاملة للأطفال وأسرهم.

3. هل توجد الإستراتيجية وطنية خاصة بتنظيم مرحلة الطفولة المبكرة؟

تشير البيانات الواردة في إجابات دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاستبانة إلى أن مرحلة الطفولة المبكرة تمثل أحد مجالات الاهتمام في عدد من الإستراتيجيات الوطنية والمحلية المرتبطة بالتعليم والتنمية البشرية. ووفقًا للبيانات المقدمة، تتضمن هذه الاستراتيجيات أهدافًا ومؤشرات ومبادرات تستهدف تطوير خدمات الطفولة المبكرة وتحسين جودة مخرجاتها، ومن أبرزها:

1. **الأجندة الوطنية ورؤية الإمارات 2021:** تضمنت الأجندة الوطنية أهدافاً ومؤشرات لتطوير جودة التعليم، شملت تعزيز التعلم في المراحل المبكرة ورفع جاهزية الأطفال للمراحل التعليمية اللاحقة.
2. **الإستراتيجية التعليم 2033 – إمارة دبي:** أُطلقت عام 2024 بهدف تطوير المنظومة التعليمية وفق نموذج يتمحور حول المتعلم، وتشمل مرحلة الطفولة المبكرة باعتبارها مرحلة أساسية في بناء مهارات الأطفال وقدراتهم.
3. **الإستراتيجية الطفولة المبكرة – إمارة أبو ظبي:** تتولى هيئة أبو ظبي للطفولة المبكرة تنفيذ الإستراتيجية تغطي الأطفال من الولادة حتى سن الثامنة، وتركز على توفير منظومة متكاملة تدعم نمو الطفل في الجوانب الصحية والتعليمية والاجتماعية.

وتعكس هذه الإستراتيجيات اهتمام الدولة بتطوير منظومة الطفولة المبكرة وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للأطفال وأسرهم.

4. آليات الرقابة والمتابعة لجودة مرحلة الطفولة المبكرة:

تشير البيانات الواردة في إجابات دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاستبانة إلى وجود منظومة متكاملة لرصد ومتابعة وضمان جودة خدمات مرحلة الطفولة المبكرة. ووفقاً للبيانات فأن هذه المنظومة تستند إلى عدد من الآليات والإجراءات المنظمة التي تشمل تقييم جودة الخدمات، والتحقق من الامتثال للمتطلبات التنظيمية، وتحديد دورية الزيارات الميدانية، ومجالات الرقابة والمتابعة، وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الآليات كما وردت في إجابة الدولة:

- **آليات رصد وضمان الجودة:**

تطبق دولة الإمارات العربية المتحدة منظومة متكاملة لرصد وضمان جودة مرحلة الطفولة المبكرة، تقوم على مسارين رئيسين هما: منظومة التقييم (Quality Evaluation) ومنظومة الامتثال (Compliance Inspection)، بما يضمن تحسين جودة الخدمات التعليمية والرعائية والتأكد من الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والتشريعية.

أولاً: منظومة التقييم (Quality Evaluation): تُعنى منظومة التقييم بقياس جودة الأداء التربوي والتعليمي للمؤسسات التعليمية، بما في ذلك مرحلة رياض الأطفال (4–6 سنوات)، وتشمل ما يلي:

- تنفيذ عمليات تقييم دورية للمدارس الحكومية والخاصة التي تضم مرحلة رياض الأطفال (4–6 سنوات) وفق إطار وطني موحد للتقييم والجودة.
- تقييم جودة التعليم والتعلم، وبيئة التعلم، ونواتج الأطفال، والقيادة المدرسية، وجودة الرعاية المقدمة.
- إلزام المؤسسات التعليمية بإعداد تقارير التقييم الذاتي قبل الزيارات التقييمية بما يدعم ثقافة التحسين المستمر.
- إصدار تقارير تقييم مفصلة تتضمن مستويات الأداء ومجالات القوة وفرص التحسين وخطط المتابعة اللازمة.
- تقييم المدارس وفق معايير وطنية معتمدة، مع تنفيذ زيارات متابعة إضافية للمؤسسات التي تتطلب تحسيناً في الأداء.

ثانياً: منظومة الامتثال (Compliance Inspection): تُعنى منظومة الامتثال بالتحقق من التزام الحضانات ورياض الأطفال بالتشريعات واللوائح والمعايير المعتمدة، وتشمل ما يلي:

- تنفيذ زيارات رقابية دورية للتحقق من الالتزام بمتطلبات الترخيص والتشغيل والصحة والسلامة والاشتراطات التنظيمية.
- إصدار تقارير رقابية تتضمن الملاحظات والإجراءات التصحيحية المطلوبة.
- متابعة تنفيذ خطط التحسين ومعالجة الملاحظات من خلال أنظمة رقابية وإجراءات متابعة دورية.
- تكثيف الزيارات للمؤسسات التي تتطلب دعماً إضافياً أو التي تسجل مستويات امتثال منخفضة لضمان استدامة الالتزام.

كما تطبق الجهات التعليمية المحلية في مختلف إمارات الدولة أطر تقييم ومتابعة متخصصة لمؤسسات الطفولة المبكرة الواقعة ضمن نطاق اختصاصها، فيما تعمل وزارة التربية والتعليم على تطوير إطار وطني موحد لتقييم جودة خدمات الطفولة المبكرة، بما يعزز اتساق المعايير ورفع جودة المخرجات على مستوى الدولة.

- **دورية الزيارات الميدانية والتقييم:**

تُنفَّذ الزيارات الرقابية للحضانات ورياض الأطفال بواقع مرة واحدة سنوياً على الأقل للتحقق من الالتزام باللوائح والتشريعات المعتمدة. أما المدارس التي تضم مرحلة رياض الأطفال (4–6 سنوات) فتخضع إلى عمليات تقييم شاملة مرة كل عامين ضمن منظومة التقييم، مع إمكانية

تنفيذ زيارات متابعة إضافية للمؤسسات ذات الأداء المنخفض أو التي تتطلب معالجة ملاحظات محددة. كما تُنفذ زيارات رقابية لاحقة ضمن منظومة الامتثال لمتابعة الملاحظات الحرجة والحالات الأقل امتثالاً، بما يضمن التحسين المستمر ورفع جودة الخدمات التعليمية والرعائية.

- **مجالات الرقابة والمتابعة:**

تشمل منظومة التقييم ومنظومة الامتثال جميع الجوانب الرئيسة المرتبطة بجودة الخدمات المقدمة في مرحلة الطفولة المبكرة، ومن أبرزها:

- الكادر التعليمي والإداري والمساعدون.
- المناهج والبرامج والأنشطة التعليمية.
- البيئة التعليمية والتجهيزات والمرافق.
- الأمن والسلامة وحماية الطفل.
- جودة الرعاية المقدمة للأطفال ومستوى الالتزام بالسياسات واللوائح المنظمة للعمل.

وتسهم هذه الآليات في ضمان توفير بيئات تعليمية آمنة ومحفزة وداعمة لنمو الأطفال وتعلمهم وفق المعايير الوطنية المعتمدة.

تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة منظومة لضمان جودة مرحلة الطفولة المبكرة تجمع بين تقييم جودة الأداء التربوي والرقابة على الامتثال للتشريعات واللوائح. مع انتظام الزيارات والتقييمات الدورية، وشمولها لجميع عناصر العملية التعليمية والرعائية، بما في ذلك الكوادر والمناهج، والبيئة التعليمية، والأمن والسلامة. ويعزز التوجه نحو تطوير إطار وطني موحد من اتساق المعايير واستدامة التحسين ورفع جودة الخدمات المقدمة للأطفال على مستوى الدولة.

5. مؤشرات المتابعة:

أوضحت دولة الإمارات العربية المتحدة في إجاباتها عن الاستبانة أنها تعتمد مجموعة من المؤشرات لقياس جودة مرحلة الطفولة المبكرة، كما بينت أن هذه المؤشرات تُستخدم لمتابعة جودة الخدمات التعليمية والرعائية، والتحقق من مدى التزام مؤسسات الطفولة المبكرة بالمعايير واللوائح المنظمة. وأفادت الدولة بأن منظومة قياس الجودة تشمل مؤشرات للتقييم التربوي، ومؤشرات للامتثال التنظيمي، إضافة إلى آليات للاستفادة من نتائج المتابعة والتقييم في دعم التحسين المستمر، وذلك على النحو الآتي:

- **مؤشرات قياس جودة مرحلة الطفولة المبكرة:**

تعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة مجموعة من المؤشرات لقياس جودة مرحلة الطفولة المبكرة، ويمكن تصنيفها إلى مؤشرات للتقييم ومؤشرات للامتثال.

أولاً: مؤشرات التقييم: تُستخدم لقياس جودة المخرجات التعليمية والتربوية في مرحلة رياض الأطفال (4–6 سنوات)، وتشمل:

- جودة تعلم الأطفال وتقدمهم النمائي في الجوانب اللغوية والمعرفية والاجتماعية والحركية.
- جودة التدريس والتفاعل التربوي داخل بيئة التعلم.
- جودة البيئة التعليمية ومدى ملاءمتها لاحتياجات الأطفال.
- كفاءة القيادة والإدارة التربوية ودورها في تحسين الأداء.
- مستوى مشاركة أولياء الأمور والشراكة مع الأسرة في دعم تعلم الأطفال.

وتُقاس هذه المؤشرات ضمن منظومة التقييم المدرسي باستخدام مستويات أداء معيارية تعكس جودة الأداء ومجالات التحسين.

ثانياً: مؤشرات الامتثال: تُستخدم للتحقق من التزام مؤسسات الطفولة المبكرة بالتشريعات واللوائح المنظمة، وتشمل:

- الالتزام بمتطلبات الترخيص والمعايير المهنية المعتمدة.
- تطبيق اشتراطات الصحة والسلامة وحماية الطفل.
- الالتزام بالمتطلبات التشغيلية والسياسات المنظمة للعمل.
- جاهزية المباني والمرافق والتجهيزات التعليمية وفق المعايير المعتمدة.

ويتم رصد هذه المؤشرات من خلال الزيارات الرقابية الدورية وتقارير الامتثال وخطط التحسين المرتبطة بها.

أما بالنسبة لمؤسسات الطفولة المبكرة للفئة العمرية (0–4 سنوات)، فتُطبق حالياً مؤشرات ضمن أطر رقابية محلية تختلف بين الإمارات، إلى حين اعتماد الإطار الوطني الموحد الذي تعمل وزارة التربية والتعليم على تطويره لتوحيد معايير قياس الجودة على مستوى الدولة.

- **استخدام نتائج المتابعة والتقييم في التحسين والتطوير**

تُستخدم نتائج المتابعة والتقييم بصورة منهجية لدعم التحسين المستمر وتطوير البرامج والخدمات المقدمة في مؤسسات الطفولة المبكرة. ويتم ذلك من خلال إعداد تقارير تقييم مفصلة

تتضمـن نقـاط القـوة وفـرص التحسين، وإلزام المؤسسـات بوضع خطط تطويـر وتنفيذ إجراءات تصحيحية وفق جداول زمنية محددة، مع متابعة مستوى التنفيذ بصورة دورية. كما تستفيد وزارة التربيـة والتعليـم والجهات التعليمية المحلية من تحليل البيانات والمؤشـرات في تطوير السياسـات والبرامج واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة، بما يسهم في رفع جودة الخدمات التعليمية والرعائية وتحسين مخرجات التعلم للأطفال.

6. السلم التعليمي لمرحلة الطفولة المبكرة:

أوضحت دولة الإمارات العربية المتحدة في إجاباتها عن الاسـتبانة أن السـلم التعليمي لمرحلة الطفولـة المبكـرة وفق التصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED 2011)، متضمنًا المراحل التعليمية، والفئات العمرية المسـتهدفة، ومدى توافر كل مسـتوى، وإلزاميته، والمسـميات المعتمدة في الدولة. ويستعرض الجدول (1) السلم التعليمي كما ورد في البيانات المقدمة من الدولة.

يستعرض الجدول (1) السلم التعليمي لمرحلة الطفول المبكرة في الإمارات العربية المتحدة:

جدول (1) السلم التعليمي لمرحلة الطفول المبكرة في الإمارات العربية المتحدة.

المستوى الدولي (ISCED)*	المسمى الدولي	العمر النموذجي	العمر المحدد في الدولة	مدى وجود المستوى (يوجد- لا يوجد)	الزامية المرحلة (إلزامي- غير إلزامي)	اسم المستوى
ISCED 010	رعاية وتنمية الطفولة المبكرة (ECEC 0–3)	أقل من 3 سنوات	45 يوماً – 3 سنوات	يوجد	غير إلزامي	حضانة
ISCED 020 – سنة 1	ما قبل ابتدائي (Pre-Primary 1)	4–3	3 - 4 سنوات	يوجد	غير إلزامي	حضانة (ما قبل رياض الأطفال)
ISCED 020 – سنة 2	ما قبل ابتدائي (Pre-Primary 2)	5–4	4– 5 سنوات	يوجد	غير إلزامي	روضة أولى
ISCED 020 – سنة 3	ما قبل ابتدائي متقدم	6–5	5 – 6 سنوات	يوجد	غير إلزامي	روضة ثانية

*ملاحظـة: هـذا التصنيف مسـتند إلى المعاييـر الدولية للتعليم (ISCED 2011) الصادر عن اليونسـكو، ويهدف إلـى معرفـة توافـق الأنظمـة الوطنية مع المعيار الدولـي من حيث العمر، إلزامية المرحلة، وتسلسـل المراحل قبل الابتدائي.

تشـير البيانـات الـواردة في الجدول (1)، اسـتنادًا إلى إجابـة دولة الإمـارات العربية المتحدة، إلـى أن السـلم التعليمـي لمرحلة الطفولة المبكرة يتوافق بصـورة عامة مع التصنيف الدولي الموحد للتعليـم (ISCED 2011)، حيـث يشـمل مسـتويات الرعاية والتعليم المبكر الممتـدة من دور الحضانة وحتى الروضة الثانية. ووفقًا للبيانات المقدمة، تبدأ خدمات الرعاية والتعليم المبكر للأطفال من عمـر (45) يومًـا مـن خلال دور الحضانة، ثم تسـتمر عبر مرحلة ما قبل الروضة (3–4 سـنوات)، فالروضة الأولى (4–5 سنوات)، وصولاً إلى الروضة الثانية (5–6 سنوات).

كمـا تـبين البيانـات أن جميع مسـتويات مرحلة الطفولة المبكرة متوافرة على مسـتوى الدولة، إلا أنهـا تُصنـف بوصفهـا مراحل غير إلزاميـة، حيث يترك قرار الالتحاق بهـا لأولياء الأمور وفق الأنظمة المعتمدة. وتشير هذه الإجابة إلى تبني الدولة هيكلاً تعليميًا متدرجًا يتوافق مع التصنيف الدولي، بما يدعم استمرارية تعلم الأطفال ويهيئهم للانتقال إلى التعليم الابتدائي.

وأفادت الدولة كذلك بأنه اعتبارًا من العام الدراسـي 2026–2027 تم تعديل سـن قبول الطلبة في المؤسسات التعليمية ليُحتسب وفق تاريخ (31 ديسمبر) بدلاً من (31 أغسطس) من عام القبول، وذلك بموجب قرار مجلس التعليم والتنمية البشرية والمجتمع رقم (8) لسنة 2025، الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 2025.

7. مبادرات أو سياسات وطنية في محور الحوكمة والأطر التنظيمية في مرحلة الطفولة المبكرة:

أظهرت إجابات دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاستبانة أن دولة الإمارات العربية المتحدة شـهدت خلال السـنوات الأخيـرة مجموعـة من المبادرات والسياسـات التنظيمية التي اسـتهدفت تعزيـز حوكمـة مرحلـة الطفولة المبكرة وتطوير أطرها التشـريعية والمؤسسـية، بما يسـهم في رفع جـودة الخدمـات المقدمـة للأطفال وتحقيق التكامـل بين الجهات ذات العلاقـة. وقد تنوعت هذه المبادرات بين التشـريعات الاتحادية، والسياسـات التعليمية، والهيئات المتخصصة، والإصلاحات التنظيمية المرتبطة بالالتحاق بالمؤسسات التعليمية، كما يأتي:

1. سياسة إلزامية تدريس اللغة العربية والتربية الإسلامية والدراسات الاجتماعية في رياض الأطفال

اعتمدت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجهات التعليمية المحلية سياسة محدثة لتدريس اللغـة العربيـة والتربيـة الإسـلاميـة والدراسـات الاجتماعية في مؤسسـات الطفولـة المبكرة، وبدأ تطبيقها اعتباراً من العام الدراسي 2025–2026. وتهدف هذه السياسة إلى توحيد متطلبات تدريس

المواد الأساسية في مرحلة رياض الأطفال، وتعزيز الهوية الوطنية والقيم الدينية والاجتماعية لدى الأطفال، وضمان جودة الممارسات التعليمية في هذه المرحلة.

وقد أسهمت السياسة في ترسيخ المهارات اللغوية والقيم الوطنية والاجتماعية لدى الأطفال من خلال ممارسات تعليمية منظمة ومراعية لخصائص النمو، كما عززت الشعور بالانتماء والهوية الوطنية، ووفرت فرصاً أكثر تكافؤاً لتعلم اللغة العربية لجميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال الملتحقون بالمؤسسات التعليمية الخاصة والدولية، إضافة إلى دعم الاندماج الاجتماعي والتفاهم الثقافي داخل المجتمع الإماراتي متعدد الثقافات.

2. المرسوم الاتحادي بقانون رقم (51) لسنة 2022 بشأن تنظيم دور الحضانة

يمثل المرسوم الاتحادي بقانون رقم (51) لسنة 2022 أحد أبرز الإصلاحات التشريعية في قطاع الطفولة المبكرة، حيث أقر إطاراً تنظيمياً اتحادياً موحداً لتنظيم عمل دور الحضانة في مختلف إمارات الدولة تحت إشراف وزارة التربية والتعليم.

وهدف القانون إلى توحيد إجراءات الترخيص والتشغيل والرقابة، ووضع معايير موحدة للجودة والسلامة والرعاية التربوية، بما يضمن توفير بيئات تعليمية ونمائية آمنة للأطفال. وقد انعكس تطبيق القانون على تعزيز الرقابة المؤسسية ورفع مستوى الاتساق في المعايير التنظيمية المعتمدة بين مختلف إمارات الدولة، الأمر الذي أسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للأطفال في السنوات المبكرة من العمر.

3. إنشاء هيئة أبوظبي للطفولة المبكرة

أنشأت حكومة إمارة أبوظبي هيئة أبوظبي للطفولة المبكرة عام 2019 بوصفها جهة متخصصة تُعنى بتطوير منظومة متكاملة للطفولة المبكرة تغطي الفئة العمرية من الولادة حتى ثماني سنوات.

وتهدف الهيئة إلى تنسيق الجهود بين القطاعات المختلفة ذات العلاقة بالطفل، بما في ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية ودعم الأسرة، من خلال نموذج حوكمة تكاملي متعدد القطاعات. وقد أسهمت الهيئة في تطوير وتنفيذ العديد من المبادرات والبرامج الداعمة للطفولة المبكرة، من أبرزها برامج حماية الطفل، وحملات التوعية المجتمعية، وتنظيم الأسابيع الوطنية للطفولة المبكرة، إضافة إلى تعزيز استخدام البيانات والأدلة في صنع السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بالطفولة المبكرة.

4. سياسة تعديل سن القبول في مرحلة الطفولة المبكرة

في إطار الجهود الرامية إلى تحسين فرص الوصول إلى التعليم المبكر، أقر مجلس التعليم

والتنمية البشرية والمجتمع في ديسمبر 2025 سياسة تعديل تاريخ احتساب سن القبول في المؤسسات التعليمية، على أن يبدأ تطبيقها اعتباراً من العام الدراسي 2026–2027.

وتقضي السياسة باعتماد تاريخ 31 ديسمبر موعداً مرجعياً لاحتساب عمر الطفل بدلاً من 31 أغسطس، بما يتيح التحاق شريحة أوسع من الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة والتعليم العام. وتهدف هذه الخطوة إلى معالجة الفجوات المرتبطة بالالتحاق التي كانت تؤثر في الأطفال المولودين خلال الأشهر الأخيرة من العام، وتعزيز العدالة في فرص الوصول إلى التعليم المبكر، ورفع معدلات الالتحاق في مرحلة الطفولة المبكرة.

تعكس هذه المبادرات توجه دولة الإمارات العربية المتحدة نحو بناء منظومة حوكمة متكاملة لمرحلة الطفولة المبكرة تقوم على ثلاثة محاور رئيسة: تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي، وتطوير التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية، وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات التعليمية المبكرة وجودتها. كما تُظهر انتقال الدولة من التركيز على تقديم الخدمات إلى تبني نهج أكثر تكاملاً يقوم على الحوكمة متعددة القطاعات، وتوحيد المعايير التنظيمية، وتعزيز المساءلة والجودة، بما يدعم تحقيق أهداف التنمية البشرية والاستثمار في الطفولة المبكرة بوصفها مرحلة تأسيسية في بناء رأس المال البشري.

المحور الثاني: الوصول والمشاركة:

نستعرض في هذا المحور مدى إتاحة خدمات الطفولة المبكرة وعدالة الوصول إليها عبر مختلف الفئات والمناطق الجغرافية. كما يسلط الضوء على معدلات القيد والاستمرارية في البرامج، بما يعكس كفاءة النظام في استيعاب الأطفال واستبقائهم. ويُعد هذا المحور أساسًا لفهم مستوى الشمولية في المرحلة المبكرة ومدى توافقها مع مبادئ تكافؤ الفرص.

1. معدلات القيد في مرحلة الطفولة المبكرة:

أفادت دولة الإمارات العربية المتحدة في إجاباتها عن الاستبانة بالبيانات الإحصائية المتعلقة بأعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة خلال العام الدراسي 2025–2026م، متضمنة توزيعهم وفق الفئة العمرية، والجنس، ونوع المدرسة، والمنطقة الجغرافية، إضافة إلى بيانات أعداد المدارس والفصول الدراسية. ويستعرض الجدول (2) البيانات كما وردت في إجابة الدولة.

الجدول (2): أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في الدولة خلال العام الدراسي 2025–2026م وفق الجنس ونوع المدرسة والمنطقة الجغرافية في الإمارات العربية المتحدة.

المتغير		النوع		نوع المدرسة			المنطقة الجغرافية	
		ذكور	إناث	حكومي	أهلي/ خاص*	عالمي**	مدينة	ريفية أو نائية (قرى وضواحي، هجر،.....)
عدد الأطفال	أقل من 3 سنوات	3359	2791	0	0	6150	6150	0
	من 3–6 سنوات	69334	65602	37858	12236	84842	127824	7112
عدد المدارس	أقل من 3 سنوات	223	223	0	0	223	223	0
	من 3–6 سنوات	737	737	164	84	489	685	52
عدد الفصول	أقل من 3 سنوات	785	785	0	0	785	785	0
	من 3–6 سنوات	6278	6278	1609	536	4133	5957	321

* الأهلي/الخاص: مدارس خاصة تطبق منهج وزارة التربية والتعليم- **العالمي: مدارس خاصة تطبق منهج غير تابع لوزارة التربية والتعليم.

تشير البيانات الواردة في الجدول (2)، استنادًا إلى إجابات دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاستبانة، إلى أن إجمالي عدد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة للفئة العمرية أقل من (3) سنوات بلغ (6,150) طفلاً، منهم (3,359) من الذكور و(2,791) من الإناث. كما أوضحت البيانات أن جميع الأطفال في هذه الفئة العمرية ملتحقون بمؤسسات تعليمية مصنفة ضمن

المدارس العالمية، وتتركز جميعها في المناطق الحضرية، في حين لم تسجل البيانات وجود التحاق في المدارس الحكومية أو الأهلية/الخاصة أو في المناطق الريفية والنائية لهذه الفئة العمرية.

أما بالنسبة للفئة العمرية من (3–6) سنوات، فقد بلغ إجمالي عدد الأطفال الملتحقين (134,936) طفلاً، موزعين إلى (69,334) من الذكور و(65,602) من الإناث، وهو ما يعكس تقاربًا في معدلات الالتحاق بين الجنسين مع ارتفاع طفيف في عدد الذكور. كما تبين البيانات أن المدارس العالمية (مدارس خاصة تطبق مناهج غير تابعة لوزارة التربية والتعليم) تستوعب النسبة الأكبر من الأطفال الملتحقين بعدد (84,842) طفلاً، تليها المدارس الحكومية بعدد (37,858) طفلاً، ثم المدارس الأهلية/الخاصة بعدد (12,236) طفلاً. ومن حيث التوزيع الجغرافي، تركزت غالبية الأطفال الملتحقين في المناطق الحضرية بعدد (127,824) طفلاً، مقابل (7,112) طفلاً في المناطق الريفية أو النائية.

وفيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية، أوضحت البيانات أن عدد المؤسسات التي تقدم خدمات للأطفال دون سن (3) سنوات بلغ (223) مؤسسة، وجميعها مؤسسات عالمية (مؤسسات خاصة تطبق منهج غير تابع لوزارة التربية والتعليم) تقع في المناطق الحضرية. أما بالنسبة للفئة العمرية من (3–6) سنوات، فقد بلغ عدد المدارس (737) مدرسة، منها (489) مدرسة عالمية، و(164) مدرسة حكومية، و(84) مدرسة أهلية/خاصة، مع تركز واضح للمؤسسات التعليمية في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية أو النائية.

كما تشير البيانات إلى أن عدد الفصول الدراسية المخصصة للأطفال دون سن (3) سنوات بلغ (785) فصلاً، وجميعها في مدارس عالمية داخل المدن. أما الفئة العمرية من (3–6) سنوات، فقد بلغ عدد الفصول (6,278) فصلاً، توزعت بين (4,133) فصلاً في المدارس العالمية، و(1,609) فصول في المدارس الحكومية، و(536) فصلاً في المدارس الأهلية/الخاصة، مع استمرار التركز الأكبر للفصول الدراسية في المناطق الحضرية، حيث بلغ عددها (5,957) فصلاً مقابل (321) فصلاً في المناطق الريفية أو النائية.

تشير هذه النتائج إلى اتساع نطاق خدمات الطفولة المبكرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مع تباين في أنماط تقديم الخدمات بين الفئات العمرية المختلفة؛ إذ تظهر البيانات اعتماد خدمات الأطفال دون سن الثالثة بصورة رئيسة على مؤسسات الرعاية والتعليم العالمية (مؤسسات خاصة تطبق منهج غير تابع لوزارة التربية والتعليم)، في حين تتوزع خدمات الفئة العمرية (3–6) سنوات بين المؤسسات العالمية والحكومية والأهلية/الخاصة. كما تعكس البيانات تركزًا ملحوظًا للخدمات والمؤسسات التعليمية في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية أو النائية، وهو ما يستدعي عند المقارنة بين الدول مراعاة الخصائص الديموغرافية والجغرافية لكل دولة عند تفسير هذه النتائج.

2. الاستمرارية والبقاء في البرنامج:

أفادت دولة الإمارات العربية المتحدة في إجاباتها عن الاستبانة بأن معدلات استمرارية الأطفال في برامج مرحلة الطفولة المبكرة حتى الانتقال إلى المرحلة الابتدائية تُعد مرتفعة، حيث أشارت البيانات إلى أن أكثر من (75%) من الأطفال الملتحقين يستمرون في هذه البرامج حتى إكمالها والانتقال إلى التعليم الابتدائي. وتشير هذه البيانات إلى ارتفاع مستوى الاستمرارية في برامج الطفولة المبكرة، بما يعكس قدرة المؤسسات التعليمية على استبقاء الأطفال واستمرار استفادتهم من الخدمات التعليمية المقدمة خلال هذه المرحلة. كما أوضحت الدولة في استجابتها توافر بيانات حول الانسحاب أو التسرب من برامج مرحلة الطفولة المبكرة، حيث بلغت نسبة الانسحاب في رياض الأطفال الحكومية التابعة لإمارة أبوظبي نحو (7%).

تُظهر هذه البيانات، عند مقارنتها بمعدل الاستمرارية المرتفع، محدودية حالات الانسحاب من البرامج التعليمية. وتشير هذه النتيجة إلى أهمية استمرار متابعة مؤشرات الاستمرارية والتسرب وتحليل أسباب الانسحاب؛ بما يدعم تطوير الإجراءات الهادفة إلى تعزيز بقاء الأطفال في برامج الطفولة المبكرة وضمان استفادتهم من فرص التعلم والنماء خلال هذه المرحلة.

3. شمولية الوصول (العدالة في القبول):

أفادت دولة الإمارات العربية المتحدة في إجاباتها عن الاستبانة بأن فرص الالتحاق ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة متاحة بدرجة كبيرة للأطفال في المناطق الريفية والنائية، حيث أشارت البيانات إلى أن أكثر من (75%) من الأطفال في هذه المناطق تتوافر لهم فرص الالتحاق ببرامج الطفولة المبكرة. وتعكس البيانات المقدمة مستوى مرتفعًا من إتاحة الخدمات التعليمية الموجهة للأطفال في مختلف المناطق الجغرافية بالدولة.

وتشير هذه النتائج إلى اتساع نطاق إتاحة خدمات الطفولة المبكرة ووصولها إلى الأطفال في المناطق الريفية والنائية، بما يسهم في تعزيز العدالة في فرص الالتحاق بالتعليم المبكر. كما تعكس البيانات الجهود المبذولة لتوسيع نطاق الخدمات التعليمية خارج المراكز الحضرية، بما يدعم تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين الأطفال. وفي الوقت نفسه، تؤكد هذه النتائج أهمية مواصلة تطوير البنية التحتية والخدمات التعليمية في المناطق الريفية والنائية، بما يسهم في

المحافظة على مستويات الإتاحة المرتفعة وتعزيز استدامتها بما يتوافق مع النمو السكاني والاحتياجات المستقبلية.

4. آليه لانتقال الأطفال من مرحلة الطفولة المبكرة إلى الصف الأول الابتدائي:

أفادت دولة الإمارات العربية المتحدة في استجابتها عن الاستبانة بوجود آلية واضحة وشاملة لدعم انتقال الأطفال من مرحلة الطفولة المبكرة إلى الصف الأول الابتدائي. وأوضحت الدولة أن هذه الآلية تتضمن مجموعة من الإجراءات التربوية والتنظيمية التي تهدف إلى تهيئة الأطفال للانتقال إلى المرحلة الابتدائية، من أبرزها إعادة تنظيم الوقت المخصص لمرحلة رياض الأطفال بما يتناسب مع متطلبات المرحلة اللاحقة، والتركيز على تنمية مهارات اللغة الأم في السنوات المبكرة قبل التوسع التدريجي في تعلم اللغات الأخرى. كما أشارت الدولة إلى أن هذه الآلية تشمل إجراءات تنظيمية تعزز التكامل بين مرحلتي الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي، من خلال التوسع في نموذج المدارس المشتركة التي تضم المرحلتين ضمن بيئة تعليمية واحدة، بديلاً عن النموذج السابق القائم على وجود رياض الأطفال في مبانٍ منفصلة.

تشير هذه البيانات إلى اهتمام النظام التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة بتوفير آليات منظمة لضمان انتقال الأطفال بصورة تدريجية وسلسة إلى التعليم الابتدائي، بما يسهم في تعزيز استمرارية الخبرات التعليمية والتربوية بين المرحلتين. كما تعكس هذه الإجراءات توجهًا نحو تحقيق التكامل بين المناهج والممارسات التربوية، والحد من التحديات المرتبطة بمرحلة الانتقال، بما يدعم جاهزية الأطفال للتعليم الابتدائي ويعزز فرص نجاحهم واستمرار تعلمهم في المراحل اللاحقة.

5. مشاركة الوالدين والمجتمع:

أفادت دولة الإمارات العربية المتحدة في إجاباتها عن الاستبانة بأنها تولي اهتمامًا بتعزيز مشاركة الوالدين والمجتمع في برامج الطفولة المبكرة، وأوضحت أن ذلك يتم من خلال مجموعة من السياسات والتوجهات الوطنية والممارسات المؤسسية التي تدعم الشراكة بين الأسرة والمؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي. كما بينت الدولة أبرز الأطر والسياسات والممارسات المنظمة لهذا الجانب، وذلك على النحو الآتي:.

أولاً: السياسات والأطر المنظمة لمشاركة الوالدين

تتوافر في الدولة سياسات وتوجيهات رسمية تدعم مشاركة الوالدين في برامج الطفولة

المبكرة، إلا أن آليات التطبيق تختلف بين القطاعين الحكومي والخاص. ففي قطاع التعليم الحكومي، توفر وزارة التربية والتعليم توجيهات عامة على المستوى الوطني لتعزيز مشاركة الأسرة في العملية التعليمية، كما أعدت دليلاً لأولياء الأمور للفئة العمرية من (4–6) سنوات، في حين لا يزال إعداد دليل خاص بالفئة العمرية من الميلاد إلى أربع سنوات قيد التطوير. أما في القطاع الخاص، فتشرف الجهات التعليمية المحلية في كل إمارة على تنظيم ومتابعة ممارسات إشراك أولياء الأمور والمجتمع، الأمر الذي يتيح قدرًا من المرونة والتنوع في آليات التطبيق مع المحافظة على التوجهات الوطنية العامة.

ثانيًا: برامج الإرشاد الأسري ودعم التعلم المنزلي

لا توجد برامج وطنية موحدة للإرشاد الأسري أو التدريب الموجه للوالدين على مستوى الدولة، إلا أن مسؤولية توفير هذه البرامج والمواد التثقيفية تُسند إلى الجهات التعليمية المحلية والمؤسسات التعليمية في مختلف إمارات الدولة. ونتيجة لذلك، تختلف طبيعة البرامج والمبادرات المقدمة للأسر وفق السياسات المحلية والاحتياجات التعليمية في كل إمارة، مع استمرار الجهود الرامية إلى دعم دور الأسرة في تعزيز تعلم الأطفال ونمائهم داخل البيئة المنزلية.

ثالثًا: التواصل بين مؤسسات الطفولة المبكرة وأولياء الأمور

لا توجد سياسة وطنية موحدة تُلزم جميع مؤسسات الطفولة المبكرة بآليات محددة للتواصل المنتظم مع أولياء الأمور بشأن تقدم الطفل، إلا أن هذه المسؤولية تُناط بالجهات التعليمية المحلية والمدارس في مختلف إمارات الدولة. ويتيح هذا النهج للجهات المختصة تطوير آليات متنوعة للتواصل والمتابعة تتناسب مع السياقات المحلية، مع التأكيد على أهمية الشراكة المستمرة بين الأسرة والمؤسسة التعليمية في متابعة نمو الطفل وتطوره.

رابعًا: الشراكة بين مؤسسات الطفولة المبكرة والمجتمع المحلي

تشجع السياسات والإستراتيجيات الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة بصورة واضحة الشراكة بين مؤسسات الطفولة المبكرة والأسرة والمجتمع المحلي. ويتجلى ذلك في عدد من السياسات والمبادرات الوطنية، من أبرزها الإستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة (2017–2021)، وسياسات رعاية وتعليم الطفولة المبكرة الصادرة عن وزارة التربية والتعليم (2020)، وإطار جودة الطفولة المبكرة في دبي، وسياسات التعليم المبكر في أبوظبي، والإستراتيجية أبوظبي لتنمية الطفولة المبكرة 2035، وبرنامج بيئة عمل صديقة للأسرة، إضافة إلى رؤية «نحن الإمارات 2031». وتؤكد هذه السياسات مجتمعة أن تنمية الطفل مسؤولية مشتركة بين الأسرة والمؤسسات التعليمية والمجتمع، كما تدعم نهجًا تكامليًا متعدد القطاعات يربط بين التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ويعزز المشاركة المجتمعية في تنمية الطفولة المبكرة.

تشير البيانات الواردة في إجابات دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاستبانة إلى وجود توجه مؤسسي لتعزيز مشاركة الأسرة والمجتمع في تنمية الطفولة المبكرة، من خلال أطر وسياسات تدعم الشراكة بين مختلف الجهات المعنية بالطفل. كما تعكس النتائج تبني نموذج يجمع بين التوجيهات الوطنية والتنفيذ اللامركزي، حيث تضطلع الجهات التعليمية المحلية بدور رئيس في تصميم وتنفيذ عدد من المبادرات والبرامج وفق احتياجات كل إمارة. ويتيح هذا النهج مرونة في التطبيق، مع المحافظة على التوجهات الوطنية العامة، بما يسهم في تعزيز التكامل بين الأسرة والمؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي لدعم تعلم الأطفال ونمائهم في مرحلة الطفولة المبكرة.

6. مبادرات وطنية في محور الوصول والمشاركة:

أظهرت إجابات دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاستبانة أن دولة الإمارات العربية المتحدة وجود عدد من المبادرات ذات الصلة بمحور الوصول والمشاركة منها:

- مبادرات الوصول والتوعية في مرحلة الطفولة المبكرة، بما في ذلك المسرعات الحكومية في دولة الإمارات.

مبادرات عام الأسرة، وتعد من أبرز المبادرات الوطنية التي نفذتها دولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز الوصول إلى خدمات الطفولة المبكرة وزيادة مشاركة الأسر والمجتمع في دعم تعلم الأطفال ونمائهم. وقد جاءت هذه المبادرات ضمن توجه وطني متكامل يربط بين قطاعات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية بهدف توفير بيئة داعمة لنمو الطفل في سنواته الأولى.

تتولى تنفيذ هذه المبادرات وزارة التربية والتعليم ووزارة تنمية المجتمع ووزارة الصحة ووقاية المجتمع، بالتعاون مع الجهات التعليمية المحلية والجهات الحكومية والمجتمعية ذات العلاقة. وقد بدأت هذه الجهود بصورة متدرجة منذ عام 2017م واستمرت خلال السنوات اللاحقة مع توسع نطاقها وتكاملها.

استهدفت المبادرات رفع معدلات التحاق الأطفال ببرامج رياض الأطفال والتعليم المبكر، وتعزيز وعي الأسر بأهمية السنوات الأولى من عمر الطفل وأثرها في النمو والتعلم المستقبلي،

ودعم دور الأسـرة كشـريك رئيس في تنمية الطفل، إلى جانب تعزيز التكامل بين قطاعات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية، وتوسـيع نطاق الوصول إلى الخدمات والبرامج الداعمة للأطفال وأسرهم.

وقـد أسـهمت هذه المبـادرات في تحقيق نتائـج إيجابية تمثلت في تحسين معـدلات الالتحاق ببرامـج الطفولـة المبكـرة، وزيادة الوعـي المجتمعي بأهميـة التعلم في السـنوات الأولى من عمر الطفـل مـن خلال حملات وطنية وبرامـج توعوية نُفذت في مواقع عامـة ومجتمعية متعددة، بما في ذلـك المراكـز التجارية والفعاليـات الوطنية الكبرى. كما دعمت المبادرات التوسـع في البرامج الأسـرية والتوعويـة، إضافـة إلى تنفيذ حملات صحيـة متخصصة تناولـت موضوعات التغذية وصحة الأم والطفـل والرعاية المبكرة.

وتشـير المؤشـرات المتاحـة إلـى تحقيق تقـدم ملحـوظ في رفع مسـتويات الوعـي المجتمعي وتعزيز مشـاركة الأسـر وزيـادة الإقبال علـى خدمات الطفولـة المبكرة، مع اسـتمرار العمل على تطويـر البرامج وتوسـيع نطاقها الجغرافي والفئوي بما يضمن اسـتدامة أثرهـا وتحقيق أهدافها على المـدى الطويل.

وتُطبق هذه المبادرات على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة، وتستهدف الأطفال وأسرهم ومقدمي الرعاية، كما تعتمد على شراكات متعددة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات المجتمعية. ويتم متابعة أثر هذه المبادرات وتقييمها من خلال مؤشرات تشمل معدلات الالتحاق ببرامج الطفولة المبكرة، ومستويات المشاركة الأسرية، ومدى الوصول إلى الفئات المستهدفة، بما يدعم التطوير المستمر للسياسات والبرامج المرتبطة بالطفولة المبكرة.

وتعكـس هذه المبادرات التـزام دولة الإمارات العربية المتحدة بتوفير فـرص تعليمية وتنموية عادلة للأطفال في سـنواتهم الأولى، وتعزيز دور الأسـرة والمجتمع في دعم نمو الطفل ورفاهيته، بما يسـهم في تحقيق أفضل النتائج التعليمية والتنموية للأطفال في المسـتقبل.

المحور الثالث: المناهج والأنشطة:

يستعرض هذا المحور منظومة المناهج والأنشطة في مرحلة الطفولة المبكرة، من حيث فلسفة المنهج وتوجهاته التربوية، ومجالات المحتوى التعليمي ومدى شموليته وتكامله. كما يوضح طبيعة الوثائق والإرشادات التربوية الداعمة لتطبيق المنهج، ودورها في توجيه الممارسات الصفية وتعزيز جودة التعليم. ويتناول المحور كذلك القيم التربوية المضمنة في المنهج وكيفية توظيفها داخل الأنشطة التعليمية، إضافة إلى الأنشطة الداعمة لنمو الطفل في مختلف الجوانب، وآليات التقييم والمتابعة النمائية. ويهدف هذا المحور إلى تقديم صورة شاملة عن تكامل عناصر المنهج والأنشطة ومدى اتساقها مع أهداف مرحلة الطفولة المبكرة.

1. فلسفة المنهج وتوجهاته:

أفادت دولة الإمارات العربية المتحدة في إجاباتها عن الاستبانة بأن مناهج مرحلة الطفولة المبكرة تستند إلى فلسفة تربوية واضحة وشاملة، تركز على النمو المتكامل للطفل، وتراعي الجوانب المعرفية واللغوية والاجتماعية والحركية والانفعالية. وأوضحت الدولة أن هذه الفلسفة تشكل جزءًا من الأطر والسياسات التربوية المعتمدة رسميًا، وأنها موثقة بصورة تفصيلية وملزمة للمؤسسات التعليمية المعنية بمرحلة الطفولة المبكرة.

كما أشارت الدولة إلى أن المنهج يعتمد بصورة واضحة على التعلم من خلال اللعب والاستكشاف النشط بوصفه مدخلاً رئيسًا لتعلم الأطفال في السنوات المبكرة، حيث تتضمن وثائق المنهج الرسمية توجيهات تطبيقية تدعم التعلم القائم على الخبرة المباشرة والتفاعل مع البيئة المحيطة، وتؤكد دمج أنشطة اللعب والاستقصاء ضمن الممارسات التعليمية اليومية.

وفيما يتعلق بتطبيق المناهج الدولية والنماذج التربوية العالمية، أوضحت الدولة أنها تتبنى نهجًا يراعي طبيعة القطاعات التعليمية المختلفة، حيث تعتمد غالبية الحضانات المخصصة للفئة العمرية من الميلاد حتى أربع سنوات مناهج دولية معتمدة تخضع لإشراف الجهات التعليمية المحلية أو إدارات التراخيص التابعة لوزارة التربية والتعليم. كما أفادت بأن المدارس الخاصة والدولية التي تقدم خدمات للفئة العمرية (4–6) سنوات تطبق مناهج دولية متنوعة وفق الأطر التنظيمية المعتمدة، في حين تلتزم المدارس الحكومية بتطبيق المنهج الوطني المعتمد من وزارة التربية والتعليم.

تعكس البيانات تبني إطار يرتكز على المبادئ التربوية الحديثة في تعليم الطفولة المبكرة في الإمارات العربية المتحدة، من خلال التركيز على النمو الشامل للطفل، واعتماد التعلم القائم على اللعب والاستكشاف، باعتبارهما من الممارسات التربوية المعاصرة الداعمة لتعلم الأطفال في السنوات المبكرة. كما تعكس النتائج وجود توازن بين المحافظة على تطبيق المنهج الوطني في التعليم الحكومي، وإتاحة الفرصة لتطبيق مناهج دولية في مؤسسات التعليم الخاص والدولي ضمن أطر تنظيمية معتمدة، بما يوفر تنوعًا في الخيارات التعليمية مع المحافظة على الإطار التنظيمي العام للدولة.

2. مجالات المنهج ومحتواه:

أفادت دولة الإمارات العربية المتحدة في إجاباتها عن لاستبانة بأن منهج مرحلة الطفولة المبكرة يتسم بالشمولية والتوازن في تغطيته لمجالات التعلم الأساسية، حيث أوضحت الدولة أن المنهج يشمل جميع المجالات الرئيسة المرتبطة بنمو الطفل وتعلمه، بما في ذلك اللغة، والرياضيات المبكرة، والعلوم، والفنون، والمهارات الاجتماعية، والصحة والحركة، إلى جانب مجالات النمو والتعلم الأخرى، بما يعكس توجهًا نحو تنمية الطفل بصورة متكاملة خلال سنواته الأولى.

كما أشارت الدولة إلى أن المنهج يتضمن أهدافًا نمائية وتعليمية واضحة تراعي الخصائص النمائية للأطفال في مختلف الفئات العمرية، حيث تُصاغ هذه الأهداف بصورة تفصيلية لثلاث فئات عمرية أو أكثر ضمن مرحلة الطفولة المبكرة، بما يدعم مواءمة الخبرات التعليمية مع احتياجات الأطفال وقدراتهم، ويعزز التدرج والاستمرارية في التعلم والنمو.

وفيما يتعلق بالمحتوى التعليمي، أوضحت الدولة أن المنهج يشتمل على أنشطة وخبرات تعليمية متنوعة ومتكاملة، تهدف إلى الربط بين مختلف مجالات التعلم، من خلال دمج اللغة والرياضيات المبكرة والعلوم والفنون والمهارات الاجتماعية والصحة والحركة ضمن مواقف تعليمية مترابطة. وأفادت الدولة بأن هذا التوجه يعزز التعلم القائم على الخبرة المباشرة والتفاعل مع البيئة المحيطة، ويسهم في تنمية مهارات التفكير والتواصل والإبداع وحل المشكلات لدى الأطفال.

كما بينت الدولة أن مرحلة الطفولة المبكرة تستند إلى منهج وطني متكامل يقوم على رؤية تربوية حديثة، ويوفر إطارًا واضحًا لتوجيه تعلم الأطفال ونموهم عبر مختلف المجالات النمائية والتعليمية خلال هذه المرحلة.

يوجد منهج وطني يقوم على رؤية تربوية تركز على التكامل بين مجالات التعلم المختلفة، مع مراعاة التدرج النمائي للأطفال في تصميم الأهداف والمحتوى التعليمي. كما تعكس النتائج اهتمامًا بتوفير خبرات تعليمية متوازنة تربط بين الجوانب المعرفية والاجتماعية والوجدانية والجسمية، بما يتوافق مع الاتجاهات الحديثة في مناهج الطفولة المبكرة التي تؤكد أهمية التعلم المتكامل والقائم على الخبرة في دعم نمو الطفل وإعداده للمراحل التعليمية اللاحقة..

3. وثيقة المنهج والإرشادات التربوية:

أفادت دولة الإمارات العربية المتحدة في إجاباتها عن الاستبانة بأنها تعتمد أطرًا وإرشادات وطنية للتعلم المبكر في المؤسسات الحكومية، ولا سيما للفئة العمرية من (4–6) سنوات، حيث توفر هذه الأطر مرجعًا تربويًا يوجه عملية التعليم والتعلم ويحدد التوجهات العامة والأهداف والمهارات المتوقعة للأطفال في هذه المرحلة.

وفيما يتعلق بالإرشادات التطبيقية للمعلمين والمعلمات، تتضمن الأدلة التربوية المعتمدة في المؤسسات الحكومية مجموعة من التوجيهات العملية المدمجة ضمن أدلة المعلم، والتي تقدم إرشادات تفصيلية حول تخطيط الخبرات التعليمية وتنفيذ الأنشطة وتقويم تعلم الأطفال. كما تشمل هذه الأدلة أمثلة ونماذج تطبيقية تساعد المعلمين على تخطيط وتنفيذ الأنشطة التعليمية. كما توضح وثائق المنهج والإرشادات المصاحبة أساليب تعلم متنوعة ومناسبة لمرحلة الطفولة المبكرة، وتقدم شروحات وإرشادات تطبيقية حول توظيف هذه الأساليب داخل البيئة التعليمية. وتشمل هذه الأساليب التعلم القائم على اللعب، والتعلم التعاوني، والتعلم القائم على المشروعات. وتدعم الوثائق هذه الأساليب بأمثلة عملية وتوجيهات تساعد المعلمين على تطبيقها بصورة منهجية ومتسقة مع أهداف المنهج.

4. القيم في وثيقة المنهج:

أفادت دولة الإمارات العربية المتحدة في إجاباتها عن الاستبانة أن تنمية القيم تُعد أحد المكونات الرئيسة في مناهج الطفولة المبكرة بالمؤسسات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولا سيما للفئة العمرية من (4–6) سنوات، حيث تحظى القيم بمكانة واضحة ضمن الأهداف التربوية والمحتوى التعليمي والممارسات التعليمية اليومية. ويعكس ذلك توجهًا تربويًا يهدف إلى بناء شخصية الطفل بصورة متوازنة من خلال تنمية الجوانب الأخلاقية والاجتماعية إلى جانب الجوانب المعرفية والمهارية.

تحديد القيم الأساسية في المنهج

يحدد المنهج مجموعة من القيم الأساسية المستهدفة بصورة واضحة ومناسبة لمرحلة ما قبل التعليم الابتدائي، بما يتوافق مع الخصائص النمائية للأطفال في هذه المرحلة. كما توفر وزارة التربية والتعليم وثائق إرشادية للفئة العمرية (4–6) سنوات في مواد اللغة العربية والتربية الإسلامية والدراسات الاجتماعية، تتضمن هذه القيم بصورة مدمجة ضمن المحتوى التعليمي والأنشطة التربوية. وتُستخدم هذه الوثائق كذلك مرجعًا توجيهيًا للمؤسسات التعليمية الخاصة بما يسهم في تعزيز الاتساق في تنمية القيم على مستوى الدولة.

دمج القيم في مجالات التعلم المختلفة

تُدمج القيم بصورة واضحة وشاملة في مختلف مجالات التعلم، بما في ذلك اللغة والرياضيات المبكرة والعلوم والفنون، والأنشطة الاجتماعية، والصحة والحركة. ويتجلى هذا الدمج في الممارسات التعليمية اليومية وفي تصميم الخبرات والأنشطة التعليمية، بحيث لا تُقدم القيم بوصفها موضوعًا منفصلاً، بل تُغرس من خلال مختلف مواقف التعلم والتفاعل داخل البيئة التعليمية. كما تسهم الوثائق الإرشادية التي توفرها وزارة التربية والتعليم في دعم هذا التكامل من خلال تضمين القيم ضمن المحتوى التعليمي لمواد اللغة العربية والتربية الإسلامية والدراسات الاجتماعية.

تضمين القيم في الأنشطة التعليمية

تشير البيانات إلى أن الأنشطة التعليمية تتضمن مواقف تطبيقية متنوعة تعزز القيم في الحياة اليومية للطفل، حيث تُترجم القيم المستهدفة إلى ممارسات وسلوكيات عملية يختبرها الأطفال في سياقات تعليمية واجتماعية حقيقية. ويسهم هذا النهج في تعزيز اكتساب القيم بصورة تدريجية من خلال الخبرة المباشرة والتفاعل مع المعلمين والأقران والبيئة المحيطة. كما تدعم الوثائق الإرشادية المعتمدة هذا التوجه من خلال تضمين أمثلة وأنشطة تعليمية ترتبط بالقيم المستهدفة وتساعد على تطبيقها في المواقف اليومية.

الإرشادات الموجهة للمعلمين والمعلمات

يتضمن دليل المعلم والمعلمة في المؤسسات الحكومية إرشادات واضحة تدعم تنمية معظم القيم الأساسية لدى الأطفال، وتساعد المعلمين والمعلمات على دمجها بفاعلية في الأنشطة التعليمية والمواقف الصفية المختلفة. كما توفر وزارة التربية والتعليم وثائق إرشادية متخصصة للفئة العمرية (4–6) سنوات في مواد اللغة العربية والتربية الإسلامية والدراسات الاجتماعية، تتضمن توجيهات وممارسات تدعم التربية القيمية وتساعد على توظيفها بصورة منهجية داخل البيئة التعليمية.

يوجد نهج متكامل لتنمية القيم في مرحلة الطفولة المبكرة، يقوم على تحديد القيم المستهدفة بوضوح، ودمجها في مجالات التعلم المختلفة، وترجمتها إلى ممارسات وأنشطة تطبيقية، مع توفير الدعم المهني اللازم للمعلمين والمعلمات من خلال الأدلة والوثائق الإرشادية المعتمدة.

5. الأنشطة الداعمة لنمو الطفل:

أفادت دولة الإمارات العربية المتحدة في إجاباتها عن الاستبانة إلى توافر مجموعة متكاملة من الأنشطة التعليمية والتربوية التي تدعم النمو الشامل للطفل في برامج الطفولة المبكرة. وتعكس

هـذه الأنشـطة توجهًـا تربويًا يراعي مختلف جوانـب النمو البدني والمعـرفي واللغوي والاجتماعي والانفعالي، ويهيئ بيئات تعلم غنية ومتنوعة تستجيب لاحتياجات الأطفال وخصائصهم النمائية.

ففي الجانب البدني والصحي، تتوافر أنشطة حركية يومية تُنفذ بصورة منتظمة بهدف تعزيز النمو الجسمي للأطفال وتنمية مهاراتهم الحركية الكبرى والدقيقة. كما تتضمن البرامج أنشطة فنيـة وإبداعيـة متنوعـة تُنفـذ بشـكل منتظـم، وفي المجال اللغوي، توفـر البرامج خبـرات تعليمية غنية تشـمل القصص والمحادثات والأناشـيد والأنشطة اللغوية التفاعلية، الأمر الذي يدعم تنمية مهارات الاسـتماع والتحدث والتواصل ويعزز اسـتعداد الأطفال للتعلم اللاحق. كما تتيح البرامج فرصًا للتعلم في بيئات متنوعة داخلية وخارجية، بما يثري خبرات الأطفال ويوسع نطاق تفاعلهم مع البيئة المحيطة ويعزز التعلم من خلال الخبرة المباشرة والاستكشاف.

تظهـر البيانـات اهتمام البرامج التعليمية من خلال مراعاة اهتمامات الأطفال ومبادراتهم الفرديـة عنـد تخطيـط الأنشـطة وتنفيذها، بما ينسـجم مـع التوجهات الحديثـة في تعليم الطفولـة المبكـرة التـي تضع الطفل في مركز عملية التعلم، وتشـجع على المشـاركة الفاعلة والاستقلالية وتنمية الفضول وحب الاستطلاع.

6. التقييم والمتابعة النمائية:

أفادت دولة الإمارات العربية المتحدة في إجاباتها عن الاستبانة بأنها تطبق منظومة متكاملة لتقييم تعلـم الأطفـال ونموهـم في مختلـف المجالات النمائيـة والتعليميـة. وأوضحت الدولة أن هـذه المنظومة تعتمـد علـى الملاحظـة المنظمـة بوصفهـا الأداة الرئيسـة لتقييـم أداء الأطفـال بصورة مسـتمرة داخل البيئة التعليمية، حيث يتم رصد سـلوكهم وتفاعلاتهم ومشـاركتهم في الأنشـطة التعليمية وفق إجراءات منهجيـة، بمـا يتيح بناء صورة شـاملة عن مسـتوى تقدمهم ونموهم في مختلف الجوانـب النمائية. كما بينـت أن عمليـات التقييم تسـتند إلى اسـتخدام سـجلات المتابعـة وملفات الإنجاز لتوثيـق تعلم الطفل ورصد تطوره عبر الزمن، بما يوفر توثيقًا مستمرًا لمسار التعلم والتقدم الفردي لكل طفل. وتسهم هذه الأدوات في توفير معلومات تساعد المعلمات والمؤسسات التعليمية على التعرف إلى احتياجات الأطفال، وتخطيط الخبرات التعليمية بما يتناسب مع مستوياتهم النمائية وخصائصهم الفردية.

وأوضحـت الدولـة كذلـك أن نتائج التقييم تُشـارك بصـورة دورية مع أوليـاء الأمور من خلال تقـديم تغذيـة راجعة حول مسـتوى تقـدم الطفل ونموه، بما يعزز التواصل والشـراكة بين الأسـرة والمؤسسة التعليمية، ويدعم متابعة تعلم الأطفال داخل البيئة المنزلية، ويتيح لأولياء الأمور الإسهام بصـورة أكثـر فاعليـة في تنميـة مختلف جوانب شـخصية الطفل. كما أفادت بـأن نتائج التقييم لا

تقتصر على قياس مستوى تعلم الأطفال، بل تُوظف أيضًا في تطوير الأنشطة التعليمية وتحسين الممارسات التربوية، من خلال الاستفادة من المعلومات المستمدة من عمليات المتابعة والتقويم في مواءمة الخبرات التعليمية مع احتياجات الأطفال واهتماماتهم، ومراعاة الفروق الفردية بينهم.

يوجد نهج للتقييم يقوم على التقييم النمائي المستمر، الذي يركز على متابعة تعلم الأطفال في سياقاتهم التعليمية الطبيعية، مع توظيف أدوات متنوعة لتوثيق تقدمهم وإشراك أولياء الأمور في متابعة نموهم. كما تعكس النتائج توظيف مخرجات التقييم بوصفها أداة لتحسين العملية التعليمية، من خلال الاستفادة منها في تخطيط الخبرات التعليمية، وتطوير الممارسات التربوية، والإجابة للاحتياجات النمائية والفروق الفردية للأطفال، وهو ما يتوافق مع التوجهات الحديثة في تقويم التعلم في مرحلة الطفولة المبكرة.

7. مبادرات أو سياسات وطنية في محور المناهج والأنشطة في مرحلة الطفولة المبكرة:

أظهرت إجابات دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاستبانة أن دولة الإمارات العربية المتحدة شهدت خلال السنوات الأخيرة عددًا من المبادرات والسياسات الوطنية الرامية إلى تطوير مناهج وأنشطة مرحلة الطفولة المبكرة وتعزيز جودتها، وذلك في إطار الجهود المستمرة للارتقاء بمخرجات التعلم وتحقيق النمو الشامل للأطفال. وقد استهدفت هذه المبادرات تطوير فلسفة المنهج ومجالات التعلم ومحتواه، وإعداد الأدلة التربوية والمواد المساندة، وتعزيز تكامل المنهج مع الممارسات الصفية وبيئات التعلم المختلفة.

أطلقت وزارة التربية والتعليم عام 2025 مبادرة تطوير منهج الطفولة المبكرة (KG1–KG2) بهدف تحديث فلسفة المنهج ومجالات التعلم وربطها بالممارسات التعليمية داخل الصفوف الدراسية. وأسفرت المبادرة عن إعداد وثيقة منهج محدثة، وصياغة نواتج تعلم واضحة، وتطوير أدلة إرشادية للمعلمين والمعلمات تدعم التطبيق الفعّال للمنهج. وقد انعكس ذلك على تعزيز وضوح التوجهات التربوية وتحسين جودة تنفيذ المنهج داخل المؤسسات التعليمية، بما يسهم في توفير خبرات تعلم أكثر اتساقًا وملاءمة لاحتياجات الأطفال في هذه المرحلة.

ونفذت وزارة التربية والتعليم خلال الفترة 2025–2026 مبادرة منهجية القراءة والكتابة المنهجة بهدف تطوير مهارات القراءة والكتابة المبكرة لدى الأطفال وفق أسس علمية حديثة وممارسات تربوية قائمة على الأدلة. وشملت مخرجات المبادرة إعداد أدلة تدريس متخصصة، وتصميم خطط دروس منظمة، وتنفيذ برامج تدريبية للمعلمين لتعزيز كفاءتهم في تدريس مهارات اللغة المبكرة. وأسهمت هذه الجهود في تحسين مستويات الطلاقة اللغوية والوعي الصوتي لدى الأطفال، وتعزيز جاهزيتهم للتعلم في المراحل الدراسية اللاحقة.

وفي إطار تعزيز الهوية الوطنية، تواصل وزارة التربية والتعليم تنفيذ مبادرة تكامل الهوية الوطنية في المنهج بهدف دمج القيم الوطنية والثقافية الإماراتية في المحتوى التعليمي والأنشطة التربوية المقدمة للأطفال. وقد نتج عن المبادرة تطوير وحدات تعليمية وأنشطة مرتبطة بالبيئة الإماراتية وتراثها وثقافتها، بما يتيح للأطفال فرصًا عملية للتعرف إلى هويتهم الوطنية منذ السنوات الأولى من التعليم. وأسهمت المبادرة في تعزيز قيم الانتماء والاعتزاز بالهوية الوطنية وترسيخ الوعي الثقافي لدى الأطفال بصورة تتكامل مع أهداف المنهج التربوي.

كما أطلقت وزارة التربية والتعليم عام 2026 مبادرة مسارات الانتقال السلس في مرحلة الطفولة المبكرة بهدف دعم انتقال الأطفال بين مراحل الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي وتحسين جاهزيتهم للصف الأول الابتدائي. وتمثلت أبرز مخرجات المبادرة في إعداد إطار وطني للانتقال، وتطوير مؤشرات لقياس الجاهزية المدرسية، وإعداد أدلة للمعلمين، ومواد توعوية لأولياء الأمور، وخطط انتقالية نموذجية للمؤسسات التعليمية. وتشير النتائج الأولية إلى أن المبادرة أسهمت في تحسين التكيف المدرسي للأطفال، وتقليل فجوات التعلم، وتعزيز جاهزيتهم النفسية والأكاديمية للانتقال إلى المرحلة الابتدائية.

ومن المبادرات ذات الأثر المباشر على النمو والتعلم مبادرة الكشف المبكر والإجابة للتأخر النمائي التي تنفذها وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة الصحة ووقاية المجتمع منذ عام 2019. وتهدف المبادرة إلى تعزيز الكشف المبكر عن حالات التأخر النمائي وتوفير التدخلات المناسبة للأطفال في الوقت المناسب. وشملت مخرجاتها تطوير أدوات فحص معيارية، وإنشاء مسارات إحالة واضحة، وبناء قاعدة بيانات وطنية، وتنفيذ برامج تدريبية للمعلمين ومقدمي الرعاية. وقد أسهمت هذه الجهود في تحسين كفاءة عمليات الكشف المبكر، وتسريع إجراءات التدخل والدعم، وتحسين النتائج النمائية للأطفال بما يعزز فرص تعلمهم ونموهم الشامل.

وتُطبق هذه المبادرات على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة وتشمل المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بمرحلة الطفولة المبكرة، مع امتداد بعض مكوناتها إلى المؤسسات الخاصة من خلال الأدلة والأطر التنظيمية والإرشادية. وتخضع جميع المبادرات لعمليات متابعة وتقويم مستمرة تعتمد على مؤشرات الأداء التعليمية والنمائية ونتائج التطبيق الميداني لضمان تطويرها وتحقيق أثر مستدام.

تعكس المبادرات الخمس مجتمعة نهجًا وطنيًا لتطوير منظومة الطفولة المبكرة؛ إذ تركز على تحديث المناهج، وتعزيز مهارات القراءة والكتابة المبكرة، وترسيخ الهوية الوطنية، ودعم الانتقال السلس بين المراحل التعليمية، والكشف المبكر عن التحديات النمائية والإجابة لها. ومن خلال تكامل هذه الجهود، تسهم دولة الإمارات العربية المتحدة في توفير بيئة تعليمية عالية الجودة تدعم النمو الشامل للأطفال، وتعزز جاهزيتهم للتعلم المستقبلي، وتواكب أفضل الممارسات العالمية في مجال الطفولة المبكرة.

المحور الرابع: الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة:

يستعرض هذا المحور واقع الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة من حيث حجمها وتوزيعها، وخصائصها المهنية والمؤهلات العلمية التي تمتلكها، إضافة إلى تحليل أنماط التوظيف والاستقطاب ومدى ملاءمتها لخصوصية هذه المرحلة. كما يتناول المحور منظومة التطوير المهني والرخص المهنية بوصفها أحد أهم أدوات رفع كفاءة المعلمين وضمان جودة الأداء التعليمي، إلى جانب عرض التنظيمات المتعلقة بنسبة الأطفال إلى المعلمين بما يعكس معايير التوازن بين العبء الوظيفي ومتطلبات الرعاية والتعليم. ويختتم المحور باستعراض أبرز المبادرات والسياسات الوطنية الهادفة إلى تطوير الكوادر البشرية ومعالجة تحديات نقص المعلمات، بما يسهم في تعزيز جاهزية القطاع ورفع كفاءة مخرجاته في مرحلة الطفولة المبكرة.

1. إحصاءات الكوادر البشرية:

استنادًا إلى إجابات دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاستبانة يستعرض الجدول (3)، الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة في الإمارات العربية المتحدة وذلك حسب النوع (ذكور، إناث)، وحسب نوع المدرسة، والمنطقة الجغرافية:

الجدول (3) إحصاءات الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة في الإمارات العربية المتحدة.

المتغير	النوع		نوع المدرسة			المنطقة الجغرافية	
	ذكور	إناث	حكومي	أهلي/ خاص	عالمي	مدينة	ريفية أو نائية
عدد المعلمين	--	1284	حكومي	--	--	1094	190
عدد المساعدين مثل: أخصائي/ة نفسي- أخصائي/ة لغة ونطق – أخصائي/ة تربية خاصة)	--	63	حكومي	--	--	57	6
التربية الخاصة	--	22	حكومي	--	--	15	7
عدد الإداريين	--	972	حكومي	--	--	821	151

يوضح الجدول (3) إحصاءات الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لنوع الكادر والمنطقة الجغرافية. وتشير البيانات إلى أن عدد المعلمين بلغ (1284) معلماً ومعلمة، يتركز معظمهم في المناطق الحضرية بواقع (1094)، مقابل (190) في المناطق الريفية أو النائية. كما بلغ عدد المساعدين المتخصصين، مثل الأخصائيين النفسيين وأخصائيي اللغة والنطق وأخصائيي التربية الخاصة، (63) موظفاً، منهم (57) في المناطق الحضرية و(6) في المناطق الريفية أو النائية.

وفيما يتعلق بكوادر التربية الخاصة، بلغ عددهم (22) موظفاً، يتوزعون بين (15) في المناطق الحضرية و(7) في المناطق الريفية أو النائية. كما أظهرت البيانات أن عدد الإداريين بلغ (972) موظفاً، منهم (821) في المناطق الحضرية و(151) في المناطق الريفية أو النائية.

تعكس هـذه البيانـات تركّز الكوادر البشـرية العاملة في مرحلة الطفولـة المبكرة في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية أو النائية، وهو ما قد يرتبط بالكثافة السـكانية وتوافر المؤسسات التعليمية والخدمات الداعمة في المدن. كما تُظهر البيانات اهتماماً بتوفير كوادر متخصصة وإدارية لدعم جودة الخدمات التعليمية المقدمة للأطفال في هذه المرحلة المبكرة.

استنادًا إلى إجابات دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاستبانة يستعرض الجدول (4) عدد المعلمين في مرحلة الطفولة المبكرة في الإمارات العربية المتحدة وفق مؤهلاتهم العلمية:

جدول (4) الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة في الإمارات العربية المتحدة وفق مؤهلاتهم العلمية.

نوع المؤهل	العدد	النسبة
حملة شهادة الثانوية أو ما يعادلها	0	0
حملة دبلوم تربوي ومتخصص في التعليم المبكر	13	0.39
حملة دبلوم تربوي غير متخصص في التعليم المبكر	4	0.12
حملة درجة البكالوريوس في التربية ومتخصص في التعليم المبكر	977	29.46
دراسات عليا في التربية ومتخصص في التعليم المبكر	47	1.42
يحمل درجة بكالوريوس وأعلى، ولكن غير متخصص في التعليم المبكر.	2276	68.62
المجموع	**3317**	**100**

يستعرض الجدول (4) عدد المعلمين في مرحلة الطفولة المبكرة في دولة الإمارات العربية المتحدة وفق مؤهلاتهم العلميـة. وتـبين البيانـات أن إجمالـي عدد المعلمين بلغ (3317) معلماً ومعلمة. وتشـكل الفئـة الأكبر من المعلمين الحاصلين على درجة البكالوريوس فأعلى وغير المتخصصين في التعليم المبكر، حيث بلغ عددهم (2276) معلماً ومعلمة، بنسبة (68.62%) من إجمالي المعلمين.

كمـا بلـغ عدد المعلمين الحاصلين على درجة البكالوريوس في التربية والمتخصصين في التعليم المبكر (977) معلماً ومعلمة، بنسـبة (29.46%)، وهي ثاني أكبر فئة من حيث الحجم. أما المعلمون الحاصلـون علـى دراسـات عليا في التربية والمتخصصـون في التعليم المبكر فقـد بلغ عددهم (47) معلماً ومعلمة، بنسبة (1.42%).

وفيما يتعلق بحملة الدبلوم التربوي المتخصص في التعليم المبكر، فقد بلغ عددهم (13) معلماً ومعلمـة بنسـبة (0.39%)، بينمـا بلغ عـدد حملة الدبلوم التربوي غير المتخصـص في التعليم المبكر (4) معلمين ومعلمات بنسـبة (0.12%). كما أظهرت البيانات عدم وجود معلمين من حملة شـهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها في هذه المرحلة التعليمية.

تشـير البيانـات إلى ارتفاع المسـتوى الأكاديمي للكوادر التعليميـة العاملة في مرحلة الطفولة المبكرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يحمل جميع المعلمين تقريباً مؤهلات جامعية أو أعلى. كما تعكس النتائج وجود نسبة كبيرة من المعلمين غير المتخصصين في التعليم المبكر، الأمر الذي قد يشير إلى الاستفادة من تخصصات تربوية وأكاديمية متنوعة في تدريس هذه المرحلة، مع استمرار الحاجة إلى تعزيز التخصص الدقيق في مجال التعليم المبكر.

2. التوظيف والاستقطاب:

أوضحـت دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة في إجاباتها عن الاسـتبانة فيما يتعلـق بالتوظيف والاستقطاب ما يلي:

- يطبـق إطـارًا تنظيميًـا واضحًـا ومنظمًـا لتوظيف واسـتقطاب الكـوادر التعليميـة في مرحلة الطفولـة المبكـرة، بمـا يضمـن توفير المـوارد البشـرية المؤهلة والقـادرة على تقـديم خدمات تعليمية عالية الجودة للأطفال في هذه المرحلة العمرية الحساسة.
- تُعيَّن الكوادر التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة وفق معايير واضحة وشفافة تراعي طبيعة المرحلة العمرية ونوع المؤسسة التعليمية. ففي دور الحضانة التي تخدم الأطفال منذ الولادة وحتـى سـن الرابعـة، تتولـى الجهات المحلية المختصـة تحديد الحد الأدنـى لمتطلبات الكوادر التعليميـة، بمـا يشـمل المؤهـلات الأكاديميـة، والكفـاءة المهنيـة، وشـروط الملاءمـة للعمل مع الأطفال، وذلك في إطار التوجيهات والسياسات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم.
- تمتـد هـذه المتطلبـات إلى مرحلة ريـاض الأطفال، حيث تضطلـع وزارة التربية والتعليم بدور رئيـس في تحديـد متطلبـات التوظيـف والتوقعـات المهنية للمعلمـين، إضافة إلـى توفير أدلة وإرشـادات للمـدارس الخاصـة تحدد المؤهلات المطلوبة لتدريس المـواد المختلفة، بما في ذلك اللغة العربية والتربية الإسـلامية والدراسـات الاجتماعية. وفي المؤسسـات الحكومية، تتولى الوزارة مسؤولية توظيف المعلمين وضمان استيفائهم للمعايير المهنية والأكاديمية المعتمدة.
- تتبنـى دولـة الإمارات العربية المتحدة اسـتراتيجيات فعالة ومخصصة لاسـتقطاب الكفاءات للعمل في مرحلة الطفولة المبكرة. ويتم اختيار المعلمين في مرحلة الطفولة المبكرة بناءً على مؤهلاتهم الأكاديمية وخبراتهم المهنية المرتبطة مباشرة بهذا المجال.
- يُعد التأهيل الأكاديمي شرطًا أساسيًا وملزمًا للعمل في مرحلة الطفولة المبكرة، حيث يشترط أن يكون المعلمون حاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات الأكاديمية المطلوبة للتدريس، مثل الدبلـوم التربـوي أو درجة البكالوريوس في تخصصات ذات صلة بالتعليم أو الطفولة المبكرة.

كمـا تُطبـق متطلبات التأهيل الأكاديمي الخاصة بمديـري ومديرات مدارس مرحلة الطفولة المبكرة بصورة إلزامية في أكثر من (90%) من المؤسسات التعليمية. ويشترط أن يمتلك مدير المدرسـة الحد الأدنى من المؤهلات الأكاديمية المطلوبة لإدارة مؤسسـات التعليم المبكر، مثل الدبلوم التربوي أو درجة البكالوريوس في الطفولة المبكرة أو التخصصات ذات الصلة.

تشـير المؤشـرات إلـى وجود منظومـة متكاملة للتوظيـف والاسـتقطاب في مرحلة الطفولة المبكـرة في دولـة الإمـارات العربية المتحدة، ترتكز على معاييـر واضحة للتعيين، ومتطلبات أكاديميـة ومهنيـة محـددة، وآليـات فعالة لاسـتقطاب الكفاءات المتخصصة، بما يسـهم في تعزيز جودة الخدمات التعليمية المقدمة للأطفال في السنوات المبكرة من حياتهم.

3. التطوير المهني، والرخصة المهنية:

اسـتنادًا إلى البيانات الواردة في إجابات دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاسـتبانة، يتبين وجود منظومة متكاملة للتطوير المهني المستمر تستهدف الكوادر العاملة في مرحلة الطفولة المبكرة، حيث تُتاح فرص تدريبية بصورة منتظمة تراعي الاحتياجات المهنية للعاملين في هذه المرحلة. كما تُعد المشاركة في برامج التطوير المهني المستمر إلزامية لجميع المعلمات والمعلمين، مع تحديد حد أدنى للمشاركة من حيث عدد السـاعات أو المدة التدريبية، إلى جانب توفير الدعم اللازم لتنفيذ هذه البرامج، بما يشـمل إتاحة فرص التدريب وتغطية المتطلبات المرتبطة به، وذلك بنسبة تطبيق تتجاوز (90%) من الكوادر التعليمية.

وتبين البيانات أن نظام التطوير المهني المستمر يُطبق على نطاق واسع في مؤسسات الطفولة المبكـرة، مـن خلال إلـزام المعلـمين والمعلمـات باسـتكمال متطلبات تدريبيـة ومهنيـة دورية تهدف إلـى تحديـث معارفهـم وتنمية مهاراتهـم في مجالات التعليم والتعامل مع الأطفـال، بما يتوافق مع السياسات والأنظمة المعتمدة في الدولة.

كما تشير البيانات إلى تطبيق نظام الرخص المهنية على المعلمين والمعلمات العاملين في مرحلة الطفولـة المبكـرة، حيث تتولى وزارة التربية والتعليم إصـدار الرخص المهنية للمعلمين في المدارس الحكومية والخاصة. ويتم منح الرخصة المهنية بعد اجتياز الاختبارات المخصصة لمرحلة الطفولة المبكـرة، وتبلـغ مـدة صلاحيتهـا أربع سـنوات، في حين تُمنح رخصة انتقالية لمدة سـنتين للمعلمين الذيـن لـم يسـتوفوا جميع متطلبات الرخصـة المهنية المعتمـدة. كذلك تضطلع الجهـات التعليمية المحليـة بمتابعـة إجـراءات الترخيـص وإصـدار إخطـارات التعيين، مـع إمكانية تطبيـق متطلبات إضافية وفق الأنظمة والإجراءات المعمول بها في كل جهة.

وفيما يتعلق بتنظيم العبء الوظيفي للكوادر العاملة في مؤسسات الطفولة المبكرة، أوضحت البيانات أن تحديد أعداد الأطفال لكل موظف يستند إلى مجموعة من العوامل، تشمل حجم الصف، وعدد المعلمين المساعدين، وطبيعة المنهج التعليمي المطبق. كما تُحدد نسب المعلم إلى الطفل وفق الفئات العمرية المختلفة، حيث تبلغ النسبة معلماً واحداً لكل أربعة أطفال من الولادة إلى أقل من سنة، ومعلماً واحداً لكل خمسة أطفال من سنة إلى أقل من سنتين، ومعلماً واحداً لكل ثمانية أطفال من سنتين إلى أقل من ثلاث سنوات، ومعلماً واحداً لكل عشرة أطفال من ثلاث إلى أربع سنوات، بينما تختلف النسب في مرحلة رياض الأطفال وفق حجم الصفوف والأنظمة التنظيمية المعتمدة في المؤسسات التعليمية.

تشير هذه البيانات إلى تبني دولة الإمارات العربية المتحدة إطارًا محددًا لإدارة وتنمية الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة، يجمع بين التطوير المهني المستمر، والترخيص المهني، وتنظيم نسب المعلمين إلى الأطفال، بما يعزز جودة الممارسات التعليمية، ويرفع كفاءة الكوادر، ويدعم توفير بيئات تعليمية تراعي الاحتياجات النمائية للأطفال وفق معايير مهنية وتنظيمية واضحة.

4. المبادرات أو السياسات الوطنية في محور تطوير الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة:

أظهرت إجابات دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاستبانة أن دولة الإمارات العربية المتحدة شهدت خلال السنوات الأخيرة تنفيذ مجموعة من المبادرات والسياسات الهادفة إلى تطوير الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة، بما يسهم في تعزيز جودة التعليم ورفع كفاءة المعلمين والعاملين في هذا القطاع. ومن أبرز هذه المبادرات إطار التطوير المهني للكادر التربوي (TPD Framework)، الذي أطلقته وزارة التربية والتعليم عام 2024 ويستمر تنفيذه حتى الوقت الراهن. ويهدف الإطار إلى بناء منظومة وطنية متكاملة للتعلم المهني المستمر، تربط برامج التدريب بالكفايات المهنية الفعلية للكوادر التربوية، وتعزز جودة الممارسات التعليمية، وتضمن مواءمة برامج التطوير المهني مع نتائج التقييم والأداء. وقد أسفر تطبيق الإطار عن تطوير مسارات تدريبية واضحة وبرامج تدريب مستمرة وأدوات لتقييم الأداء المهني، وأسهم في تحسين جودة التدريس وتعزيز الاتساق بين مخرجات التدريب واحتياجات الميدان التربوي، مع تحقق أهدافه بدرجة عالية في ظل التطبيق التدريجي والتغذية الراجعة المستمرة.

كما أطلقت وزارة التربية والتعليم، بالتعاون مع جهات أكاديمية متخصصة من بينها أكاديمية الإمارات للتطوير التربوي، برنامج إعداد وتأهيل معلمي الطفولة المبكرة عام 2023، بهدف رفع مستوى التأهيل الأكاديمي والمهني لمعلمي رياض الأطفال وضمان جاهزيتهم للتدريس وفق أفضل الممارسات التربوية. ويعتمد البرنامج على تقديم دبلوم عالٍ قبل الخدمة، إلى جانب التدريب العملي الميداني وتطوير معايير التوظيف. وقد أسهم البرنامج في تحسين جودة التوظيف ورفع مستوى الكفايات المهنية للمعلمين الجدد، وأسفر عن توفير كوادر مؤهلة ومتخصصة للعمل في مرحلة الطفولة المبكرة، مع تحقيق أهدافه بدرجة مرتفعة.

وفي إطار دعم مهارات التدريس الأساسية، أطلقت وزارة التربية والتعليم عام 2025 مبادرة التدريب

على منهجية القراءة والكتابة المنهجة، بهدف تمكين المعلمين من تطبيق منهجيات تدريس القراءة والكتابة وفق أسس علمية حديثة. وشملت المبادرة تنفيذ ورش تدريبية متخصصة وإعداد أدلة تدريسية وخطط دروس تطبيقية، وأسهمت في تحسين الممارسات التدريسية وتعزيز المهارات الأساسية لدى الأطفال. وقد حققت المبادرة نتائج إيجابية مع استمرار المتابعة وقياس أثر التعلم بصورة دورية.

كما نُفذت مبادرة تدريب كوادر الطفولة المبكرة (المعلمات والمساعدات) منذ عام 2023 من خلال شراكة بين وزارة التربية والتعليم وأكاديمية الشارقة للتعليم، واستهدفت بناء قدرات المعلمات والمساعدات الصفية وتعزيز الممارسات التربوية وفق المعايير الحديثة. وأسفرت المبادرة عن تطوير برامج تدريبية متخصصة ومسارات تأهيل وشهادات مهنية ووحدات تدريب تطبيقية، مما انعكس على تحسين جودة الممارسات التعليمية ورفع كفاءة الكوادر العاملة في بيئات الطفولة المبكرة، مع تحقيق مستوى مرتفع من الإنجاز والتوسع المستمر في البرامج التدريبية.

وتُستكمل هذه الجهود من خلال برامج التطوير المهني المستمرة الموجهة لمعلمي الطفولة المبكرة للفئة العمرية (4–6 سنوات)، والتي تنفذها وزارة التربية والتعليم بصورة دورية على مدار العام الأكاديمي. وتهدف هذه البرامج إلى تطوير المهارات التربوية للمعلمين وفق احتياجات الميدان وضمان تطبيق أفضل الممارسات التعليمية. وتشمل المخرجات أسابيع تدريب تخصصية وورش عمل وخطط تدريب مبنية على الاحتياجات الفعلية للمعلمين، وقد أسهمت في تحسين جودة التدريس وتطوير الممارسات الصفية، مع تحقيق مستوى مرتفع من الأهداف المستهدفة.

وفي قطاع التعليم الخاص، تتولى الجهات التعليمية المحلية في مختلف إمارات الدولة، مثل الجهات المنظمة للتعليم الخاص، الإشراف على منظومة التطوير المهني والترخيص للكوادر العاملة في مرحلة الطفولة المبكرة. وتهدف هذه المنظومة إلى ضمان التزام المعلمين بالمؤهلات المطلوبة وتطبيق أنظمة الترخيص المهني وتعزيز التطوير المهني المستمر. وقد نتج عن ذلك تطبيق أنظمة ترخيص للمعلمين وساعات تدريب إلزامية وأطر رقابية وتفتيشية تدعم جودة الأداء، وأسهمت في تعزيز الالتزام بمعايير التأهيل المهني، مع تحقيق مستوى مرتفع من الأهداف في ظل وجود رقابة تنظيمية فاعلة.

كما تنفذ المدارس الخاصة والمجموعات التعليمية برامج تطوير مهني داخلية تستهدف بناء قدرات المعلمين بما يتوافق مع المناهج التعليمية المطبقة ونموذج المدرسة. وتشمل هذه البرامج التدريب الداخلي والإشراف المهني والتوجيه وبرامج الإرشاد المهني وورش العمل المتخصصة، وقد ساعدت في تحسين الممارسات التدريسية وتعزيز كفاءة المعلمين في تطبيق المناهج المختلفة، مع تفاوت مستويات الإنجاز تبعاً لإمكانات المدارس ومواردها.

وتحرص العديد من المدارس الخاصة كذلك على تنفيذ برامج تدريب مرتبطة بالمناهج الدولية من خلال شراكات مع جهات وخبرات دولية متخصصة، بهدف تأهيل المعلمين وفق متطلبات المناهج العالمية وأساليبها التربوية. وتشمل هذه البرامج دورات وورش تدريب معتمدة واستشارات خارجية وبرامج مرتبطة بمتطلبات الاعتماد الأكاديمي، وقد أسهمت في رفع جودة التدريس في المدارس التي تطبق المناهج الدولية، مع تحقيق مستويات مرتفعة من النتائج في المدارس المتميزة وتفاوتها في بعض المؤسسات الأخرى وفقاً لطبيعة الموارد والإمكانات المتاحة.

المحور الخامس: البيئة المدرسية والتجهيزات:

يستعرض هذا المحور واقع البيئة المدرسية والتجهيزات المادية في مؤسسات الطفولة المبكرة في الإمارات العربية المتحدة، من خلال تناول مجموعة من الجوانب المرتبطة بجودة البيئة التعليمية ومدى جاهزيتها لدعم تعلم الأطفال ونموهم الشامل. ويشمل ذلك البيئة المدرسية العامة، والبيئة المادية لفصول الحضانة ورياض الأطفال، والمرافق التعليمية والتجهيزات الصفية، وتنظيم أركان التعلم داخل الفصول، إضافة إلى المرافق الصحية والطبية، ومعايير الأمن والسلامة المطبقة. كما يستعرض المحور أبرز الجهود والمبادرات الوطنية الرامية إلى تطوير وتحسين البيئة المدرسية والتجهيزات في مرحلة الطفولة المبكرة.

1. البيئة المدرسية:

استنادًا إلى البيانات الواردة في إجابات دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاستبانة، يتبين توافر بيئة تعليمية آمنة وملائمة للتعلم والأنشطة اليومية في مؤسسات مرحلة الطفولة المبكرة بدرجة مرتفعة، حيث أشارت البيانات إلى تحقق هذا المعيار في جميع المدارس أو في أكثر من (90%) منها. ويشمل ذلك تهيئة المرافق التعليمية والمساحات المخصصة للأطفال بما يدعم عملية التعلم، ويوفر بيئة مناسبة لممارسة الأنشطة اليومية في إطار يراعي متطلبات الأمن والسلامة.

كما أوضحت البيانات توافر ساحات لعب آمنة ومجهزة تتيح للأطفال فرص اللعب الحر وممارسة الأنشطة الحركية في أغلب مؤسسات الطفولة المبكرة، بنسبة تتراوح بين أكثر من (75%) و(90%) من المدارس. ويعكس ذلك الاهتمام بتوفير بيئات تعليمية تتضمن مساحات مخصصة للعب والنشاط البدني بوصفها أحد المكونات الأساسية الداعمة لتعلم الأطفال ونموهم في هذه المرحلة.

تشير هذه النتائج إلى توافر عناصر الأمن والسلامة، وتهيئة المرافق التعليمية، وتوفير المساحات المخصصة للعب والأنشطة الحركية. كما تعكس البيانات اهتمامًا بتوفير بيئات تعليمية داعمة للنمو الشامل للأطفال، تجمع بين متطلبات التعلم والرفاه، بما يسهم في تعزيز جودة الخبرات التعليمية المقدمة في مرحلة الطفولة المبكرة.

2. البيئة المادية لفصول الحضانة ورياض الأطفال:

استنادًا إلى البيانات الواردة في إجابات دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاستبانة، تتضمن المعايير المعتمدة للبيئة المادية في مؤسسات الطفولة المبكرة متطلبات تتعلق بالمساحات الصفية

بمـا يراعـي الاحتياجات النمائية للأطفال في مختلـف الفئات العمرية. وقد أوضحت البيانات أن المسـاحة المخصصة لكل طفل في فصول الحضانة للأطفال دون سـن الثالثة تتراوح بين (3) وأقل من (3.8) أمتار مربعة، وهو المعيار ذاته المطبق في الفصول المخصصة للأطفال من (3–6) سنوات، بمـا يوفـر بيئـة تعليمية تدعم حركة الأطفال وتفاعلهم، وتسـهم في تهيئة الظروف المناسـبة للتعلم داخل الصفوف الدراسية.

وفيمـا يتعلـق بأعـداد الأطفـال في الفصول الدراسـية، بينت البيانات أنـه لا يُحدد عدد ثابت للأطفـال في الفصـل، سـواء في دور الحضانـة أو في ريـاض الأطفـال، وإنمـا يُحـدد العـدد وفـق مجموعة من المعايير التنظيمية، من أبرزها مسـاحة الفصل والفئة العمرية للأطفال، بما يضمن توفير مستويات مناسبة من الرعاية والإشراف، والمحافظة على جودة البيئة التعليمية.

كمـا أظهـرت البيانـات توافـر المرافـق التعليمية الداعمـة للتعلم في أغلب مؤسسـات الطفولة المبكـرة، حيـث تضـم نسـبة تتراوح بين أكثر مـن (75%) و(90%) من المؤسسـات مكتبـات أو أركان قراءة تحتوي على كتب ملائمة لأعمار الأطفال، بما يدعم تنمية مهارات القراءة المبكرة والجوانب اللغويـة والمعرفيـة لديهم. كذلك أشـارت البيانات إلى توافر أجهزة الحاسـب والوسـائل التعليمية الرقميـة المناسـبة للفئة العمرية المسـتهدفة، بما يسـهم في توظيف التقنيـات التعليمية في العملية التعليمية، وتنمية المهارات الرقمية لدى الأطفال منذ السنوات الأولى.

تعكس البيانات اهتمام مؤسسات الطفولة المبكرة في الإمارات العربية المتحدة بتوفير بيئة ماديـة داعمـة للتعلم، من خلال الالتزام بمعايير تتعلق بالمسـاحات الصفية، وتنظيم أعداد الأطفـال بمـا يتناسـب مع طبيعة المرحلة العمرية، إلى جانـب توفير مرافق وموارد تعليمية تعـزز التعلـم والقراءة واسـتخدام التقنيات الرقمية. كما تعكـس البيانات توجهًا نحو تهيئة بيئات تعليمية متكاملة تراعي الجوانب النمائية والتعليمية للأطفال، وتسهم في دعم جودة الخبرات التعليمية المقدمة في مرحلة الطفولة المبكرة.

3. المرافق التعليمية:

أظهرت إجابات دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاستبانة توافر المرافق التعليمية الداعمة للتعلم في أغلب مؤسسات الطفولة المبكرة، حيث تضم نسبة تتراوح بين أكثر من 75% إلى 90% من المدارس مكتبات أو أركان قراءة تحتوي على كتب مناسـبة لأعمار الأطفال، بما يسـهم في تشـجيع القراءة المبكرة وتنمية المهارات اللغوية والمعرفية لديهم. كما توفر هذه المؤسسـات أجهزة حاسـب

ووسـائل تعليمية رقمية مناسـبة للفئة العمرية المسـتهدفة، بما يدعم توظيف التقنيات الحديثة في العملية التعليمية ويسهم في تنمية المهارات الرقمية والمعرفية للأطفال.

وأظهرت إجابات دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاستبانة أن الكراسي والطاولات المصممة بمـا يتناسـب مع أعمـار الأطفال واحتياجاتهـم النمائية تتوافر في جميع مـدارس مرحلة الطفولة المبكرة أو في ما يزيد على 90% منها، بما يسـهم في تعزيز راحة الأطفال وقدرتهم على المشـاركة في الأنشـطة التعليمية المختلفة. كذلك تتوافر طاولات وكراسٍ مناسـبة للمعلمين بما يدعم تنفيذ العمليـة التعليميـة بكفـاءة، إضافة إلى خزائـن ووحدات تخزين مخصصة لحفـظ الأدوات والمواد التعليمية بصورة منظمة وآمنة، بما يسهم في توفير بيئة تعليمية منظمة ومهيأة للتعلم.

4. تنظيم أركان التعلم داخل الفصل:

أظهرت إجابات دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاستبانة أن تنظيم البيئة التعليمية داخل فصول مرحلة الطفولة المبكرة يستند إلى تطبيق أركان تعلم متكاملة تدعم التعلم الذاتي للأطفال، حيث يُعد هذا التوجه المعيار المعتمد في تنظيم الفصول الدراسـية. وتُصمم أركان التعلم بما يتيح للأطفال فرص الاستكشـاف والتجريب والتفاعل المباشـر مع المواد والأنشطة التعليمية، بما يعزز مشاركتهم الفاعلة في عملية التعلم وينمي استقلاليتهم وقدرتهم على اتخاذ المبادرة.

5. المرافق الصحية والنظافة:

أظهرت إجابات دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاستبانة توافر المرافق الصحية وخدمات النظافة في مؤسسات الطفولة المبكرة، حيث تتوافر هذه المرافق في جميع المدارس أو في ما يزيد على 90% منها. وتشمل دورات مياه مناسبة للأطفال من حيث العدد والتجهيز، وأحواضًا لغسل اليدين مزودة بالماء والصابون، إلى جانب توفير مياه شرب صحية وآمنة، ووسائل فعّالة للتخلص من النفايات. وتشير هذه النتائج إلى اهتمام مؤسسات الطفولة المبكرة بتوفير بيئة صحية وآمنة للأطفـال، مـن خلال توافـر التجهيزات والخدمات الأساسـية المرتبطة بالصحـة العامة والنظافة الشخصية، بما يدعم سلامة الأطفال ويعزز الممارسات الصحية اليومية داخل البيئة التعليمية.

6. المرافق الطبية والإسعافات:

أظهرت إجابات دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاستبانة توافر المرافق الطبية والإسعافات الأولية في مؤسسات الطفولة المبكرة، حيث تتوافر هذه الخدمات في جميع المدارس أو في ما يزيد علـى 90% منهـا. وتشـمل هذه المرافـق عيادات مدرسـية أو غرفًا مخصصة للإسـعافات الأولية مجهزة للتعامل مع الحالات الصحية الطارئة والإصابات البسـيطة التي قد يتعرض لها الأطفال خلال اليوم الدراسي. كما تتوافر في المؤسسات التعليمية التجهيزات اللازمة لمتابعة النمو البدني

للأطفـال بصـورة منتظمـة، بما في ذلـك الموازين وأجهزة قيـاس الطـول وأدوات القياس الأخرى، بما يدعم متابعة المؤشـرات الصحية والنمائية للأطفال في المراحل العمرية المبكرة. ويعكس ذلك اهتمام مؤسسـات الطفولة المبكرة بتوفير منظومة متكاملة للرعاية الصحية المدرسـية تسـهم في تعزيز صحة الأطفال وسلامتهم داخل البيئة التعليمية.

7. معايير الأمن والسلامة:

أفادت إجابات دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاستبانة بأن هناك معايير واضحة ومعتمدة للأمن والسلامة، صادرة عن الجهات المختصة بمنح تراخيص مؤسسات ومدارس مرحلة الطفولة المبكرة، كما أظهرت الإجابة أن الالتزام بهذه المعايير متحقق في جميع المدارس أو في ما يزيد على 90% منها. وتشـير هذه النتائج إلى وجود إطار تنظيمي واضح يوجّه مؤسسـات مرحلة الطفولة المبكـرة نحـو تطبيـق متطلبات الأمن والسلامة وتوفير بيئة تعليمية آمنة للأطفال. كما تشـير إلى ارتفـاع مسـتوى الامتثـال للضوابـط والإجـراءات المعتمـدة، بما يسـهم في تعزيز سلامـة الأطفال والعامـلين داخـل المؤسسـات التعليميـة، ودعـم توافر بيئـة تعليمية تسـتوفي المتطلبـات التنظيمية المرتبطة بالحماية والوقاية وإدارة المخاطر في مرحلة الطفولة المبكرة.

> تشـير النتائـج إلـى توافر عـدد من المقومـات التعليمية والصحية والتنظيمية في مؤسسـات الطفولة المبكرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تتوافر المرافق التعليمية والتجهيزات الصفية المناسبة، وأركان التعلم الداعمة للتعلم الذاتي، إلى جانب المرافق الصحية والطبية، ومعاييـر الأمـن والسلامـة المعتمـدة. وتسـهم هـذه المقومات في توفيـر بيئـة تعليمية داعمة لسلامة الأطفال وتعلمهم ونموهم ورفاههم، بما يتسق مع متطلبات مرحلة الطفولة المبكرة.

8. المبـادرات أو السياسـات الوطنيـة في محـور تطويـر وتحسين البيئـة المدرسـية والتجهيزات في مرحلة الطفولة المبكرة:

أظهرت إجابات دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاستبانة أن دولة الإمارات العربية المتحدة نفـذت خلال السـنوات الأخيـرة مجموعة من المبادرات والسياسـات الهادفـة إلى تطوير وتحسين البيئـة المدرسـية والتجهيـزات في مرحلـة الطفولـة المبكـرة، بما يعزز جـودة بيئات التعلـم ويرتقي بتجربـة الأطفـال التعليميـة. ومـن أبرز هـذه المبادرات مبـادرة تطوير بيئات التعلـم النموذجية في الطفولـة المبكـرة التي نفذتها وزارة التربيـة والتعليم خلال الفترة 2023–2024، وهدفت إلى تطوير ممارسـات المعلـمين في تصميـم بيئـات تعلم فعّالـة وبناء نمـاذج تطبيقية لبيئـات التعلم في رياض

الأطفال. وأسفرت المبادرة عن تنفيذ برامج تدريبية متخصصة وتطوير نماذج صفية داعمة للتعلم وتعزيز توظيف أركان التعلم داخل الفصول، مما أسهم في تحسين جودة البيئات الصفية وتطوير ممارسات المعلمين في تنظيم بيئات تعلم أكثر تحفيزاً للأطفال. وقد حققت المبادرة نتائج مرتفعة وشكلت نموذجاً تطبيقياً قابلاً للتوسع في مؤسسات أخرى.

كما أطلقت وزارة التربية والتعليم منذ عام 2024 مبادرة تدقيق ومواءمة الموارد التعليمية لمرحلة الطفولة المبكرة، بهدف ضمان توافر الموارد التعليمية المناسبة والمتوافقة مع نواتج التعلم للفئة العمرية (4–6 سنوات). وشملت المبادرة تنفيذ مراجعة شاملة لرياض الأطفال الحكومية، وتحديد الاحتياجات الفعلية للمدارس، واختيار الموارد التعليمية المناسبة وتوفيرها. وأسهمت هذه الجهود في تحسين توافر الموارد التعليمية ورفع مستوى مواءمتها مع المنهج الدراسي، مع تحقيق مستوى مرتفع من الإنجاز على مستوى المدارس الحكومية.

وفي السياق ذاته، تعمل وزارة التربية والتعليم على تنفيذ مبادرة تطوير أدلة تجهيز بيئات التعلم الداخلية والخارجية منذ عام 2024، بهدف وضع معايير وطنية موحدة لتجهيز بيئات التعلم بما يتناسب مع خصائص النمو في مرحلة الطفولة المبكرة. وقد نتج عن هذه المبادرة إعداد أدلة إرشادية شاملة لتنظيم وتجهيز الصفوف الدراسية ومناطق اللعب والتعلم الداخلية والخارجية، متضمنة معايير السلامة ومتطلبات التصميم التربوي. وأسهمت هذه الأدلة في توحيد معايير تصميم البيئات التعليمية وتحسين جودة مساحات التعلم واللعب، مع تحقيق مستوى مرتفع من التطبيق والاستفادة من قبل الجهات الحكومية والجهات التعليمية المحلية.

كما تعتمد وزارة التربية والتعليم بصورة مستمرة دليل رياض الأطفال لتنظيم بيئة التعلم والتجهيزات، الذي يمثل مرجعاً تنظيمياً للمدارس الحكومية في الفئة العمرية (4–6 سنوات). ويهدف الدليل إلى توضيح متطلبات البيئة التعليمية والتجهيزات الأساسية والإضافية اللازمة لدعم التعلم، إضافة إلى تحديد آليات تجهيز الصفوف الدراسية وتوفير الموارد التعليمية. وقد أسهم تطبيق الدليل في تعزيز تنظيم بيئات التعلم وضمان وضوح متطلبات التجهيز والتجديد المستمر للمرافق والموارد التعليمية في المدارس الحكومية.

وفي قطاع التعليم الخاص، تتولى الجهات التعليمية المحلية تنظيم متطلبات بيئات التعلم والإشراف عليها من خلال مجموعة من الإرشادات والمعايير التي تحدد الحد الأدنى من متطلبات البيئة التعليمية بما يتناسب مع طبيعة المناهج المطبقة في المدارس الخاصة. وقد أسهمت هذه السياسات في المحافظة على مستوى مقبول من جودة البيئات التعليمية مع إتاحة قدر من المرونة يتناسب مع تنوع النماذج التعليمية المعتمدة، وذلك في إطار رقابة تنظيمية مستمرة تضمن الالتزام بالمعايير الأساسية المتعلقة بسلامة البيئة التعليمية وجودتها.

2

مملكـــة البحـــرين



تمهيد:

يُشكِّل التعليم في مملكة البحرين أحد الأسس الإستراتيجية الرئيسة التي قامت عليها مسيرة الدولة الحديثة، إذ تنظر إليه القيادة الوطنية بوصفه الاستثمار الأكثر فاعليةً في بناء الإنسان، والمحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وانطلاقًا من هذه الرؤية، حافظت مملكة البحرين على اهتمام متواصل بتطوير منظومتها التعليمية لأكثر من قرن، إيمانًا بأن جودة رأس المال البشري تمثل الأساس الحقيقي لتحقيق التنمية المستدامة، وبناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة والإبداع والابتكار.

ويعود هذا الاهتمام إلى مرحلة مبكرة سبقت قيام الدولة الحديثة، حيث سعت القيادات الوطنية إلى إرساء نظام تعليمي منظم قادر على تلبية الاحتياجات المتنامية للمجتمع البحريني، وإعداد الكفاءات الوطنية المؤهلة للمشاركة في مختلف مجالات التنمية. وفي هذا السياق، انتقلت إدارة التعليم إلى الحكومة عام 1930م، لتتولى تنظيم شؤون التعليم والإشراف على تطويره، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد شهد عام 1919م نقطة تحول مفصلية في تاريخ التعليم البحريني مع افتتاح مدرسة الهداية الخليفية بمدينة المحرق، التي كانت آنذاك العاصمة الإدارية للبلاد؛ وذلك لتكون أول مدرسة حكومية نظامية، ولتُمَثّل بداية الانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم المؤسسي المنظم القائم على المناهج الدراسية والإدارة التعليمية الحديثة. ومع اتساع قاعدة التعليم الأساسي وارتفاع معدلات الالتحاق به، اتجهت الدولة إلى تطوير المراحل التعليمية اللاحقة، فشهد عام 1940م بداية التوسع في التعليم الثانوي من خلال إنشاء أول مدرسة ثانوية للبنين، بهدف استيعاب خريجي المرحلة الابتدائية من الطلبة المتفوقين، وإعدادهم أكاديميًا ومهنيًا لشغل الوظائف الحكومية والإدارية التي تطلبتها حركة التنمية في البلاد. وقد مثّل هذا التوسع خطوة مهمة نحو بناء منظومة تعليمية متكاملة قادرة على بناء الكوادر الوطنية المؤهلة.

كما أولت البحرين اهتمامًا مبكرًا بإعداد المعلمين، إدراكًا منها أن جودة التعليم ترتبط ارتباطًا وثيقًا بكفاءة العنصر البشري. وفي هذا الإطار، أُنشئ المعهد العالي للمعلمين عام 1966م، ثم المعهد العالي للمعلمات عام 1967م، ليشكلا النواة الأولى للتعليم العالي في الدولة. واستمرت مسيرة التطوير خلال العقود التالية، لتشهد مؤسسات التعليم العالي توسعًا ملحوظًا من حيث العدد والتخصصات وجودة البرامج الأكاديمية، ولاسيما بعد صدور قانون التعليم العالي عام 2005م، وإطلاق الإستراتيجية تطوير التعليم العالي والبحث العلمي، والترخيص

لعدد من الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الخاصة، بما عزز تنافسية قطاع التعليم العالي وربط مخرجاته باحتياجات التنمية الوطنية.

وبشأن مرحلة الطفولة المبكرة؛ فقد حظيت باهتمام مبكر. فقد بدأت التجربة النظامية للتعليم قبل المدرسي عام 1942م بافتتاح أول فصل لرياض الأطفال داخل إحدى مدارس البنات بمدينة المحرق، وأعقبها تأسيس أول روضة أطفال مستقلة عام 1955م، بما مثّل بداية الانتقال إلى تقديم خدمات تعليمية متخصصة للأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة. ومع تزايد أعداد رياض الأطفال واتساع نطاق خدماتها، اتجهت الدولة إلى بناء إطار مؤسسي للإشراف على هذا القطاع، فأنشأت عام 1961م إدارة متخصصة ضمن وزارة التربية والتعليم تحت مسمى إدارة التعليم الخاص، لتتولى تنظيم عمل رياض الأطفال، ومتابعة أدائها، والإشراف على تطبيق المعايير التربوية والإدارية، بما أسهم في تعزيز جودة الخدمات التعليمية المقدمة للأطفال، ووضع الأسس الأولى للحوكمة المؤسسية لهذا القطاع.

وبالتوازي مع التطور المؤسسي، شهد الإطار التشريعي المنظم للتعليم المبكر تطورًا تدريجيًا عكس تنامي الاهتمام الرسمي بهذه المرحلة. ففي عام 1977م صدر المرسوم بقانون رقم (21) لسنة 1977 بشأن المدارس الخاصة ورياض الأطفال، الذي وضع الأساس القانوني لتنظيم هذا القطاع، ثم جرى تحديثه عام 1985م لمواكبة المتغيرات التي شهدتها المنظومة التعليمية. وفي عام 1998م صدر المرسوم بقانون رقم (25) لسنة 1998 بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة، والذي نُظم بموجبه قطاع رياض الأطفال والإشراف عليه في مملكة البحرين. وفي ضوء الاهتمام المتزايد بالتعليم المبكر، تأسست إدارة مستقلة لمرحلة رياض الأطفال عام 2006م.

وشهد عام 2021م تطورًا تشريعيًا نوعيًا في إدارة قطاع التعليم المبكر، تمثل في صدور المرسوم بقانون رقم (23) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون الطفل الصادر بالقانون رقم (37) لسنة 2012، والذي نقل الإشراف على دور الحضانة إلى وزارة التربية والتعليم، لتصبح وزارة التربية والتعليم الجهة المسؤولة عن الإشراف على جميع مؤسسات التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، وبذلك أصبحت مملكة البحرين من أوائل الدول التي تشرف على قطاع التعليم المبكر بجميع فئاته العمرية، بما يعزز توحيد الحوكمة المؤسسية وتحقيق التكامل بين جوانب الرعاية والتربية والتعليم.

وتواصل مملكة البحرين في الوقت الراهن تطوير منظومة التعليم المبكر بوصفها إحدى الركائز الأساسية لرأس المال البشري الوطني، وذلك من خلال تحديث التشريعات، وتطوير معايير الجودة والاعتماد، ورفع كفاءة الكوادر التربوية، وتشجيع الاستثمار في مؤسسات التعليم

المبكر، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن توفير بيئات تعليمية آمنة ومحفزة تراعي خصائص نمو الطفل، وتستجيب لأفضل الممارسات والمعايير الدولية في مجال التعليم والرعاية في السنوات الأولى من العمر.

وانطلاقًا من هذا السياق التاريخي والمؤسسي والتشريعي، يأتي هذا التقرير ليقدم قراءة تحليلية متكاملة لواقع التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في مملكة البحرين، من خلال ستة محاور مترابطة تغطي مختلف أبعاد المنظومة، وتشمل:

- الحوكمة والأطر التنظيمية، التي تحدد السياسات والإجراءات المؤثرة في الطفولة المبكرة.
- الوصول والمشاركة، لضمان تمتع جميع الأطفال بالفرص التعليمية والبيئية المناسبة.
- المناهج والأنشطة التربوية المقدمة للأطفال، ومدى توافقها مع الاحتياجات التنموية والمعايير الدولية.
- الكوادر البشرية العاملة في المرحلة، من حيث التأهيل الأكاديمي، التدريب المستمر، والاستقرار المهني.
- البيئة المدرسية والتجهيزات الداعمة لنمو الطفل وتعلمه، بما يشمل الفضاءات التعليمية، الأدوات، والمواد الداعمة للأنشطة التعليمية.
- دور القطاع الخاص وحجم إسهامه، إلى جانب نماذج الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز جودة الخدمات المقدمة للأطفال.

المحور الأول: الحوكمة والأطر التنظيمية:

يستعرض هذا المحور منظومة الحوكمة والأطر التنظيمية لمرحلة الطفولة المبكرة في مملكة البحرين، بما يشمل الجهات المشرفة، والتشريعات والسياسات المنظمة، وآليات الرقابة والمتابعة، ومؤشرات الجودة، والسلم التعليمي، إضافة إلى أبرز المبادرات الوطنية الرامية إلى تطوير القطاع وتعزيز جودة خدمات الطفولة المبكرة.

1. الجهات المشرفة على مرحلة الطفولة المبكرة:

استنادًا إلى البيانات الواردة في إجابات مملكة البحرين عن الاستبانة، يتولى الإشراف على مرحلة الطفولة المبكرة في المملكة وزارة التربية والتعليم، ممثلةً في إدارة تراخيص ومتابعة التعليم المبكر، التي تضطلع بمسؤولية تنظيم مؤسسات التعليم المبكر والإشراف عليها ومتابعة أدائها وفق الأنظمة والإجراءات المعتمدة في المملكة.

2. الأطر التشريعية والتنظيمية:

استنادًا إلى البيانات الواردة في إجابات مملكة البحرين عن الاستبانة، يتبين أن مرحلة الطفولة المبكرة تستند إلى إطار تشريعي وتنظيمي يحدد المرجعيات المنظمة لعمل مؤسسات التعليم المبكر، ويتضمن عددًا من القوانين والأطر والأدلة التنظيمية ذات الصلة. كما أوضحت الإجابات أن هذه التشريعات واللوائح تخضع للمراجعة والتحديث بصورة دورية بما يواكب المستجدات واحتياجات القطاع. وفيما يأتي عرض لأبرز مكونات هذا الإطار:

أولاً: التشريعات واللوائح المنظمة لمرحلة الطفولة المبكرة:

تستند مرحلة الطفولة المبكرة في مملكة البحرين إلى عدد من الأنظمة والتشريعات والأطر التنظيمية، من أبرزها قانون رقم (4) لسنة 2026 بإصدار قانون المؤسسات التعليمية الخاصة ، وقانون الطفل رقم (37) لسنة 2012م ولائحته التنفيذية، إلى جانب الإطار التنظيمي لمؤسسات التعليم المبكر المستقلة، وإطار منهج التعليم المبكر، و الإطار الوطني للتدريب المهني في مؤسسات التعليم المبكر، ودليل مراجعة أداء رياض الأطفال، بما يوفر مرجعية نظامية وتنظيمية لإدارة مؤسسات التعليم المبكر وضمان جودة خدماتها.

ثانياً: تحديث التشريعات واللوائح:

تخضع التشريعات واللوائح المنظمة لمرحلة الطفولة المبكرة في مملكة البحرين للمراجعة والتحديث بصورة دورية، بما يواكب التطورات التشريعية واحتياجات قطاع التعليم المبكر. وقد صدر قانون المؤسسات التعليمية الخاصة رقم (4) لسنة 2026م بتاريخ 28 يناير 2026م، كما يتم

تحديث الأطر التنظيمية كل خمس سنوات أو عند الحاجة؛ بهدف مواكبة المستجدات، وتعزيز الحوكمة، والارتقاء بجودة القطاع.

تتميز منظومة الطفولة المبكرة في مملكة البحرين بوجود حوكمة مؤسسية واضحة، مدعومة بإطار تشريعي متكامل وآليات مراجعة وتحديث دورية، بما يعزز جودة التعليم المبكر واستدامة تطويره.

3. هل توجد إستراتيجية وطنية خاصة بتنظيم مرحلة الطفولة المبكرة؟

استنادًا إلى البيانات الواردة في إجابات مملكة البحرين عن الاستبانة، يتبين أن مرحلة الطفولة المبكرة تحظى بدعم من عدد من الإستراتيجيات الوطنية التي تستهدف تنظيم القطاع وتطويره، وترتكز على رؤية شاملة لتعزيز حقوق الطفل والارتقاء بخدمات التعليم المبكر. وقد أوضحت الإجابات أن من أبرز هذه الإستراتيجيات ما يأتي:

أولًا: الإستراتيجية الوطنية للطفولة الصادرة عن اللجنة الوطنية للطفولة، والتي أُعدت من خلال عملية تشاورية واسعة شملت الجهات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، وأولياء الأمور، والأطفال، والعاملين في المدارس الحكومية والخاصة. وترتكز هذه الإستراتيجية على أربعة محاور رئيسة، هي:

- الحق في الصحة والبقاء.
- الحق في التعليم وتنمية القدرات.
- الحق في الحماية.
- الحق في المشاركة وعدم التمييز.

ثانيًا: خطة إستراتيجية عشرية للتعليم المبكر صادرة عن المجلس الأعلى للتعليم والتدريب للفترة (2020–2030)، والتي أُعدت بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسين، واستندت إلى دراسات متخصصة لواقع قطاع التعليم المبكر. وتشمل الخطة خمسة مجالات رئيسة، هي:

- الإطار التنظيمي.
- إطار المنهج.
- التدريب ورفع الكفاية.
- الجودة في التعليم المبكر.
- إمكانية الوصول إلى التعليم المبكر.

تعكس البيانات أن مملكة البحرين تتبنى نهجًا إستراتيجيًا لتطوير مرحلة الطفولة المبكرة، يجمع بين حماية حقوق الطفل والتخطيط طويل المدى، من خلال إستراتيجيات وطنية تستند إلى المشاركة المجتمعية، وتركز على جودة التعليم المبكر، ورفع كفاءة الكوادر، وتعزيز فرص الوصول إلى خدمات الطفولة المبكرة.

4. آليات الرقابة والمتابعة لجودة مرحلة الطفولة المبكرة:

استنادًا إلى البيانات الواردة في إجابات مملكة البحرين عن الاستبانة، يتبين أن المملكة تطبق منظومة متكاملة لرصد ومتابعة وضمان جودة مؤسسات التعليم المبكر، تتولى تنفيذها جهات وطنية مختصة وفق أدوار تكاملية تشمل التقييم والرقابة والمتابعة. وتستند هذه المنظومة إلى آليات مؤسسية تهدف إلى تعزيز جودة الخدمات التعليمية، والتحقق من التزام المؤسسات بالأنظمة واللوائح المنظمة، وذلك على النحو الآتي:

- **آليات رصد وضمان الجودة:**

تطبق منظومة رقابية ومتابعة مؤسسية لضمان جودة مؤسسات التعليم المبكر، تتولى تنفيذها هيئة جودة التعليم والتدريب بوصفها هيئة وطنية مستقلة، حيث تقوم بمراجعة أداء جميع مؤسسات التعليم المبكر، بما فيها رياض الأطفال، وفق أطر ومعايير معتمدة، مع إعداد تقارير مراجعة تُنشر على الموقع الرسمي للهيئة، وتتضمن جوانب القوة وفرص التحسين وآليات دعم المؤسسات للارتقاء بأدائها.

كما تعتمد وزارة التربية والتعليم آلية رقابية مكملة من خلال لجنة فحص مؤسسات التعليم المبكر، وهي لجنة وزارية تتولى الإشراف والرقابة على المؤسسات للتحقق من مدى التزامها بالأنظمة واللوائح المنظمة، وذلك عبر الزيارات الميدانية التفتيشية وإعداد التقارير الدورية والفورية، ورصد الملاحظات والمخالفات، واتخاذ الإجراءات اللازمة عند الحاجة.

وتضم اللجنة (17) مختصًا من وزارة التربية والتعليم، وتشمل أعمالها مراجعة عدد من الجوانب الرئيسة، من أبرزها: الأمن والسلامة وحماية الطفل، وإجراءات التراخيص وما يرتبط بها من الرسوم والفعاليات والتوظيف وبيانات الأطفال، والعملية التعليمية والرعاية والبيئة التعليمية الداعمة، والتربية الخاصة والدمج الشامل، والمباني والمرافق.

وتستند عملية المتابعة كذلك إلى مجموعة من مؤشرات الأداء التي تعتمدها إدارة تراخيص ومتابعة التعليم المبكر، ومن أهمها:

- نسبة التزام مؤسسات التعليم المبكر بالقوانين والأنظمة.
- نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات التعليم المبكر.
- نسبة جودة مؤسسات التعليم المبكر.
- نسبة الكوادر المؤهلة في قطاع التعليم المبكر.

- **دورية الزيارات الميدانية والتقييم:**

تشير البيانات إلى أن إدارة تراخيص ومتابعة التعليم المبكر تنفذ زيارات ميدانية دورية لمؤسسات التعليم المبكر، حيث يتم زيارة كل مؤسسة بمعدل مرتين سنويًا. كما يمكن زيادة عدد الزيارات وفقًا لنتائج الزيارات السابقة أو بناءً على احتياجات المؤسسة للدعم والمتابعة، بما يضمن استمرارية الرقابة وتعزيز جودة الأداء.

- **مجالات الرقابة والمتابعة:**

آليات الرقابة والمتابعة في مؤسسات التعليم المبكر في مملكة البحرين تشمل جميع الجوانب الرئيسة للعملية التعليمية والإدارية، حيث تغطي الكادر التعليمي والإداري والمساعدين، والمناهج والأنشطة التعليمية، والبيئة التعليمية والتجهيزات داخل مؤسسات التعليم المبكر، والأمن والسلامة وحماية الطفل.

كما تمتد أعمال الرقابة لتشمل التحقق من التزام المؤسسات بالاشتراطات والمعايير المنظمة للقطاع، ومتابعة الجوانب الإدارية والتنظيمية، مثل الرسوم والبيانات والإجراءات التشغيلية، بالإضافة إلى متابعة تطبيق الدمج الشامل في المؤسسات التي تقدم خدمات التربية الخاصة، بما يضمن الامتثال للأنظمة واللوائح المعتمدة وتحقيق جودة الخدمات المقدمة.

تعتمد مملكة البحرين منظومة حوكمة متكاملة لضمان جودة التعليم المبكر، ترتكز على رقابة مؤسسية متعددة المستويات، وزيارات ميدانية دورية، ومؤشرات أداء واضحة، وآليات متابعة شاملة، بما يعزز جودة المؤسسات والتحسين المستمر والامتثال للمعايير الوطنية.

5. مؤشرات المتابعة:

استنادًا إلى البيانات الواردة في إجابات مملكة البحرين عن الاستبانة فيما يتعلق بمؤشرات المتابعة، يتبين ما يلي:

- **مؤشرات قياس جودة مرحلة الطفولة المبكرة:**

تعتمد مملكة البحرين إطارًا وطنيًا واضحًا لقياس جودة مرحلة الطفولة المبكرة، يتمثل في دليل مراجعة أداء رياض الأطفال الصادر عن هيئة جودة التعليم والتدريب، والذي يحدد متطلبات المراجعة استنادًا إلى معايير معتمدة لتقييم جودة أداء رياض الأطفال في المملكة. كما يسهم الدليل في تحديد جوانب القوة والجوانب التي تحتاج إلى تطوير، وصولاً إلى إصدار توصيات تستهدف تحسين جودة الخدمات والتجارب التعليمية المقدمة للأطفال.

ويعتمد إطار المراجعة على هيكل متدرج يتكون من المجالات، والمعايير، والمؤشرات؛ حيث تمثل المجالات المحاور الرئيسة لتقييم الأداء، بينما تحدد المعايير الجوانب التي تخضع للتقييم، وتوضح المؤشرات العناصر التفصيلية التي يستند إليها الحكم على مستوى الأداء.

ويبين الجدول الآتي المجالات الرئيسة والمعايير والمؤشرات التي يستند إليها إطار مراجعة أداء رياض الأطفال في مملكة البحرين.

جدول (5): إطار مراجعة أداء رياض الأطفال في مملكة البحرين.

المجال	المعيار	المؤشر
نمو الأطفال وتطورهم	نمو الأطفال الاجتماعي والعاطفي	– المهارات الاجتماعية – السلوك والرعاية – مهارات التواصل
	نمو الأطفال البدني	– المهارات الحركية – الصحة والرعاية الشخصية
	تلبية الاحتياجات الخاصة	– الدعم الشخصي الخاص
التعلم الذي يبادر به الطفل	مجالات التعلم	– خبرات ملائمة للمرحلة العمرية – إدارة بيئة التعلم
القيادة والإدارة	خبرات المنهج	– اكتساب المهارات – متابعة التقدم
	فاعلية القيادة	– التخطيط والتطوير – إدارة الموارد
	مشاركة العائلة والمجتمع	– مشاركة العائلة – الشراكة المجتمعية

تعتمد مملكة البحرين إطارًا وطنيًا مؤسسيًا لقياس جودة مرحلة الطفولة المبكرة، يرتكز على مجالات ومعايير ومؤشرات أداء واضحة، بما يوفر مرجعية موحدة لتقييم رياض الأطفال، وتحديد فرص التحسين، ودعم التطوير المستمر لجودة خدمات التعليم المبكر.

ب. استخدام نتائج المتابعة والتقييم في التحسين والتطوير

استنادًا إلى البيانات الواردة في إجابات مملكة البحرين عن الاستبانة تعتمد المملكة مبدأ التحسين المستمر من خلال توظيف نتائج المتابعة والتقييم في تطوير الأداء والبرامج، بما يعزز فاعلية منظومة ضمان الجودة في مرحلة الطفولة المبكرة.

6. السلم التعليمي لمرحلة الطفولة المبكرة:

استنادًا إلى البيانات الواردة في إجابات مملكة البحرين عن الاستبانة، يوضح الجدول (6) السلم التعليمي لمرحلة الطفولة المبكرة وفق التصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED 2011)، متضمنًا المستويات التعليمية، والفئات العمرية المستهدفة، ومدى توافر كل مستوى، وإلزاميته، والمسميات المعتمدة في المملكة، ويستعرض الجدول (6) السلم التعليمي لمرحلة الطفول المبكرة في مملكة البحرين

جدول (6) السلم التعليمي لمرحلة الطفول المبكرة في مملكة البحرين.

المستوى الدولي (ISCED)*	المسمى الدولي	العمر النموذجي	العمر المحدد في مملكة البحرين	مدى وجود المستوى (يوجد- لا يوجد)	الزامية المرحلة (إلزامي- غير إلزامي)	اسم المستوى
ISCED 010	رعاية وتنمية الطفولة المبكرة (ECEC 0–3)	أقل من 3 سنوات	أقل من 3 سنوات	يوجد	غير إلزامي	nursery
ISCED 020 – سنة 1	ما قبل ابتدائي (Pre-Primary 1)	4–3	4–3	يوجد	غير إلزامي	Pre-Kg
ISCED 020 – سنة 2	ما قبل ابتدائي (Pre-Primary 2)	5–4	5–4	يوجد	غير إلزامي	Kg1
ISCED 020 – سنة 3	ما قبل ابتدائي متقدم	6–5	6–5	يوجد	غير إلزامي	Kg2

*ملاحظة: هذا التصنيف مستند إلى المعايير الدولية للتعليم (ISCED 2011) الصادر عن اليونسكو، ويهدف إلى معرفة توافق الأنظمة الوطنية مع المعيار الدولي من حيث العمر، إلزامية المرحلة، وتسلسل المراحل قبل الابتدائي.

يستعرض الجدول (6) السلم التعليمي لمرحلة الطفولة المبكرة في مملكة البحرين وفق التصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED 2011)، مبينًا مدى توافق المراحل التعليمية الوطنية مع المستويات الدولية من حيث العمر، وإلزامية المرحلة، وتسلسلها التعليمي.

وتشير البيانات إلى أن جميع مستويات مرحلة الطفولة المبكرة المعتمدة في التصنيف الدولي (ISCED) متوافرة في مملكة البحرين، حيث تبدأ المرحلة بمستوى رعاية وتنمية الطفولة المبكرة (Nursery) للأطفال دون سن الثالثة، تليها مرحلة ما قبل الابتدائي التي تتكون من ثلاثة مستويات هي: Pre-KG للفئة العمرية (3–4 سنوات)، وKG1 للفئة العمرية (4–5 سنوات)، وKG2 للفئة العمرية (5–6 سنوات).

كما توضح النتائج أن الأعمار المعتمدة في مملكة البحرين تتوافق مع الأعمار النموذجية الواردة في التصنيف الدولي (ISCED 2011)، بما يعكس اتساق السلم التعليمي الوطني مع المعايير الدولية لتنظيم مرحلة الطفولة المبكرة.

وتبين البيانات كذلك أن جميع مستويات مرحلة الطفولة المبكرة في مملكة البحرين غير إلزامية، على الرغم من توافرها ضمن السلم التعليمي الرسمي، الأمر الذي يوفر فرص الالتحاق بالتعليم المبكر دون إلزام قانوني قبل مرحلة التعليم الابتدائي.

7. مبادرات أو سياسات وطنية في محور الحوكمة والأطر التنظيمية في مرحلة الطفولة المبكرة:

أظهرت إجابات مملكة البحرين عن الاستبانة أنه إلى جانب الأطر التشريعية والتنظيمية وآليات الحوكمة والرقابة، تبنت مملكة البحرين عددًا من المبادرات الوطنية الهادفة إلى تطوير قطاع التعليم المبكر، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات، وتعزيز كفاءة الإجراءات التنظيمية، ودعم الحوكمة المؤسسية. وتستعرض الفقرات الآتية أبرز هذه المبادرات، وأهدافها، ومخرجاتها، ومدى إسهامها في تطوير منظومة التعليم المبكر.

المبادرة الأولى: تطوير خدمات قطاع التعليم المبكر

تشير البيانات إلى أن وزارة التربية والتعليم، ممثلةً في إدارة تراخيص ومتابعة التعليم المبكر، شاركت في مشروع تطوير 500 خدمة حكومية في مملكة البحرين في عام 2024م، استهدفت إعادة هندسة إجراءات العمل وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتيسير الإجراءات للمستثمرين ومؤسسات التعليم المبكر، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي.

وأسـفرت المشـاركة عن تطوير (11) خدمة موجهة لقطاع التعليم المبكر، شـملت خدمات منح وتجديد وإلغاء التراخيص، ودمج ذوي الاحتياجات الخاصة، والرعاية المسائية، والتوظيف، وغيرها مـن الخدمـات ذات العلاقـة، الأمر الذي أسـهم في تسـريع إنجـاز المعاملات وتسـهيل الإجراءات للمستفيدين.

وأظهـرت النتائـج أن المشـاركة حققت أهدافها في تحسين جـودة الخدمات الحكومية المقدمة للقطـاع، وتسـهيل وصـول المسـتفيدين إليهـا، وتعزيـز كفـاءة الإجـراءات الإداريـة والتنظيميـة في مؤسسات التعليم المبكر.

المبادرة الثانية: تطوير السياسات التنظيمية لقطاع التعليم المبكر

تشير البيانات إلى أن وزارة التربية والتعليم، ممثلةً في إدارة تراخيص ومتابعة التعليم المبكر، نفـذت في عـام 2025م مبـادرة لتطوير السياسـات التنظيميـة لقطاع التعليم المبكـر، بهدف توحيد الإجراءات، وتعزيز الحوكمة، ورفع جودة الأداء المؤسسـي، وضمان تنظيم عمل مؤسسـات التعليم المبكر وفق أطر تنظيمية واضحة ومعتمدة.

وقـد أسـفرت المبـادرة عن تطوير سـت سياسـات تنظيمية شـملت منح وتجديـد التراخيص، والتنـازل عـن الترخيـص، والتفتيـش والرقابـة، والتوظيف، والفعاليات والأنشـطة، بما أسـهم في توضيح المتطلبات والإجراءات، وتعزيز التزام مؤسسات التعليم المبكر بالأنظمة المنظمة للقطاع.

كمـا بينـت النتائـج أن المبـادرة أسـهمت في تعزيز الحوكمة المؤسسـية، ورفع مسـتوى التنظيم والشفافية، ودعم استدامة جودة الخدمات المقدمة في قطاع التعليم المبكر.

تعكـس المبادرتـان توجـه مملكـة البحريـن نحو تحديـث منظومـة حوكمة التعليـم المبكر من خلال تطويـر الخدمـات الحكومية والسياسـات التنظيمية بصورة متوازيـة، بما يعزز كفاءة الإجـراءات، ويرفـع جـودة الأداء المؤسسـي، ويحقـق بيئـة تنظيميـة أكثـر فاعلية وشـفافية واستدامة لقطاع التعليم المبكر.

المحور الثاني: الوصول والمشاركة:

نستعرض في هذا المحور مدى إتاحة خدمات الطفولة المبكرة وعدالة الوصول إليها عبر مختلف الفئات والمناطق الجغرافية. كما يسلط الضوء على معدلات القيد والاستمرارية في البرامج، بما يعكس كفاءة النظام في استيعاب الأطفال واستبقائهم. ويُعد هذا المحور أساسًا لفهم مستوى الشمولية في المرحلة المبكرة ومدى توافقها مع مبادئ تكافؤ الفرص.

1. معدلات القيد في مرحلة الطفولة المبكرة:

استنادًا إلى إجابات مملكة البحرين عن الاستبانة يستعرض الجدول (7) أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في مملكة البحرين خلال العام الدراسي 2024–2025م وفق الجنس ونوع المدرسة والمنطقة الجغرافية:

الجدول (7): أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في الدولة خلال العام الدراسي 2024–2025م وفق الجنس ونوع المدرسة والمنطقة الجغرافية في مملكة البحرين.

المتغير		النوع			نوع المدرسة		المنطقة الجغرافية	
		ذكور	إناث	حكومي	أهلي/ خاص	عالمي	مدينة	ريفية أو نائية (قرى وضواحي، هجر)
معدل القيد للأطفال *	أقل من 3 سنوات	–	–		✓		✓	
	من 3–6 سنوات	40.8	40.8					
عدد المدارس	أقل من 3 سنوات	87	209		✓		✓	
	من 3–6 سنوات							
عدد الفصول	أقل من 3 سنوات	342	1580		✓		✓	
	من 3–6 سنوات							

يستعرض الجدول (7) بيانات مرحلة الطفولة المبكرة في مملكة البحرين للعام الدراسي 2025–2026م وفق عدد من المؤشرات الرئيسة، وهي معدل القيد للأطفال، وعدد المدارس، وعدد الفصول، موزعة بحسب الجنس، ونوع المدرسة، والمنطقة الجغرافية.

تشير البيانات إلى أن معدل القيد للأطفال في الفئة العمرية (3–6 سنوات) بلغ (40.8%) لدى كلٍ من الذكور والإناث، وهو ما يدل على تكافؤ معدلات الالتحاق بين الجنسين في هذه المرحلة. كما يتضح أن خدمات التعليم في هذه الفئة العمرية تُقدَّم بالكامل من خلال المدارس الأهلية

والخاصة، التي تنتشر في جميع محافظات مملكة البحرين. وبالنظر إلى الطبيعة الجغرافية للمملكة، التي لا توجد فيها مناطق ريفية أو نائية، فإن هذه المدارس تغطي جميع المحافظات، بما يضمن إتاحة خدمات التعليم المبكر على مستوى المملكة.

استنادًا إلى إجابات مملكة البحرين عن الاستبانة يستعرض الجدول (8) أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة خلال العام الدراسي 2024–2025م:

جدول (8) أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في مملكة البحرين خلال العام الدراسي 2024–2025م.

المستوى الدولي (ISCED)*	المسمى الدولي	العمر النموذجي	عدد الطلبة في كل مستوى للعام 2024–2025م	
			ذكور	إناث
ISCED 010	رعاية وتنمية الطفولة المبكرة (ECEC 0–3)	أقل من 3 سنوات	963	823
ISCED 020 – سنة 1	ما قبل ابتدائي (Pre-Primary 1)	4–3	3260	3055
ISCED 020 – سنة 2	ما قبل ابتدائي (Pre-Primary 2)	5–4	5510	5585
ISCED 020 – سنة 3	ما قبل ابتدائي متقدم	6–5	7535	7183

*ملاحظة: هذا التصنيف مستند إلى المعايير الدولية للتعليم (ISCED 2011) الصادر عن اليونسكو، ويهدف إلى معرفة توافق الأنظمة الوطنية مع المعيار الدولي من حيث العمر، إلزامية المرحلة، وتسلسل المراحل قبل الابتدائي.

يستعرض الجدول (8) أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في مملكة البحرين خلال العام الدراسي 2024–2025م وفق مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED 2011)، موزعة حسب الجنس.

تشير البيانات إلى وجود تدرج تصاعدي في أعداد الأطفال الملتحقين مع التقدم في العمر والمستوى التعليمي، حيث بلغ عدد الأطفال في مستوى رعاية وتنمية الطفولة المبكرة (ISCED 010) المخصص للأطفال دون سن الثالثة (1,786) طفلاً، منهم (963) ذكراً و (823) أنثى، وهو أقل مستويات الالتحاق من حيث العدد.

أما في مرحلة ما قبل الابتدائي – السنة الأولى (3–4 سنوات)، فقد ارتفع عدد الملتحقين إلى (6,315) طفلاً، بواقع (3,260) ذكراً و (3,055) أنثى، مع تقارب واضح بين أعداد الذكور والإناث. واستمر هذا الارتفاع في السنة الثانية (4–5 سنوات) ليصل إلى (11,095) طفلاً، منهم (5,510) ذكور و (5,585) إناث، وهي المرحلة الوحيدة التي تجاوز فيها عدد الإناث عدد الذكور بفارق طفيف.

وسـجلت مرحلة ما قبل الابتدائي المتقدم (5–6 سـنوات) أعلى مسـتويات الالتحاق، حيث بلغ إجمالـي عـدد الأطفـال الملتحـقين (14,718) طفلاً، منهـم (7,535) ذكـرًا و(7,183) أنثى، بما يعكس ارتفاع مستوى المشاركة في برامج الطفولة المبكرة في المرحلة السابقة للالتحاق بالتعليم الابتدائي.

تبين البيانات أن أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج الطفولة المبكرة في مملكة البحرين تزداد تدريجيًا مع الانتقال بين المستويات التعليمية، لتبلغ أعلى مستوياتها في الفئة العمرية (5–6 سـنوات). كمـا يظهـر تقارب واضـح بين أعداد الذكـور والإناث في مختلف المسـتويات، بما يعكس نمطًا متقاربًا في الالتحاق بين الجنسين.

2. الاستمرارية والبقاء في البرنامج:

اسـتنادًا إلى إجابات مملكة البحرين عن الاسـتبانة تشـير البيانات إلى أنه يسـتمر أكثر من (75%) مـن الأطفـال في الالتحـاق ببرامج الطفولـة المبكرة حتى انتقالهم إلـى المرحلة الابتدائية. وتعكـس هـذه النتيجة قـدرة البرامج على الاحتفاظ بالأطفال طوال سـنوات الطفولة المبكرة، بما يسـهم في تحقيق الاسـتمرارية في التعلم، وتعزيز جاهزية الأطفال للانتقال إلى التعليم الابتدائي، وهو ما يعد مؤشرًا إيجابيًا على فاعلية البرامج واستقرار مشاركة الأطفال فيها.

3. شمولية الوصول (العدالة في القبول):

في إجابـات مملكـة البحريـن عن الاسـتبانة أن المملكـة لا تضم مناطق ريفيـة أو نائية بالمعنى الجغرافي التقليدي، الأمر الذي يجعل خدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة متاحة على نطاق جميع المحافظات. وتوضح البيانات وجود (296) مؤسسـة للتعليم المبكر موزعة بما يضمن تغطية مختلـف مناطـق المملكـة، مما يعكس عدالة الوصول إلى خدمات الطفولة المبكرة وسـهولة التحاق الأطفال بها دون وجود فجوات جغرافية ملحوظة بين المناطق. وتعد هذه النتيجة مؤشـرًا إيجابيًا علـى شـمولية توزيـع مؤسسـات التعليـم المبكر ودعم تكافؤ الفـرص في الالتحـاق ببرامج الطفولة المبكرة في مملكة البحرين.

4. آليه لانتقال الأطفال من مرحلة الطفولة المبكرة إلى الصف الأول الابتدائي:

أوضحـت إجابـات مملكة البحرين عن الاسـتبانة أنها تعتمد آليـة لضمان انتقال الأطفال من مرحلة الطفولة المبكرة إلى الصف الأول الابتدائي، ترتكز على تعزيز التكامل بين مرحلتي التعليم

المبكر والتعليم الابتدائي. وتتضمن هذه الآلية التدرج في زيادة الوقت الذي يقضيه الطفل في برامج الطفولة المبكرة، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المسؤولة عن المرحلتين؛ بما يسهم في تهيئة الأطفال للانتقال السلس إلى التعليم الابتدائي.

كما تعمل وزارة التربية والتعليم على دعم هذا الانتقال من خلال تطوير المناهج والأطر التربوية بما يتوافق مع الخصائص النمائية واحتياجات الأطفال، واعتماد إطار منهج التعليم المبكر الذي يحقق استمرارية التعلم ويعزز جاهزية الأطفال للمرحلة الابتدائية. وقد أُعد هذا الإطار بالتعاون بين إدارة تراخيص ومتابعة التعليم المبكر والمختصين في المرحلة الابتدائية من إدارة سياسات وتطوير المناهج، بما يضمن مواءمة المناهج واستمرارية الخبرات التعليمية عبر المرحلتين.

كما يستمر التنسيق بين إدارة تراخيص ومتابعة التعليم المبكر والإدارات التعليمية المشرفة على المرحلة الابتدائية، لوضع خطة انتقال متكاملة تسهم في تيسير انتقال الأطفال بين المرحلتين وتعزيز استمرارية تعلمهم وتحقيق أفضل النتائج التعليمية والنمائية. وتؤكد هذه الإجراءات اهتمام مملكة البحرين ببناء مسار تعليمي متكامل يبدأ من الطفولة المبكرة ويهيئ الأطفال للنجاح في التعليم النظامي اللاحق.

5. مشاركة الوالدين والمجتمع:

أظهرت إجابات مملكة البحرين عن الاستبانة أن مملكة البحرين تولي اهتمامًا كبيرًا بتعزيز مشاركة الوالدين والمجتمع في برامج الطفولة المبكرة، وذلك من خلال وجود سياسات وأطر تنظيمية واضحة تدعم الشراكة مع الأسرة والمجتمع المحلي، بما ينسجم مع متطلبات جودة التعليم المبكر وأفضل الممارسات التربوية.

وتوضح البيانات وجود سياسة رسمية وأهداف واضحة تشجع مشاركة أولياء الأمور في برامج الطفولة المبكرة، حيث يتضمن دليل مراجعة أداء رياض الأطفال الصادر عن هيئة جودة التعليم والتدريب معايير خاصة بقياس مشاركة الأسرة والشراكة المجتمعية، من خلال متابعة مدى إشراك الروضة للأسرة في العملية التعليمية، وتعزيز التواصل مع المجتمع المحلي، وإعداد الأطفال للحياة، وهو ما يجعل مشاركة الأسرة أحد معايير تقييم جودة مؤسسات التعليم المبكر.

كما بينت إجابات مملكة البحرين عن الاستبانة توفر برامج للإرشاد الأسري والتوعية والتدريب الموجهة للوالدين ، إذ تتولى إدارة الإرشاد الأسري بوزارة التنمية الاجتماعية تقديم الدعم للأسر عبر المحاضرات التوعوية والورش التدريبية المجانية، بهدف تمكين الوالدين من دعم تعلم الأطفال ونموهم داخل البيئة المنزلية. كذلك توجد سياسات تلزم مؤسسات التعليم المبكر بالتواصل المنتظم مع أولياء الأمور لمتابعة تقدم الأطفال، حيث ينظم الإطار التنظيمي

لمؤسسات التعليم المبكر آليات التواصل، وإطلاع أولياء الأمور على الأنظمة والإجراءات والخطط التعليمية، مع التأكيد على إنشاء مجالس لأولياء الأمور، وإدراج سياسة واضحة للتواصل ضمن النظام الداخلي للمؤسسة، بما يضمن وضوح الأدوار وتعزيز الشراكة بين جميع الأطراف.

كما تؤكد الإجابات أن السياسات الوطنية تشجع الشراكة بين مؤسسات التعليم المبكر والمجتمع المحلي ، من خلال تشجيع تنفيذ المبادرات الوطنية والمشروعات المشتركة وورش العمل والبرامج المجتمعية، إلى جانب مشاركة المؤسسات في المبادرات الصحية والاجتماعية والوطنية بالتعاون مع مختلف الجهات الحكومية.

وعززت إدارة تراخيص ومتابعة التعليم المبكر هذه الجهود من خلال تنظيم الملتقى الأول لرعاية الطفولة المبكرة في مملكة البحرين، الذي جمع ممثلين من وزارة التربية والتعليم، واللجنة الوطنية للطفولة، والمنظمات الدولية، وغرفة تجارة وصناعة البحرين، ومؤسسات التعليم المبكر، بهدف تبادل الخبرات وبناء رؤى مشتركة لتطوير القطاع. وقد أسهم هذا الملتقى في ترسيخ مفهوم الشراكة الفاعلة بين مؤسسات التعليم المبكر والأسرة والمجتمع، بما يدعم جودة الخدمات المقدمة للأطفال ويعزز التكامل بين الجهات ذات العلاقة.

تتبني مملكة البحرين نهجًا مؤسسيًا يعزز الشراكة بين الأسرة ومؤسسات التعليم المبكر والمجتمع، من خلال سياسات واضحة، وبرامج دعم للأسرة، وآليات تواصل فعالة، وشراكات مجتمعية تسهم في تحسين جودة خدمات الطفولة المبكرة.

6. مبادرات وطنية في محور الوصول والمشاركة:

أظهرت إجابات مملكة البحرين عن الاستبانة اهتمام مملكة البحرين بتعزيز الالتحاق ببرامج الطفولة المبكرة من خلال تنفيذ مبادرات تستهدف رفع معدلات الالتحاق، ولا سيما للأطفال دون سن الخامسة. فقد تم التعاون مع إحدى الشركات الاستشارية عام 2020 لإعداد دراسة متخصصة تضمنت تحليل الواقع، واقتراح مجموعة من المبادرات والسياسات الداعمة لزيادة نسب الالتحاق. كما نُفذت مبادرات توعوية بالتعاون مع إدارة الإرشاد الأسري بوزارة التنمية الاجتماعية، شملت ورش عمل لأولياء الأمور بهدف تعزيز الوعي بأهمية التعليم المبكر وتشجيعهم على تسجيل أبنائهم في هذه المرحلة. وتعكس هذه الجهود اهتمام مملكة البحرين بتعزيز الوصول إلى خدمات الطفولة المبكرة من خلال الجمع بين التخطيط الإستراتيجي، وتنفيذ المبادرات التوعوية الموجهة لأولياء الأمور، بما يسهم في تعزيز الوعي بأهمية التعليم المبكر ودعم الاستفادة من خدماته.

المحور الثالث: المناهج والأنشطة:

يستعرض هذا المحور منظومة المناهج والأنشطة في مرحلة الطفولة المبكرة، من حيث فلسفة المنهج وتوجهاته التربوية، ومجالات المحتوى التعليمي ومدى شموليته وتكامله. كما يوضح طبيعة الوثائق والإرشادات التربوية الداعمة لتطبيق المنهج، ودورها في توجيه الممارسات الصفية وتعزيز جودة التعليم. ويتناول المحور كذلك القيم التربوية المضمنة في المنهج وكيفية توظيفها داخل الأنشطة التعليمية، إضافة إلى الأنشطة الداعمة لنمو الطفل في مختلف الجوانب، وآليات التقييم والمتابعة النمائية. ويهدف هذا المحور إلى تقديم صورة شاملة عن تكامل عناصر المنهج والأنشطة ومدى اتساقها مع أهداف مرحلة الطفولة المبكرة.

1. فلسفة المنهج وتوجهاته:

أظهرت إجابات مملكة البحرين عن الاستبانة أن فلسفة منهج الطفولة المبكرة في مملكة البحرين تستند إلى رؤية تعليمية شمولية تركز على تنمية الطفل في مختلف الجوانب المعرفية واللغوية والاجتماعية والحركية والانفعالية، وهو ما يعكس وجود فلسفة تربوية واضحة ومعتمدة رسميًا وموثقة تفصيليًا في الوثائق المنظمة للمنهج. كما تبين أن المنهج يعتمد التعلم من خلال اللعب والاستكشاف النشط بوصفه مدخلاً رئيسًا للتعلم، ويعد هذا التوجه جزءًا أصيلاً من المنهج الرسمي ومفصلاً في وثائقه الإرشادية. كذلك أظهرت النتائج إتاحة الفرصة لمدارس الطفولة المبكرة لتطبيق مناهج دولية معتمدة أو نماذج تربوية عالمية، شريطة التزامها بالضوابط والتنظيمات المعتمدة، بما يعكس مرونة النظام التعليمي في الاستفادة من الممارسات التربوية العالمية مع المحافظة على الإطار التنظيمي الوطني.

2. مجالات المنهج ومحتواه:

استنادًا إلى ما ورد في إجابات مملكة البحرين عن الاستبانة، يتبنى منهج الطفولة المبكرة في مملكة البحرين إطارًا تعليميًا متكاملاً يغطي جميع مجالات التعلم الرئيسة، وهي: اللغة، والرياضيات المبكرة، والعلوم، والفنون، والمهارات الاجتماعية، والصحة، والحركة، بما يحقق النمو المتوازن للطفل في مختلف جوانب شخصيته. كما تبين أن المنهج يحدد مخرجات تعلم وأهدافًا نمائية وتعليمية متوقعة لكل فئة عمرية، إذ يقدم إطارًا تفصيليًا يغطي ثلاث فئات عمرية، بما يضمن ملاءمة المحتوى لخصائص النمو واحتياجات الأطفال في كل مرحلة. كذلك أظهرت النتائج أن المنهج يتضمن أنشطة تعليمية متنوعة ومتكاملة تربط بين مختلف مجالات التعلم، بما يعزز التكامل بين الخبرات التعليمية ويوفر بيئة تعلم شاملة تدعم النمو المتوازن للأطفال وتنمية معارفهم ومهاراتهم بصورة مترابطة.

منهـج الطفولـة المبكـرة في مملكـة البحرين يقوم على فلسـفة تربوية شـمولية تتمحور حول الطفل، وتعتمد التعلم من خلال اللعب والاستكشاف، ضمن إطار وطني معتمد وموثق. كما يتميز المنهج بشـموله لجميع مجالات التعلم الأساسـية، وتحديده مخرجات وأهدافًا نمائية ملائمـة للفئـات العمريـة المختلفـة، مع توفير أنشـطة تعليميـة متكاملة تعزز النمـو المتوازن للطفل. ويعكس كذلك مرونة النظام التعليمي من خلال إتاحة تطبيق مناهج دولية معتمدة وفـق ضوابـط وطنيـة، بما يجمع بين المحافظة على الهوية التعليمية والاسـتفادة من أفضل الممارسات التربوية العالمية.

3. وثيقة المنهج والإرشادات التربوية:

اسـتنادًا إلـى ما ورد في إجابات مملكة البحرين عن الاسـتبانة، تمتلـك مملكة البحرين وثيقة وطنيـة رسـمية ومعتمـدة لمنهج التعليم قبـل الابتدائي، تُطبق على جميع مؤسسـات التعليم المبكر، وتتضمن محتوى التعلم والأهداف والمهارات المتوقعة لمختلف الفئات العمرية في هذه المرحلة. كما تبين أن الوثيقة مدعومة بأدلة إرشـادية تفصيلية للمعلمين والمعلمات، تتضمن توجيهات تطبيقية واضحة لتخطيط الأنشطة التعليمية وتنفيذها، مدعمة بأمثلة ونماذج عملية تسهم في توحيد جودة الممارسات التعليمية. كذلك أوضحت النتائج أن الوثيقة تقدم مجموعة متنوعة من استراتيجيات وأساليب التعلم، مثل التعلم باللعب، والتعلم التعاوني، والتعلم القائم على المشروعات، مع إرشادات تطبيقية وأمثلة عملية تدعم التنفيذ الفعّال للمنهج داخل بيئات التعلم.

4. القيم في وثيقة المنهج:

بيّنت إجابة مملكة البحرين عن الاستبانة أن وثيقة منهج التعليم قبل الابتدائي تحدد مجموعة مـن القيـم الأساسـية الملائمـة لهـذه المرحلة العمرية، مـن بينها الاحتـرام، والتعاون، والمسـؤولية، والصدق، والتسامح، والتعاطف، وقبول الآخر، بما يراعي خصائص نمو الأطفال واحتياجاتهم في هـذه المرحلـة. كمـا بينت أن هذه القيم مدمجة في مجالات التعلم المختلفة، والتي يتم تعزيزها من خلال مختلف الخبرات التعليمية والأنشطة اليومية. وأظهرت النتائج كذلك أن الأنشطة التعليمية تتضمـن مواقـف تطبيقية منظمة لترسـيخ القيم في الحياة اليوميـة للطفل، إلى جانب توفير دليل للمعلم يشـتمل على إرشـادات واضحة لتنمية هذه القيم وتفعيلها ضمن الأنشـطة التعليمية، بما يدعم تنمية القيم والسلوكيات الإيجابية لدى الطفل.

يمتلك منهج الطفولة المبكرة في مملكة البحرين إطارًا وطنيًا يجمع بين وثيقة منهج رسمية، وإرشادات تربوية تطبيقية، واستراتيجيات تعلم حديثة، ومنظومة قيم مدمجة في جميع مجالات التعلم، بما يضمن توحيد جودة التطبيق، ودعم المعلمين، وتعزيز النمو المتوازن والقيم الإيجابية لدى الأطفال.

5. الأنشطة الداعمة لنمو الطفل:

أظهرت إجابة مملكة البحرين عن الاستبانة أن مؤسسات الطفولة المبكرة توفر مؤسسات التعليم المبكر في مملكة البحرين منظومة متكاملة من الأنشطة الداعمة للنمو الشامل للطفل، حيث تتوافر جميع الأنشطة الرئيسة الواردة في المؤشر. وتشمل هذه الأنشطة أنشطة حركية يومية تدعم النمو البدني والصحي، إلى جانب أنشطة فنية وإبداعية تنفذ بصورة منتظمة لتنمية الجوانب الإبداعية والمهارية لدى الأطفال.

كما توضح البيانات اهتمام المؤسسات بتنمية المهارات اللغوية والتواصلية من خلال توفير أنشطة لغوية متنوعة، مثل القصص، والمحادثة، والأناشيد، بما يسهم في تعزيز النمو اللغوي والمعرفي. وتوفر المؤسسات كذلك فرصًا للتعلم في بيئات متنوعة داخلية وخارجية، بما يثري خبرات الأطفال التعليمية ويعزز التعلم بالممارسة والاستكشاف.

وتشير البيانات أيضًا إلى أن تصميم الأنشطة يراعي اهتمامات الأطفال وقدراتهم وميولهم الفردية، الأمر الذي يدعم التعلم المتمركز حول الطفل، ويعزز نموه المتوازن في الجوانب المعرفية، والبدنية، واللغوية، والاجتماعية، والانفعالية.

6. التقييم والمتابعة النمائية:

بيّنت إجابة مملكة البحرين عن الاستبانة، أن نظام التقييم في مرحلة الطفولة المبكرة بمملكة البحرين يعتمد أساليب تقييم نمائية تتناسب مع خصائص الأطفال في هذه المرحلة، ويرتكز على الملاحظة المنظمة لأداء الطفل بوصفها أداة رئيسة في متابعة تطوره. كما أشارت الإجابة إلى استخدام السجلات وملفات الإنجاز لرصد نمو الأطفال وتوثيق تقدمهم بصورة مستمرة، بما يوفر معلومات دقيقة عن تطورهم في مختلف المجالات النمائية. وأفادت الإجابة كذلك باهتمام المؤسسات التعليمية بتقديم تغذية راجعة دورية لأولياء الأمور حول مستوى تقدم أطفالهم، مع

توظيف نتائج التقييم في تطوير التخطيط للأنشطة التعليمية وتحسين الممارسات التربوية، بما يسهم في تعزيز جودة التعلم ودعم النمو الشامل للطفل.

تعكس البيانات تكامل منظومة الطفولة المبكرة في مملكة البحرين من خلال توفير أنشطة تعليمية داعمة للنمو الشامل، مقرونة بنظام تقييم نمائي مستمر يعتمد على الملاحظة والتوثيق والتغذية الراجعة، بما يدعم التعلم المتمركز حول الطفل، ويعزز جودة الممارسات التعليمية، ويسهم في تحقيق النمو المتوازن للأطفال.

7. مبادرات أو سياسات وطنية في محور المناهج والأنشطة في مرحلة الطفولة المبكرة:

أشارت إجابة مملكة البحرين عن الاستبانة إلى الاهتمام بتطوير مناهج وأنشطة مرحلة الطفولة المبكرة من خلال تبني مبادرات وسياسات وطنية تسهم في تعزيز جودة العملية التعليمية، وتحقيق التكامل بين مكونات المنهج، ومواكبة المستجدات التربوية والتقنية. وفي هذا الإطار، بيّنت الإجابة إصدار إطار منهج التعليم المبكر الذي يمثل مرجعًا وطنيًا لتنظيم فلسفة المنهج ومكوناته، ويهدف إلى توحيد الممارسات التربوية، وتعزيز جودة التعلم، ودعم النمو المتكامل للأطفال.

كما أظهرت الإجابة قدرة مؤسسات التعليم المبكر على التعامل مع المتغيرات والظروف الطارئة، حيث أسهمت إدارة تراخيص ومتابعة التعليم المبكر في تفعيل آلية التعليم عن بُعد خلال فترة الأزمات، وتمكنت مؤسسات التعليم المبكر من مواصلة تقديم خدماتها التعليمية وفق الإجراءات والضوابط المعتمدة.

وبيّنت الإجابة كذلك اهتمام مؤسسات التعليم المبكر بالابتكار وتوظيف التقنيات الحديثة في التعليم، من خلال تنفيذ عدد من المبادرات والتجارب التعليمية المبتكرة في بعض مؤسسات التعليم المبكر، ومنها استخدام تقنيات الهولوجرام لتقديم المحتوى التعليمي بصورة تفاعلية، إلى جانب إنشاء بيئات تعليمية حسية متخصصة لدعم الأطفال، بما في ذلك الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة. وتعكس هذه المبادرات توجهًا نحو توظيف التكنولوجيا والابتكار بما يتناسب مع خصائص الأطفال واحتياجاتهم، ويسهم في تحسين جودة التعلم وتعزيز فرص النمو الشامل.

المحور الرابع: الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة:

يستعرض هذا المحور واقع الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة من حيث حجمها وتوزيعها، وخصائصها المهنية والمؤهلات العلمية التي تمتلكها، إضافة إلى تحليل أنماط التوظيف والاستقطاب ومدى ملاءمتها لخصوصية هذه المرحلة. كما يتناول المحور منظومة التطوير المهني والرخص المهنية بوصفها أحد أهم أدوات رفع كفاءة المعلمين وضمان جودة الأداء التعليمي، إلى جانب عرض التنظيمات المتعلقة بنسبة الأطفال إلى المعلمين بما يعكس معايير التوازن بين العبء الوظيفي ومتطلبات الرعاية والتعليم. ويختتم المحور باستعراض أبرز المبادرات والسياسات الوطنية الهادفة إلى تطوير الكوادر البشرية ومعالجة تحديات نقص المعلمات، بما يسهم في تعزيز جاهزية القطاع ورفع كفاءة مخرجاته في مرحلة الطفولة المبكرة.

1. إحصاءات الكوادر البشرية:

استنادًا إلى ما ورد في إجابة مملكة البحرين عن الاستبانة، يستعرض الجدول (9) توزيع الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة، وفقًا للنوع (ذكور، إناث)، ونوع المدرسة، والمنطقة الجغرافية:

الجدول (9) إحصاءات الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة في مملكة البحرين.

المتغير	النوع		نوع المدرسة			المنطقة الجغرافية	
	ذكور	إناث	حكومي	أهلي/ خاص	عالمي	مدينة	ريفية أو نائية
عدد المعلمين	5	3052	–	خاص	–	✓	
عدد المساعدين مثل: أخصائي/ة نفسي- أخصائي/ة لغة ونطق – أخصائي/ة تربية خاصة)	–		–	خاص	–	✓	
عدد الإداريين	0	532		خاص		✓	

تشير بيانات الجدول (9) إلى أن الكوادر البشرية العاملة في مرحلة الطفولة المبكرة تتركز بصورة رئيسة في المدارس الأهلية ومؤسسات التعليم المبكر الخاصة، وتشمل المعلمين والكوادر الإدارية والمساندة.

2. التوظيف والاستقطاب:

وفقًا لما ورد في إجابة مملكة البحرين عن الاستبانة فيما يتعلق بالتوظيف والاستقطاب في مرحلة الطفولة المبكرة، تتناول النتائج المعايير والإجراءات المنظمة لتعيين الكوادر التعليمية، واستراتيجيات استقطاب الكفاءات، ومتطلبات اختيار المعلمين وتأهيلهم وتطويرهم مهنيًا، إلى جانب المؤهلات المطلوبة لمديري مؤسسات الطفولة المبكرة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تعيين الكادر التعليمي وفق معايير واضحة وشفافة

يتم تعيين الكادر التعليمي في مؤسسات التعليم المبكر في مملكة البحرين وفق المعايير والاشتراطات المنصوص عليها في قانون رقم (4) لسنة 2026 بإصدار قانون المؤسسات التعليمية الخاصة، بما يعزز الالتزام بالمتطلبات النظامية المتعلقة بتعيين الكوادر التعليمية في هذه المؤسسات.

ثانياً: استراتيجيات استقطاب الكفاءات

تتبنى الجهات المختصة سياسات وإجراءات تستهدف استقطاب الكفاءات للعمل في مؤسسات التعليم المبكر والمحافظة عليها، بما يدعم توفير الكوادر المؤهلة للعمل في هذا القطاع..

ثالثاً: اختيار المعلمين وفق المؤهلات والخبرات

يتم اختيار المعلمين يتم وفق مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم المهنية المرتبطة بمجال الطفولة المبكرة، وذلك استنادًا إلى القوانين واللوائح المنظمة، بما يضمن توافر الكفاءات المناسبة للتعامل مع الخصائص النمائية للأطفال وتحقيق متطلبات العملية التعليمية.

رابعاً: التأهيل الأكاديمي والتطوير المهني للكوادر

توجد متطلبات محددة للتأهيل الأكاديمي للعاملين في مرحلة الطفولة المبكرة، مع اختلافها بحسب نوع المؤسسة؛ إذ يشترط للعاملين في الحضانات الحصول على الحد الأدنى المتمثل في شهادة الثانوية العامة، بينما يشترط للعاملين في رياض الأطفال الحصول على شهادة البرنامج التدريبي لرياض الأطفال أو دبلوم تربوي أو درجة البكالوريوس في تخصص الطفولة المبكرة. كما تحرص إدارة تراخيص ومتابعة التعليم المبكر على تنفيذ خطة تدريبية سنوية متكاملة تتضمن برامج تدريبية وورش عمل ومحاضرات توعوية مجانية بالشراكة مع الجهات الوطنية والمجتمع المحلي، بهدف تنمية الكفايات المهنية للعاملين وتحديث معارفهم وفق أفضل الممارسات التربوية. وإلى جانب ذلك، تقدم كلية محمد بن جابر الأنصاري للمعلمين بجامعة البحرين برنامجًا تدريبيًا متخصصًا لتأهيل معلمات التعليم المبكر، بدعم من صندوق العمل (تمكين)، يمنح المتدربات شهادة معتمدة بعد استيفاء متطلبات البرنامج، مما يعزز فرص التطوير المهني المستمر في هذا القطاع.

خامساً: مؤهلات مديري مؤسسات الطفولة المبكرة

يخضع تعيين مديرات مؤسسات التعليم المبكر لمتطلبات أكاديمية ومهنية محددة، ويُشترط استيفاء هذه المتطلبات عند التعيين، بما يضمن توافر الكفاءات القيادية القادرة على إدارة المؤسسات التعليمية وقيادة عمليات التطوير وتحقيق معايير الجودة في التعليم المبكر.

تتمتع مملكة البحرين بمنظومة متكاملة لإدارة الموارد البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة، تقوم على معايير واضحة للتوظيف، واستقطاب الكفاءات، والالتزام بالمؤهلات الأكاديمية، إلى جانب توفير برامج تطوير مهني مستمرة، بما يسهم في تعزيز جودة الكوادر التعليمية والقيادية في مؤسسات التعليم المبكر.

3. التطوير المهني، والرخصة المهنية:

وفقًا لما ورد في إجابة مملكة البحرين عن الاستبانة فيما يتعلق بالتطوير المهني وتنظيم عمل الكوادر في مرحلة الطفولة المبكرة، تتناول النتائج فرص التطوير المهني المستمر، ومتطلبات المشاركة في برامجه، ونظام الساعات المهنية الدورية، والرخص المهنية، إلى جانب تنظيم العبء الوظيفي للكوادر التعليمية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: فرص التطوير المهني المستمر

توفر مؤسسات التعليم المبكر في مملكة البحرين فرصًا منتظمة للتطوير المهني المستمر من خلال برامج تدريبية تستهدف رفع كفاءة الكوادر التعليمية وتنمية معارفها ومهاراتها بما يتوافق مع متطلبات التعليم المبكر وأفضل الممارسات التربوية.

ثانياً: إلزامية المشاركة في برامج التطوير المهني

توضح النتائج وجود توجه واضح نحو إلزام العاملين في قطاع التعليم المبكر بالتأهيل المهني، حيث تشترط وزارة التربية والتعليم الحصول على التأهيل اللازم للعمل في هذا القطاع، كما حددت عددًا مقترحًا من الساعات التدريبية للتطوير المهني. وتدعم ذلك بإعداد رزنامة تدريبية سنوية تتضمن برامج وورش عمل متنوعة تهدف إلى الارتقاء بالكفاءة المهنية للعاملين وتحديث خبراتهم بصورة مستمرة.

ثالثاً: نظام الساعات المهنية الدورية

لا يُطبق نظام يُلزم معلمات ومعلمي مرحلة الطفولة المبكرة باستكمال عدد محدد من ساعات التطوير المهني خلال فترة زمنية معينة، حيث لا يوجد إطار زمني محدد لتجديد أو استكمال ساعات التطوير المهني بصورة دورية.

رابعاً: تطبيق نظام الرخص المهنية

يُطبق نظام الرخص المهنية لضمان كفاءة معلمات ومعلمي مرحلة الطفولة المبكرة، بما يسهم في تعزيز جودة الممارسات التعليمية، والتحقق من استيفاء الكوادر للمعايير المهنية المطلوبة لمزاولة المهنة.

خامسًا: العبء الوظيفي

تطبق مملكة البحرين معايير تنظيمية واضحة لتحديد العبء الوظيفي للمعلمات في مؤسسات

التعليـم المبكـر، حيـث يتضمـن الإطار التنظيمي نسـبًا محددة لعدد الأطفال لـكل معلمة وفق الفئـة العمريـة وحجـم المجموعـة، بمـا يضمن توفيـر بيئة تعليميـة آمنة وداعمـة لاحتياجات الأطفال في مختلف مراحل النمو.

وتبين البيانات أن النسـبة المسـموح بها للأطفال لكل معلمة تتدرج تبعًا لعمر الطفل؛ إذ تكون منخفضة في المراحل العمرية الأولى التي تتطلب رعاية وإشرافًا أكبر، ثم ترتفع تدريجيًا مع تقدم عمر الأطفال واختلاف احتياجاتهم النمائية. ففي فئة الرضع (2–15 شـهرًا) تتراوح النسـبة بين معلمة واحدة لكل 3–4 أطفال، بينما تصل في الفئات العمرية اللاحقة إلى معلمة واحدة لكل 4–6 أطفال للأطفال حتى ثلاث سنوات تقريبًا، ثم ترتفع إلى معلمة واحدة لكل 6–10 أطفال للأطفال من عمر سنتين وحتى أقل من ست سنوات، وذلك بحسب حجم المجموعة والفئة العمرية

وتعكـس هـذه المعاييـر مراعاة الخصائـص النمائية للأطفـال، وربط العـبء الوظيفي بدرجة الرعايـة والإشـراف المطلوبـة في كل مرحلة عمرية، بما يسـهم في تحسين جـودة الرعاية والتعليم، ويتيح للمعلمات تقديم الدعم والمتابعة المناسبة لكل طفل.

توجد في مملكة البحرين منظومة لإدارة الموارد البشـرية في مرحلة الطفولة المبكرة، ترتكز على معايير واضحة وشفافة للتوظيف، واستقطاب الكفاءات، والالتزام بالمؤهلات الأكاديمية والمهنية، مع توفير برامج مسـتمرة للتطوير المهني وتطبيق نظام الرخص المهنية، إلى جانب تنظيم العبء الوظيفي وفق الفئات العمرية للأطفال ونسب المعلمات إلى الأطفال. وتعكس هـذه المنظومـة التزامًـا بتطبيـق معايير الجودة بما يسـهم في تعزيز كفـاءة الكوادر وتحسين جودة خدمات الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

4. المبادرات أو السياسات الوطنية في محور تطوير الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة:

أشـارت إجابـة مملكـة البحريـن عن الاسـتبانة إلى أنه، في إطـار الجهود الراميـة إلى تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، أطلقت وزارة التربية والتعليم، ممثلة في إدارة تراخيص ومتابعة التعليم المبكر، عددًا من المبادرات التي تستهدف تطوير الكوادر البشرية ودعم الممارسات التربوية، بمـا يتوافـق مـع التشـريعات الوطنية ورؤيـة البحرين الاقتصاديـة 2030. ومن أبرز هـذه المبادرات إعـداد الإطـار الوطنـي للتدريـب المهني لمعلمـات التعليم المبكر، إلـى جانب تنفيـذ رزنامة تدريبية سنوية بالشراكة مع الجهات الحكومية والأكاديمية والمجتمعية، بهدف دعم التطوير المهني للكوادر العاملـة في هـذا المجال. وفيمـا يلـي عـرض لأبـرز ملامـح هاتين المبـادرتين من حيـث أهدافهما، والجهات المشرفة عليهما، وأبرز مخرجاتهما، وما ورد في الإجابة بشأن تحقيق أهدافهما.

المبادرة الأولى: مسودة الإطار الوطني للتدريب المهني للمعلمات في قطاع التعليم المبكر

الجهة المنفذة أو المشرفة أو الداعمة:	وزارة التربية والتعليم – إدارة تراخيص ومتابعة التعليم المبكر
تاريخ بدء التنفيذ:	2025م
أهداف المبادرة:	يهدف الإطار الوطني للتدريب المهني للمعلمات في قطاع التعليم المبكر إلى تنظيم متطلبات التدريب المهني للمعلمات في القطاع، في إطار الهدف الاستراتيجي الثاني لوزارة التربية والتعليم المتعلق بـ«تمكين الموارد البشرية ورفع كفاءتها»، ومن أجل ضمان تعليم ورعاية عالية الجودة في هذا القطاع. كما يأتي الإطار ضمن جهود مملكة البحرين لتحقيق رؤية 2030 من خلال الاستثمار في الطفولة المبكرة وبناء رأس مال بشري مستدام، ويوفر نهجًا منظمًا لمتطلبات التدريب المهني لمعلمات التعليم المبكر في مملكة البحرين، بما يضمن التوافق مع القانون رقم (4) لسنة 2026 بإصدار قانون المؤسسات التعليمية الخاصة، وقانون الطفل والقرارات الوزارية التابعة له.
أبرز مخرجاتها ونتائجها:	تم استكمال متطلبات الإطار الوطني للتدريب المهني للمعلمات في قطاع التعليم المبكر ونشره.
مدى تحقيق الأهداف:	عند تطبيق الإطار، فإنه سيضمن مستوى جودة الكوادر التعليمية والعملية التعليمية في مؤسسات التعليم المبكر.

المبادرة الثانية: الرزنامة التدريبية لمؤسسات التعليم المبكر

الجهة المنفذة أو المشرفة أو الداعمة:	وزارة التربية والتعليم – إدارة تراخيص ومتابعة التعليم المبكر، بالتعاون مع الجهات الحكومية والأكاديمية والمجتمعية ذات العلاقة.
تاريخ بدء التنفيذ:	2025م
أهداف المبادرة:	تهدف الرزنامة التدريبية إلى تعزيز التطوير المهني المستدام للعاملات في مؤسسات التعليم المبكر، من خلال تقديم برامج تدريبية وورش عمل تخصصية تسهم في رفع كفاءة الكوادر التعليمية والإدارية، وتطوير الممارسات التربوية، ومواكبة المستجدات والتوجهات الحديثة في مجال التعليم المبكر، بما ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات المقدمة للأطفال وأسرهم.
أبرز مخرجاتها ونتائجها:	تم إعداد وتنفيذ رزنامة تدريبية متكاملة بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية والأكاديمية والمجتمعية، من بينها وزارة الصحة، ووزارة التنمية الاجتماعية، وكلية محمد جابر الانصاري للمعلمين، وهيئة جودة التعليم والتدريب، بالإضافة إلى عدد من الجهات المتخصصة. واستهدفت البرامج التدريبية منتسبات مؤسسات التعليم المبكر وأولياء الأمور، وتناولت موضوعات تربوية وصحية واجتماعية وتطويرية متنوعة، بهدف رفع مستوى الوعي والمعرفة وتعزيز الكفاءة المهنية لدى الفئات المستهدفة.
مدى تحقيق الأهداف:	دعمت الرزنامة التدريبية جهود تطوير القدرات المهنية للعاملين في مؤسسات التعليم المبكر، وتعزيز الشراكات مع الجهات ذات العلاقة، ورفع مستوى الوعي لدى أولياء الأمور، بما يدعم جودة التعليم المبكر ويعزز التكامل بين المؤسسة التعليمية والأسرة والمجتمع.

المحور الخامس: البيئة المدرسية والتجهيزات:

يستعرض هذا المحور واقع البيئة المدرسية والتجهيزات المادية في مؤسسات الطفولة المبكرة في مملكة البحرين، من خلال تناول مجموعة من الجوانب المرتبطة بجودة البيئة التعليمية ومدى جاهزيتها لدعم تعلم الأطفال ونموهم الشامل. ويشمل ذلك البيئة المدرسية العامة، والبيئة المادية لفصول الحضانة ورياض الأطفال، والمرافق التعليمية والتجهيزات الصفية، وتنظيم أركان التعلم داخل الفصول، إضافة إلى المرافق الصحية والطبية، ومعايير الأمن والسلامة المطبقة. كما يستعرض المحور أبرز الجهود والمبادرات الوطنية الرامية إلى تطوير وتحسين البيئة المدرسية والتجهيزات في مرحلة الطفولة المبكرة.

1. البيئة المدرسية:

وفقًا لما ورد في إجابة مملكة البحرين عن الاستبانة فيما يتعلق بالبيئة التعليمية في مؤسسات مرحلة الطفولة المبكرة، تتناول النتائج مدى توافر البيئة التعليمية الآمنة والملائمة للأطفال، وساحات اللعب وتجهيزاتها، إلى جانب الأطر التنظيمية والإجراءات المرتبطة بمتابعة التزام المؤسسات بالاشتراطات والمعايير المعتمدة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: توفير بيئة تعليمية آمنة وملائمة

يشترط الإطار التنظيمي لمؤسسات التعليم المبكر توفير بيئة تعليمية آمنة وملائمة للأطفال في جميع مؤسسات التعليم المبكر في مملكة البحرين، وتشمل المرافق التعليمية، ومساحات التعلم، والأنشطة اليومية، بما يضمن تهيئة بيئة داعمة لنمو الأطفال وتعلمهم. كما تُطبق إجراءات رقابية بحق المؤسسات غير الملتزمة بهذه الاشتراطات.

ثانياً: توافر ساحات لعب آمنة ومجهزة

يشترط الإطار التنظيمي لمؤسسات التعليم المبكر توفير ساحات لعب آمنة ومجهزة بما يتيح للأطفال ممارسة اللعب الحر والأنشطة البدنية بصورة آمنة. ويعد توفير هذه الساحات أحد المتطلبات الأساسية المنصوص عليها في الإطار التنظيمي، حيث تخضع المؤسسات للمتابعة والتقييم المستمر، ويتم اتخاذ الإجراءات النظامية بحق المؤسسات التي لا تلتزم بالاشتراطات والمعايير المعتمدة.

تلتزم جميع مؤسسات التعليم المبكر في مملكة البحرين بتوفير بيئة تعليمية آمنة وساحات لعب مجهزة وفق متطلبات الإطار التنظيمي، مع تطبيق رقابة مستمرة وإجراءات نظامية لمتابعة الالتزام الكامل بالاشتراطات، بما يعزز سلامة الأطفال وجودة البيئة التعليمية.

2. البيئة المادية لفصول الحضانة ورياض الأطفال:

استنادًا إلى ما ورد في الإطار التنظيمي لمؤسسات التعليم المبكر المستقلة (2024) بشأن متطلبات البيئة المادية، تتحدد مجموعة من الاشتراطات المتعلقة بالمساحة المخصصة للطفل، وعدد الأطفال في الفصل، والتجهيزات والمكونات الأساسية للبيئة التعليمية في الحضانة ورياض الأطفال، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: مساحة الطفل داخل الفصل (الحضانة – أقل من 3 سنوات)

يشترط الإطار التنظيمي توفير مساحة لا تقل عن 3 م^2 لكل طفل داخل فصول الحضانة، بما يضمن حرية الحركة، وتوفير بيئة آمنة تتناسب مع احتياجات الأطفال في هذه المرحلة العمرية.

ثانياً: مساحة الطفل داخل الفصل (رياض الأطفال – 3 إلى أقل من 6 سنوات)

يحدد الإطار التنظيمي الحد الأدنى للمساحة المخصصة لكل طفل في فصول رياض الأطفال يبلغ 1.5 م^2، بما يحقق الاستخدام الأمثل للبيئة التعليمية مع مراعاة معايير السلامة وجودة التعلم.

ثالثاً: عدد الأطفال في الفصل (الحضانة – أقل من 3 سنوات)

يبين الإطار التنظيمي أن الطاقة الاستيعابية لفصول الحضانة تختلف بحسب الفئة العمرية، حيث تتراوح أحجام المجموعات بين 6 و20 طفلاً، مع تحديد نسبة المعلمة إلى الأطفال لكل فئة عمرية لضمان جودة الرعاية والإشراف.

رابعاً: عدد الأطفال في الفصل (رياض الأطفال – 3 إلى أقل من 6 سنوات)

يحدد الإطار التنظيمي أحجام المجموعات في رياض الأطفال بما يتراوح بين 12 و30 طفلاً وفق الفئة العمرية، مع تطبيق نسب محددة للمعلمات إلى الأطفال، بما يضمن تحقيق التوازن بين الكثافة الصفية وجودة التعليم والرعاية.

خامساً: البيئة التعليمية وتجهيزات الفصول

يوضح الإطار التنظيمي أن البيئة المادية لمؤسسات التعليم المبكر لا تقتصر على مساحة الفصل وعدد الأطفال، بل تشمل أيضًا توفير بيئة تعليمية متكاملة تضم الأثاث والتجهيزات المناسبة، وأركان التعلم المتنوعة، وبيئات اللعب التعليمية، مع مراعاة اشتراطات السلامة، والإضاءة، والتهوية، والتشطيبات، بما يهيئ بيئة محفزة على التعلم والنمو الشامل للأطفال. وقد خصص الإطار أبوابًا مستقلة لمعايير المباني والتجهيزات والأركان التعليمية لضمان تطبيق هذه الاشتراطات في جميع المؤسسات.

تطبـق مملكـة البحريـن معايير تنظيميـة واضحة للبيئة المادية في مؤسسـات التعليم المبكر، تشـمل تحديد الحد الأدنى لمسـاحة الطفل، وتنظيم أعداد الأطفال داخل الفصول، وربطها بنسـبة المعلمات إلى الأطفال، إلى جانب اشـتراط توفير بيئة تعليمية متكاملة تضم الأثاث المناسـب، وأركان التعلـم، وبيئـات اللعب، وفق معايير السـلامـة والجودة المنصوص عليها في الإطار التنظيمي لمؤسسات التعليم المبكر.

3. المرافق التعليمية:

وفقًا لما ورد في إجابة مملكة البحرين عن الاستبانة فيما يتعلق بالمرافق والتجهيزات التعليمية في مؤسسـات مرحلـة الطفولـة المبكـرة، تتنـاول النتائج مـدى توافر المرافـق والوسـائل التعليمية، والأثـاث والتجهيـزات الملائمـة للأطفال والعامـلين، إلى جانب المتطلبـات التنظيمية المرتبطة بها، وذلك على النحو الآتي:

يشترط الإطار التنظيمي لمؤسسات التعليم المبكر توفير مرافق تعليمية متكاملة في جميع مؤسسات التعليم المبكر في مملكة البحرين، تشمل مكتبة مزودة بكتب وقصص تتناسب مع الخصائص العمرية للأطفال، بما يسهم في تنمية مهارات القراءة واللغة وتعزيز الجوانب المعرفية لديهم. كما توفر المؤسسات أجهزة الحاسب الآلي والوسائل التعليمية الرقمية المناسبة لدعم العملية التعليمية، وتنمية المهارات الرقمية والتكنولوجية للأطفال في بيئة تعليمية تواكب المستجدات التربوية. وتعد هذه المتطلبات جزءًا من الاشتراطات الواردة في الإطار التنظيمي لمؤسسات التعليم المبكر، وتخضع للمتابعة والرقابة المستمرة، مع اتخاذ الإجراءات النظامية بحق المؤسسات غير الملتزمة.

كما يشـترط الإطار التنظيمي على جميع مؤسسـات التعليم المبكر توفير الأثاث والتجهيزات التعليميـة المناسـبة، حيـث تتوافـر كـراسٍ وطـاولات مصممـة بمـا يتناسـب مـع أعمـار الأطفـال واحتياجاتهـم النمائيـة، إلى جانب طاولاتٍ وكراسٍ مخصصة للمعلمات والعاملين بما يدعم تنفيذ الأنشطة التعليمية بكفاءة. كما توفر المؤسسات خزائن ووحدات تخزين لحفظ الأدوات والوسائل التعليمية بصورة منظمة وآمنة، وفق الاشتراطات المحددة في الإطار التنظيمي، مع تطبيق إجراءات رقابية لضمان الالتزام بهذه المعايير في جميع المؤسسات.

4. تنظيم أركان التعلم داخل الفصل:

وفقًا لما ورد في إجابة مملكة البحرين عن الاستبانة، والمستندة إلى الإطار التنظيمي لمؤسسات

التعليم المبكر المستقلة (2024)، يشترط الإطار توفير مجموعة من أركان التعلم داخل غرفة التعلم، بما يدعم تنوع الخبرات والأنشطة التعليمية المقدمة للأطفال، ويراعي خصائصهم النمائية واحتياجاتهم التعليمية. وقد خصص الإطار التنظيمي بابًا مستقلاً للأركان التي ينبغي توافرها داخل غرف التعلم، بوصفها أحد المكونات الأساسية للبيئة التعليمية في مؤسسات التعليم المبكر. وتتضمن أركان التعلم الرئيسة ما يأتي:

- ركن البناء والمكعبات: لتنمية التفكير المنطقي، والإبداع، والتخطيط، وحل المشكلات، وتنمية المهارات الحركية الدقيقة من خلال أنشطة البناء والتركيب.
- ركن اللعب الأسري (التمثيل واللعب التخيلي): لتنمية المهارات الاجتماعية واللغوية ومهارات التواصل، وتعزيز الخيال والتعبير عن الذات من خلال لعب الأدوار.
- ركن الحاسوب: لإكساب الأطفال المهارات الرقمية الأساسية، وتنمية استخدام التقنيات التعليمية بما يتناسب مع أعمارهم وقدراتهم.
- ركن المطالعة ومكتبة الطفل: لتشجيع القراءة المبكرة، وتنمية اللغة والمفردات، وغرس حب الكتاب لدى الأطفال.
- ركن الألعاب الإدراكية: لتنمية مهارات الإدراك، والتصنيف، والمطابقة، والتآزر البصري الحركي، والتفكير المنطقي.
- الركن الفني: لتنمية الإبداع والتعبير الفني من خلال الرسم والتلوين والتشكيل واستخدام الخامات المختلفة.
- ركن التخطيط (الكتابة): لتنمية الاستعداد للكتابة، وتعزيز المهارات اللغوية والحركية الدقيقة اللازمة للتعبير الكتابي.
- ركن الاستماع (الموسيقى): لتنمية مهارات الإصغاء، والتمييز السمعي، والتذوق الموسيقي، والإيقاع.
- ركن الاكتشاف: لتنمية حب الاستطلاع والتفكير العلمي والاستكشاف من خلال أنشطة وتجارب تعليمية متنوعة.

يؤكد الإطار التنظيمي لمؤسسات التعليم المبكر في مملكة البحرين أهمية تنظيم أركان تعلم متكاملة داخل الفصول، تشمل الأركان اللغوية والعلمية والفنية والحركية والتقنية، بما يوفر بيئة تعليمية ثرية تدعم التعلم الذاتي، وتنمي مختلف جوانب شخصية الطفل، وتعزز التعلم من خلال اللعب والاستكشاف والتجريب.

5. المرافق الصحية والنظافة:

وفقًا لما ورد في إجابة مملكة البحرين عن الاستبانة، والمستندة إلى الإطار التنظيمي لمؤسسات التعليم المبكر المستقلة (2024)، يشترط الإطار التنظيمي لمؤسسات التعليم المبكر المستقلة في مملكة البحرين توفير مرافق صحية متكاملة وآمنة في جميع المؤسسات. وتشمل هذه المتطلبات توفير دورات مياه وأحواض غسل أيدٍ تتناسب مع أعمار الأطفال وأعدادهم، وتزويدها بالمياه والصابون ووسائل التجفيف، إلى جانب توفير مياه شرب آمنة وصالحة للاستهلاك، وتطبيق إجراءات فعالة للنظافة العامة وإدارة النفايات، بما يضمن الحفاظ على صحة الأطفال والحد من انتقال العدوى. كما يشترط الإطار المحافظة على نظافة المرافق بصورة مستمرة، مع خضوع المؤسسات للمتابعة الدورية واتخاذ الإجراءات النظامية بحق المؤسسات غير الملتزمة بالاشتراطات والمعايير المعتمدة.

6. المرافق الطبية والإسعافات:

أظهرت إجابة مملكة البحرين عن الاستبانة أن الإطار التنظيمي يلزم جميع مؤسسات التعليم المبكر بتوفير متطلبات الرعاية الصحية والإسعافات الأولية، وذلك وفق ما ينص عليه الإطار التنظيمي. وتشمل هذه المتطلبات توفير غرفة أو مكان مخصص للإسعافات الأولية مزود بالتجهيزات الأساسية، والاحتفاظ بسجلات صحية للأطفال، وتوفير الأدوات اللازمة للتعامل مع الحالات الطارئة والإصابات البسيطة، إضافة إلى متابعة الحالة الصحية للأطفال بالتعاون مع أولياء الأمور والجهات الصحية المختصة. كما يشدد الإطار على تدريب العاملين على الإسعافات الأولية والإجراءات الوقائية لضمان سرعة الإجابة للحالات الصحية الطارئة داخل المؤسسة.

7. معايير الأمن والسلامة:

بيّنت إجابة مملكة البحرين عن الاستبانة أن الإطار التنظيمي يلزم جميع مؤسسات التعليم المبكر في مملكة البحرين بتطبيق معايير الأمن والسلامة، وفق الاشتراطات الواردة في الإطار التنظيمي. وتشمل هذه المعايير توفير بيئة تعليمية آمنة، وتطبيق سياسات حماية الطفل، ومنع وصول غير المصرح لهم إلى أماكن وجود الأطفال، وتركيب كاميرات المراقبة في مرافق المؤسسة، ووضع إجراءات واضحة للإبلاغ عن الحوادث وإدارتها، وتوفير خطط للإخلاء والطوارئ، وتدريب العاملين على إجراءات السلامة والإسعافات الأولية، مع المتابعة والرقابة المستمرة من قبل وزارة التربية والتعليم، واتخاذ الإجراءات النظامية بحق المؤسسات المخالفة.

يضع الإطار التنظيمي لمؤسسات التعليم المبكر في مملكة البحرين منظومة شاملة للمرافق الصحية والرعاية الطبية والأمن والسلامة، تشمل اشتراطات تفصيلية للنظافة والصحة والإسعافات الأولية وحماية الأطفال وإدارة المخاطر والطوارئ، وتُطبق هذه الاشتراطات على جميع المؤسسات، مع إخضاعها للرقابة المستمرة لضمان الالتزام بمعايير الجودة وسلامة الأطفال

8. المبادرات أو السياسات الوطنية في محور تطوير وتحسين البيئة المدرسية والتجهيزات في مرحلة الطفولة المبكرة:

أشارت إجابة مملكة البحرين عن الاستبانة أن مملكة البحرين خلال عام 2024 شهدت تطويرًا شاملاً لمنظومة البيئة التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال اعتماد وثيقتين وطنيتين متكاملتين هما الإطار التنظيمي لمؤسسات التعليم المبكر المستقلة وإطار منهج التعليم المبكر، اللذان يمثلان المرجعية الوطنية لتطوير البيئة التعليمية والتجهيزات في جميع مؤسسات التعليم المبكر. وقد أسهما في تحقيق عدد من المبادرات والسياسات الوطنية، من أبرزها:

- إعداد واعتماد الإطار التنظيمي لمؤسسات التعليم المبكر المستقلة، الذي وضع معايير وطنية موحدة للمباني والتجهيزات والبيئة التعليمية، وشمل اشتراطات تفصيلية لمساحات الفصول، وساحات اللعب، والمرافق الصحية، والأثاث، والإضاءة والتهوية، والطاقة الاستيعابية، والأركان التعليمية، والألعاب والمواد التعليمية، إلى جانب معايير الأمن والسلامة، وآليات المتابعة والرقابة والالتزام بالاشتراطات، بما يدعم توفير بيئة تعليمية آمنة ومحفزة لجميع الأطفال.
- إعداد واعتماد إطار منهج التعليم المبكر، الذي أكد أن البيئة التعليمية تمثل أحد المكونات الرئيسة لتطبيق المنهج، ودعا إلى توفير بيئات تعلم آمنة، مرنة، ومحفزة تراعي خصائص نمو الأطفال، وتدعم التعلم من خلال اللعب والاستكشاف، مع توظيف الأركان التعليمية والوسائط التعليمية والتقنيات الرقمية والموارد التعليمية المناسبة بما يسهم في تنمية الجوانب المعرفية والوجدانية والاجتماعية والجسمية للأطفال.
- توحيد معايير جودة البيئة التعليمية على مستوى جميع مؤسسات التعليم المبكر من خلال ربط منح وتجديد التراخيص بالالتزام الكامل بمتطلبات المباني والتجهيزات والأمن والسلامة وجودة البيئة التعليمية، مع تنفيذ زيارات تفتيش ورقابة دورية للتأكد من استمرار الالتزام بهذه المعايير.

- تعزيـز بيئـات التعلم النشـط من خلال اعتماد أركان تعلـم متخصصة داخل الفصول، وتوفير الألعاب التعليمية والمواد التعليمية المتنوعة، والمكتبات الصفية، والوسائط التعليمية والتقنيات الرقميـة المناسـبة لأعمـار الأطفال، بما يدعم التعلم الذاتي، والإبـداع، وتنمية مهارات القرن الحادي والعشرين.

تطويـر بيئـات تعليميـة آمنـة وصحيـة ومسـتدامة عبر تضـمين اشـتراطات خاصـة بالمرافق الصحية، ومياه الشرب، والإسعافات الأولية، وسياسات حماية الطفل، وكاميرات المراقبة، وخطط الطوارئ، وإجراءات الأمن والسلامة، بما يدعم توفير بيئة تعليمية تحقق أعلى مستويات الرعاية والحماية للأطفال.

المحور السادس: القطاع الخاص:

يسـتعرض هذا المحور واقع الاسـتثمار في مرحلة الطفولة المبكرة في مملكة البحرين، من خلال تحليـل حجـم مسـاهمة القطاع الخاص في تقـديم خدمات التعليم المبكر، ونسـبة التحاق الأطفال به مقارنة بالقطاع الحكومي، ومسـتوى الرسـوم السـنوية كأحد مؤشـرات التكلفة والإتاحة. كما يتناول المحور الإطار المؤسسي والتنظيمي المنظم لهذا القطاع، بما يشمل آليات الترخيص والمتابعة والمراقبة وضمان الجودة في مؤسسات التعليم المبكر إلى جانب ذلك، يسلط المحور الضوء على طبيعة الشراكات القائمة بين مؤسسات التعليم المبكر والجهات الحكومية والمجتمعية، ودورها في دعم جودة الخدمات التعليميـة والصحيـة والنشـاطية المقدمـة للأطفال. كما يعـرض أبرز المبادرات والسياسـات الوطنية الهادفة إلى تعزيز الاسـتثمار في هذا القطاع، ولا سـيما البرامج التوعوية التي تسـهم في رفع الوعي المجتمعي بأهمية التعليم المبكر وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في التوسع فيه.

1. حجم الاستثمار الذي يقدمه القطاع الخاص في مرحلة الطفولة المبكرة:

أوضحت إجابة مملكة البحرين عن الاستبانة ما يلي:

- لا يُحدد حجم الاسـتثمار السـنوي في قطاع دور الحضانة (أقل من 3 سـنوات) بمبلغ إجمالي ثابت، وإنما يرتبط بعدد المستثمرين الجدد الراغبين في دخول القطاع خلال كل عام. ووفقًا للاشـتراطات التنظيمية المعتمدة، يُلزم المسـتثمر الراغب في إنشـاء دار حضانة بتوفير رأس مـال لا يقـل عـن (10,000) دينـار بحرينـي للحصول علـى الترخيص، ويعد هـذا الحد الأدنى للاستثمار المطلوب لتأسيس المؤسسة.

- وبالمثل، يعتمد حجم الاستثمار المطلوب في رياض الأطفال (3–6 سنوات) على عدد المستثمرين الجدد سنويًا، حيث تشترط اللوائح التنظيمية أن يوفر المستثمر الراغب في إنشاء روضة أطفال رأس مال لا يقل عن (30,000) دينار بحريني للحصول على الترخيص، وهو ما يعكس ارتفاع الحد الأدنى لرأس المال المطلوب مقارنة بمرحلة الحضانة، نظرًا لاختلاف متطلبات التشغيل والتجهيزات والطاقة الاستيعابية.

2. الشراكات في مرحلة الطفولة المبكرة:

أشارت إجابة مملكة البحرين عن الاستبانة إلى وجود شراكات بين مؤسسات التعليم المبكر والجهات الحكومية والأكاديمية والمجتمعية، تشمل مجالات مرتبطة بتطوير البرامج التعليمية والصحية والأنشطة التربوية، ودعم البيئة التعليمية، وتنفيذ المبادرات المشتركة ذات الصلة باحتياجات الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة. ووفقًا للإجابة، تتوافر هذه الشراكات في أكثر من (75%) من دور الحضانة (أقل من 3 سنوات)، وتشمل عددًا من المجالات المرتبطة بالرعاية والتعلم.

وفيما يتعلق بمرحلة رياض الأطفال (3–6 سنوات)، بيّنت الإجابة توافر الشراكات المؤسسية في جميع مؤسسات رياض الأطفال بنسبة (100%)، وتشمل مجالات متعددة، من بينها تطوير البرامج التعليمية والصحية والأنشطة التربوية، والتعاون مع الجهات ذات العلاقة في تقديم الخدمات المرتبطة بالتعليم المبكر.

تعكس البيانات اتساع نطاق الشراكات المؤسسية في قطاع التعليم المبكر بمملكة البحرين، حيث تغطي معظم دور الحضانة وجميع رياض الأطفال، وتسهم في تطوير البرامج التعليمية والصحية والأنشطة التربوية، وتعزيز جودة البيئة التعليمية من خلال التعاون المستمر مع الجهات الحكومية والأكاديمية والمجتمعية.

3. نسبة التحاق الطلبة بالقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام:

بيّنت إجابة مملكة البحرين عن الاستبانة أن خدمات التعليم المبكر تُقدَّم من خلال مؤسسات القطاع الخاص، حيث تبلغ نسبة التحاق الأطفال بهذه المؤسسات (100%). مما يعكس الدور الرئيس للقطاع الخاص في تقديم خدمات التعليم المبكر، مع خضوع جميع المؤسسات الخاصة للأنظمة واللوائح والإشراف والرقابة المستمرة من قبل وزارة التربية والتعليم، بما يدعم توفير بيئة تعليمية آمنة وتحقيق معايير الجودة في خدمات الرعاية والتعليم المقدمة للأطفال.

4. متوسط الرسوم السنوية للطالب في القطاع الخاص:

أوضحت إجابة مملكة البحرين عن الاستبانة وجود تفاوت في متوسط الرسوم السنوية بين مرحلتي الحضانة ورياض الأطفال في مؤسسات التعليم المبكر التابعة للقطاع الخاص في مملكة البحرين. فقد بلغ متوسط الرسوم السنوية في دور الحضانة (أقل من 3 سنوات) نحو 1,607 دينارًا بحرينيًا للطفل، وهو أعلى من متوسط الرسوم في مرحلة رياض الأطفال، في حين بلغ متوسط الرسوم السنوية في مرحلة رياض الأطفال (3–6 سنوات) نحو 745 دينارًا بحرينيًا للطفل.

توضح البيانات أنه لا يوجد حد أعلى محدد للرسوم الدراسية من قبل الجهة المشرفة على مرحلة الطفولة المبكرة في مملكة البحرين.

5. آليات ترخيص ومتابعة ومراقبة مرحلة الطفولة المبكرة في المدارس الخاصة والعالمية:

وفقًا لما ورد في إجابة مملكة البحرين عن الاستبانة فيما يتعلق بترخيص ومتابعة مؤسسات التعليم المبكر، تطبق مملكة البحرين منظومة متكاملة لترخيص ومتابعة مؤسسات التعليم المبكر، تشرف عليها وزارة التربية والتعليم ممثلة في إدارة تراخيص ومتابعة التعليم المبكر، وذلك وفق الإطار التنظيمي لمؤسسات التعليم المبكر المستقلة. وتهدف هذه المنظومة إلى التحقق من استيفاء المؤسسات للاشتراطات القانونية والتنظيمية والفنية قبل منح الترخيص، ومتابعة استمرار التزامها بمعايير الجودة والسلامة بعد بدء التشغيل. وتتم إجراءات الترخيص والمتابعة عبر المراحل الآتية

أولاً: مرحلة تقديم طلب الترخيص

تبدأ إجراءات الترخيص بتقديم الطلب إلكترونيًا عبر نظام السجلات التجارية، واستكمال جميع المتطلبات النظامية، والتي تشمل إثبات الملاءمة المالية، وتقديم المستندات القانونية، والنظام الداخلي للمؤسسة، والمخططات الهندسية للمبنى، ووثائق الملكية أو التأسيس، وغيرها من الوثائق التي تمكن الوزارة من دراسة مدى جاهزية المؤسسة واستيفائها للاشتراطات التنظيمية.

ثانياً: مرحلة الدراسة الفنية والموافقات

تتولى إدارة تراخيص ومتابعة التعليم المبكر دراسة الطلب من الجوانب الإدارية والفنية، وإصدار الموافقة المبدئية أو الرفض، إضافة إلى مراجعة المنهج المقترح، وفحص المبنى وإعداد تقرير فني يتضمن الملاحظات المطلوبة. كما تتم دراسة الميزانية والطاقة الاستيعابية للمؤسسة للتأكد من توافقها مع المعايير المعتمدة قبل استكمال إجراءات الترخيص.

ثالثاً: إصدار القرار الوزاري والترخيص النهائي

بعد استيفاء جميع المتطلبات، يُرفع الملف إلى الجهات المختصة في وزارة التربية والتعليم لاعتماد القرار الوزاري بإنشاء المؤسسة، ثم تُستكمل إجراءات إصدار الضمان البنكي وشهادة التسجيل، ويُمنح الترخيص النهائي للمؤسسة. وتبلغ مدة الترخيص سنتين لدور الحضانة وثلاث سنوات لرياض الأطفال قبل تجديده وفق الضوابط المعتمدة.

رابعاً: المتابعة والرقابة المستمرة

لا تقتصر منظومة الترخيص على إصدار الموافقة الأولية، بل تشمل نظامًا مستمرًا للمتابعة والرقابة، يتمثل في الزيارات الدورية والتفتيش الفني، ومتابعة الالتزام بالمعايير التنظيمية والتربوية والصحية ومعايير الأمن والسلامة، ورصد المخالفات والإنذارات عند الحاجة، والتأكد من تنفيذ الإجراءات التصحيحية قبل تجديد الترخيص، بما يسهم في المحافظة على جودة الخدمات المقدمة للأطفال واستدامة الالتزام بالاشتراطات الوطنية.

تعتمد مملكة البحرين منظومة متكاملة لترخيص ومتابعة مؤسسات التعليم المبكر، تبدأ بدراسة الجوانب القانونية والفنية والمالية للمؤسسة، مرورًا بالموافقات الفنية وإصدار القرار الوزاري، وتنتهي بمنظومة رقابة وتفتيش مستمرة تهدف إلى متابعة الالتزام بمعايير الجودة والأمن والسلامة ودعم استمرارية تقديم خدمات تعليمية ذات جودة للأطفال.

6. المبادرات والسياسات الوطنية الداعمة للاستثمار في القطاع الخاص للتعليم قبل الابتدائي:

وفقًا لما ورد في إجابة مملكة البحرين عن الاستبانة، شهد قطاع التعليم المبكر عددًا من المبادرات والتشريعات الوطنية التي استهدفت تطوير الحوكمة، وتحديث الأطر القانونية والتنظيمية، وتنظيم الخدمات التعليمية والرعائية، إلى جانب دعم مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات التعليم المبكر. وقد ركزت هذه المبادرات على توحيد الإشراف والرقابة على القطاع، وإصدار تشريعات حديثة تنظم عمل المؤسسات التعليمية الخاصة، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في تطوير قطاع التعليم المبكر. ويستعرض ما يلي أبرز هذه المبادرات، وأهدافها، ومخرجاتها، ومدى إسهامها في تطوير قطاع التعليم المبكر في مملكة البحرين:

المبادرة الأولى: قانون المؤسسات التعليمية الخاصة رقم (4) لسنة 2026 بإصدار قانون المؤسسات التعليمية الخاصة

الجهة المنفذة أو المشرفة أو الداعمة:	وزارة التربية والتعليم – إدارة تراخيص ومتابعة التعليم المبكر-
تاريخ بدء التنفيذ:	2026م
أهداف المبادرة:	من منطلق الاهتمام الذي توليه مملكة البحرين لقطاع التعليم المبكر، تمت مراجعة التشريعات السابقة المتعلقة بالتعليم المبكر، ووضع تشريعات محدثة لتواكب التطورات الوطنية والدولية في هذا المجال. حيث تم إصدار المرسوم بقانون رقم (23) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون الطفل الصادر بالقانون رقم (37) لسنة 2012، بما أسهم في توحيد الإشراف والرقابة على قطاع التعليم المبكر تحت جهة واحدة، واستدعى تحديث الإطار التشريعي المنظم للمؤسسات التعليمية الخاصة، وصولاً إلى إصدار قانون رقم (4) لسنة 2026 بإصدار قانون المؤسسات التعليمية الخاصة، بما يدعم تنظيم عمل المؤسسات التعليمية الخاصة وتطوير الخدمات التعليمية المقدمة فيها.
أبرز مخرجاتها ونتائجها:	صدور قانون رقم (4) لسنة 2026م بإصدار قانون المؤسسات التعليمية الخاصة.
مدى تحقيق الأهداف:	ارتفاع نسبة الاستثمار في مؤسسات التعليم المبكر. انخفاض نسبة المخالفات في مؤسسات التعليم المبكر.

المبادرة الثانية: توحيد قطاع التعليم المبكر تحت جهة إشرافية ورقابية واحدة – وزارة التربية التعليم

الجهة المنفذة أو المشرفة أو الداعمة:	وزارة التربية والتعليم – إدارة تراخيص ومتابعة التعليم المبكر-
تاريخ بدء التنفيذ:	2021م
أهداف المبادرة:	في ضوء الاهتمام المتزايد بالتعليم المبكر وتعزيز الحوكمة والرقابة على مؤسساته، وبناءً على المرسوم بقانون رقم (23) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون الطفل الصادر بالقانون رقم (37) لسنة 2012، انتقلت دور الحضانة إلى إشراف وزارة التربية والتعليم، بهدف توحيد الإشراف والرقابة على قطاع التعليم المبكر بمختلف فئاته العمرية تحت جهة واحدة.
أبرز مخرجاتها ونتائجها:	أسهم توحيد الإشراف على قطاع التعليم المبكر في تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية الموحدة، وتوحيد المرجعيات التنظيمية والرقابية، ودعم التكامل في تقديم الخدمات التعليمية والرعائية للأطفال. كما أتاح إنشاء مؤسسات تعليم مبكر شاملة تجمع بين ترخيص دار حضانة وترخيص روضة أطفال.
مدى تحقيق الأهداف:	يوجد اليوم ما لا يقل عن (14) مؤسسة شاملة تضم الفئات العمرية من شهرين إلى ما قبل دخول المدرسة، بما يدعم الانتقال بين مرحلتي الحضانة ورياض الأطفال.

المبادرة الثالثة: منصة استثمار الأراضي الحكومية

الجهة المنفذة أو المشرفة أو الداعمة:	وزارة المالية والاقتصاد الوطني
تاريخ بدء التنفيذ:	2022م
أهداف المبادرة:	تندرج مبادرة إطلاق منصة استثمار الأراضي الحكومية تحت أولوية تسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فاعليتها ضمن خطة التعافي الاقتصادي، وتهدف إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وتنشيط حركة الاستثمار في الأراضي الحكومية، وتسريع تنفيذ المشاريع التنموية لصالح المواطنين والمقيمين على أرض المملكة.
أبرز مخرجاتها ونتائجها:	تدشين منصة استثمار الأراضي الحكومية، والتي تعرض الأراضي الحكومية المخصصة للاستثمار، وتتيح جميع بياناتها للراغبين في استثمارها عبر منصة موحدة. وتعد المنصة وسيلة مبتكرة لتسهيل إجراءات الاستثمار في الأراضي الحكومية، وتطوير آلية وحوكمة الإجراءات المتعلقة باستثمار الأراضي الحكومية، حيث تسهم المنصة في ربط المستثمرين بالعقارات الحكومية والجهات المتصرفة فيها عبر منصة واحدة ضمن إطار من الشفافية، كما تتيح بيانات الأراضي الحكومية بشكل عادل للراغبين في الاستثمار فيها، وتساعد على إشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات الحكومية، وجذب الاستثمارات النوعية.
مدى تحقيق الأهداف:	أسهمت هذه المبادرات في دعم توجهات وزارة التربية والتعليم نحو تطوير التعليم المبكر، وتعزيز جودة البيئة التعليمية، وتمكين الاستثمار في القطاع، حيث طرحت المنصة ما لا يقل عن 4 أراضي استثمارية

الخاتمة: أبرز المبادرات الوطنية في تطوير مرحلة الطفولة المبكرة في مملكة البحرين

وفقًا لما ورد في إجابة مملكة البحرين عن الاستبانة، إلى جانب المبادرات التي تناولتها المحاور السابقة، نفذت مملكة البحرين عددًا من المبادرات الوطنية الهادفة إلى تطوير منظومة التعليم المبكر من جوانب متعددة، شملت تطوير المناهج، وتعزيز جودة الأداء المؤسسي، ودعم الممارسات التعليمية المبتكرة، وتوسيع مشاركة مؤسسات التعليم المبكر في المبادرات المحلية والدولية. وتدعم هذه المبادرات توجهات المملكة نحو تبني أفضل الممارسات التربوية، وتوفير بيئة تعليمية متكاملة تدعم النمو الشامل للطفل، وترسخ ثقافة الجودة والتحسين المستمر بما ينسجم مع التوجهات الوطنية لمملكة البحرين. وفيما يلي أبرز هذه المبادرات، وأهدافها، ومخرجاتها، ومدى إسهامها في تطوير قطاع التعليم المبكر:

المبادرة الأولى: الإطار العام لمراجعة أداء رياض الأطفال

الجهة المنفذة أو المشرفة أو الداعمة:	وزارة التربية والتعليم – إدارة تراخيص ومتابعة التعليم المبكر- هيئة جودة التعليم والتدريب
تاريخ بدء التنفيذ:	2025م
أهداف المبادرة:	تم إعداد الإطار العام لمراجعة أداء رياض الأطفال من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب، وفقًا للمرسومين (83) لسنة (2012)، و(74) لسنة (2016)، بهدف توفير إطار مرجعي شامل لتقييم أداء مؤسسات التعليم المبكر وقياس جودة الخدمات التعليمية المقدمة فيها وفق مؤشرات ومعايير واضحة. ويمثل الإطار وثيقة تقييم شاملة تستند إلى أفضل الممارسات العالمية في التعليم المبكر، وترتكز على التعلم باللعب الذي يبادر به الطفل، بما يسهم في دعم نموه الشامل داخل بيئة تعليمية آمنة ومحفزة وحاضنة للتعلم. كما يركز الإطار على عدد من المجالات الرئيسة، تشمل: نمو الأطفال وتطورهم، والتعلم الذي يبادر به الطفل، والقيادة والإدارة، بما يدعم تعزيز جودة الأداء المؤسسي والتعليمي في رياض الأطفال.
أبرز مخرجاتها ونتائجها:	أسهم تطبيق الإطار العام لمراجعة أداء رياض الأطفال في تنفيذ زيارات مراجعة دورية لمؤسسات التعليم المبكر وإصدار تقارير تقييمية واضحة، بما يسهم في تحديد جوانب القوة وفرص التطوير، ودعم التحسين المستمر في مؤسسات التعليم المبكر.
مدى تحقيق الأهداف:	تمت مراجعة ما لا يقل عن (22) مؤسسة في المرحلة الأولى، وإصدار التقارير الخاصة بالمراجعات ونشرها على الموقع الرسمي لهيئة جودة التعليم والتدريب، بما يدعم تطوير أداء رياض الأطفال وتحسين جودة الخدمات التعليمية المقدمة فيها.

المبادرة الثانية: إطار منهج التعليم المبكر

الجهة المنفذة أو المشرفة أو الداعمة:	وزارة التربية والتعليم – إدارة تراخيص ومتابعة التعليم المبكر- إدارة سياسة وتطوير المناهج
تاريخ بدء التنفيذ:	2024م
أهداف المبادرة:	تم إصدار إطار منهج التعليم المبكر، بوصفه وثيقة وطنية مرجعية تهدف إلى توحيد التوجهات التربوية في مؤسسات التعليم المبكر، وتعزيز جودة الممارسات التعليمية، وتوفير خبرات تعلم متكاملة تدعم النمو الشامل للطفل وفق أفضل الممارسات المحلية والعالمية. كما يسهم الإطار في تمكين المؤسسات التعليمية من بناء مناهج وبرامج تعليمية تراعي خصائص الطفل واحتياجاته النمائية، بما يدعم تحقيق نواتج تعليمية فاعلة ومستدامة.
أبرز مخرجاتها ونتائجها:	وفر الإطار مرجعية وطنية موحدة لمؤسسات التعليم المبكر، تدعم تطوير المناهج والممارسات التعليمية، وتعزيز جودة الخدمات التعليمية المقدمة للأطفال بما يواكب التوجهات الوطنية والعالمية في التعليم المبكر.
مدى تحقيق الأهداف:	أسهم إصدار الإطار في توفير مرجعية وطنية موحدة للتوجهات التربوية في مؤسسات التعليم المبكر، بما يدعم تطوير الممارسات التعليمية وتحقيق النمو الشامل للطفل.

المبادرة الثالثة: مبادرات رياض الأطفال

الجهة المنفذة أو المشرفة أو الداعمة:	وزارة التربية والتعليم – إدارة تراخيص ومتابعة التعليم المبكر
تاريخ بدء التنفيذ:	خلال العام الدراسي
أهداف المبادرة:	تسعى إدارة تراخيص ومتابعة التعليم المبكر إلى تعزيز مشاركة رياض الأطفال في المبادرات والبرامج المحلية والدولية الهادفة إلى الارتقاء بجودة التعليم المبكر، وترسيخ ثقافة الابتكار والاستدامة والصحة والموهبة والعمل الكشفي، بما يسهم في توفير بيئات تعليمية متكاملة تدعم النمو الشامل للطفل. وتشكل هذه المبادرات الانضمام إلى المدارس المنتسبة لليونسكو، وشراكة التعليم من أجل التخضير، وبرنامج الرياض الحاضنة للتكنولوجيا، والرياض المعززة للصحة، وقاعدة بيانات للأطفال الموهوبين، والحركة الكشفية (العصافير)، بما يعزز مشاركة مؤسسات التعليم المبكر في البرامج النوعية، ويدعم تطوير الممارسات التعليمية وفق أفضل المعايير المحلية والعالمية.
أبرز مخرجاتها ونتائجها:	تمثلت أبرز المخرجات في مشاركة رياض الأطفال في عدد من البرامج والمبادرات المحلية والدولية، وتفعيل الشراكات مع الجهات ذات العلاقة في مجالات الاستدامة والصحة والتكنولوجيا والموهبة والعمل الكشفي، بما يدعم تطوير الخدمات التعليمية المقدمة للأطفال.
مدى تحقيق الأهداف:	أسهمت هذه المبادرات في دعم توجهات وزارة التربية والتعليم نحو تطوير التعليم المبكر، من خلال توسيع مجالات مشاركة رياض الأطفال في المبادرات والبرامج المحلية والدولية ذات الصلة بالاستدامة والصحة والتكنولوجيا والموهبة والعمل الكشفي.

3

دولـــة الكـويت



تمهيد:

يُعَدُّ التعليم في دولة الكويت أحد الركائز الأساسية في بناء الدولة الحديثة، حيث ارتبط تطوره ارتباطًا وثيقًا بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد، خاصة بعد اكتشاف النفط والإفادة منه في تنمية رأس المال البشري الوطني. وقد أولت الدولة اهتمامًا بالغًا بالتعليم بوصفه أداة رئيسة للتنمية البشرية المستدامة، فعملت على تطوير منظومته بصورة متكاملة.

وقد بدأ التعليم في الكويت عام 1887م بإنشاء كتاتيب لتعليم القراءة والكتابة والقرآن، ثم تم انشاء المدارس النظامية، وأول مدرسة نظامية أنشئت عام 1911 م، وهي المدرسة المباركية وكانت النواة التي بني عليها التعليم في الكويت، ثم تطور التعليم بشكل ملحوظ وانتشرت مدارس للبنين والبنات في جميع مناطق الكويت. وأصبح التعليم تحت رعاية الدولة عن طريق مجلس المعارف في عام 1936م إلى أن تم تشكيل الوزارات بعد الاستقلال عام 1961 م، فأصبحت وزارة التربية هي المختصة بالتعليم. وتتولى وزارة التربية الإشراف على سائر الشؤون والعمليات التعليمية للتعليم العام في الدولة بطابع مركزي تنظيمي، حيث تقوم بوضع اللوائح والقرارات المنظمة؛ بينما تتولى الإدارات التعليمية التابعة لها في المناطق الست (العاصمة، وحولي، والفروانية، والجهراء، والأحمدي، ومبارك الكبير) تنفيذ السياسات ومتابعة الأداء (وزارة التربية بدولة الكويت، –2026ج).

وتعتمد فلسفة وزارة التربية في الكويت على الإستجابة لاحتياجات المتعلم الفسيولوجية والعقلية والنفسية والاجتماعية، والتعامل مع المتعلم وفق خصائصه وطبيعة مرحلته العمرية، والحرص على إكسابه مجموعة من المهارات والمعارف الأساسية، والاتجاهات والقيم التربوية، والإسهام في إثراء شخصيته وتنمية قدراته وإمكاناته بتطوير الإستراتيجية التعلم. وضمن هذا الإطار، يهدف التعليم العام إلى تهيئة الفرص المناسبة لمساعدة المتعلمين على النمو الشامل المتكامل روحيا وعقليا واجتماعيا ونفسيا وجسديا إلى أقصى ما تسمح به قدراتهم وإمكاناتهم بما يكفل التوازن بين تحقيقهم لذواتهم وخدمتهم للمجتمع وبالأسلوب الذي يلبي متطلبات العصر وعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويحفظ في الوقت ذاته الخصوصية الثقافية للمجتمع.

وبشأن السلم التعليمي في الكويت، تشرف وزارة التربية على التعليم العام (ما قبل الجامعي)، ومدة الدراسة فيه اثنتا عشرة سنة بالإضافة إلى رياض الأطفال ويشمل المراحل التالية: رياض الأطفال – الابتدائية – المتوسطة – الثانوية). ومنذ تغييره في العام الدراسي 2004–2005 م، أصبح السلم التعليمي يسير وفقًا للنظام التالي: عامان دراسيان لمرحلة رياض الأطفال، و 5 أعوام دراسية للمرحلة الابتدائية، و 4 أعوام دراسية للمرحلة المتوسطة، و 3 أعوام دراسية للمرحلة الثانوية. وتبلغ سنوات التعليم الإلزامي تسع سنوات تشمل المرحلتين الابتدائية والمتوسطة فقط. (وزارة التربية بدولة الكويت، 2025).

وتبـرز أهميـة مرحلـة الطفولـة المبكرة في دولـة الكويت باعتبارها الأسـاس الـذي تُبنى عليه شخصية الفرد، حيث تسهم في تشكيل القيم والاتجاهات والمهارات الأساسية؛ مما جعلها تحظى باهتمام متزايد في السياسات التعليمية الكويتية الحديثة. وقد شهد التعليم في هذه المرحلة تطورًا ملحوظًا عبر عدة مراحل، ويمكن توضيح هذه المراحل وأبرز خصائصها كما يلي:

1. مرحلـة التأسـيس، وأبـرز ما ميزها: إنشـاء عدد محـدود من رياض الأطفـال، والاعتماد على مناهج تقليدية، ونقص الكوادر المؤهلة.
2. مرحلة التوسع، وتميزت بما يلي: زيادة عدد رياض الأطفال الحكومية، وإدخال مناهج تربوية أكثر تطورًا، وتدريب المعلمات وتأهيلهن.
3. مرحلـة التطويـر النوعـي، وأبـرز ما ميزها: إعـادة بناء وتحديـث منظومات المرحلـة، وإدخال أساليب التعلم النشط، وتطوير البيئة التعليمية داخل رياض الأطفال.
4. مرحلة الجودة والابتكار، وتتميز هذه المرحلة بالتالي: تطوير مناهج قائمة على الطفل، وإدخال التكنولوجيا في التعلم المبكر، والتركيز على التعلم من خلال الاستكشاف واللعب، وتبني معايير دولية في الطفولة المبكرة.

وتتسـم منظومـة دولـة الكويـت لمرحلة الطفولـة المبكرة بخصوصيـة تنظيمية تتمثـل في الفصل بين فئـتين: الحضانـات ورياض الأطفال؛ وذلك باعتبار الفئـة الثانية أول مرحلة من مراحل التعليم النظامـي، وهـو تنظيـم يتوافق مع كثير من النظم التعليميـة المتقدمة التي تميز بين خدمات الرعاية المبكرة (Early Childhood Care) والتعليم قبل الابتدائي (Pre-Primary Education). ومن الممكن أن يتيح هـذا الفصـل الفرصـة لتطوير سياسـات متخصصة لكل فئـة، حيث تركز الحضانـات على الرعاية والنمو الشامل للأطفال دون الرابعة غالباً، بينما تركز رياض الأطفال على تنمية الاستعداد المدرسي، والمهارات اللغوية والعددية والاجتماعية والانفعالية، وبناء أسس التعلم مدى الحياة.

وبنـاءً علـى ما سـبق، يسـتعرض الجـزء التالي مرحلـة الطفولـة المبكرة في دولـة الكويت وفق محاور التقرير الستة؛ وذلك لتقديم قراءة تحليلية شاملة لواقعها وتوجهاتها التطويرية.

- **الحوكمة والأطر التنظيمية**، التي تحدد السياسات والإجراءات المؤثرة على الطفولة المبكرة.
- **الوصول والمشاركة**، لضمان تمتع جميع الأطفال بالفرص التعليمية والبيئية المناسبة.
- **المناهج والأنشطة التربوية** المقدمة للأطفال، ومدى توافقها مع الاحتياجات التنموية والمعايير الدولية.
- **الكوادر البشرية** العاملة في المرحلة، من حيث التأهيل الأكاديمي، التدريب المستمر، والاستقرار المهني.
- **البيئة المدرسية والتجهيزات الداعمة** لنمو الطفل وتعلمه، بما يشـمل الفضاءات التعليمية، الأدوات، والمواد الداعمة للأنشطة التعليمية.
- **دور القطاع الخاص وحجم إسهامه**، إلى جانب نماذج الشـراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز جودة الخدمات المقدمة للأطفال.

المحور الأول: الحوكمة والأطر التنظيمية:

1. الجهات المشرفة على مرحلة الطفولة المبكرة:

وفقًـا لما ورد في إجابـة دولـة الكويت عن الاسـتبانة فيما يتعلق بالجهات المختصة بالإشـراف والتنظيـم في مرحلـة الطفولـة المبكـرة، تتوزع المسـؤوليات والمهام الإشـرافية والتنظيمية بين عدد من الجهات الحكومية، وفقًا للمرحلتين اللتين تشملهما مرحلة الطفولة المبكرة، وهما الحضانات ورياض الأطفال، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: مرحلة الحضانات (Early Childhood Care):

ويقصد بها المؤسسات التي تستقبل الأطفال قبل سن الالتحاق برياض الأطفال.

وتتولى الإشراف عليها: وزارة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة باعتبارها الجهة المختصة بالترخيص والتنظيم والإشـراف الإداري؛ مع إشـراك جهات رقابية وتنظيمية أخرى كلا فيما يليها: مثل وزارة الصحة فيما يتعلق بالاشتراطات الصحية والوقائية، والجهات البلدية فيما يتعلق باشتراطات المباني، وقوة الإطفاء العام لاعتماد اشتراطات الأمن والسلامة.

وقد عززت الحكومة الكويتية خلال الأعوام الأخيرة الرقابة على الحضانات من خلال تشكيل فـرق تفتيش مشـتركة، وتكثيف الحملات على الحضانـات غير المرخصة، وإعادة تنظيم إجراءات الترخيص والرقابة بما يرفع مستوى الجودة ويعزز سلامة الأطفال.

ثانياً: مرحلة رياض الأطفال (Pre–Primary Education):

أما رياض الأطفال، فهي أول مرحلة من مراحل التعليم النظامي في دولة الكويت، وتخضع بالكامل لإشـراف وزارة التربية، التي تضطلع بالمسـؤوليات الآتية: رسـم السياسـات التعليمية، وإعداد المناهج، وتطويـر البرامـج التربويـة، وتعيين الكـوادر التعليمية والإدارية، والإشـراف الفنـي، والمتابعة والتقويم، والتطوير المهني، والتخطيط للتوسع في إنشاء رياض الأطفال، وتوفير البيانات والإحصاءات التعليمية.

وتـدار مرحلـة رياض الأطفال ضمن الهيـكل التنظيمي لقطاع التعليم العام بوزارة التربية، وتتولى إدارة التوجيـه الفنـي العام لرياض الأطفال الإشـراف الفني والتربوي على رياض الأطفال الحكومية، كما تضطلع الجهات المختصة في التعليم الخاص بمتابعة رياض الأطفال الخاصة وفق اللوائح المنظمة.

وتُعـد إدارة التوجيـه الفنـي العـام لريـاض الأطفـال الذراع الفنية المسـؤولة عـن ضمان جودة العمليـة التعليميـة في ريـاض الأطفـال، وتطويـر الممارسـات التدريسـية، والإشـراف علـى تطبيق المناهج، وتقويم الأداء المهني للمعلمات.

تتميز منظومة تعليم الطفولة المبكرة في دولة الكويت ببنية حوكمة متعددة الجهات (Multi-Governance Model)، حيث لا تنحصر مسؤولية هذه المرحلة في جهة حكومية واحدة، وإنما تتوزع المسؤوليات التنظيمية والفنية والرقابية بين عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية، وفقاً لاختصاص كل منها. ويعكس هذا النموذج خصوصية مرحلة الطفولة المبكرة بوصفها مرحلة تجمع بين الأبعاد التربوية والصحية والاجتماعية والنفسية، الأمر الذي يستلزم تكاملاً مؤسسياً بين الجهات المختلفة لضمان جودة الخدمات المقدمة للأطفال.

2. الأطر التشريعية والتنظيمية:

فيما يتعلق بالأطر التشريعية والتنظيمية، أفادت إجابة دولة الكويت عن الاستبانة بوجود لوائح منظمة للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، يتم تحديثها ومراجعتها بصورة دورية. كما أشارت الإجابة إلى إعداد الإستراتيجية وطنية حديثة ذات صلة بتنظيم مرحلة الطفولة المبكرة ضمن الإستراتيجية «تطوير المنهج الكويتي 2025–2026»، جرى من خلالها ربط مرحلة الطفولة المبكرة بمراحل التعليم الأخرى. ووفقًا لما ورد في الإجابة، تمثل هذه الإستراتيجية إطارًا مرجعيًا يربط بين مستهدفات المراحل التعليمية والتوجهات الوطنية التنموية في دولة الكويت.

3. آليات الرقابة والمتابعة لجودة مرحلة الطفولة المبكرة:

تفيد الإجابات الواردة من الكويت في محور الحوكمة والأطر التنظيمية بوجود آليات رسمية ومنظمة لتفعيل الرقابة والمتابعة لأجل رصد وضمان جودة مرحلة الطفولة المبكرة، وتشمل هذه الآليات الزيارات الميدانية وإعداد التقارير الدورية واستخدام مؤشرات الأداء. وتتم الزيارات الميدانية وأعمال التقييم بمعدل يتجاوز الخمس مرات في السنة. ويتم من خلال هذه الآليات متابعة وتقييم جميع ما يتصل بالبيئة والعمليات التربوية والتعليمية؛ ومن أهمها ما يلي: الكادر التعليمي والإداري والمساعدين، والمناهج والأنشطة التعليمية، والبيئة التعليمية والتجهيزات المدرسية، والأمن والسلامة وحماية الطفل.

4. مؤشرات المتابعة:

فيما يتعلق بمؤشرات قياس جودة مرحلة الطفولة المبكرة، أفادت إجابة دولة الكويت عن الاستبانة بوجود مؤشرات محددة لمتابعة عدد من الجوانب المرتبطة بجودة التعليم، ونواتج التعلم،

ورضا المستفيدين. وأشارت الإجابة إلى توظيف مجموعة من الآليات في متابعة هذه المؤشرات، من أبرزها الزيارات الإشرافية الدورية، وبطاقات الملاحظة الصفية، وتحليل خطط المعلمات، ومراجعة ملفات الإنجاز، وتقارير الموجهات، واجتماعات التطوير المهني، وتحليل نتائج التقويم النمائي للأطفال، إلى جانب متابعة مؤشرات الأداء المؤسسي. كما أوضحت الإجابة أن إدارة التوجيه الفني لرياض الأطفال تستفيد من نتائج المتابعة والتقويم في تطوير البرامج والممارسات المرتبطة بالأداء التعليمي.

يتم تفعيل مؤشرات المتابعة للتحقق من مدى جودة العمليات والممارسات المتبعة في مرافق رياض الأطفال، والعمل على التحسين الدائم لها.

5. السلم التعليمي لمرحلة الطفولة المبكرة:

استنادًا إلى ما ورد في إجابة دولة الكويت عن الاستبانة، يستعرض الجدول (10) السلم التعليمي لمرحلة الطفولة المبكرة في دولة الكويت:

جدول (10) السلم التعليمي لمرحلة الطفولة المبكرة في دولة الكويت.

المستوى الدولي (ISCED)*	المسمى الدولي	العمر النموذجي	العمر المحدد في كل مستوى	مدى وجود المستوى في الدولة (يوجد- لا يوجد)	الزامية المرحلة (إلزامي- غير إلزامي)	اسم المستوى
ISCED 010	رعاية وتنمية الطفولة المبكرة (ECEC 0–3)	أقل من 3 سنوات	أقل من 3 سنوات	يوجد حضانات أهلية / خاصة	غير إلزامي	حضانة
ISCED 020 – سنة 1	ما قبل ابتدائي (Pre-Primary 1)	4–3	4–3	روضة حكومية	غير إلزامي	المستوى الأول
ISCED 020 – سنة 2	ما قبل ابتدائي (Pre-Primary 2)	5–4	5–4	روضة حكومية	غير إلزامي	المستوى الثاني
ISCED 020 – سنة 3	ما قبل ابتدائي متقدم	6–5	--------	----------	----------	لا يوجد مستوى ثالث

*ملاحظة: هذا التصنيف مستند إلى المعايير الدولية للتعليم (ISCED 2011) الصادر عن اليونسكو، ويهدف إلى معرفة توافق الأنظمة الوطنية مع المعيار الدولي من حيث العمر، إلزامية المرحلة، وتسلسل المراحل قبل الابتدائي

يتضح من الجدول (10) أن تحليل السلم التعليمي لمرحلة الطفولة المبكرة في دولة الكويت يشير إلى أنه يتوافق مع التصنيف الدولي (ISCED). وتشمل المرحلة الأولى (ISCED 010) مرحلة الحضانة للأطفال دون سن الثالثة، تليها مرحلة ما قبل الابتدائي بمستويين اثنين من مستوياتها الثلاثة (ISCED 020) ويمتد هذان المستويان من 3 إلى 5 سنوات ويشملان المستوى الأول والمستوى الثاني ولا يوجد المستوى الثالث.

وتُصنف مرحلة الطفولة المبكرة كمرحلة غير إلزامية في جميع مستوياتها المتاحة في دولة الكويت على صعيدي الحضانات ورياض الأطفال. ويعكس ذلك توجهًا نحو إتاحة خدمات الطفولة المبكرة بشكل موسع دون إلزام قانوني، مع توفير مسارات تعليمية منظمة تغطي الفئات العمرية في هذه المرحلة. كما يبرز من السلم التعليمي وجود اتساق بين التصنيف الوطني والتصنيف الدولي ما عدا السنة الثالثة من رياض الأطفال، ما يتيح إمكانية المواءمة مع المعايير العالمية المنظمة لمرحلة الطفولة والمقارنة بأنظمة تعليمية أخرى.

6. مبادرات أو سياسات وطنية في محور الحوكمة والأطر التنظيمية في مرحلة الطفولة المبكرة:

وفقًا لما ورد في إجابة دولة الكويت عن الاستبانة، تُنفذ مبادرة تطوير منهج رياض الأطفال بإشراف وزارة التربية، ممثلة في التوجيه الفني العام لرياض الأطفال، وبالتنسيق مع إدارة المناهج والبحوث والجهات ذات الصلة. وتندرج المبادرة ضمن الجهود المرتبطة بالحوكمة والأطر التنظيمية لمرحلة الطفولة المبكرة، وتهدف إلى تطوير منهج رياض الأطفال وفق توجهات تربوية تقوم على التعلم بالخبرة والتكامل بين المجالات، إلى جانب توحيد المرجعيات التربوية والتنظيمية ذات الصلة بالمرحلة.

أهداف المبادرة:

- تطوير مخرجات التعلم وربطها بالحياة اليومية للطفل.
- تعزيز الهوية الوطنية والقيم.
- مواكبة التحول الرقمي وإدماج التقنيات الحديثة في العملية التعليمية.
- تحقيق التكامل بين دليل المعلمة وكراس الطفل.

نطاق التطبيق الجغرافي: جميع رياض الأطفال الحكومية في دولة الكويت.

الجهات المشمولة: التوجيه الفني العام لرياض الأطفال، وإدارة المناهج والبحوث، وإدارات المناطق التعليمية، والهيئات الإشرافية التعليمية.

المحور الثاني: الوصول والمشاركة:

يتصل هذا المحور بمعرفة مدى إتاحة خدمات الطفولة المبكرة وعدالة الوصول إليها في دولة الكويت عبر مختلف الفئات والمناطق الجغرافية. ويسعى أيضًا إلى استطلاع معدلات القيد والاستمرارية في البرامج لتحديد كفاءة النظام في استيعاب الأطفال واستبقائهم. ويُعتبر هذا المحور مهمًا لفهم مستوى الشمولية في المرحلة المبكرة ومدى توافقها مع مبادئ تكافؤ الفرص لطلاب هذه المرحلة.

1. معدلات القيد في مرحلة الطفولة المبكرة:

استنادًا إلى ما ورد في إجابة دولة الكويت عن الاستبانة، يستعرض الجدول (11) أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في دولة الكويت خلال العام الدراسي 2025–2026م وفق الجنس ونوع المدرسة والمنطقة الجغرافية:

الجدول (11): أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في دولة الكويت خلال العام الدراسي 2025–2026م وفق الجنس ونوع المدرسة والمنطقة الجغرافية.

المتغير		النوع		نوع المدرسة			المنطقة الجغرافية	
		ذكور	إناث	حكومي	أهلي	عالمي	مدينة	ريفية أو نائية (قرى وضواحي، وهجر)
عدد الأطفال	أقل من 3 سنوات	--	--	--	--	--	--	--
	من 3–6 سنوات	38 ألف	37 ألف	✓	--	--	✓	--
عدد المدارس	أقل من 3 سنوات	215 روضة للذكور والإناث مختلط		✓	--	--	✓	--
	من 3–6 سنوات							
عدد الفصول	أقل من 3 سنوات	--	--	--	--	--	--	--
	من 3–6 سنوات	2050 مختلط		✓	--	--	✓	--

يتضح من الجدول (11) ما يلي:

على مستوى البنية المؤسسية التعليمية للمرافق العاملة في مرحلة الطفولة المبكرة (3–6 سنوات)، يبلغ عدد رياض الأطفال الحكومية في دولة الكويت (215) روضة موزعة على مختلف المناطق التعليمية، فيما يصل عدد الفصول الدراسية إلى (2050) فصلاً دراسيًا بنظام الفصول

المختلطـة. ويعكس هذا الانتشـار قدرة النظام التعليمـي على توفير مرافق تعليمية حكومية لتلبية الطلب على الالتحاق بتعليم الطفولة المبكرة في مرحلة رياض الأطفال.

ومـن حيـث التوزيـع الجغرافي، تفيد البيانـات المتوفرة في الجدول بأن برامـج الطفولة المبكرة المقدمـة في مرحلـة ريـاض الأطفال في دولة الكويت تتركز في المناطق الحضرية. ولا تتوفر بيانات بشـأن انتشـارها في المناطـق الريفيـة أو النائيـة؛ وهو ما قد يشـير إلى تفاوت جغرافي في انتشـار مؤسسات وبرامج التعليم المبكر بين المناطق الحضرية والريفية.

ولم تتوفر بيانات بشأن معدلات القيد في مرحلة الطفولة المبكرة في دولة الكويت؛ وهي بيانات من شـأنها إعطاء مؤشـرات مهمة على مدى تلبية النظام التعليمي للاحتياج التعليمي في المرحلة وذلـك بمعرفـة العـدد الكلي للأطفال الموجودين ضمن الفئة العمرية الرسـمية للمرحلة في الدولة سواء التحقوا أم لم يلتحقوا ومقارنة هذا العدد بعدد الأطفال الملتحقين فعليًا بالمرحلة.

اسـتنادًا إلـى مـا ورد في إجابـة دولـة الكويت عن الاسـتبانة، يسـتعرض الجـدول (12) أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة خلال العام الدراسي 2025–2026م:

جدول (12) أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في دولة الكويت خلال العام الدراسي 2025–2026م.

المستوى الدولي (ISCED)*	المسمى الدولي	العمر النموذجي	عدد الطلبة في كل مستوى للعام 2025–2026م	
			ذكور	إناث
ISCED 010	رعاية وتنمية الطفولة المبكرة (ECEC 0–3)	أقل من 3 سنوات	فقط للخاص والأهلي	
ISCED 020 – سنة 1	ما قبل ابتدائي (Pre-Primary 1)	4–3	18.700	18.800
ISCED 020 – سنة 2	ما قبل ابتدائي (Pre-Primary 2)	5–4	19.300	18.200
ISCED 020 – سنة 3	ما قبل ابتدائي متقدم	6–5	لا توجد سنة ثالثة	

*ملاحظة: هذا التصنيف مسـتند إلى المعايير الدولية للتعليم (ISCED 2011) الصادر عن اليونسـكو، ويهدف إلى معرفة توافق الأنظمة الوطنية مع المعيار الدولي من حيث العمر، إلزامية المرحلة، وتسلسل المراحل قبل الابتدائي

يوضـح الجـدول (12) أن إجمالـي عـدد الأطفـال الملتحقين ببرامـج الطفولة المبكـرة في دولة الكويت للفئة العمرية (3–5) سنوات خلال العام الدراسي 2025–2026م بلغ (75,000) طفلاً وطفلة، منهـم (38,000) مـن الذكور و(37,000) من الإناث. وتشـير هذه الأرقـام إلى تقارب كبير بين أعداد

الملتحقين من الجنسين، مع زيادة طفيفة في عدد الذكور مقارنة بالإناث؛ مما يعكس توازنًا في معدلات الالتحاق بين الجنسين في هذه المرحلة.

وعلى مستوى مرحلة ما قبل الابتدائي (ISCED 020 – سنة 1) المخصصة للأطفال في الفئة العمرية (3–4) سنوات، بلغ عدد الملتحقين (37.500) طفلاً وطفلة، منهم (18.700) من الذكور و(18.800) من الإناث. وتشير هذه الأرقام إلى تقارب أعداد الملتحقين بين الجنسين، مع زيادة طفيفة في عدد الإناث مقارنة بالذكور.

أما في مرحلة ما قبل الابتدائي (ISCED 020 – سنة 2) للفئة العمرية (4–5) سنوات، فقد بلغ إجمالي الملتحقين (37,500) طفلٍ وطفلة، بواقع (19,300) من الذكور و(18,200) من الإناث. وتشير هذه الأرقام إلى تقارب أعداد الملتحقين بين الجنسين، مع زيادة طفيفة في عدد الذكور مقارنة بالإناث.

وتُظهِر البيانات تركز الالتحاق في مرحلتي ما قبل الابتدائي سنة 1 وما قبل الابتدائي سنة 2؛ إذ تستوعبان جميع الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة رياض الأطفال في دولة الكويت. كما توضح البيانات التقارب الواضح بين أعداد الذكور والإناث في المستويين التعليميين لهذه المرحلة.

ولم توضح البيانات الواردة تفاصيل عن عدد الأطفال الملتحقين بالحضانات (رعاية وتنمية الطفولة المبكرة (ECEC 0–3) – أقل من 3 سنوات)، وتوضح اقتصار خدماتها على مؤسسات التعليم الخاص والأهلي. كما يشير الجدول إلى عدم وجود مرحلة ما قبل الابتدائي المتقدم (ISCED 020 – سنة 3) في مرحلة رياض الأطفال.

2. الاستمرارية والبقاء في البرنامج:

تشير البيانات إلى أن مستوى استمرارية الأطفال في برامج مرحلة الطفولة المبكرة حتى الانتقال إلى المرحلة الابتدائية في الكويت عالية، حيث أوضحت أن أكثر من 75% من الطلاب يستمرون في برامج مرحلة الطفولة المبكرة حتى الانتقال للمرحلة الابتدائية. ويوضح هذا وجود درجة عالية من الاستبقاء في هذه المرحلة، وارتفاع نسبة الاستمرارية فيها، وضمان انتقال أكثر سلاسة إلى التعليم الابتدائي.

3. شمولية الوصول (العدالة في القبول):

وفيما يتعلق بشمولية الوصول والعدالة في القبول، أشارت إجابة دولة الكويت عن الاستبانة إلى أن نسبة الأطفال الذين تتاح لهم فرص الالتحاق بمرحلة الطفولة المبكرة في المناطق الريفية والنائية تتراوح بين (50%) وأقل من (75%). وتشير هذه النسبة إلى وجود مجال لتوسيع فرص

الوصـول إلـى خدمـات مرحلـة الطفولة المبكرة في هـذه المناطق، بما يدعم تعزيـز العدالة المكانية وتكافؤ الفرص في الالتحاق بخدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

4. آلية انتقال الأطفال من مرحلة الطفولة المبكرة إلى الصف الأول الابتدائي:

أوضحـت إجابـة دولـة الكويت عن الاسـتبانة وجود آلية لانتقال الأطفال مـن مرحلة الطفولة المبكـرة إلـى الصـف الأول الابتدائـي، تتضمـن عددًا من الممارسـات المنظمة لعمليـة الانتقال، من بينها الزيادة التدريجية في الوقت الذي يقضيه الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعزيز التعاون والتنسـيق بين مرحلـة الطفولة المبكـرة والتعليم الابتدائي. وتدعم هذه الممارسـات تهيئة الأطفال للانتقال إلى المرحلة الابتدائية وتعزيز التكيف مع البيئة التعليمية الجديدة.

5. مشاركة الوالدين والمجتمع:

بيّنـت إجابـة دولـة الكويـت عـن الاسـتبانة وجود أطـر تنظيمية تدعم مشـاركة أوليـاء الأمور والمجتمـع في برامـج مرحلـة الطفولة المبكرة، حيث تتضمن الضوابـط المنظمة للحضانات ورياض الأطفال أحكامًا تتعلق بتفعيل دور أولياء الأمور ومشاركتهم في أنشطة الحضانة والروضة. وتشير هـذه الممارسـات إلـى تضمين مشـاركة الأسـرة ضمـن الجوانب المنظمـة لبرامج مرحلـة الطفولة المبكرة في دولة الكويت.

وتُولي السياسـات التعليمية في الكويت اهتمامًا ملحوظًا بتعزيز دور الأسـرة والمجتمع في دعم تعلم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة. فقد تم تضمين هذا التوجه في الأطر التنظيمية الصادرة عن وزارة التربية، والتي تنص على ضرورة إشراك أولياء الأمور في الأنشطة التربوية. وتتمثل هذه المشاركة في عدة صور، من أبرزها: إشراك أولياء الأمور في الفعاليات والأنشطة المدرسية، ووجود سياسات واضحة للتواصل الدوري مع الأسرة بشأن تقدم الطفل. وبالنسبة لتوفر برامج الإرشاد والتوعية الأسرية، فقد أشارت البيانات إلى وجود برامج إرشادية وتوعوية موجهة للأسرة تشمل الجوانـب الصحيـة والتعليميـة والوطنية وغيرها، بهدف دعم تعلم الأطفـال في المنزل وتعزيز دور الأسرة في العملية التعليمية.

وفيمـا يتعلـق بوجـود سياسـات للتواصل مع أولياء الأمـور، فقد أكد الإجابة أن هناك سياسـات تلـزم مؤسسـات الطفولـة المبكـرة بالتواصـل المنتظم مع أولياء الأمور بشـأن تقدم الطفـل، مما يعزز اسـتمرارية الشـراكة والتواصل التربوي بين الأسـرة والمؤسسـة التعليمية. أما فيما يتعلق بالشـراكة مـع المجتمـع المحلـي، فتشـير السياسـات الوطنية بشـكل عام إلى تشـجيع وتعزيز هذه الشـراكة بين مؤسسات الطفولة المبكرة والمجتمع المحلي بما يسهم في تكامل الجهود الداعمة لنمو الطفل وتعلمه.

6. مبادرات وطنية في محور الوصول والمشاركة:

أظهرت إجابة دولة الكويت عن الاستبانة وجود مبادرات وطنية مرتبطة بتعزيز الوصول والمشاركة في مرحلة الطفولة المبكرة، تستهدف دعم فرص الالتحاق برياض الأطفال وتوسيع إتاحة خدماتها للأطفال. وفي هذا السياق، وردت مبادرة «تعزيز الوصول إلى رياض الأطفال ورفع معدلات الالتحاق» بوصفها إحدى المبادرات ذات الصلة بهذا المحور، وفيما يلي عرض لأبرز ملامحها وأهدافها ونطاق تطبيقها.

اسم المبادرة: تعزيز الوصول إلى رياض الأطفال ورفع معدلات الالتحاق.

قامت وزارة التربية عبر إدارة التوجيه الفني لرياض الأطفال ببناء والإشراف على تنفيذ مبادرة «تعزيز الوصول إلى رياض الأطفال ورفع معدلات الالتحاق». وتهدف المبادرة إلى زيادة التحاق الأطفال برياض الأطفال من خلال التوسع في إنشاء الروضات، وتسهيل إجراءات التسجيل، وتوعية أولياء الأمور بأهمية التعليم المبكر. ومن أبرز النتائج التي حققتها المبادرة رفع معدلات القيد وتحسين فرص الوصول للتعليم المبكر. واعتمدت المبادرة على آليات واضحة ومحددة للمتابعة مثل التقارير الإحصائية الدورية والزيارات الميدانية.

تشير الجهود التي تبذلها دولة الكويت في محور المشاركة والوصول مثل مبادرة «تعزيز الوصول إلى رياض الأطفال ورفع معدلات الالتحاق» إلى حرص الدولة على زيادة فرص التحاق الأطفال بمرحلة الطفولة المبكرة لأهمية هذه المرحلة في التكوين والبناء المتكامل للأطفال في سنواتهم اللاحقة.

المحور الثالث: المناهج والأنشطة:

استنادًا إلى ما ورد في إجابة دولة الكويت عن الاستبانة، يتناول محور المناهج والأنشطة عددًا من الجوانب المرتبطة بمنهج مرحلة الطفولة المبكرة، تشمل فلسفة المنهج وتوجهاته التربوية، ومجالات التعلم ومحتواه، والأهداف والمخرجات النمائية والتعليمية، إلى جانب طبيعة الأنشطة التعليمية وأساليب تنظيمها وتكاملها. وفيما يلي عرض للنتائج المتعلقة بهذه الجوانب:

1. فلسفة المنهج وتوجهاته:

أوضحت الإج أن فلسفة المنهج في مرحلة الطفولة المبكرة في دولة الكويت تقوم على إطار تربوي متكامل يركز على النمو الشامل للطفل، بحيث لا يقتصر الاهتمام على الجانب المعرفي،

بـل يمتد ليشـمل الأبعاد اللغويـة، والاجتماعية، والانفعالية، والحركيـة. ويعكس هذا التوجه فهمًا عميقًا لخصوصية هذه المرحلة العمرية؛ والتي تتطلب مقاربة تربوية شمولية تستجيب لاحتياجات الطفل المتعددة. وقد تم توثيق هذه الفلسفة بشكل واضح ومفصل ضمن وثائق المنهج الوطنية، مع اعتمادها رسميًا وإلزاميتها في جميع المؤسسات التعليمية الحكومية، الأمر الذي يسهم في توحيد الرؤية التربوية وضمان اتساق الممارسات التعليمية عبر مختلف البيئات.

وفيما يتعلق بالتوجهات التربوية، يعتمد المنهج بشكل صريح على إستراتيجيات التعلم النشط، وفي مقدمتها التعلم من خلال اللعب، والتعلم القائم على الاستكشاف، وهو ما يتماشى مع أفضل الممارسـات العالميـة في تعليـم الطفولة المبكرة. وتُترجم هذه التوجهات إلى ممارسـات صفية تتيح للطفل التفاعل مع بيئته، وبناء معارفه من خلال الخبرة المباشرة، بما يعزز مهارات التفكير، وحل المشكلات، والفضول المعرفي.

كمـا أشـارت الإجابـة إلـى وجود تباين في إتاحـة تطبيق مناهج دولية أو نمـاذج تربوية عالمية، حيـث يُسـمح للمـدارس الخاصـة والأهليـة والدوليـة بتبني مناهـج أو نمـاذج عالمية، بينمـا تلتزم المـدارس الحكوميـة بتطبيق المنهج الوطني، وهو ما يعكس توازنًا بين الحفاظ على الهوية الوطنية والانفتاح على الخبرات العالمية.

2. مجالات المنهج ومحتواه:

بيّنـت الإجابـة أن منهـج مرحلة الطفولة المبكـرة في دولة الكويت يتناول سـتة مجالات للتعلم، هـي: اللغـة والتواصـل، والرياضيات المبكـرة، والعلوم والاستكشـاف، والفنـون والتعبير الإبداعي، والمهـارات الاجتماعيـة، والصحـة والحركـة، بما يغطي عـددًا من الجوانب المرتبطـة بتعلم الطفل ونموه في هذه المرحلة.

وفيمـا يتعلـق بالأهـداف النمائيـة والتعليميـة، أوضحـت الإجابـة أن المنهـج يحـدد مخرجات وأهدافًا نمائية وتعليمية لفئتين عمريتين رئيسـتين، بما يوفر مرجعية لتنظيم الخبرات التعليمية المقدمة للأطفال وفق المرحلة العمرية.

كما أشـارت الإجابة إلى اعتماد الأنشـطة التعليمية على الربط بين مجالات التعلم المختلفة، مـن خلال توظيـف موضوعـات أو مشـروعات تعليميـة تجمـع بين عـدد مـن المجالات، مثـل اللغة والرياضيات والفنون والعلوم، ضمن سياقات وأنشطة تعليمية مترابطة.

3. وثيقة المنهج والإرشادات التربوية:

وفيما يتصل بوثيقة المنهج والإرشـادات التربوية، أوضحت إجابة دولة الكويت عن الاسـتبانة

وجـود وثيقـة وطنيـة معتمـدة لمنهج مرحلـة الطفولة المبكرة تُطبق على مسـتوى الدولـة، وتتضمن مكونات تتعلق بالمحتوى التعليمي والمهارات المتوقعة والممارسات الصفية المرتبطة بتنفيذ المنهج.

كمـا بيّنـت الإجابـة توافر أدلة إرشـادية للمعلمات تتضمـن توجيهات تطبيقيـة، وأمثلة ونماذج تساعد على ترجمة الأهداف التربوية إلى أنشطة تعليمية قابلة للتنفيذ. وتشمل هذه الأدلة كذلك توضيحًا لعدد من اسـتراتيجيات وأسـاليب التعلم والتدريس، مثل التعلم من خلال اللعب، والتعلم التعاوني، والتعلم القائم على المشروعات، إلى جانب إرشادات تتعلق بتطبيقها داخل البيئة الصفية. وتشـير هـذه البيانـات إلـى ارتبـاط وثيقـة المنهـج بالأدلة الإرشـادية الموجهـة للمعلمـات، بما يوفر مرجعية لتنظيم تنفيذ المنهج ودعم الممارسات التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة في دولة الكويت.

4. القيم في وثيقة المنهج:

وفقًـا لما ورد في إجابـة دولـة الكويـت عن الاسـتبانة في مجال تضمين القيـم في المنهج، تعكس المعطيات تركيزًا على اسـتيعاب القيم الأساسـية المناسبة لطلاب هذه المرحلة ودمجها ضمن بنية منهـج مرحلـة مـا قبل التعليم الابتدائي. فالمنهج يحدد بوضوح وشـمول قيمًا أساسـيةً مسـتهدفةً تلائم الطلاب المسـتهدفين وتتسـق مع النواتج التربوية والنمائية المطلوبة لفئتهم العمرية. وهو ما يعكس اتجاهًا تربويًا وطنيًا يسـعى إلى تفعيل منظومة من القيم التربوية لتحقيق توازن دقيق بين تنمية المعرفة، وبناء الوجدان، وتشكيل السلوك لطلاب مرحلة الطفولة المبكرة.

كما أظهرت إجابة دولة الكويت عن الاستبانة أن هذه القيم لا تُقدَّم في صورة وحدات مستقلة أو موضوعـات منفصلـة، بـل تُقدَّمُ داخل مختلف مجالات التعلم، لتغدو جزءًا عضويًا من النسـيج التعليمـي اليومـي. فهـي حاضـرة في تعلم اللغـة، والرياضيات المبكـرة، واستكشـافات العلوم، كما تتجسـد في الأنشـطة الفنية والاجتماعية، وتمتد لتشمل مجالات الصحة والحركة. وهذا التكامل المنهجـي لا يعـزز فقـط حضور القيم، بل يهيئ بيئـة تعليمية ثرية تتيح للطفل أن يختبر هذه القيم بشكل متكرر ومتجدد، مما يسهم في ترسيخها عبر الممارسة الحية لا التلقين المجرد.

وعلـى مسـتوى التطبيـق، بيّنـت الإجابـة أن المنهـج يولي أهمية خاصـة لبناء مواقـف تعليمية واقعية ومنظمة تُجسِّـد القيم في سـياقات قريبة من عالم الطفل، حيث تُصاغ الأنشـطة التعليمية بحيث تتيح فرصًا منتظمةً لتجريب القيم في مواقف حياتية ملموسة. وبهذا تنتقل القيم من حيز المعرفة النظرية إلى فضاء السلوك العملي، فيتعلم الطفل كيف يُفعِّلها في تفاعلاته اليومية، وكيف يسترشـد بهـا في اتخـاذ قراراته، الأمر الذي يعزز قدرته على التكيـف الاجتماعي الإيجابي وبناء علاقات متوازنة مع الآخرين.

وفي السياق ذاته، أشارت إجابة دولة الكويت عن الاستبانة إلى أن دليل المعلمة يضطلع بدور محوري في دعم هذا التوجه، إذ يوفر إطارًا إرشاديًا منظمًا ومتكاملاً يوضح سبل تنمية القيم وآليات توظيفها داخل المواقف التعليمية. ويمنح هذا الدليل المعلمات أدوات وإستراتيجيات تربوية فعّالة، تسهم في توحيد الممارسات وتقليل الفجوة بين البيئات التعليمية المختلفة، بما يضمن تحقيق قدر أعلى من الاتساق والجودة في تطبيق المنهج.

واستنادًا إلى مجمل ما ورد في إجابات دولة الكويت عن الاستبانة بشأن تضمين القيم في المنهج، يمكن الخلوص إلى أن المنهج يتبنى رؤية تربوية شمولية في تنمية القيم، تقوم على مبدأ التكامل بين التخطيط والتنفيذ، وعلى الاتساق الداخلي بين مختلف عناصر المنهج، مدعومة بنظام إسناد مهني يعزز كفاءة المعلمين. ومن شأن هذا التوجه المتكامل أن يسهم في بناء شخصية طفل متوازنة، تمتلك من الوعي القيمي ما يؤهلها للاندماج الإيجابي في المجتمع منذ سنوات التعليم المبكر.

5. الأنشطة الداعمة لنمو الطفل:

أظهرت إجابة دولة الكويت عن الاستبانة تنوع الأنشطة التعليمية المقدمة للأطفال، حيث تشمل أنشطة حركية يومية تعزز الصحة البدنية، وأنشطة فنية وإبداعية تدعم التعبير الذاتي، إلى جانب أنشطة لغوية غنية تعتمد على القصص، والحوار، والأناشيد.

كما أوضحت الإجابة أن البرامج التعليمية توفر فرصًا للتعلم في بيئات متنوعة داخلية وخارجية، بما يعزز التعلم القائم على الاستكشاف، ويُسهم في توسيع خبرات الطفل. ويعكس هذا التوجه اعتماد نموذج تعليمي متمركز حول الطفل ليدعم نموه الشامل، ويضعه في قلب العملية التعليمية، ويعزز مشاركته الفاعلة.

6. التقييم والمتابعة النمائية:

بيّنت إجابة دولة الكويت عن الاستبانة أن منظومة التقييم والمتابعة النمائية لطلاب مرحلة الطفولة المبكرة تعتمد على ممارسات تقييم تراعي خصائص النمو، وتركز على متابعة تقدم الطفل بصورة مستمرة. ويُعد التقييم القائم على الملاحظة المنظمة أحد أبرز الأساليب المستخدمة، حيث يتم رصد أداء الطفل في سياقات التعلم الطبيعية.

كما أشارت الإجابة إلى استخدام ملفات الإنجاز لتوثيق تطور الطفل عبر الزمن، بما يتيح متابعة جوانب نموه المختلفة. وأوضحت كذلك تقديم تغذية راجعة دورية لأولياء الأمور، واستخدام نتائج التقييم في تطوير التخطيط التعليمي وتكييف الأنشطة بما يتناسب مع احتياجات الأطفال.

7. مبادرات أو سياسات وطنية في محور المناهج والأنشطة في مرحلة الطفولة المبكرة:

وفقًا لما ورد في إجابة دولة الكويت عن الاستبانة بشأن تطوير مناهج وأنشطة مرحلة الطفولة المبكرة، أطلقت وزارة التربية، ممثلة في التوجيه الفني العام لرياض الأطفال، مبادرة «تطوير منهج رياض الأطفال (2025–2026)»، التي استهدفت تطوير فلسفة ومنهج رياض الأطفال بالاستناد إلى التعلم بالخبرة والتكامل بين مجالات التعلم.

كما أشارت الإجابة إلى أن المبادرة تضمنت عددًا من المخرجات، من أبرزها إعداد دليل للمعلمة، وكراسات تعليمية للأطفال، وتصميم أنشطة تربوية داعمة لجوانب نمو الطفل. وبيّنت كذلك أن متابعة تنفيذ المبادرة اعتمدت على عدد من الآليات، منها التجريب الميداني، والزيارات الفنية، والتقارير الدورية، بما يتيح متابعة التنفيذ وتقويمه والاستفادة من النتائج في عمليات التطوير. كما تضمنت النتائج الواردة في الإجابة جوانب مرتبطة بتطوير المحتوى التعليمي ودعم التعلم التفاعلي داخل بيئات التعلم.

تشير النتائج إلى أن نظام المناهج والأنشطة في مرحلة الطفولة المبكرة في دولة الكويت يستند إلى إطار وطني وأدلة تطبيقية وتوجهات تربوية تنظم مجالات التعلم والأنشطة والممارسات التعليمية. كما تظهر النتائج وجود مجالات يمكن مواصلة تطويرها، من بينها الاستفادة من النماذج والتجارب الدولية، وتوسيع توظيف الممارسات المبتكرة في تصميم الأنشطة التعليمية، بما يدعم تطوير خبرات التعلم المقدمة للأطفال.

المحور الرابع: الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة:

يمثل محور الكوادر البشرية أحد الركائز الأساسية في تقييم جودة نظم الطفولة المبكرة، حيث ترتبط كفاءة المعلمين والإداريين بشكل مباشر بنوعية الخبرات التعليمية المقدمة للأطفال، وبمستوى تحقيق الأهداف التربوية والنمائية. ويتناول هذا المحور حجم الكوادر، وخصائصها، وآليات استقطابها، وتأهيلها، وتطويرها المهني، إضافة إلى الأطر التنظيمية المرتبطة بعملها.

1. إحصاءات الكوادر البشرية:

استنادًا إلى إجابة دولة الكويت عن الاستبانة يستعرض الجدول (13) الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة وذلك حسب النوع (ذكور، إناث)، وحسب نوع المدرسة، والمنطقة الجغرافية:

الجدول (13) إحصاءات الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة في دولة الكويت.

المتغير	النوع		نوع المدرسة			المنطقة الجغرافية	
	ذكور	إناث	حكومي	أهلي/خاص	عالمي	مدينة	ريفية أو نائية
عدد المعلمين	---	7.170	✓	---	---	---	---
عدد المساعدين مثل: أخصائي/ة نفسي- أخصائي/ة لغة ونطق – أخصائي/ة تربية خاصة)	---	---	---	---	---	---	---
عدد الإداريين	---	---	---	---	---	---	---

تشير البيانات الواردة في الجدول (13) إلى أن عدد المعلمات اللائي يعملن في تعليم رياض الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة في دولة الكويت في المدارس الحكومية يبلغ (7,170) معلمة؛ وهو ما يعكس اعتمادًا كبيرًا على الكوادر النسائية في هذه المرحلة، بما يتناسب مع طبيعتها ومتطلباتها التربوية.

وتُظهر المعطيات نقصًا في البيانات المتصلة بأعداد العاملات في رياض الأطفال الخاصة؛ إضافة إلى البيانات التفصيلية المتعلقة ببعض فئات الكوادر الأخرى، مثل المساعدين المتخصصين (الأخصائيين النفسيين، وأخصائيي اللغة والنطق، وأخصائيي التربية الخاصة)، وكذلك الكوادر الإدارية، سواء من حيث العدد أو التوزيع الجغرافي أو نوع المدرسة. ويشير ذلك إلى وجود فجوة معلوماتية قد تؤثر على دقة التخطيط واتخاذ القرار في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالمؤهلات العلمية، تتوزع المعلمات بين حاملات درجة البكالوريوس في التربية، مع تخصص في التعليم المبكر، وبين من حصلن على درجات دراسات عليا في المجال ذاته. ويعكس هذا التنوع مستوى جيدًا من التأهيل الأكاديمي، مع وجود قاعدة معرفية متخصصة تدعم جودة الممارسات التربوية داخل الصفوف.

2. التوظيف والاستقطاب:

استنادًا إلى ما ورد في إجابة دولة الكويت عن الاستبانة بشأن التوظيف والاستقطاب في مرحلة الطفولة المبكرة، تتناول النتائج المعايير المنظمة لتعيين الكوادر التعليمية، وآليات استقطاب الكفاءات، ومتطلبات التأهيل الأكاديمي والمهني للعاملين في هذه المرحلة، إلى جانب المؤهلات المطلوبة للقيادات في المؤسسات التعليمية. وفيما يلي عرض لأبرز النتائج ذات الصلة:

يخضع تعيين الكوادر التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة في الكويت لمعايير واضحة ومحددة، تراعي خصوصية هذه المرحلة واحتياجاتها النمائية. ويعكس ذلك وجود إطار تنظيمي يسهم في

ضمـان اختيـار معلمات يمتلكن الكفايات المهنيـة والتربوية اللازمة، مما ينعكس إيجابًا على جودة الممارسات والبيئات التعليمية.

ومـع ذلـك، تُظهر البيانات أن سياسـات اسـتقطاب الكفاءات تُطبق بشـكل عـام على مختلف المراحـل التعليميـة دون تخصيـص كافٍ لمرحلـة الطفولة المبكـرة. ويُعد هذا التوجـه تحديًا، نظرًا لما تتطلبـه هـذه المرحلة من مهارات متخصصـة في التعامل مع الأطفال، والتعلم باللعب، والتوجيه النمائي. وقد يؤدي غياب استراتيجيات استقطاب نوعية إلى الحد من القدرة على جذب أفضل الكفاءات المؤهلة لهذا المجال.

ومـن ناحيـة أخـرى، يُعـد التأهيـل الأكاديمي المتخصـص في الطفولـة المبكرة شـرطًا إلزاميًا لمزاولـة مهنـة التعليـم في هذه المرحلة، وهو ما يعكس توجهًا مؤسسـيًا يولـي أهمية كبيرة للإعداد التخصصـي. كمـا يُشـترط أن يمتلك مديـرو ومديرات المـدارس مؤهلات تربويـة ذات صلة، مثل الدبلوم التربوي أو درجة البكالوريوس في الطفولة المبكرة، بنسبة التزام تتجاوز (90 %)، مما يعزز من كفاءة القيادة التربوية داخل المؤسسات التعليمية.

3. التطوير المهني، والرخصة المهنية:

أوضحت إجابة دولة الكويت عن الاستبانة، في جانب التطوير المهني لمعلمي مرحلة الطفولة المبكرة، توافر برامج تدريبية متخصصة تُقدَّم بصورة منتظمة، وتهدف إلى تنمية الكفايات المهنية المرتبطة بمتطلبات هذه المرحلة. كما أشارت الإجابة إلى إلزامية الالتحاق ببرامج التطوير المهني، مع تحديد حد أدنى من الساعات التدريبية المطلوب استيفاؤها، وبنسبة تغطية تتجاوز (90 %) من المعلمات.

وفيما يتعلق بتنظيم التطوير المهني، بيّنت الإجابة عدم وجود نظام دوري يُلزم المعلمات والمعلمين باستكمال عدد محدد من ساعات التطوير المهني ضمن دورات زمنية ممتدة، مثل استكمال عدد محدد من الساعات خلال عدة سنوات.

أما في جانب الرخص المهنية، فقد أفادت الإجابة بعدم تطبيق نظام الرخص المهنية على معلمات ومعلمي مرحلة الطفولة المبكرة في دولة الكويت.

وفيما يتصل بالعبء الوظيفي، أشارت الإجابة إلى عدم وجود معايير مباشرة تحدد الحد الأقصى لعدد الأطفال لكل معلمة، حيث يتم الاعتماد على متوسط كثافة الفصل بوصفه أحد المؤشرات المستخدمة في تنظيم أعداد الأطفال.

جرى بناء نظام الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة في دولة الكويت على أسس تنظيمية واضحة، خاصة فيما يتعلق بالتأهيل الأكاديمي والتطوير المهني الإلزامي. إلا أن هناك عددًا من التحديات التي تستدعي المعالجة، ومن أبرزها: غياب استراتيجيات استقطاب الكفاءات المتخصصة في المرحلة، وزيادة فاعلية نظام الرخص المهنية لتطوير وتحفيز الكوادر العاملة، إضافة إلى الحاجة إلى معايير أكثر دقة لتنظيم العبء الوظيفي. ومن شأن معالجة هذه الجوانب أن تسهم في تعزيز جودة الكوادر، وتحسين مخرجات التعليم في هذه المرحلة الحيوية.

المحور الخامس: البيئة المدرسية والتجهيزات:

1. البيئة المدرسية:

استنادًا إلى ما ورد في إجابة دولة الكويت عن الاستبانة بشأن البيئة المدرسية في مرحلة الطفولة المبكرة، تتناول النتائج عددًا من الجوانب المرتبطة بتوافر البيئة التعليمية الآمنة والملائمة، والمساحات المخصصة للعب والأنشطة الحركية، ومدى توافرها في مؤسسات هذه المرحلة.

وأوضحت الإجابة أن البيئة المدرسية الآمنة والملائمة، بما في ذلك ساحات اللعب والمساحات المفتوحة، متوافرة في جميع المدارس أو في ما يزيد على (90 %) منها، بما يوفر للأطفال مساحات لممارسة الأنشطة التعليمية والحركية واللعب.

كما بيّنت الإجابة أن ساحات اللعب الآمنة والمجهزة تتوافر في جميع المدارس أو في ما يزيد على (90 %) منها، بما يتيح للأطفال فرصًا لممارسة الأنشطة الحركية واللعب الحر داخل البيئة المدرسية.

2. البيئة المادية لفصول الحضانة ورياض الأطفال:

استنادًا إلى ما ورد في إجابة دولة الكويت عن الاستبانة بشأن البيئة المادية لفصول مرحلة الطفولة المبكرة، تتناول البيانات عددًا من المتطلبات التنظيمية المرتبطة بتصميم البيئة الصفية للأطفال في الفئة العمرية (3–6 سنوات). وأوضحت الإجابة وجود معايير تنظيمية تتعلق بالمساحة المخصصة لكل طفل داخل الفصل، إلى جانب أعداد الأطفال في الفصول، وذلك على النحو الآتي

مساحة الطفل داخل الفصل (3 – 6 سنوات):

تكشف البيانات أن المساحة المخصصة لكل طفل تقع ضمن نطاق (3.8 متر مربع – أقل من 4 متر مربع)، وهو يشير إلى وجود نطاق مكاني يتوافق مع المتطلبات التربوية والحركية لهذه المرحلة العمرية.

عدد الأطفال في الفصل المقبول (3 – 6 سنوات):

بينت الإجابة أن عدد الأطفال في الفصل يتراوح بين 20 إلى 25 طفلاً. وهو ما يشير إلى وجود تنظيم عام مقبول، وإن كان يتطلب مراقبة مستمرة لضمان الحفاظ على جودة التفاعل الفردي بين المعلمة والطفل.

3. المرافق التعليمية:

استنادًا إلى ما ورد في إجابة دولة الكويت عن الاستبانة بشأن المرافق والتجهيزات التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة، تتناول النتائج مدى توافر عدد من المرافق والمصادر والتجهيزات الداعمة للعملية التعليمية، بما في ذلك المكتبات والوسائل التعليمية الرقمية، والأثاث والتجهيزات الصفية، ووحدات تخزين المواد التعليمية. وقد أظهرت الإجابة توافر هذه العناصر في جميع المدارس أو في ما يزيد على (90 %) منها، وذلك على النحو الآتي:

- توافر المكتبات والوسائل التعليمية الرقمية: أظهرت الإجابة أن المدارس توفر مكتبات صفية صغيرة مزودة بكتب تتناسب مع أعمار الأطفال، إلى جانب الوسائل التعليمية الرقمية وأجهزة الحاسوب، وذلك في جميع المدارس أو في ما يزيد على (90 %) منها. ويتيح توافر هذه المصادر تنوع الوسائل والمصادر المستخدمة في الأنشطة التعليمية المقدمة للأطفال.
- توافر الأثاث والتجهيزات المناسبة: بيّنت الإجابة توافر الأثاث والتجهيزات الصفية المناسبة، بما في ذلك الكراسي والطاولات المصممة بما يتناسب مع خصائص الأطفال، إلى جانب التجهيزات المخصصة للمعلمين، ووحدات تخزين المواد والأدوات التعليمية بصورة منظمة وآمنة، وذلك في جميع المدارس أو في ما يزيد على (90 %) منها.

تشير هذه النتائج في مجملها إلى توافر عدد من المرافق والتجهيزات والمصادر التعليمية المرتبطة بالبيئة الصفية في مرحلة الطفولة المبكرة في دولة الكويت، بما يشمل مصادر التعلم المطبوعة والرقمية، والأثاث والتجهيزات الصفية، ووحدات التخزين المخصصة للمواد والأدوات التعليمية.

4. تنظيم أركان التعلم داخل الفصل:

وفقًا لما ورد في إجابة دولة الكويت عن الاستبانة بشأن تنظيم البيئة الصفية في مرحلة الطفولة المبكرة، تتوافر أركان للتعلم داخل الصفوف الدراسية، تُنظم بما يتيح للأطفال ممارسة أنشطة وخبرات تعليمية متنوعة. وأشارت الإجابة إلى أن المدارس ملزمة بتوفير هذه الأركان بوصفها جزءًا من مكونات البيئة الصفية الداعمة للتعلم الذاتي. كما تتيح أركان التعلم للأطفال

فرصًا للتفاعل مع المواد والأدوات التعليمية، وممارسة أنشطة الاستكشاف والتعلم من خلال الخبرة والمشاركة.

5. المرافق الصحية والنظافة:

في إجابة دولة الكويت عن الاستبانة، فيما يتعلق بالمرافق الصحية والنظافة في مدارس مرحلة الطفولة المبكرة، توافر عدد من المرافق والخدمات المرتبطة بصحة الأطفال ونظافة البيئة المدرسية، وذلك في جميع المدارس أو في ما يزيد على (90 %) منها. وتشمل هذه المرافق والخدمات دورات مياه مناسبة ونظيفة، وأحواضًا لغسل اليدين مزودة بالماء والصابون، إلى جانب توفير مياه شرب صحية وآمنة، ووسائل للتخلص من النفايات.

وتشير هذه النتائج إلى توافر المرافق والخدمات الأساسية المرتبطة بالصحة والنظافة في مدارس مرحلة الطفولة المبكرة، بما يوفر للأطفال بيئة مدرسية تتضمن متطلبات النظافة الشخصية والصحة العامة، ويدعم ممارسة السلوكيات الصحية اليومية داخل البيئة التعليمية.

6. المرافق الطبية والإسعافات:

بيّنت إجابة دولة الكويت عن الاستبانة، فيما يتعلق بخدمات الرعاية الصحية في مدارس مرحلة الطفولة المبكرة، توافر عدد من الخدمات والتجهيزات الصحية، وذلك في جميع المدارس أو في ما يزيد على (90 %) منها. وتشمل هذه الخدمات عيادات أو غرفًا للإسعافات الأولية مجهزة للتعامل مع الحالات المرضية والإصابات البسيطة، إلى جانب أدوات لمتابعة النمو البدني للأطفال، مثل الموازين وأجهزة قياس الطول وأشرطة القياس.

وتشير هذه النتائج إلى توافر خدمات وتجهيزات مرتبطة بالرعاية الصحية والإسعافات الأولية ومتابعة النمو البدني للأطفال داخل مدارس مرحلة الطفولة المبكرة، بما يدعم متابعة الجوانب الصحية للأطفال والتعامل مع الحالات التي تستدعي الرعاية الأولية داخل البيئة المدرسية.

7. معايير الأمن والسلامة:

أشارت النتائج إلى وجود معايير واضحة للأمن والسلامة معتمدة من الجهة المانحة لتراخيص مدارس ما قبل التعليم الابتدائي في دولة الكويت. وأكدت الإجابات وجود التزام مرتفع جدًا بمعايير الأمن والسلامة في مدارس مرحلة الطفولة المبكرة، حيث تعتمد المدارس على معايير واضحة وصادرة عن الجهات المختصة بإصدار التراخيص، ويتم تطبيقها في جميع المدارس أو في الغالبية العظمى منها (أكثر من 90 %). ويؤكد هذا وجود إطار تنظيمي فعال يضمن تطبيق الإجراءات الوقائية، ويعزز من سلامة الأطفال، ويرفع مستوى الثقة في البيئة التعليمية.

تشير النتائج إلى توافر عدد من المكونات والتجهيزات المرتبطة بالبيئة المدرسية في مرحلة الطفولة المبكرة في دولة الكويت، بما يشمل المرافق التعليمية والصحية، والمساحات المخصصة للتعلم واللعب، والتجهيزات الصفية، ومتطلبات الأمن، والسلامة. كما تظهر النتائج وجود مجالات يمكن مواصلة تطويرها، من بينها تبني مبادرات وطنية موجهة لتطوير المرافق والتجهيزات، وتعزيز توظيف الابتكار والاستدامة في تصميم البيئات التعليمية وتطويرها بما يتناسب مع احتياجات الأطفال في هذه المرحلة.

المحور السادس: القطاع الخاص:

1. حجم الاستثمار الذي يقدمه القطاع الخاص في مرحلة الطفولة المبكرة:

أفادت الإجابات الواردة من دولة الكويت في هذا الجانب أن الاستثمار الذي يقدمه القطاع الخاص في مرحلة الطفولة المبكرة يختص بمرحلة رياض الأطفال (3–6 سنوات). وهو يغطي أكثر من 75 % من الاحتياجات المطلوبة (تقريبا أكثر من مليون دينار كويتي). ويعكس هذا اعتمادًا ملحوظًا على القطاع الخاص في تلبية الطلب، ويبرز أهميته كشريك أساسي في منظومة التعليم المبكر للفئة العمرية بين (3–6 سنوات).

2. الشراكات في مرحلة الطفولة المبكرة بين المدارس والرياض الخاصة والجهات الحكومية أو المجتمعية:

استنادًا إلى ما ورد في إجابة دولة الكويت عن الاستبانة بشأن الشراكات بين مؤسسات مرحلة الطفولة المبكرة والجهات الحكومية والمجتمعية، أظهرت النتائج تفاوتًا في مدى توافر هذه الشراكات بين مرحلتي الحضانة ورياض الأطفال، وذلك على النحو الآتي:

- الشراكات في مرحلة الحضانة (أقل من 3 سنوات): أوضحت الإجابة أن الشراكات مع الجهات الحكومية أو المجتمعية تتوافر في أقل من (50 %) من المؤسسات، وتشمل عددًا من المبادرات والمجالات المرتبطة بخدمات مرحلة الطفولة المبكرة.
- الشراكات في مرحلة رياض الأطفال (3–6 سنوات): بيّنت الإجابة أن هذه الشراكات تتوافر في أكثر من (75 %) من المؤسسات، وتشمل عددًا من المجالات الأساسية، ومنها الأنشطة التعليمية، والخدمات الصحية، والدعم المجتمعي.

وتشـير هـذه النتائـج إلى اختلاف مدى توافر الشـراكات المؤسسـية بين المرحلتين؛ إذ تقل نسـبة توافرها عن (50%) في مرحلة الحضانة، في حين تتجاوز (75%) في مرحلة رياض الأطفال. وتظهر هذه البيانات وجود مجال لتوسـيع نطاق الشـراكات، ولا سـيما في مرحلة الحضانـة، وتعزيـز التعـاون بين مؤسسـات مرحلـة الطفولـة المبكـرة والجهـات الحكومية والمجتمعية ذات العلاقة.

3. نسبة التحاق الطلبة بالقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام:

لا تشـير البيانات الواردة بشـأن دولة الكويت في هذا الجانب إلى توفر معلومات تتصل بشـأن نسب التحاق الأطفال بالقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام في مرحلة الطفولة المبكرة. وقد يُعد ذلـك مؤشـرًا علـى وجود فجوة معلوماتية تسـتدعي تعزيز نظم البيانـات والإحصاءات، لما لها من أهمية في دعم التخطيط واتخاذ القرار.

4. متوسط الرسوم السنوية للطالب في القطاع الخاص:

لا تتوافر بيانات محددة حول متوسـط الرسـوم السـنوية في مؤسسات القطاع الخاص لمرحلة الطفولة المبكرة ضمن المعطيات الواردة في هذا الجانب.

5. آليات ترخيص ومتابعة ومراقبة مرحلة الطفولة المبكرة في المدارس الخاصة والعالمية:

لـم توضـح الإجابـات الواردة عن دولة الكويت في هذا الجانـب توضيح آليات الترخيص والمتابعة والمراقبة الخاصة بالمدارس الخاصة والعالمية في مرحلة الطفولة المبكرة. وقد يشير ذلك إلى الحاجة إلى مزيد من تكامل المعلومات المتعلقة بالجوانب التنظيمية والمالية، بما يدعم حوكمة القطاع الخاص، ويعزز من جودة الخدمات المقدمة من قبل القطاع الخاص في تعليم مرحلة الطفولة المبكرة.

يؤدي القطاع الخاص دورًا واضحًا في دعم مرحلة رياض الأطفال في دولة الكويت، خاصة مـن حيـث حجـم الاسـتثمار وتغطيـة الاحتياجـات. إلا أن هذا الـدور لا يـزال بحاجة إلى تعزيز من خلال تطوير الشـراكات، وتحسين نظم البيانات، وتبني سياسـات وطنية داعمة للاستثمار. كما تبرز أهمية مشاركة القطاع الخاص في المبادرات الوطنية المتصلة بمرحلة الطفولة المبكرة كبرامج مسـؤولية مجتمعية، بما يسـهم في تحقيق تنمية متكاملة ومتوازنة للأطفال في هذه المرحلة الحيوية.

مبادرة وطنية عامة تتعلق بمرحلة الطفولة المبكرة في الكويت:

أشارت إجابة دولة الكويت عن الاستبانة إلى عدد من المبادرات الوطنية ذات الصلة بمرحلة الطفولة المبكرة، ومن بينها مبادرات تستهدف تعزيز القيم الوطنية وإتاحة الفرص للأطفال للمشاركة والتعبير. وفي هذا السياق، وردت مبادرة «من قلوب عيالنا إلى أبطال الوطن» (100,000 رسالة) بوصفها إحدى المبادرات المرتبطة بهذا الجانب. وفيما يلي عرض لأبرز المعلومات المتعلقة بالمبادرة وأهدافها ومخرجاتها

- اسم المبادرة: حملة «من قلوب عيالنا إلى أبطال الوطن» (100,000 رسالة).
- الجهة المنفذة: وزارة التربية – دولة الكويت.
- مضمون المبادرة: مبادرة وطنية داعمة للقيم في مرحلة الطفولة المبكرة.

وفقًا لما ورد في الإجابة، أطلقت وزارة التربية في دولة الكويت مبادرة «من قلوب عيالنا إلى أبطال الوطن» خلال الفترة من 21 مارس إلى 1 أبريل 2026، في سياق المبادرات الوطنية ذات الصلة بتعزيز القيم لدى الأطفال.

وهدفت المبادرة إلى تعزيز القيم الوطنية والانتماء لدى الأطفال، ودعم الروح المعنوية، وتنمية مهارات التعبير، من خلال مشاركة الطلبة في إعداد رسائل ورسومات تعبيرية. وأشارت الإجابة إلى أن المبادرة أسفرت عن إنتاج أكثر من (100,000) رسالة، بما يوضح حجم المشاركة في أنشطتها.

وتشير المخرجات الواردة في الإجابة إلى إتاحة المبادرة فرصًا للأطفال للمشاركة في أنشطة ترتبط بالقيم الوطنية والتعبير الإبداعي، من خلال الرسائل والرسومات التي أُنتجت ضمن أنشطة المبادرة.

4

المملكـة العربية السعودية



تمهيد:

يُعد التعليم في المملكة العربية السعودية منظومة متكاملة ومتدرجة النشأة والتطور، قامت منذ بداياتها على أسس تنظيمية واضحة تهدف إلى بناء نظام تعليمي موحد ومترابط يخدم احتياجات الدولة والمجتمع. فقد بدأت ملامح التعليم العام بشكل مؤسسي مبكر مع إنشاء مديرية المعارف عام 1344هـ (1926م)، والتي شكّلت اللبنة الأولى في بناء هيكل تعليمي منظم، ثم تتابعت مراحل التطوير عبر إنشاء مجلس المعارف وتوسيع نطاق الإشراف ليشمل مختلف مناطق المملكة، بما يعكس توجهًا مبكرًا نحو مركزية التعليم وتوحيد سياساته (وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية، 2026م).

ومع توسع الدولة وتطورها، تأسست وزارة المعارف عام 1373هـ (1953م)، والتي تولت الإشراف على التعليم العام للبنين في مراحله المختلفة، وكان من أبرز القائمين عليها الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود-رحمه الله- أول وزير لها، مما أسهم في ترسيخ بنية تعليمية أكثر تنظيمًا وتخصصًا. كما شهد التعليم العام تطورًا مهمًا بإنشاء الرئاسة العامة لتعليم البنات عام 1379هـ (1959م)، ثم توحيد مسارات التعليم لاحقًا بدمج الجهات التعليمية تحت مظلة واحدة، وصولاً إلى تأسيس وزارة التعليم بصيغتها الحديثة، بما عزز التكامل بين التعليم العام (وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية، 2026م).

وفي موازاة ذلك، شهد التعليم العالي تطورًا مؤسسيًا مستقلاً منذ إنشاء وزارة التعليم العالي عام 1395هـ (1975م)، والتي أسهمت في توسع الجامعات والتخصصات العلمية وتوزعها جغرافيًا في مختلف مناطق المملكة، بما يواكب احتياجات التنمية وسوق العمل. وقد أسهم هذا التوسع في بناء قاعدة أكاديمية وبحثية قوية تدعم مسارات التنمية الوطنية (وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية، 2026م).

وجاءت مرحلة الدمج التاريخي لوزارتي التعليم العام والتعليم العالي عام 2015م في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، لتشكل نقطة تحول مهمة نحو توحيد الجهود التعليمية تحت مظلة واحدة، بهدف تعزيز الترابط بين المخرجات التعليمية واحتياجات التعليم الجامعي وسوق العمل، وتحقيق تكامل إستراتيجي يعزز كفاءة النظام التعليمي ويزيد من فاعليته (وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية، 2026م-أ).

وانطلاقًا من هذا التطور المؤسسي، تعمل وزارة التعليم على تحقيق مجموعة من الغايات والأهداف العامة التي تهدف إلى تحسين البيئة التعليمية ومؤسساتها ومخرجاتها، بما يعزز التنافسية العالمية في قطاع التعليم. ومن أبرز هذه الأهداف: تعزيز مشاركة الأسرة في التحضير

لمستقبل الأبناء، وبناء رحلة تعليمية متكاملة، وتحسين تكافؤ فرص الحصول على التعليم، ورفع جودة المخرجات التعليمية الأساسية، وتحسين ترتيب المؤسسات التعليمية، وتوفير معارف نوعية للطلبة المتميزين في المجالات ذات الأولوية، إضافة إلى ضمان المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل (وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية، 2026م-ب).

ويقوم النظام التعليمي في المملكة على سلم تعليمي متدرج ومترابط يبدأ بمرحلة الطفولة المبكرة، تليها المرحلة الابتدائية من الصف الأول إلى السادس، ثم المرحلة المتوسطة (الأول، الثاني، الثالث متوسط)، ثم المرحلة الثانوية بمساراتها (الأول، الثاني، الثالث ثانوي)، وصولاً إلى مرحلة التعليم الجامعي، بما يضمن بناء تعلم تراكمي متصل يعزز النمو المعرفي والمهاري للمتعلم عبر مختلف المراحل.

وانطلاقًا من هذا التسلسل التعليمي المتكامل، تمثل مرحلة الطفولة المبكرة الأساس التأسيسي الأول في بناء شخصية الطفل وتنمية قدراته في سنواته الأولى، حيث تُعد هذه المرحلة نقطة الانطلاق في تشكيل المهارات اللغوية والاجتماعية والمعرفية والانفعالية، وتؤثر بشكل مباشر في مسار التعلم اللاحق. كما تحظى هذه المرحلة باهتمام متزايد ضمن توجهات وزارة التعليم، نظرًا لدورها المحوري في رفع جودة المخرجات التعليمية على المدى الطويل، وبناء قاعدة تعليمية صلبة تدعم نجاح الطالب في المراحل اللاحقة من السلم التعليمي.

وبناءً على ما سبق، يستعرض هذا الجزء حالة مرحلة الطفولة المبكرة في المملكة العربية السعودية، وفق محاور التقرير الستة، بما يتيح تقديم قراءة تحليلية شاملة لواقعها وتوجهاتها التطويرية.

- **الحوكمة والأطر التنظيمية**، التي تحدد السياسات والإجراءات المؤثرة على الطفولة المبكرة.
- **الوصول والمشاركة**، لضمان تمتع جميع الأطفال بالفرص التعليمية والبيئية المناسبة.
- **المناهج والأنشطة التربوية** المقدمة للأطفال، ومدى توافقها مع الاحتياجات التنموية والمعايير الدولية.
- **الكوادر البشرية** العاملة في المرحلة، من حيث التأهيل الأكاديمي، التدريب المستمر، والاستقرار المهني.
- **البيئة المدرسية والتجهيزات الداعمة** لنمو الطفل وتعلمه، بما يشمل الفضاءات التعليمية، الأدوات، والمواد الداعمة للأنشطة التعليمية.
- **دور القطاع الخاص وحجم إسهامه**، إلى جانب نماذج الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز جودة الخدمات المقدمة للأطفال.

المحور الأول: الحوكمة والأطر التنظيمية:

يستعرض هذا المحور منظومة الحوكمة والأطر التنظيمية لمرحلة الطفولة المبكرة في المملكة العربية السعودية، بما يشمل الجهات المشرفة، والتشريعات والسياسات المنظمة، وآليات الرقابة والمتابعة، ومؤشرات الجودة، والسلم التعليمي، إضافة إلى أبرز المبادرات الوطنية الرامية إلى تطوير القطاع وتعزيز جودة خدمات الطفولة المبكرة.

1. الجهات المشرفة على مرحلة الطفولة المبكرة:

وفقًا لما ورد في إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة فيما يتعلق بالجهات المشرفة على مرحلة الطفولة المبكرة، تشرف على مرحلة الطفولة المبكرة في المملكة العربية السعودية وزارة التعليم بوصفها الجهة الرئيسة المسؤولة عن تقديم الخدمات التعليمية في هذه المرحلة، إلى جانب عدد من الجهات الحكومية الداعمة ذات العلاقة التي تسهم في تقديم خدمات مساندة ومتكاملة. وتشمل هذه الجهات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ومجلس شؤون الأسرة، ووزارة الصحة، ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، حيث تعمل ضمن نطاق اختصاصاتها على دعم الجوانب الاجتماعية والصحية والأسرية والدينية ذات الصلة بالطفولة المبكرة. وبذلك يتضح أن الإشراف على هذه المرحلة يتم ضمن إطار متعدد الجهات تقوده وزارة التعليم وتتكامل فيه أدوار الجهات القطاعية الأخرى.

2. الأطر التشريعية والتنظيمية:

وبخصوص وجود تشريعات أو لوائح خاصة بتنظيم مرحلة الطفولة المبكرة، أشارت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة إلى أنه يوجد في المملكة العربية السعودية إطار تشريعي وتنظيمي شامل ينظم مرحلة الطفولة المبكرة في الدولة، يتكون من مجموعة من الأنظمة والسياسات واللوائح والأدلة التنظيمية الوطنية التي تطورت عبر مراحل زمنية متتابعة. ويستند هذا الإطار إلى أساسيات عامة مثل نظام التعليم في المملكة، ونظام الحكم الأساسي، واتفاقية حقوق الطفل، إضافة إلى الأنظمة الوطنية ذات العلاقة بحماية الطفل مثل نظام الحماية من الإيذاء ولائحته التنفيذية، ونظام حماية الطفل ولائحته التنفيذية، ونظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما يعزز هذا الإطار قرارات تنظيمية وتوجيهية تحدد الأدوار والمسؤوليات، من أبرزها قرار مجلس الوزراء الذي يؤكد اختصاص وزارة التعليم برياض الأطفال للفئة العمرية (3–6 سنوات)، إلى جانب سياسة تنمية الطفولة المبكرة، والنموذج الإشرافي في ضوء تمكين المدرسة،

والدليـل التنظيمـي لمدارس التعليم العام، والضوابط التنظيمية لمرحلة الحضانة ورياض الأطفال، والسياسة الوطنية لحماية الطفل في المؤسسات التعليمية. ويُضاف إلى ذلك مشروع نظام التعليم العام قيد الاعتماد.

وفيمـا يتعلـق بتحديث هذه التشـريعات واللوائـح، أفادت الإجابة بأنها تُراجع وتُحدّث بشـكل دوري وفق المستجدات التنظيمية والتشغيلية وبحسب الجهة المختصة، وذلك كل عدد من السنوات يختلف وفق طبيعة النظام والجهة المعنية بالتحديث.

تنظيم مرحلة الطفولة المبكرة في المملكة العربية السـعودية يسـتند إلى منظومة تشـريعية متعددة المسـتويات تجمع بين الأنظمة العامة للدولة، والأنظمة المتخصصة بحماية الطفل وحقوقه، والسياسات التعليمية والتنظيمية التي تحدد بشكل مباشر آليات تقديم الخدمات والإشـراف عليها، مع الإشـارة إلى أن هذه التشـريعات واللوائح تخضع للتحديث الدوري بما يواكب المستجدات التنظيمية والتشغيلية ووفقاً لطبيعة كل نظام والجهة المختصة به.

3. الإستراتيجية وطنية خاصة بتنظيم مرحلة الطفولة المبكرة:

أشـارت إجابـة المملكـة العربيـة السـعودية عـن الاسـتبانة إلـى أنه يوجـد في المملكـة العربية السـعودية توجـه إسـتراتيجي وطنـي لتنظيـم مرحلـة الطفولة المبكـرة، حيث ترتبط هـذه المرحلة ضمـن الإطار العام للإسـتراتيجية وزارة التعليـم للتعليم والتدريب، والتي تتضمن مكونات خاصة بالطفولة المبكرة. كما تتكامل هذه الإستراتيجية مع التوجهات الوطنية الشاملة في المملكة العربية السعودية، وفي مقدمتها رؤية السعودية 2030 وبرنامج تنمية القدرات البشرية، بما يعكس الأهمية الإسـتراتيجية لهـذه المرحلـة ضمـن منظومة تنمية رأس المال البشـري. وفي هذا السـياق، يسـهم المركـز الوطنـي للمناهـج في تطويـر الإسـتراتيجية الوطنيـة للمناهـج، حيث تُعد مرحلـة الطفولة المبكرة إحدى الفئات الرئيسة المستهدفة ضمن هذا التوجه التطويري.

تنظيم مرحلة الطفولة المبكرة يتم في إطار يجمع بين الإستراتيجيات القطاعية لوزارة التعليم والتوجهات الوطنية الشاملة، بما يضمن اتساق السياسات وتكاملها عبر مختلف المستويات.

4. آليات الرقابة والمتابعة لجودة مرحلة الطفولة المبكرة:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة وجود آليات رسمية ومنظمة لرصد وضمان جودة مرحلة الطفولة المبكرة في المملكة العربية السعودية، تتم من خلال تكامل الأدوار بين وزارة التعليم وهيئة تقويم التعليم والتدريب، بما يضمن تقويم الأداء ورفع جودة الخدمات المقدمة. ويُعد إصدار وثيقة معايير التقويم المدرسي لمدارس الطفولة المبكرة ورياض الأطفال أحد أبرز هذه الأدوات، حيث توفر إطارًا مرجعيًا لتقويم وتصنيف جودة الأداء المدرسي وفق معايير ومؤشرات محددة تسهم في التحسين المستمر ورفع كفاءة المخرجات التعليمية.

وفيما يتعلق بمرتكزات منظومة التقويم وآليات المتابعة والرقابة، أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة أن هذه المنظومة تستند إلى مجموعة من الموجهات، من أهمها تمكين المدرسة من تطوير قدراتها وتحسين أدائها، وتعزيز الاستخدام الأمثل للموارد، ودعم عمليات التعليم والتعلم بما يلبي احتياجات المتعلمين بمختلف فئاتهم، إضافة إلى رفع نواتج التعلم وتعزيز القيم والهوية الوطنية وتنمية المهارات الأساسية ومهارات المستقبل. وتشمل معايير التقويم أربعة مجالات رئيسة هي: الإدارة المدرسية، والتعليم والتعلم، ونواتج التعلم، والبيئة المدرسية، وتتضمن (11) معيارًا و(52) مؤشرًا تقويميًا.

كما أشارت إجابة المملكة عن الاستبانة، فيما يتعلق بالزيارات الميدانية وآليات المتابعة، إلى أن إدارات التعليم تقوم بمتابعة مؤسسات الحضانة ورياض الأطفال وفق خطط للزيارات الميدانية وبرامج دعم محددة ضمن الخطة التنفيذية، وبالتكامل مع ما يُطبق في برنامج التقويم المدرسي لدى هيئة تقويم التعليم والتدريب، دون تحديد عدد ثابت للزيارات السنوية؛ إذ تُنفذ وفق الاحتياج والخطط المعتمدة.

> نظام الرقابة والمتابعة في مرحلة الطفولة المبكرة يعتمد على إطار وطني متكامل يجمع بين التقويم المؤسسي والزيارات الميدانية والالتزام بالمواصفات والمعايير الوطنية، بما يضمن شمولية التقييم واستدامة تحسين الجودة.

وأظهرت الإجابة كذلك أن نطاق الرقابة والمتابعة يشمل جميع الجوانب الرئيسة ذات العلاقة بجودة بيئة التعلم، بما في ذلك الكادر التعليمي والإداري والمساعدون، والمناهج والأنشطة التعليمية، والبيئة التعليمية والتجهيزات المدرسية، إضافة إلى جوانب الأمن والسلامة وحماية

الطفل، وذلك ضمن إطار تقويمي شـامل تشـرف عليه الجهات المختصة. ويُضاف إلى ذلك وجود مواصفـات داعمـة للجودة مثل مواصفـات بيئة الطفولة المبكـرة (SASO–3055) ومواصفات جودة المنهج التعليمي (SASO–3001)، بما يعزز اتساق معايير الجودة ويدعم تطوير الممارسات التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة.

5. مؤشرات المتابعة:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بمؤشرات قياس جودة مرحلة الطفولـة المبكـرة، وجـود مؤشـرات محددة ومعتمدة لـدى هيئة تقويم التعليم والتدريب، تسـتند إلى إطار تقويمي شامل يتضمن معايير ومؤشرات أداء واردة في وثيقة معايير التقويم المدرسي لمدارس الطفولـة المبكـرة ورياض الأطفـال. ويتضمن هذا الإطـار (11) معيارًا و(52) مؤشـرًا تقويميًا، تمثل مرجعًـا رئيسًـا لقيـاس جـودة الأداء المدرسـي، وتغطي مجالات الإدارة المدرسـية، والتعليـم والتعلم، ونواتج التعلم، والبيئة المدرسية، بما يتيح قياسًا متكاملاً لمختلف جوانب الجودة في هذه المرحلة.

كمـا بينـت الإجابة ارتباط هذه المؤشـرات بمجموعة من الموجهـات التطويرية التي تركز على تمكين المدرسة، والتحسين المستمر للأداء، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، ودعم تعلم مختلف فئات المتعلـمين، إلـى جانـب رفع نواتج التعلـم وتعزيز القيم والهويـة الوطنية وتنمية مهارات المسـتقبل. وتتكامـل هذه المؤشـرات مع الآليات الرقابيـة والمعايير التقويمية والمواصفات القياسـية الوطنية، بما يدعم بناء منظومة متكاملة لقياس جودة مرحلة الطفولة المبكرة ومتابعتها بصورة مستمرة.

وفيما يتعلق بتوظيف نتائج المتابعة والتقويم في تحسين الأداء وتطوير البرامج، أشارت إجابة المملكـة عـن الاسـتبانة إلـى أن هيئة تقويم التعليم والتدريب تسـتفيد من نتائـج التقويم في تطوير خدمـات دعـم التميـز المدرسـي؛ إذ تُنفـذ خطط للزيـارات الإشـرافية لمقدمي الخدمات اسـتنادًا إلـى تصنيف أداء المدارس ضمن مسـتويات: (التهيئـة، والانطلاق، والتقدم، والتميز)، وفق معايير ومؤشـرات أداء محـددة. كمـا تُقـاس جـودة خدمات دعم التميز المدرسـي بصـورة دورية في ضوء نتائج التقويم، من خلال مؤشرات رئيسة تشمل متوسط الأداء العام في مجالات الإدارة المدرسية، والتعليم والتعلم، ونواتج التعلم، إضافة إلى نسبة المدارس التي تحقق مستويي التقدم والتميز.

> منظومة مؤشرات المتابعة لا تقتصر على القياس فحسب، بل تمتد لتشمل استخدام النتائج في التحسين والتطوير المستمر للأداء والبرامج التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة.

6. السلم التعليمي لمرحلة الطفولة المبكرة:

يستعرض الجدول (14) السلم التعليمي لمرحلة الطفول المبكرة في المملكة العربية السعودية:

جدول (14) السلم التعليمي لمرحلة الطفول المبكرة في المملكة العربية السعودية

المستوى الدولي (ISCED)*	المسمى الدولي	العمر النموذجي	العمر المحدد لديكم في كل مستوى	مدى وجود المستوى في الدولة (يوجد- لا يوجد)	الزامية المرحلة (إلزامي- غير إلزامي)	اسم المستوى
ISCED 010	رعاية وتنمية الطفولة المبكرة (ECEC 0–3)	أقل من 3 سنوات	من الميلاد على ما قبل سنة	يوجد	غير إلزامي	الرضع
			من سنة إلى ما قبل سنتين		غير إلزامي	الدارجون
			من سنتين إلى ما قبل ثلاث سنوات		غير إلزامي	الفطم
ISCED 020 – سنة 1	ما قبل ابتدائي (Pre-Primary 1)	4–3	4–3	يوجد	غير إلزامي	KG1
ISCED 020 – سنة 2	ما قبل ابتدائي (Pre-Primary 2)	5–4	5–4	يوجد	غير إلزامي	KG2
ISCED 020 – سنة 3	ما قبل ابتدائي متقدم	6–5	6–5	يوجد	غير إلزامي	KG3

*ملاحظة: هذا التصنيف مستند إلى المعايير الدولية للتعليم (ISCED 2011) الصادر عن اليونسكو، ويهدف إلى معرفة توافق الأنظمة الوطنية مع المعيار الدولي من حيث العمر، إلزامية المرحلة، وتسلسل المراحل قبل الابتدائي

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بالسلم التعليمي لمرحلة الطفولة المبكرة، أن تنظيم هذه المرحلة يتوافق من حيث التسلسل العمري العام مع التصنيف الدولي المعياري للتعليم (ISCED)، كما يتضح من الجدول (14). ويشمل المستوى (ISCED 010)، المخصص لرعاية وتنمية الطفولة المبكرة للأطفال دون سن الثالثة، ثلاث فئات عمرية في المملكة؛ هي: الرضع من الميلاد إلى ما قبل سنة، والدارجون من سنة إلى ما قبل سنتين، والفطم من سنتين إلى ما قبل ثلاث سنوات. وتندرج هذه الفئات ضمن المستوى نفسه، وجميعها غير إلزامية.

كما بينت الإجابة أن مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي (ISCED 020) تمتد من عمر ثلاث سنوات إلى ست سنوات، وتتوزع على ثلاثة مستويات متتابعة؛ هي: KG1 للفئة العمرية (4–3 سنوات)، وKG2 للفئة العمرية (5–4 سنوات)، وKG3 للفئة العمرية (6–5 سنوات). وأظهرت البيانات أن المستويات الثلاثة موجودة في المملكة، وأن الالتحاق بها غير إلزامي.

وبوجه عام، يتضح من بيانات إجابة المملكة عن الاستبانة أن السلم التعليمي لمرحلة الطفولة المبكرة يغطي بصورة متدرجة الفئات العمرية منذ الميلاد وحتى سن السادسة؛ إذ يشمل ثلاث فئات عمرية ضمن رعاية وتنمية الطفولة المبكرة (ISCED 010)، تليها ثلاثة مستويات لمرحلة ما قبل التعليم الابتدائي (ISCED 020). كما يظهر توافق الأعمار المحددة لهذه المستويات مع الأعمار النموذجية في تصنيف (ISCED)، مع كون جميع مستويات مرحلة الطفولة المبكرة في المملكة غير إلزامية.

7. مبادرات أو سياسات وطنية في محور الحوكمة والأطر التنظيمية في مرحلة الطفولة المبكرة:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بحوكمة وتنظيم مرحلة الطفولة المبكرة، وجود منظومة من المبادرات والسياسات الوطنية الداعمة لتنظيم هذه المرحلة وتطويرها، بما يعكس توجهًا نحو تعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية ورفع جودة الخدمات المقدمة.

وبينت الإجابة أن من أبرز هذه المبادرات مبادرة تطوير متطلبات واشتراطات رياض الأطفال، التي تستهدف تحديث اللوائح والسياسات بما يتوافق مع المعايير الدولية، بما يدعم توفير بيئة تعليمية آمنة وعالية الجودة. كما أشارت إلى مبادرة تعزيز التوسع في الطفولة المبكرة، التي تركز على التوسع في البنية التحتية من خلال إنشاء المباني والفصول وتأهيلها، وتعزيز مشاركة القطاعين الخاص وغير الربحي، بما يسهم في رفع نسب الالتحاق برياض الأطفال ودعم استدامة التوسع في خدماتها.

وفيما يتعلق بالأطر المنظمة للعمل التعليمي، أوضحت الإجابة أن دليل الخطط الدراسية يمثل مرجعًا إجرائيًا لتنظيم العمل المدرسي، حيث يتولى المركز الوطني للمناهج مهام تطوير المناهج والأطر الوثائق التعليمية، فيما تتولى وزارة التعليم التطبيق ومتابعة الالتزام، مع العمل على تطويره بصورة مستمرة. كما يؤكد الإطار الوطني للمناهج أهمية مرحلة الطفولة المبكرة بوصفها مرحلة أساسية ضمن البناء التعليمي الوطني.

كما أشارت الإجابة، في جانب حوكمة البيانات، إلى إصدار وزارة التعليم مجموعة من السياسات التي تشمل بيانات مرحلة الطفولة المبكرة، من بينها سياسة حماية البيانات الشخصية، وسياسة تصنيف البيانات، وسياسة مشاركة البيانات، بما يدعم تنظيم إدارة البيانات وحمايتها وتعزيز كفاءة التعامل معها.

المحور الثاني: الوصول والمشاركة:

نستعرض في هذا المحور مدى إتاحة خدمات الطفولة المبكرة وعدالة الوصول إليها عبر مختلف الفئات والمناطق الجغرافية. كما يسلط الضوء على معدلات القيد والاستمرارية في البرامج، بما يعكس كفاءة النظام في استيعاب الأطفال واستبقائهم. ويُعد هذا المحور أساسًا لفهم مستوى الشمولية في المرحلة المبكرة ومدى توافقها مع مبادئ تكافؤ الفرص.

1. معدلات القيد في مرحلة الطفولة المبكرة:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة بيانات حول أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة خلال العام الدراسي 2025–2026م، موزعة وفق الجنس، ونوع المدرسة، والمنطقة الجغرافية، ويعرض الجدول (15) هذه البيانات تفصيلاً.

الجدول (15): أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في المملكة العربية السعودية خلال العام الدراسي 2025–2026م وفق الجنس ونوع المدرسة.

المتغير		النوع		نوع المدرسة			المنطقة الجغرافية	
		ذكور	إناث	حكومي	أهلي/ خاص	عالمي وأجنبي	مدينة	ريفية أو نائية (قرى وضواحي، هجر،.....)
أعداد الأطفال	أقل من 3 سنوات		–	–	–	–	–	–
	من 3–6 سنوات (المستويات الأول والثاني والثالث)	200.750	205.293	256.048	88.708	61.287	–	–
عدد المدارس	أقل من 3 سنوات	–	–	–	–	–	–	–
	من 3–6 سنوات	–	5.638	3.730	1.203	705	–	–
عدد الفصول	أقل من 3 سنوات	–	–	–	–	–	–	–
	من 3–6 سنوات	–	21.955	11.630	6.058	4.267	–	–

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بأعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة، أن إجمالي الأطفال الملتحقين ضمن الفئة العمرية (3–6 سنوات) بلغ 406,043 طفلاً وطفلة، منهم 200,750 من الذكور و205,293 من الإناث، بما يعكس تقاربًا في أعداد الملتحقين بين الجنسين، مع ارتفاع طفيف في عدد الإناث.

وفيما يتعلق بتوزيع الملتحقين وفق نوع المدرسة، بينت الإجابة أن المدارس الحكومية تستوعب العدد الأكبر من الأطفال، حيث بلغ عددهم 256,048 طفلاً، مقارنة بـ88,708 أطفال في المدارس

الأهلية/الخاصة، و61,287 طفلاً في المدارس العالمية والأجنبية، مما يشير إلى أن القطاع الحكومي يمثل المزود الرئيس لخدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في المملكة.

كما أوضحت الإجابة، فيما يتعلق بعدد المؤسسات التعليمية المقدمة لهذه البرامج، أن عدد المدارس التي تقدم برامج مرحلة الطفولة المبكرة للفئة العمرية (3–6 سنوات) بلغ 5,638 مدرسة، منها 3,730 مدرسة حكومية، و1,203 مدارس أهلية/خاصة، و705 مدارس عالمية وأجنبية، وهو ما يبين أن المدارس الحكومية تشكل النسبة الأكبر من المؤسسات التعليمية التي تقدم برامج هذه المرحلة.

أما فيما يتعلق بعدد الفصول الدراسية، فقد أظهرت بيانات الاستبانة أن إجمالي عدد الفصول المخصصة لبرامج مرحلة الطفولة المبكرة بلغ 21,955 فصلاً، منها 11,630 فصلاً في المدارس الحكومية، و6,058 فصلاً في المدارس الأهلية/الخاصة، و4,267 فصلاً في المدارس العالمية والأجنبية، بما يعكس توزيع الطاقة الاستيعابية للفصول بين مختلف أنواع المدارس.

جدول (16): أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في المملكة العربية السعودية خلال العام الدراسي 2025–2026م.

المستوى الدولي (ISCED)*	المسمى الدولي	العمر النموذجي	عدد الطلبة في كل مستوى للعام 2025–2026م	
			ذكور	إناث
ISCED 010	رعاية وتنمية الطفولة المبكرة (ECEC 0–3)	أقل من 3 سنوات	جاري العمل على تطوير بيانات خاصة بالحضانة من عمر0–3 سنوات	جاري العمل على تطوير بيانات خاصة بالحضانة من عمر0–3 سنوات
ISCED 020 – سنة 1	ما قبل ابتدائي (Pre-Primary 1)	3–4 (المستوى الأول)	11,970	14,039
ISCED 020 – سنة 2	ما قبل ابتدائي (Pre-Primary 2)	4–5 (المستوى الثاني)	63,117	68,945
ISCED 020 – سنة 3	ما قبل ابتدائي متقدم	5–6 (المستوى الثالث)	147,538	150,905

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق ببرامج رعاية وتنمية الطفولة المبكرة (ISCED 010) المخصصة للأطفال دون سن الثالثة، أن قاعدة بيانات الحضانات للفئة العمرية (0–3 سنوات) لا تزال قيد التطوير؛ ولذلك لم تُدرج أعداد الملتحقين بهذه البرامج ضمن إحصاءات العام الدراسي 2025–2026م.

أما فيما يتعلق بمرحلة ما قبل التعليم الابتدائي (ISCED 020)، فقد بينت بيانات الاستبانة تدرجًا تصاعديًا في أعداد الملتحقين مع التقدم في المستوى التعليمي؛ إذ بلغ عدد الملتحقين في المستوى الأول (Pre-Primary 1)، للفئة العمرية (3–4 سنوات)، 26,009 طفلاً وطفلة، منهم 11,970 من الذكور و14,039 من الإناث.

وفي المستوى الثاني (Pre–Primary 2)، للفئة العمرية (4–5 سنوات)، أظهرت الإجابة ارتفاع عدد الملتحقين إلى 132,062 طفلاً وطفلة، منهم 63,117 من الذكور و68,945 من الإناث، بما يعكس زيادة ملحوظة في أعداد الملتحقين مقارنة بالمستوى الأول.

كما بينت بيانات الإجابة عن الاستبانة أن المستوى الثالث (Pre–Primary 3)، المخصص للفئة العمرية (5–6 سنوات)، سجل أعلى أعداد الملتحقين؛ إذ بلغ إجماليهم 298,443 طفلاً وطفلة، منهم 147,538 من الذكور و150,905 من الإناث، ليشكل بذلك أكبر شريحة من الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة.

وبوجه عام، يتضح من تحليل البيانات الواردة في إجابة المملكة عن الاستبانة وجود اتجاه تصاعدي في أعداد الأطفال الملتحقين كلما تقدم العمر والمستوى التعليمي، مع تقارب واضح بين أعداد الذكور والإناث في مختلف المستويات وارتفاع طفيف في أعداد الإناث. كما تتركز النسبة الأكبر من الملتحقين في المستوى الثالث، الذي يسبق الانتقال إلى التعليم الابتدائي مباشرة.

2. الاستمرارية والبقاء في البرنامج:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق باستمرارية الأطفال في برامج مرحلة الطفولة المبكرة حتى الانتقال إلى المرحلة الابتدائية، أن نسبة الاستمرارية تقع ضمن الفئة المتوسطة، حيث تتراوح بين 50% وأقل من 75% من الأطفال الملتحقين بالبرنامج.

3. شمولية الوصول (العدالة في القبول):

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بشمولية الوصول والعدالة في القبول بمرحلة الطفولة المبكرة، أن فرص الالتحاق المتاحة للأطفال في المناطق الريفية والنائية ما تزال محدودة، إذ تقل نسبة الأطفال المتاح لهم الالتحاق عن 50% من إجمالي الأطفال في هذه المناطق. وتشير هذه النتيجة إلى وجود تفاوت في مستوى الإتاحة بين المناطق الجغرافية، بما يبرز أهمية التوسع في التغطية الجغرافية لخدمات الطفولة المبكرة وتعزيز إتاحة برامجها في المناطق الريفية والنائية، دعمًا لتكافؤ الفرص التعليمية.

4. آلية لانتقال الأطفال من مرحلة الطفولة المبكرة إلى الصف الأول الابتدائي:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بانتقال الأطفال من مرحلة الطفولة المبكرة إلى الصف الأول الابتدائي، وجود آلية واضحة وشاملة لتنظيم عملية الانتقال بين المرحلتين، تتضمن عددًا من الممارسات الداعمة للانتقال التدريجي، من بينها زيادة الوقت الذي يقضيه الطفل في برامج الطفولة المبكرة، وتعزيز التعاون والتنسيق بين مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي، بما يسهم في تهيئة الأطفال ودعم انتقالهم بصورة سلسة ومنظمة إلى الصف الأول الابتدائي.

تتميز المنظومة بوجود آلية انتقال واضحة ومنظمة بين الطفولة المبكرة والمرحلة الابتدائية، تعتمد على ممارسات تدريجية وتنسيق مؤسسي يسهم في ضمان انتقال سلس ومدروس للأطفال.

5. مشاركة الوالدين والمجتمع:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بمشاركة الوالدين والمجتمع في برامج الطفولة المبكرة، وجود سياسات وإطار وطني واضح يدعم هذه المشاركة، كما ورد في الضوابط التنظيمية للحضانة ورياض الأطفال الصادرة عن وزارة التعليم، التي تؤكد أهمية تفعيل دور أولياء الأمور ومشاركتهم في أنشطة الحضانة والروضة. كما تدعم ذلك أدلة وأنشطة المنهج الوطني للحضانة ورياض الأطفال ودليل الأسرة، بما يعكس توجهًا رسميًا نحو تعزيز الشراكة بين مؤسسات الطفولة المبكرة والأسرة.

وفيما يتعلق ببرامج الإرشاد والتوعية الأسرية، بينت الإجابة وجود برامج إرشادية وتوعوية موجهة إلى الأسرة، تغطي جوانب صحية وتعليمية ووطنية وغيرها، وتُنفذ ضمن خطط تشغيلية تنظمها الروضات والحضانات وإدارات التعليم في المناطق بالتعاون مع أصحاب المصلحة، بهدف دعم تعلم الأطفال في المنزل وتعزيز دور الأسرة في العملية التعليمية.

كما أوضحت الإجابة، فيما يتعلق بالتواصل مع أولياء الأمور، وجود سياسات تلزم مؤسسات الطفولة المبكرة بالتواصل المنتظم معهم بشأن تقدم أطفالهم، استنادًا إلى الضوابط التنظيمية للحضانة ورياض الأطفال، بما يدعم استمرارية التواصل والتكامل التربوي بين الأسرة والمؤسسة التعليمية.

أما فيما يتعلق بالشراكة مع المجتمع المحلي، فقد أشارت إجابة المملكة عن الاستبانة إلى أن السياسات الوطنية تشجع على تعزيز الشراكة بين مؤسسات الطفولة المبكرة والمجتمع المحلي، بما يسهم في تكامل أدوار الأسرة والمؤسسة التعليمية والمجتمع في دعم نمو الطفل وتعلمه.

يوجد إطار وطني وسياسات داعمة بشكل واضح لمشاركة الوالدين والمجتمع، مدعومة بضوابط تنظيمية وأدلة منهجية وبرامج توعوية وإرشادية تسهم في تعزيز دور الأسرة في دعم تعلم الطفل، إضافة إلى سياسات تواصل منتظم بين مؤسسات الطفولة المبكرة وأولياء الأمور. كما تعكس السياسات العامة اتجاهًا إيجابيًا نحو تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي بما يدعم تكامل الأدوار في تنمية الطفل.

6. مبادرات وطنية في محور الوصول والمشاركة:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بمحور الوصول والمشاركة في مرحلة الطفولة المبكرة، اهتمام وزارة التعليم بتعزيز حق الطفل في التعليم وتمكينه من الالتحاق ببرامج الطفولة المبكرة للفئة العمرية (3–6 سنوات)، وتهيئته للانتقال إلى مراحل التعليم العام اللاحقة. ويأتي ذلك في إطار قرار معالي وزير التعليم رقم (24936) وتاريخ 1440/6/6هـ، الذي قضى بالتوسع في مدارس الطفولة المبكرة لتشمل رياض الأطفال والصفوف الأولية، بما يدعم توسيع فرص الوصول إلى التعليم المبكر.

كما بينت الإجابة دعم هذا التوجه من خلال توفير منصات تعليمية افتراضية وفق معايير التعلم عن بُعد، ممثلة في منصتي «مدرستي» و«روضتي»، اللتين أسهمتا في دعم استمرارية العملية التعليمية خلال فترات التعليم عن بُعد، بما يتسق مع توجهات المملكة نحو تعزيز التعليم الرقمي والتعلم الذاتي.

وفيما يتعلق بقياس مستوى الوصول والمشاركة، أوضحت الإجابة ارتباط هذا المحور بعدد من المؤشرات الإستراتيجية ضمن هدف تسريع وتيرة نمو قطاع التعليم ما قبل الابتدائي. ومن أبرزها مؤشر نسبة الالتحاق بالتعليم في مرحلة رياض الأطفال، الذي يقيس نسبة الأطفال من عمر (3 إلى أقل من 6 سنوات) الملتحقين برياض الأطفال لدى الجهات التعليمية المختلفة، بما فيها وزارة التعليم ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. ويعكس هذا المؤشر مدى إتاحة فرص الالتحاق بهذه المرحلة، ويستند إلى برنامج تنمية القدرات البشرية.

كما أشارت الإجابة إلى مؤشر معدل القيد في رياض الأطفال، الذي يقيس نسبة الأطفال المقيدين في مستويات رياض الأطفال (1، 2، 3) إلى إجمالي عدد الأطفال في الفئة العمرية (3–5 سنوات). ويُعد هذا المؤشر من المؤشرات الرئيسة الواردة في الإستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب، ويسهم في رصد مستوى المشاركة في التعليم المبكر ومتابعة التقدم في سياسات التوسع في إتاحة خدمات رياض الأطفال.

تبرز مبادرات وطنية نوعية تعكس توجهًا إستراتيجيًا نحو توسيع الوصول وتحسين جودة المشاركة، من خلال التوسع في رياض الأطفال ودمج الصفوف الأولية، وإطلاق منصات تعليمية رقمية مثل «مدرستي" و«روضتي" التي دعمت استمرارية التعليم عن بعد، إضافة إلى وجود مؤشرات وطنية دقيقة لقياس الالتحاق ومعدل القيد في رياض الأطفال، بما يعكس تطورًا في التخطيط والمتابعة ورفع كفاءة القطاع بما يتسق مع مستهدفات التنمية ورؤية المملكة.

المحور الثالث: المناهج والأنشطة:

يستعرض هذا المحور منظومة المناهج والأنشطة في مرحلة الطفولة المبكرة، من حيث فلسفة المنهج وتوجهاته التربوية، ومجالات المحتوى التعليمي ومدى شموليته وتكامله. كما يوضح طبيعة الوثائق والإرشادات التربوية الداعمة لتطبيق المنهج، ودورها في توجيه الممارسات الصفية وتعزيز جودة التعليم. ويتناول المحور كذلك القيم التربوية المضمنة في المنهج وكيفية توظيفها داخل الأنشطة التعليمية، إضافة إلى الأنشطة الداعمة لنمو الطفل في مختلف الجوانب، وآليات التقييم والمتابعة النمائية. ويهدف هذا المحور إلى تقديم صورة شاملة عن تكامل عناصر المنهج والأنشطة ومدى اتساقها مع أهداف مرحلة الطفولة المبكرة.

1. فلسفة المنهج وتوجهاته:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بفلسفة المنهج في مرحلة الطفولة المبكرة، أنها ترتكز على أسس تربوية تتسم بالشمول والتكامل، وتراعي النمو المتكامل للطفل في الجوانب المعرفية واللغوية والاجتماعية والحركية والانفعالية. كما بينت الإجابة أن هذه الفلسفة معتمدة رسميًا وملزمة، وموثقة بصورة تفصيلية في وثائق المنهج، بما يوفر إطارًا منظمًا يوجه الممارسات التعليمية في هذه المرحلة.

وفيما يتعلق بتوجهات المنهج وإستراتيجيات التعلم، أوضحت الإجابة اعتماد المنهج على التعلم من خلال اللعب والاستكشاف النشط، وأن هذا التوجه معتمد وملزم ومفصل ضمن وثائق المنهج. ويعكس ذلك توجهًا نحو توظيف ممارسات تعليمية تفاعلية تتيح للطفل التعلم من خلال الخبرة والمشاركة والاستكشاف، وتسهم في تنمية مهارات التفكير والتعلم لديه.

أما فيما يتعلق بإتاحة تطبيق المناهج الدولية أو النماذج التربوية العالمية، فقد بينت إجابة المملكة عن الاستبانة وجود اختلاف في إتاحتها وفق نوع المدرسة؛ إذ يُسمح بتطبيقها في المدارس غير الحكومية، بما يشمل المدارس الأهلية والخاصة والدولية، في حين لا يتاح ذلك في المدارس الحكومية. كما أوضحت الإجابة أن تطبيق هذه المناهج يخضع لإطار تنظيمي من خلال إصدار تراخيص للمناهج عبر المركز الوطني للمناهج، بما ينظم تبني المناهج والنماذج الدولية في المؤسسات التعليمية.

توافر بنية منهجية واضحة المعالم في مرحلة الطفولة المبكرة، تستند إلى فلسفة تربوية شمولية وتتبنى ممارسات تعليمية حديثة. وفي المقابل، يلاحظ وجود تباين في مستوى مرونة تطبيق المناهج العالمية بين القطاعات التعليمية المختلفة.

2. مجالات المنهج ومحتواه:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بمحتوى المنهج في مرحلة الطفولة المبكرة، أن المنهج يتسم بالشمول والتكامل، ويغطي جميع مجالات التعلم الرئيسة، بما يشمل اللغة، والرياضيات المبكرة، والعلوم، والفنون، والمهارات الاجتماعية، والصحة والحركة، إلى جانب مجالات النمو والتعلم المختلفة. ويشير ذلك إلى تنوع المحتوى التعليمي وشموله لمختلف جوانب نمو الطفل وتعلمه.

وفيما يتعلق بتحديد الأهداف النمائية والتعليمية، بينت الإجابة أن المنهج يتضمن أهدافًا مفصلة لكل فئة عمرية على حدة، بما يراعي الخصائص النمائية للأطفال واختلاف احتياجاتهم باختلاف مراحلهم العمرية، ويوفر أساسًا منظمًا لتوجيه الممارسات التعليمية بما يتناسب مع مستوى نمو الطفل واحتياجاته التعليمية.

كما أوضحت الإجابة، فيما يتعلق بتكامل الأنشطة التعليمية، أن المنهج يشتمل على أنشطة تعليمية متنوعة ومتكاملة تربط بين جميع مجالات التعلم، بما يسهم في تكامل الخبرات المقدمة للأطفال وربط المعارف والمهارات عبر مجالات متعددة، ويعزز تنمية جوانب نمو الطفل وتعلمه بصورة مترابطة ومتكاملة.

يتميز محتوى المنهج بدرجة عالية من الشمول والتكامل والتنظيم، مدعومًا بأهداف نمائية واضحة وأنشطة تعليمية متنوعة، بما يسهم في تحقيق تعلم متوازن ومترابط في مرحلة الطفولة المبكرة.

3. وثيقة المنهج والإرشادات التربوية:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بوثيقة المنهج والإرشادات التربوية، وجود منهج وطني معتمد وملزم يُطبق في جميع المدارس على مستوى المملكة. كما بينت الإجابة أن وثيقة المنهج مدعومة بأدلة إرشادية مفصلة للمعلمين والمعلمات، تتضمن إرشادات تطبيقية وأمثلة ونماذج عملية تساعد على توجيه عمليات التخطيط والتنفيذ للممارسات التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة.

وفيما يتعلق بأساليب التعلم، أوضحت الإجابة أن وثيقة المنهج تتضمن مجموعة متنوعة من

الأساليب، من بينها التعلم من خلال اللعب، والتعلم التعاوني، والتعلم القائم على المشروعات، مصحوبة بإرشادات توضح كيفية تطبيقها. وتشير هذه النتائج، بوجه عام، إلى وجود إطار منهجي منظم يجمع بين المنهج الوطني، والأدلة الإرشادية الداعمة للمعلمين، وتنوع أساليب التعلم المستخدمة في مرحلة الطفولة المبكرة.

تتوفر منظومة منهجية متكاملة وعالية الجودة، تجمع بين الإطار الوطني الملزم، والدعم الإجرائي للمعلمين، والتوجهات الحديثة في أساليب التعلم، بما يعزز جودة مخرجات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

4. القيم في وثيقة المنهج:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بتضمين القيم التربوية في منهج مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي، أن المنهج يحدد القيم الأساسية المستهدفة بصورة واضحة وشاملة، وبما يتناسب مع الخصائص النمائية والاجتماعية للأطفال في هذه المرحلة. كما بينت الإجابة أن هذه القيم لا تقدم بصورة منفصلة، وإنما تُدمج في مختلف مجالات التعلم، بما في ذلك اللغة، والرياضيات المبكرة، والعلوم، والفنون، والأنشطة الاجتماعية، والصحة والحركة، بما يجعل تنمية القيم جزءًا من الخبرات التعليمية اليومية المقدمة للطفل.

وفيما يتعلق بترجمة القيم إلى ممارسات تعليمية، أوضحت الإجابة أن الأنشطة التعليمية تتضمن مواقف تطبيقية واضحة ومنظمة تستهدف تعزيز القيم في سياقات قريبة من حياة الطفل، بما يتيح له ممارستها وتوظيفها في تفاعلاته ومواقفه اليومية. كما أشارت إلى أن دليل المعلم/المعلمة يدعم هذا التوجه من خلال تقديم إرشادات واضحة ومنظمة لتنمية معظم القيم المستهدفة، بما يساعد المعلمين والمعلمات على توظيف الممارسات التربوية المناسبة لتنميتها في بيئات التعلم.

وبوجه عام، تشير النتائج المستخلصة من إجابة المملكة عن الاستبانة إلى أن تنمية القيم في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي تقوم على التكامل بين تحديد القيم المستهدفة، ودمجها في مجالات التعلم، وترجمتها إلى أنشطة ومواقف تطبيقية، إلى جانب توفير إرشادات داعمة للمعلمين والمعلمات، بما يعزز حضور القيم في الخبرات التعليمية والممارسات اليومية للأطفال.

تكشف البيانات عن تكامل منهجي متقدم في تضمين القيم التربوية، حيث يتم تحديدها بوضوح ودمجها في جميع مجالات التعلم وتفعيلها عبر ممارسات وأنشطة تطبيقية يومية مدعومة بإرشادات إجرائية للمعلمين، بما يضمن ترسيخها كسلوك عملي لدى الطفل.

5. الأنشطة الداعمة لنمو الطفل:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بالأنشطة الداعمة لنمو الطفل، توافر مجموعة متنوعة ومتكاملة من الأنشطة التعليمية التي تستهدف جوانب النمو المختلفة؛ إذ تتضمن أنشطة حركية يومية تدعم النمو البدني والصحي، وأنشطة فنية وإبداعية تُنفذ بصورة منتظمة لتنمية الجوانب التعبيرية والجمالية، إلى جانب أنشطة لغوية تشمل القصص والمحادثة والأناشيد، بما يدعم النمو اللغوي ومهارات التواصل لدى الأطفال.

كما بينت الإجابة، فيما يتعلق ببيئات التعلم ومشاركة الطفل، أن البرامج التعليمية توفر فرصًا متنوعة للتعلم في بيئات داخلية وخارجية، بما يوسع نطاق الخبرات التعليمية ويتيح فرصًا للتعلم من خلال الاستكشاف والتفاعل. كما أوضحت أن الأنشطة تراعي اهتمامات الأطفال ومبادراتهم، بما يعزز مشاركتهم الفاعلة ويجعل الطفل محورًا رئيسًا في عملية التعلم.

6. التقييم والمتابعة النمائية:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بالتقييم والمتابعة النمائية في برامج الطفولة المبكرة، اعتماد أساليب تقييم نمائية ملائمة لأعمار الأطفال وتراعي خصائص نموهم في هذه المرحلة. كما بينت الإجابة أن التقييم يعتمد بصورة أساسية على الملاحظة المنظمة لأداء الطفل داخل بيئات التعلم، بما يتيح متابعة تقدمه بصورة مستمرة وفي سياق الممارسات والأنشطة التعليمية اليومية.

وفيما يتعلق بمتابعة النمو الفردي للطفل، أوضحت الإجابة استخدام سجلات أو ملفات إنجاز لتوثيق تطوره ومتابعته بصورة تراكمية عبر الزمن، إلى جانب تقديم تغذية راجعة دورية لأولياء الأمور حول مستوى تقدم أطفالهم، بما يدعم التواصل والشراكة بين الأسرة والمؤسسة التعليمية.

كما أشارت الإجابة إلى توظيف نتائج التقييم في التخطيط للأنشطة التعليمية وتطويرها بما يتناسب مع احتياجات الأطفال ومستويات تقدمهم. وبوجه عام، تظهر النتائج وجود ترابط بين عمليات التقييم والمتابعة والتخطيط للخبرات التعليمية، بما يدعم الإجابة للاحتياجات النمائية والتعليمية للأطفال والتحسين المستمر للممارسات التعليمية.

تتوفر بيئات تعلم شاملة تدعم مختلف جوانب نمو الطفل البدني واللغوي والفني والاجتماعي، من خلال أنشطة متنوعة تُنفذ داخل وخارج الصف وتراعي اهتمامات الأطفال وتعزز مشاركتهم الفاعلة، كما تُطبق ممارسات تقييم نمائي متقدمة تعتمد على الملاحظة المنظمة وسجلات النمو وملفات الإنجاز، مع توفير تغذية راجعة دورية لأولياء الأمور وتوظيف مستمر لنتائج التقييم في تحسين التخطيط التعليمي، بما يعكس تكاملاً فعّالاً بين التعلم والمتابعة والتطوير المستمر.

7. مبادرات أو سياسات وطنية في محور المناهج والأنشطة في مرحلة الطفولة المبكرة:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بالمبادرات والسياسات الداعمة لتطوير المناهج والأنشطة في مرحلة الطفولة المبكرة، وجود مجموعة من الجهود الوطنية التي تستهدف تطوير المناهج ورفع جودة الخبرات التعليمية المقدمة للأطفال. ومن أبرزها تطوير وثيقة المنهج الوطني لمرحلة الطفولة المبكرة، وإعداد معايير التعلم المبكر النمائية التي تحدد مجالات التعلم ومخرجاته وفق الفئات العمرية المختلفة، بما يوفر إطارًا مرجعيًا منظمًا للعملية التعليمية. كما أشارت الإجابة إلى قيام المركز الوطني للمناهج بتطوير الوحدات الاستقصائية التي تدعم التعلم القائم على اللعب والاستقصاء، وتسهم في تنمية الجوانب المعرفية واللغوية والاجتماعية والحركية والانفعالية لدى الطفل.

كما بينت الإجابة تطوير أنشطة تعليمية متكاملة تربط بين مجالات التعلم المختلفة، وتدعم الممارسات الصفية وبيئات التعلم التفاعلية بما يتناسب مع احتياجات الطفل وخصائص نموه. وفي هذا السياق، أشارت إلى مبادرة الأنشطة اللاصفية التي أطلقها المركز الوطني للمناهج بالشراكة مع الجهات التعليمية خلال العام الدراسي 1447هـ، بهدف دعم نواتج التعلم من خلال أنشطة طلابية متنوعة متاحة عبر بوابة «عين»، وتشمل مختلف المراحل التعليمية، بما فيها مرحلة الطفولة المبكرة، ولا تزال المبادرة قيد التنفيذ.

وفي جانب القيم والهوية الوطنية، أوضحت الإجابة تنفيذ مبادرة تعزيز القيم خلال اليوم الدراسي ضمن مشروع ترسيخ القيم وتعزيز الهوية الوطنية، بالشراكة بين وزارة التعليم والمركز الوطني للمناهج والجهات التعليمية. وتهدف المبادرة إلى دمج القيم في الأنشطة اللاصفية وتوفير محتوى داعم للفترات اللاصفية في مختلف المراحل التعليمية، بما فيها مرحلة الطفولة المبكرة، وهي أيضًا من المبادرات التي لا تزال قيد التنفيذ.

وبوجه عام، تشير النتائج المستخلصة من إجابة المملكة عن الاستبانة إلى تعدد المبادرات والسياسات الموجهة لتطوير المناهج والأنشطة في مرحلة الطفولة المبكرة، وتكاملها في مجالات تطوير المنهج، ومعايير التعلم المبكر، والوحدات الاستقصائية، والأنشطة اللاصفية، وتعزيز القيم والهوية الوطنية، بما يدعم تطوير الخبرات التعليمية المقدمة للأطفال ونموهم في مختلف الجوانب.

المحور الرابع: الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة:

يستعرض هذا المحور واقع الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة من حيث حجمها وتوزيعها، وخصائصها المهنية والمؤهلات العلمية التي تمتلكها، إضافة إلى تحليل أنماط التوظيف والاستقطاب ومدى ملاءمتها لخصوصية هذه المرحلة. كما يتناول المحور منظومة التطوير المهني والرخص المهنية بوصفها أحد أهم أدوات رفع كفاءة المعلمين وضمان جودة الأداء التعليمي، إلى جانب عرض التنظيمات المتعلقة بنسبة الأطفال إلى المعلمين بما يعكس معايير التوازن بين العبء الوظيفي ومتطلبات الرعاية والتعليم. ويختتم المحور باستعراض أبرز المبادرات والسياسات الوطنية الهادفة إلى تطوير الكوادر البشرية ومعالجة تحديات نقص المعلمات، بما يسهم في تعزيز جاهزية القطاع ورفع كفاءة مخرجاته في مرحلة الطفولة المبكرة.

1. إحصاءات الكوادر البشرية:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة بيانات حول الكوادر البشرية العاملة في مرحلة الطفولة المبكرة، موزعة وفق الجنس (ذكور، إناث)، ونوع المدرسة، والمنطقة الجغرافية، ويعرض الجدول (17) هذه البيانات تفصيلاً:

الجدول (17) إحصاءات الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة في المملكة العربية السعودية.

المتغير	النوع		نوع المدرسة			المنطقة الجغرافية	
	ذكور	إناث	حكومي	أهلي/ خاص	عالمي	مدينة	ريفية أو نائية
عدد المعلمين	0	28.834	16.727	7.055	5.052	–	–
عدد المساعدين مثل: أخصائي/ة نفسي- أخصائي/ة لغة ونطق – أخصائي/ة تربية خاصة)	0	587	444	115	28	–	–
عدد الإداريين	0	12.129	9.744	1.542	843	–	–

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بالكوادر البشرية العاملة في مرحلة الطفولة المبكرة، أن الكوادر المسجلة ضمن الفئات الواردة في الاستبانة تتكون من الإناث؛ إذ بلغ عدد المعلمات 28,834 معلمة، وعدد المساعدات من التخصصات الداعمة، مثل الأخصائيات النفسيات وأخصائيات اللغة والنطق وأخصائيات التربية الخاصة، 587 مساعدة، فيما بلغ عدد الإداريات 12,129 إدارية، ولم تُسجل الإجابة وجود كوادر من الذكور ضمن هذه الفئات.

وفيما يتعلق بتوزيع المعلمات حسب نوع المدرسة، بينت الإجابة أن العدد الأكبر منهن يعمل في المدارس الحكومية، بواقع 16,727 معلمة، بما يمثل نحو 58.0 % من إجمالي المعلمات، تليها المدارس الأهلية والخاصة بعدد 7,055 معلمة (24.5 %)، ثم المدارس العالمية بعدد 5,052 معلمة (17.5 %).

أما فيما يتعلق بالكوادر المساندة، فقد أوضحت الإجابة أن عددهن بلغ 587 مساعدة، تركزت غالبيتهن في المدارس الحكومية بواقع 444 مساعدة، بنسبة تقارب 75.6 %، تليها المدارس الأهلية والخاصة بعدد 115 مساعدة (19.6 %)، ثم المدارس العالمية بعدد 28 مساعدة (4.8%).

كما أظهرت الإجابة، فيما يتعلق بالكوادر الإدارية، أن عدد الإداريات بلغ 12,129 إدارية، منهن 9,744 إدارية في المدارس الحكومية، بما يمثل نحو 80.3 % من الإجمالي، و1,542 إدارية في المدارس الأهلية والخاصة (12.7 %)، و843 إدارية في المدارس العالمية (7.0 %).

وبوجه عام، يتضح من تحليل البيانات الواردة في إجابة المملكة عن الاستبانة أن الكوادر البشرية المسجلة في مرحلة الطفولة المبكرة ضمن الفئات المشار إليها تتكون من الإناث، مع تركز النسبة الأكبر من المعلمات والكوادر المساندة والإداريات في المدارس الحكومية، مقابل نسب أقل في المدارس الأهلية والخاصة والعالمية، وهو ما يتسق مع الحضور الأكبر للقطاع الحكومي في تقديم برامج مرحلة الطفولة المبكرة.

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة بيانات حول أعداد المعلمين في مرحلة الطفولة المبكرة وفق مؤهلاتهم العلمية، ويعرض الجدول (18) توزيع هذه الأعداد بحسب مستوى المؤهل العلمي.

جدول (18) الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة في المملكة العربية السعودية وفق مؤهلاتهم العلمية.

نوع المؤهل	العدد	النسبة
حملة شهادة الثانوية أو ما يعادلها	42	0.14
حملة دبلوم تربوي ومتخصص في التعليم المبكر	1349	4.41
حملة درجة البكالوريوس في التربية ومتخصص في التعليم المبكر	28668	93.63
دراسات عليا في التربية ومتخصص في التعليم المبكر	557	1.82
مؤهل آخر (الاستثمار الأمثل للكوادر التعليمية)	2	0.01
المجموع	30,618	100.0

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بالمؤهلات العلمية للكوادر العاملة في مرحلة الطفولة المبكرة، أن الغالبية العظمى منهم يحملون درجة البكالوريوس في

التربية مع التخصص في التعليم المبكر؛ إذ بلغ عددهم 28,668 فردًا، بما يمثل 93.63 % من إجمالي الكوادر. وجاء حملة الدبلوم التربوي المتخصص في التعليم المبكر في المرتبة الثانية بعدد 1,349 فردًا وبنسبة 4.41 %، تلاهم حملة الدراسات العليا في التربية والمتخصصون في التعليم المبكر بعدد 557 فردًا وبنسبة 1.82 %. أما حملة شهادة الثانوية أو ما يعادلها، فقد بلغ عددهم 42 فردًا بنسبة 0.14 %، في حين بلغ عدد المصنفين ضمن المؤهلات الأخرى، والمتمثلة في الاستثمار الأمثل للكوادر التعليمية، فردين فقط بنسبة 0.01 %.

وبوجه عام، يتضح من تحليل بيانات إجابة المملكة عن الاستبانة تركز الكوادر العاملة في مرحلة الطفولة المبكرة في فئة حملة البكالوريوس في التربية مع التخصص في التعليم المبكر، التي تمثل أكثر من تسعة أعشار إجمالي الكوادر، إلى جانب وجود نسب أقل من حملة الدبلومات التربوية المتخصصة والدراسات العليا، في مقابل نسبة محدودة جدًا من حملة الثانوية أو المؤهلات الأخرى.

2. التوظيف والاستقطاب:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بمعايير تعيين الكادر التعليمي في مرحلة الطفولة المبكرة، وجود معايير خاصة بهذه المرحلة تتسم بالوضوح والشفافية، بما يوفر إطارًا منظمًا لتعيين الكوادر التعليمية ويراعي المتطلبات المهنية والتربوية المرتبطة بالعمل في مرحلة الطفولة المبكرة.

وفيما يتعلق بإستراتيجيات جذب واستقطاب الكفاءات، بينت الإجابة أنها تُطبق بصورة عامة على مختلف المراحل التعليمية، دون وجود إستراتيجيات استقطاب مخصصة لمرحلة الطفولة المبكرة. ويشير ذلك إلى اعتماد نهج عام في استقطاب الكوادر التعليمية على مستوى المراحل المختلفة، مع إمكانية تعزيز مراعاة المتطلبات والكفايات النوعية المرتبطة بالعمل في هذه المرحلة.

أما فيما يتعلق بالتأهيل الأكاديمي للمعلمين والمعلمات، فقد أوضحت الإجابة أن التأهيل الأكاديمي في مجال الطفولة المبكرة يُعد شرطًا أساسيًا وملزمًا، ويُطبق في معظم الحالات مع وجود بعض الاستثناءات المحدودة. ويعكس ذلك حضور التخصص الأكاديمي المرتبط بالطفولة المبكرة ضمن متطلبات شغل الوظائف التعليمية في هذه المرحلة.

كما أظهرت الإجابة، فيما يتعلق بتأهيل القيادات المدرسية، اشتراط حد أدنى من المؤهلات الأكاديمية ذات الصلة لمديري ومديرات مدارس الطفولة المبكرة في معظم الحالات، بنسبة التزام تتراوح بين (75%–90%). وتشير هذه النتيجة إلى تطبيق متطلبات للتأهيل الأكاديمي للقيادات المدرسية بدرجة مرتفعة، مع وجود نسبة محدودة من الحالات التي لا ينطبق عليها هذا الاشتراط.

3. التطوير المهني، والرخصة المهنية:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بفرص التطوير المهني للكادر التعليمي في مرحلة الطفولة المبكرة، توافر مسارين للتطوير المهني؛ يتمثل الأول في برامج مخصصة لمرحلة الطفولة المبكرة، فيما يتمثل الثاني في برامج عامة متاحة للمعلمين والمعلمات في مختلف المراحل التعليمية. ويتيح ذلك للكادر التعليمي الاستفادة من فرص تطوير مهني تجمع بين البرامج المرتبطة بمتطلبات المرحلة والبرامج المهنية العامة.

وفيما يتعلق بالالتزام بالتطوير المهني المستمر، بينت الإجابة وجود حد أدنى من الساعات أو الاعتمادات المهنية المطلوب استيفاؤها، وفق ما نص عليه دليل احتساب نقاط التطوير المهني للترقية، بما يربط المشاركة في أنشطة التطوير المهني بالمسار الوظيفي للمعلم والمعلمة.

أما فيما يتعلق بمتطلبات التطوير المهني الدوري، فقد أوضحت الإجابة أنه على الرغم من وجود برامج وتوصيات للتطوير المهني تستهدف تحديث معارف ومهارات الكوادر التعليمية في مجالات التعليم والتعامل مع الأطفال، فإنها لا تتضمن إلزام المعلمين والمعلمات بإكمال عدد محدد يتراوح بين (50–100) ساعة خلال فترة زمنية تصل إلى سبع سنوات، وفق دورة تجديد مهنية دورية على غرار بعض النماذج الدولية المقارنة.

كما أظهرت الإجابة، فيما يتعلق بالرخص المهنية، أن نظام الرخص المهنية يُطبق على أكثر من (90%) من المعلمين والمعلمات في مرحلة الطفولة المبكرة. وتتولى هيئة تقويم التعليم والتدريب مسؤولية الإجراءات والمتطلبات المرتبطة بالرخص المهنية، بما في ذلك وضع المعايير والإشراف على تطبيقها.

وفيما يتعلق بتنظيم العبء الوظيفي للمعلمات، أشارت الإجابة إلى أن الضوابط التنظيمية لمرحلتي الحضانة ورياض الأطفال (1447هـ) تحدد نسبًا واضحة لعدد الأطفال مقابل مقدمة الرعاية أو المعلمة وفق الفئة العمرية، وتشمل هذه الضوابط الأطفال ذوي الإعاقة ضمن التنظيم العام.

ففي مرحلة الحضانة، حُدد النصاب على النحو الآتي:

- (5) أطفال لكل مقدمة رعاية للفئة العمرية من شهر إلى أقل من سنة.
- (6) أطفال لكل مقدمة رعاية للفئة العمرية من سنة إلى أقل من سنتين.
- (7) أطفال لكل مقدمة رعاية للفئة العمرية من سنتين إلى أقل من ثلاث سنوات.

أما في مرحلة رياض الأطفال، فقد حُدد النصاب على النحو الآتي:

- (10) أطفال لكل معلمة للفئة العمرية من ثلاث إلى أقل من أربع سنوات.
- (13) طفلًا لكل معلمة للفئة العمرية من أربع إلى أقل من خمس سنوات.
- (15) طفلًا لكل معلمة للفئة العمرية من خمس إلى أقل من ست سنوات.

وبوجه عام، يتضح من البيانات الواردة في إجابة المملكة عن الاستبانة أن تنظيم الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة يشمل عددًا من الجوانب المترابطة، من بينها التطوير المهني، والرخص المهنية، وتنظيم أعداد الأطفال لكل معلمة أو مقدمة رعاية وفق الفئات العمرية، بما يوفر إطارًا منظمًا للممارسات المهنية في هذه المرحلة.

4. المبادرات أو السياسات الوطنية في محور تطوير الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بالمبادرات والسياسات الوطنية الداعمة لتطوير الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة، وجود عدد من المبادرات التي تستهدف تلبية احتياجات هذه المرحلة من الكوادر التعليمية ومعالجة التحديات المرتبطة بتوافرها. ومن أبرز هذه المبادرات:

- مبادرة بحث السبل الممكنة لمعالجة نقص معلمات رياض الأطفال (قيد التنفيذ): وتركز على بحث الحلول والبدائل الممكنة لمعالجة النقص في أعداد معلمات رياض الأطفال، بما يدعم توفير الاحتياجات البشرية اللازمة لتقديم خدمات هذه المرحلة.
- مبادرة سد الاحتياج من معلمات رياض الأطفال (قيد التنفيذ): وتستهدف معالجة الاحتياج الفعلي من معلمات رياض الأطفال ودعم توفير الكوادر التعليمية اللازمة، بما يسهم في تلبية متطلبات التوسع في خدمات مرحلة الطفولة المبكرة.

تتضمن الجهود الوطنية في محور تطوير الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة مبادرتين رئيسيتين ما زالتا قيد التنفيذ، وهما: مبادرة بحث السبل الممكنة لمعالجة نقص معلمات رياض الأطفال، والتي تهدف إلى دراسة وتحليل الخيارات والحلول المناسبة لمعالجة تحديات نقص الكوادر المتخصصة في هذا المجال، ومبادرة سد الاحتياج من معلمات رياض الأطفال التي تركز على توفير الكوادر التعليمية المؤهلة بما يسهم في تلبية الطلب المتزايد وضمان استمرارية العملية التعليمية بكفاءة وجودة.

المحور الخامس: البيئة المدرسية والتجهيزات:

يستعرض هذا المحور واقع البيئة المدرسية والتجهيزات المادية في مؤسسات الطفولة المبكرة في المملكة العربية السعودية، من خلال تناول مجموعة من الجوانب المرتبطة بجودة البيئة التعليمية ومدى جاهزيتها لدعم تعلم الأطفال ونموهم الشامل. ويشمل ذلك البيئة المدرسية العامة، والبيئة المادية لفصول الحضانة ورياض الأطفال، والمرافق التعليمية والتجهيزات الصفية، وتنظيم أركان التعلم داخل الفصول، إضافة إلى المرافق الصحية والطبية، ومعايير الأمن والسلامة المطبقة. كما يستعرض المحور أبرز الجهود والمبادرات الوطنية الرامية إلى تطوير وتحسين البيئة المدرسية والتجهيزات في مرحلة الطفولة المبكرة، بما يعكس مستوى الاهتمام بتوفير بيئات تعليمية آمنة ومحفزة ومتوافقة مع أفضل الممارسات التربوية الحديثة ومستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

1. البيئة المدرسية:

أظهرت البيانات مستوى متقدمًا في جاهزية البيئة المدرسية في مرحلة الطفولة المبكرة في المملكة العربية السعودية، خاصة فيما يتعلق بعوامل السلامة، وتوفير المساحات الداعمة للتعلم النشط واللعب. كما تشير إلى وجود بنية تحتية تعليمية تدعم الاتجاهات الحديثة في تعليم الطفولة المبكرة التي تركز على التعلم من خلال اللعب والأنشطة التفاعلية. ففي بند توفر البيئة الآمنة والملائمة للتعلم والأنشطة اليومية: أفادت البيانات بأن البيئة المدرسية، بما في ذلك ساحات اللعب والمساحات المفتوحة، متوفرة في جميع المدارس أو في الغالبية العظمى منها (أكثر من 90%)، مما يعكس التزامًا عاليًا بتوفير بيئة تعليمية شاملة تدعم تعلم الأطفال ونموهم.

أما بالنسبة توفر ساحات لعب آمنة ومجهزة: أوضحت الإجابة أن المدارس تحتوي على ساحات لعب آمنة ومجهزة تتيح للأطفال ممارسة اللعب الحر والنشاط البدني، حيث تبين أنها متوفرة في جميع المدارس أو تقريبًا جميعها (أكثر من 90%)، وهو مؤشر إيجابي على دعم الجوانب البدنية والاجتماعية في مرحلة الطفولة المبكرة.

2. البيئة المادية لفصول الحضانة ورياض الأطفال:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بالمعايير المنظمة للبيئة التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة، وجود معايير محددة تنظم المساحات المخصصة للأطفال داخل الفصول وأعداد الأطفال فيها وفق الفئات العمرية المختلفة، وذلك على النحو الآتي:

- **مساحة الطفل داخل الفصل (الحضانة – أقل من 3 سنوات):**

تشير البيانات إلى أن المساحة المخصصة لكل طفل تتراوح بين 3 إلى أقل من 3.8 متر مربع، وهو ما يعكس توفير حد مناسب من المساحة يتيح الحركة الآمنة وممارسة الأنشطة داخل الفصل.

- **مساحة الطفل داخل الفصل (رياض الأطفال – 3 إلى 6 سنوات):**
أوضحت الإجابة أن المساحة المخصصة لكل طفل تقع أيضًا ضمن نطاق 3 إلى أقل من 3.8 متر مربع، بما ينسجم مع متطلبات هذه المرحلة العمرية واحتياجاتها التعليمية والحركية.

- **عدد الأطفال في الفصل (الحضانة – أقل من 3 سنوات):**
أظهرت البيانات أن عدد الأطفال يتراوح بين 21 إلى 25 طفلاً في الفصل، وهو مؤشر على وجود تنظيم محدد لأعداد الأطفال ضمن الفصول.

- **عدد الأطفال في الفصل (رياض الأطفال – 3 إلى 6 سنوات):**
بينت الإجابة أن عدد الأطفال في الفصل يتراوح بين 20 إلى 25 طفلاً، مما يعكس تقاربًا في الكثافة الصفية بين المرحلتين.

3. المرافق التعليمية:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بتوافر المرافق التعليمية الداعمة لتعلم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، ارتفاع مستوى توافر هذه المرافق في مؤسسات الطفولة المبكرة، وذلك على النحو الآتي:

- توفر المكتبات والوسائل التعليمية الرقمية: أوضحت البيانات أن المدارس تحتوي على مكتبات صغيرة مزودة بكتب مناسبة لأعمار الأطفال، بالإضافة إلى توفر أجهزة كمبيوتر ووسائل تعليمية رقمية تدعم تنمية المهارات المعرفية والتكنولوجية للأطفال، وذلك في جميع مدارس مرحلة الطفولة المبكرة أو في الغالبية العظمى منها (أكثر من 90 %). تعكس هذه النتيجة اهتمامًا كبيرًا بتعزيز بيئات التعلم الغنية بالمصادر التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة، حيث يجمع النظام التعليمي بين تنمية مهارات القراءة المبكرة من خلال توفير الكتب المناسبة، وتنمية المهارات الرقمية عبر إدماج التكنولوجيا في التعلم. ويشير ذلك إلى توجه متكامل نحو إعداد الأطفال بمهارات معرفية وتكنولوجية تتماشى مع متطلبات العصر.
- توافر الأثاث والتجهيزات المناسبة: تشير البيانات إلى توفر كراسٍ وطاولات بحجم مناسب للأطفال بما يضمن راحتهم ويسهم في تسهيل عملية التعلم، إضافةً إلى توفر أثاث مناسب للمعلمين يدعم تقديم الدروس بكفاءة، إلى جانب خزائن وخزانات مخصصة لتخزين الأدوات والمواد التعليمية بشكل منظم وآمن، وذلك في جميع مدارس مرحلة الطفولة المبكرة أو في الغالبية العظمى منها (أكثر من 90 %). تُبرز هذه النتيجة مستوى عاليًا من الاهتمام بجودة البيئة الصفية من حيث التجهيزات المادية والتنظيمية، بما يسهم في خلق بيئة تعلم مريحة وآمنة للأطفال والمعلمين على حد سواء. كما يعكس توفر حلول التخزين المنظمة دعمًا لإدارة المواد التعليمية بكفاءة، وهو ما يعزز من فاعلية العملية التعليمية ويهيئ بيئة صفية منظمة ومحفزة للتعلم.

4. تنظيم أركان التعلم داخل الفصل:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بتنظيم أركان التعلم داخل فصول مرحلة الطفولة المبكرة، اشتراط توفير أركان تعلم متكاملة تدعم التعلم الذاتي، إلى جانب توفير أركان متعددة ومنظمة بوضوح داخل الفصل، بما يتيح تنويع الخبرات والأنشطة التعليمية المقدمة للأطفال.

وتشير هذه النتيجة إلى أن تنظيم البيئة الصفية يقوم على توفير أركان تعليمية متنوعة تتيح للأطفال فرصًا للتعلم الذاتي والاستكشاف والتفاعل والمشاركة في أنشطة متعددة، إلى جانب تنظيم هذه الأركان بصورة واضحة داخل الفصل، بما يدعم توظيف البيئة الصفية في تحقيق أهداف التعلم والنمو في مرحلة الطفولة المبكرة.

تعكس البيانات مستوى مرتفعًا من التكامل في بيئة الطفولة المبكرة في المملكة العربية السعودية، حيث تتوافر بنية تحتية آمنة ومجهزة، ومعايير واضحة للمساحات والكثافة الصفية، إلى جانب موارد تعليمية وتقنية غنية، وتنظيم متقدم للأركان الصفية؛ مما يشير إلى منظومة تعليمية داعمة للتعلم النشط، وتنمية مهارات الطفل بشكل متوازن وفق الممارسات التربوية الحديثة.

5. المرافق الصحية والنظافة:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بالمرافق الصحية والنظافة في مدارس مرحلة الطفولة المبكرة، ارتفاع مستوى توافر هذه المرافق؛ إذ بينت الإجابة توفير دورات مياه كافية ونظيفة، وأحواض لغسل اليدين مجهزة بالماء والصابون، إلى جانب مياه شرب صحية وآمنة، ووسائل مناسبة للتخلص من النفايات، وذلك في جميع مدارس مرحلة الطفولة المبكرة أو في الغالبية العظمى منها (أكثر من 90 %).

وتشير هذه النتيجة إلى توافر المكونات الأساسية الداعمة للصحة والنظافة في بيئات الطفولة المبكرة بدرجة مرتفعة، بما يسهم في توفير بيئة تعليمية صحية وآمنة للأطفال، ويدعم ممارسة السلوكيات الصحية اليومية، ولا سيما النظافة الشخصية والمحافظة على الصحة العامة.

6. المرافق الطبية والإسعافات:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بخدمات الرعاية الصحية الأساسية في مدارس مرحلة الطفولة المبكرة، ارتفاع مستوى توافر هذه الخدمات؛ إذ أوضحت الإجابة وجود عيادات أو غرف إسعافات أولية مجهزة للتعامل مع الحالات المرضية والإصابات الطفيفة، إلى

جانب توافر أدوات لمتابعة النمو البدني للأطفال، مثل الموازين وأجهزة قياس الطول وأشرطة القياس، وذلك في جميع مدارس مرحلة الطفولة المبكرة أو في الغالبية العظمى منها (أكثر من 90 %).

وتشير هذه النتيجة إلى توافر مقومات الرعاية الصحية الأساسية ومتابعة النمو البدني للأطفال بدرجة مرتفعة داخل البيئة التعليمية، بما يدعم الإجابة للاحتياجات الصحية الطارئة، ومتابعة مؤشرات النمو البدني، ويسهم في توفير بيئة تعليمية داعمة لصحة الأطفال وسلامتهم.

7. معايير الأمن والسلامة:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بمعايير الأمن والسلامة في مدارس مرحلة الطفولة المبكرة، ارتفاع مستوى الالتزام بهذه المعايير؛ إذ بينت الإجابة وجود معايير معتمدة وواضحة للأمن والسلامة صادرة عن الجهة المانحة للتراخيص، وتُطبق في جميع مدارس مرحلة الطفولة المبكرة أو في الغالبية العظمى منها (أكثر من 90 %).

وتشير هذه النتيجة إلى وجود إطار تنظيمي واضح يحكم تطبيق متطلبات الأمن والسلامة في مؤسسات الطفولة المبكرة، مع ارتفاع مستوى الالتزام بها، بما يدعم توفير بيئة تعليمية آمنة للأطفال وتطبيق الإجراءات والممارسات الوقائية وفق ضوابط معتمدة.

8. الجهود والمبادرات الوطنية في تطوير وتحسين البيئة المدرسية والتجهيزات

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بالمبادرات الوطنية الداعمة لتطوير بيئة مؤسسات الطفولة المبكرة، وجود مجموعة من المبادرات التي تقودها وزارة التعليم في إطار رؤية المملكة 2030، وتستهدف تطوير البنية التحتية والتجهيزات وتحسين جودة البيئة التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة، من خلال عدد من البرامج والمشروعات، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: مبادرة تعزيز التوسع في الطفولة المبكرة:

تعد هذه المبادرة إحدى الركائز الأساسية لتطوير قطاع رياض الأطفال، حيث تشرف عليها وزارة التعليم بالتعاون مع شركة تطوير المباني، وتهدف إلى التوسع في إتاحة خدمات الطفولة المبكرة ورفع معدلات الالتحاق بها.

- الأهداف: رفع نسبة الالتحاق برياض الأطفال، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، وتوفير بيئات تعليمية آمنة وصحية ومحفزة، إضافة إلى تعزيز جاهزية الأطفال للمرحلة الابتدائية.
- أبرز المخرجات: إنشاء مبانٍ جديدة لرياض الأطفال مجهزة بالكامل وفق معايير حديثة تشمل الأثاث، والوسائل التعليمية، والتقنيات، إلى جانب توفير بيئات لعب داخلية وخارجية، وتطبيق معايير السلامة والكود السعودي للبناء.

- الأثر: تنفيذ المبادرة بشكل متقدم مع وجود مؤشرات أداء واضحة وربطها ببطاقات قياس، بما يعكس تحسنًا تدريجيًا ومستدامًا في جودة البيئة التعليمية.

ثانيًا: مشروع إنشاء وتجهيز مباني الطفولة المبكرة:

يهدف هذا المشروع إلى تعزيز الطاقة الاستيعابية وتوسيع نطاق خدمات الطفولة المبكرة من خلال إنشاء مبانٍ تعليمية حديثة.

- نطاق المشروع: إنشاء وتجهيز (15) مبنى للطفولة المبكرة، يحتوي كل منها على (20) فصلًا دراسيًا.
- الأهداف: زيادة الطاقة الاستيعابية، وتحسين جودة البيئة المدرسية من حيث السلامة والراحة، ودعم التوسع في خدمات الطفولة المبكرة.
- المخرجات: توفير مبانٍ تعليمية متكاملة تشمل فصولًا حديثة، ومرافق تعليمية، وتجهيزات متكاملة وفق معايير تصميم حديثة.
- الأثر: رفع عدد المقاعد التعليمية وتحسين جودة البيئة التعليمية في مختلف مناطق المملكة.

ثالثًا: برنامج تطوير بيئات التعلم والمرافق التعليمية:

يُعد هذا البرنامج مكملًا للمشروعات الإنشائية، ويركز على تحسين جودة البيئة التعليمية داخل الفصول.

- الأهداف: تحسين بيئة التعلم من حيث السلامة والصحة والراحة، وتزويد الفصول بالموارد التعليمية والتقنيات الحديثة، وتطوير مرافق اللعب والتجارب.
- المخرجات: تجهيز الفصول بالأثاث التعليمي المناسب، وإنشاء ساحات لعب آمنة، وتوفير بيئات تعلم تفاعلية، وتطوير مرافق داعمة مثل دورات المياه ومناطق الأنشطة.
- الأثر: تحقيق تحسين مستمر في جودة التشغيل والاستدامة عبر تطبيق نماذج تشغيل واستلام معتمدة وربطها بمشاريع التوسع.

تعكس هذه المبادرات الوطنية تكاملًا استراتيجيًا واضحًا في تطوير بيئة الطفولة المبكرة في المملكة العربية السعودية، حيث يجري العمل على التوسع الكمي في البنية التحتية بالتوازي مع رفع جودة التجهيزات وتحسين معايير السلامة والتشغيل، بما يضمن توفير بيئات تعليمية حديثة وآمنة ومحفزة، تتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 وتدعم بناء نظام تعليمي مستدام قائم على الجودة والكفاءة.

المحور السادس: القطاع الخاص:

يستعرض هذا المحور واقع الاستثمار في مرحلة الطفولة المبكرة في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل حجم مساهمة القطاع الخاص في تقديم خدمات التعليم المبكر، ونسبة التحاق الأطفال به مقارنة بالقطاع الحكومي، ومستوى الرسوم السنوية كأحد مؤشرات التكلفة والإتاحة. كما يتناول المحور الإطار المؤسسي والتنظيمي المنظم لهذا القطاع، بما يشمل آليات الترخيص والمتابعة والمراقبة وضمان الجودة في مؤسسات الطفولة المبكرة. إلى جانب ذلك، يسلط المحور الضوء على طبيعة الشراكات القائمة بين مؤسسات الطفولة المبكرة والجهات الحكومية والمجتمعية، ودورها في دعم جودة الخدمات التعليمية والصحية والنشاطية المقدمة للأطفال. كما يعرض أبرز المبادرات والسياسات الوطنية الهادفة إلى تعزيز الاستثمار في هذا القطاع، ولا سيما البرامج التوعوية التي تسهم في رفع الوعي المجتمعي بأهمية التعليم المبكر وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في التوسع فيه.

1. حجم الاستثمار الذي يقدمه القطاع الخاص في مرحلة الطفولة المبكرة:

تشير إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة إلى أن مساهمة القطاع الخاص في تمويل وتطوير خدمات مرحلة الطفولة المبكرة (بما يشمل الحضانات ورياض الأطفال) تقع ضمن مستوى متوسط إلى مرتفع مقارنة بالاحتياجات المطلوبة، وذلك على النحو الآتي:

- استثمار مرحلة الحضانة (أقل من 3 سنوات): أوضحت البيانات أن حجم الاستثمار يغطي ما بين 50 % إلى 75 % من الاحتياجات المطلوبة، بما يعكس مساهمة ملحوظة للقطاع الخاص في دعم هذه المرحلة وتوفير جزء كبير من متطلباتها التعليمية والتجهيزية.
- استثمار مرحلة رياض الأطفال (3 – 6 سنوات): بينت الإجابة أن حجم الاستثمار يغطي أيضًا ما بين 50 % إلى 75 % من الاحتياجات المطلوبة، مما يشير إلى دور فاعل للقطاع الخاص في دعم التوسع في هذه المرحلة وتحسين جودة البيئة التعليمية.

تعكس هذه البيانات أن القطاع الخاص يمثل شريكًا رئيسيًا في تطوير قطاع الطفولة المبكرة، حيث يسهم بشكل مهم في تغطية جزء كبير من الاحتياجات الاستثمارية، سواء في مرحلة الحضانة أو رياض الأطفال.

2. الشراكات في مرحلة الطفولة المبكرة:

تشير إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة إلى أن مستوى الشراكات بين المدارس والرياض الخاصة والجهات الحكومية أو المجتمعية في دعم جودة مرحلة الطفولة المبكرة ما يزال في نطاق محدود، وذلك على النحو الآتي:

- الشـراكات في مرحلـة الحضانـة (أقـل من 3 سـنوات): أوضحت البيانات أن هذه الشـراكات متوفـرة في عـدد قليـل مـن مدارس مرحلة الطفولة المبكرة (أقل مـن 50 %)، وتتركز في نطاق مبادرات محدودة وغير واسعة الانتشار، مما يعكس وجود جهود أولية بحاجة إلى التوسع.
- الشـراكات في مرحلة رياض الأطفال (3 – 6 سـنوات): بينت الإجابة أن مسـتوى الشـراكات في هذه المرحلة مماثل، حيث إنها متوفرة في عدد قليل من المدارس (أقل من 50 %)، وتشمل أيضًا مبادرات محدودة في مجالات الدعم التعليمي والصحي والنشاطي.

تعكس هذه البيانات أن الشـراكات بين القطاع التعليمي والجهات الحكومية أو المجتمعية في مرحلـة الطفولة المبكرة لا تزال في مسـتوى تأسيسـي، حيث تقتصر غالبًـا على مبادرات محدودة وغير معممة. ويشـير ذلك إلى وجود فرصة واضحة لتعزيز هذه الشـراكات وتوسـيع نطاقها بما يسـهم في رفع جودة الخدمات التعليمية والصحية والنشـاطية للأطفال، وتحسين تكامل الجهود بين مختلف القطاعات الداعمة.

3. نسبة التحاق الطلبة بالقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ارتفاع نسـبة التحاق الأطفال بمؤسسـات التعليم المبكر التابعة للقطاع الخاص مقارنة ببعض المراحل التعليمية الأخرى، وذلك على النحو الآتي:

- نسـبة الالتحـاق في مرحلـة الحضانـة (أقـل من 3 سـنوات): تبلغ نسـبة الالتحـاق في القطاع الخاص نحو 60% تقريبًا، مما يعكس حضورًا متوسطًا إلى مرتفع للقطاع الخاص في تقديم خدمات الحضانة مقارنة بالقطاع العام.
- نسـبة الالتحـاق في مرحلـة ريـاض الأطفـال (3 – 6 سـنوات): ترتفع نسـبة الالتحاق في هذه المرحلـة لتصـل إلـى نحو 80% تقريبًا، وهو ما يشـير إلى اعتماد أكبر على القطاع الخاص في استيعاب الأطفال ضمن خدمات الطفولة المبكرة.

تشـير هـذه البيانات إلى دورٍ محوري للقطاع الخاص في اسـتيعاب أعـداد كبيرة من الأطفال في مرحلـة الطفولـة المبكـرة، خاصـة في الفئـة العمريـة (3–6 سـنوات)، حيـث يُعد الخيـار الأكثر استقطابًا. كما تشير إلى أهمية هذا القطاع في دعم الطاقة الاستيعابية العامة لمنظومة الطفولة المبكرة، مع وجود تفاوت واضح بين مرحلتي الحضانة ورياض الأطفال لصالح الأخيرة.

متوسط الرسوم السنوية للطالب في القطاع الخاص:

أظهـرت إجابـة المملكـة العربية السـعودية عن الاسـتبانة، فيما يتعلق بالرسـوم الدراسـية في

مؤسسات التعليم المبكر التابعة للقطاع الخاص، تفاوت متوسط الرسوم السنوية للطفل وفق المرحلة ونوع البرامج التعليمية المقدمة، وذلك على النحو الآتي:

- مرحلة الحضانة (أقل من 3 سنوات): يبلغ متوسط الرسوم السنوية حوالي 11,000 ريال تقريبًا، مما يعكس مستوى تكلفة متوسط نسبيًا لهذه المرحلة مقارنة ببقية المراحل.
- مرحلة رياض الأطفال (3 – 6 سنوات): تظهر البيانات وجود تباين بين البرامج، حيث تبلغ الرسوم السنوية على النحو التالي:
  - البرامج الأهلية: حوالي 14,419.73 ريال
  - البرامج العالمية: حوالي 21,685.14 ريال

كما أوضحت البيانات أنه لا يوجد حد أعلى محدد للرسوم مفروض من قبل الجهة المشرفة على مرحلة الطفولة المبكرة.

تعكس هذه البيانات وجود تفاوت واضح في الرسوم السنوية بين الحضانة ورياض الأطفال، وكذلك بين البرامج الأهلية والعالمية داخل رياض الأطفال، حيث ترتفع التكاليف في البرامج العالمية بشكل ملحوظ. ويشير ذلك إلى تنوع في خيارات التعليم الخاص بما يتيح مستويات مختلفة من الجودة والخدمات، مقابل تفاوت في القدرة المالية للأسر.

يمثل القطاع الخاص ركيزة أساسية في منظومة الطفولة المبكرة في المملكة العربية السعودية، حيث يسهم بشكل مهم في تمويل وتوسيع الطاقة الاستيعابية وتقديم الخدمات التعليمية، خاصة في مرحلة رياض الأطفال. كشفت البيانات عن وجود تفاوت في مستويات الرسوم بين المراحل والبرامج، إلى جانب عدم وجود حد أعلى محدد للرسوم من قبل الجهة المشرفة، مما يعكس مرونة في هيكلة الرسوم ضمن القطاع. وفي المقابل، ما تزال الشراكات المؤسسية في مستوى محدود، وهو ما يبرز الحاجة إلى تعزيز التكامل بين الجهات المختلفة لضمان تحسين جودة الخدمات واستدامتها.

آليات ترخيص ومتابعة ومراقبة مرحلة الطفولة المبكرة في المدارس الخاصة والعالمية:

أظهرت إجابة المملكة العربية السعودية عن الاستبانة، فيما يتعلق بآليات ترخيص ومتابعة وتشغيل مدارس الطفولة المبكرة في القطاعين الخاص والعالمي، وجود إطار تنظيمي يحدد إجراءات الترخيص والمتابعة والتشغيل تحت إشراف وزارة التعليم، وذلك على النحو الآتي:

- نطـاق تطبيـق آليـات الترخيـص: تطبق آليـات ترخيص ومتابعـة المدارس الخاصـة والعالمية علـى جميـع المراحـل التعليمية، بما فيها مرحلة الطفولة المبكرة، مـع مراعاة بعض المتطلبات الخاصة المتعلقة بالتجهيزات والاشتراطات المناسبة لهذه الفئة العمرية.

- دور وزارة التعليم في الترخيص: تتولى وزارة التعليم إصدار الترخيص المبدئي والتشغيلي لمزاولة التعليم قبل الجامعي، مع اشتراط عدم إجراء أي تغييرات جوهرية (مثل فتح مدرسة، أو نقل الملكية، أو تغيير الاسم أو الموقع أو المنهج أو المرحلة) إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة.

اشتراطات الحصول على الترخيص: تشمل الاشتراطات مجموعة متكاملة من المعايير، أبرزها:

- متطلبات المبنى التعليمي من حيث الموقع الملائم والالتزام بمعايير الأمن والسلامة والمتطلبات الصحية.
- استيفاء المخططات الهندسية حسب المرحلة التعليمية.
- توفير التجهيزات التعليمية المناسبة للمنهج أو الخدمة التعليمية المرخصة.
- الالتزام بالمتطلبات التعليمية والتقنية والإدارية والصحية.
- تطبيق اشتراطات الأمن والسلامة في جميع مرافق المدرسة.

تعكـس هـذه البيانـات وجود نظـام حوكمة ورقابة متكامل لمرحلة الطفولـة المبكرة في المدارس الخاصـة والعالميـة، يقـوم على معاييـر دقيقة في الترخيص والتشـغيل والمتابعة، بمـا يضمن جودة البيئة التعليمية وسلامة الأطفال. كما يشـير هذا الإطار إلى مسـتوى عالٍ من التنظيم المؤسسـي الذي يوازن بين التوسع في تقديم الخدمات التعليمية وضمان الالتزام بالمعايير المعتمدة.

المبادرات والسياسات الوطنية الداعمة للاستثمار في القطاع الخاص للتعليم قبل الابتدائي:

أظهـرت إجابـة المملكـة العربية السـعودية عن الاسـتبانة، فيما يتعلق بالمبادرات والسياسـات الوطنيـة الداعمـة للاسـتثمار في القطـاع الخاص في التعليـم قبـل الابتدائي، وجـود مجموعة من المبـادرات والسياسـات التـي تسـتهدف تعزيـز مشـاركة القطـاع الخاص، من خلال تطويـر البيئة التنظيميـة والتشـريعية، وتقـديم الحوافـز الداعمـة للاسـتثمار، وتوسـيع فرص مشـاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية، وذلك على النحو الآتي:

1. **لائحة تنظيم المدارس الخاصة والإطار التنظيمي المحفز للاستثمار:**

- الجهة المشرفة: وزارة التعليم
- الأهداف: تنظيم مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات التعليم في مراحل التعليم العام، وتمكين تنوع الخيارات التعليمية والمناهج والنماذج التشغيلية في المدارس الخاصة.

- أبرز المخرجات والبيانات:
  - إقرار حوافز تمكينية وتشجيعية للمدارس الخاصة
  - تقديم إعانات عينية أو مالية أو فنية
  - إتاحة الاستفادة من الأراضي والمباني والمدارس الحكومية عبر اتفاقيات استثمار أو انتفاع
  - توفير برامج دعم وتمويل للمدارس الخاصة
  - تقديم تسهيلات في الحالات الطارئة مثل الجائحة لضمان استمرارية التعليم
  - الانفتاح على الاستثمار الأجنبي في قطاع التعليم.

2. **القسائم التعليمية للطلاب ذوي الإعاقة والمتضررين من إزالة الأحياء العشوائية (مدينة جدة)**

- الجهة المشرفة: وزارة التعليم
- الأهداف: توفير المقاعد الدراسية للفئات المستهدفة وضمان استمرارية التحاقهم بالتعليم.
- أبرز المخرجات والبيانات:
  - استفادة أكثر من 30 ألف طالب وطالبة من البرنامج
  - دعم إتاحة التعليم للفئات الأكثر احتياجًا عبر آلية القسائم التعليمية.

3. **الإعانة المالية السنوية:**

- الجهة المشرفة: وزارة التعليم
- تاريخ بدء التنفيذ: 15 / 9 / 1410هـ
- الأهداف: دعم رياض الأطفال والمدارس الخاصة المفتتحة حديثًا وتعزيز استدامتها التشغيلية.
- أبرز المخرجات والبيانات:
  - تقديم دعم مالي سنوي لرياض الأطفال والمدارس الحديثة
  - المساهمة في تعزيز استقرار وتشغيل المؤسسات التعليمية الناشئة
- مدى تحقق الأهداف: متحقق

تعكس هذه السياسات وجود إطار وطني لدعم الاستثمار في التعليم قبل الابتدائي في القطاع الخاص، يجمع بين التنظيم التشريعي، والحوافز المالية والفنية، وآليات الدعم المباشر للفئات المستهدفة. ويسهم هذا التكامل في تعزيز جاذبية القطاع الخاص، وتوسيع مشاركته في تقديم خدمات الطفولة المبكرة، مع ضمان استدامة التشغيل وتحسين جودة الخدمات التعليمية.

5

سلطنــة عمـــان



تمهيد:

تمثل مرحلة الطفولة المبكرة إحدى أهم المراحل المؤسسة لمسار نمو الإنسان وتعلمه، لما تؤديه السنوات الأولى من دور حاسم في بناء القدرات المعرفية واللغوية والاجتماعية والانفعالية والحركية، وفي تشكيل الاتجاهات الأولى نحو التعلم والمدرسة والمجتمع. ومن ثم فإن تقييم واقع هذه المرحلة لا ينبغي أن يقتصر على حجم الإتاحة أو عدد المؤسسات، وإنما يتطلب النظر إليها بوصفها منظومة متكاملة تتفاعل داخلها الحوكمة والتشريع، والوصول والمشاركة، والمناهج والممارسات التربوية، والكوادر البشرية، والبيئة التعليمية، والاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص.

وفي سلطنة عُمان، تطورت منظومة التعليم ضمن مسار وطني طويل انتقل بالتعليم من أنماط تقليدية محدودة الانتشار قبل عام 1970م إلى نظام تعليمي حديث اتسع نطاقه المؤسسي والجغرافي، وتطورت مناهجه وبنيته التحتية وكوادره، وأصبح أكثر ارتباطًا بأهداف التنمية الوطنية ورؤية عُمان 2040. وقد انعكس هذا التطور تدريجيًا على خدمات الطفولة المبكرة، التي أصبحت اليوم جزءًا من منظومة تعليمية ورعائية أكثر تنظيمًا وتنوعًا، مع تعدد الجهات المقدمة للخدمة وتطور الأطر المنظمة لها.

وتتخذ مرحلة الطفولة المبكرة في السلطنة خصوصية مؤسسية مهمة؛ إذ تتوزع مسؤولية الإشراف عليها بين وزارة التعليم ووزارة التنمية الاجتماعية وفق الفئة العمرية وطبيعة الخدمة. وتتولى وزارة التعليم الإشراف على التعليم قبل المدرسي للأطفال من عمر ثلاث سنوات وشهرين إلى ست سنوات، بينما تشرف وزارة التنمية الاجتماعية على دور الحضانة التي تقدم خدمات الرعاية للأطفال من عمر ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات ونصف. ويكشف هذا التوزيع عن تطور واضح في الاعتراف بالطبيعة المتعددة الأبعاد للطفولة المبكرة، وإن كان يظل من المهم مواصلة تعزيز التكامل بين مسارات الرعاية والتربية والتعليم، ولا سيما في السنوات الأولى من عمر الطفل.

وقد تعزز الإطار المنظم للمرحلة بقانون التعليم الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2023/31)، والإستراتيجية الوطنية للتعليم 2040، ومجموعة من النشرات والأدلة المنظمة للقبول والمناهج والبيئة التعليمية والعلاقة بين الأسرة والمؤسسة التعليمية. كما تعمل وزارة التعليم على تطوير منظومة التعليم المبكر في مجالات الإدارة والهيئة التعليمية والطلبة، بالتوازي مع جهود إعداد أطر لتقويم أداء المرحلة.

وعلى الرغم من هذا التطور المؤسسي والتنظيمي، فإن الصورة الراهنة تشير إلى أن السلطنة تسعى إلى إكمال الانتقال من مرحلة بناء الأطر وتنظيم الخدمة إلى ترسيخ منظومة وطنية أكثر تكاملاً لقياس الجودة وتحقيق العدالة في الوصول ورفع مستوى التخصص المهني. ويتضح ذلك بصورة خاصة من استمرار تطوير منظومة مؤشرات الجودة، ووجود تفاوت جغرافي في الإتاحة، وارتفاع نسبة الكوادر غير المتخصصة مباشرة في التعليم المبكر، وتفاوت بعض عناصر البيئة التعليمية.

وبناءً على ما سبق، يستعرض هذا الجزء حالة مرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عمان، وفق محاور التقرير الستة، بما يتيح تقديم قراءة تحليلية شاملة لواقعها وتوجهاتها التطويرية. والمحاور هي كالتالي

- **الحوكمة والأطر التنظيمية**، التي تحدد السياسات والإجراءات المؤثرة على الطفولة المبكرة.
- **الوصول والمشاركة**، لضمان تمتع جميع الأطفال بالفرص التعليمية والبيئية المناسبة.
- **المناهج والأنشطة التربوية** المقدمة للأطفال، ومدى توافقها مع الاحتياجات التنموية والمعايير الدولية.
- **الكوادر البشرية** العاملة في المرحلة، من حيث التأهيل الأكاديمي، التدريب المستمر، والاستقرار المهني.
- **البيئة المدرسية والتجهيزات الداعمة** لنمو الطفل وتعلمه، بما يشمل الفضاءات التعليمية، الأدوات، والمواد الداعمة للأنشطة التعليمية.
- **دور القطاع الخاص وحجم إسهامه**، إلى جانب نماذج الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز جودة الخدمات المقدمة للأطفال.

المحور الأول: الحوكمة والأطر التنظيمية:

يستعرض هذا المحور منظومة الحوكمة والأطر التنظيمية لمرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عُمان، بما يشمل الجهات المشرفة، والتشريعات والسياسات المنظمة، وآليات الرقابة والمتابعة، ومؤشرات الجودة، والسلم التعليمي، إضافة إلى أبرز المبادرات الوطنية الرامية إلى تطوير القطاع وتعزيز جودة خدمات الطفولة المبكرة.

1. الجهات المشرفة على مرحلة الطفولة المبكرة:

أظهرت إجابة سلطنة عمان عن الاستبانة أن مرحلة الطفولة المبكرة تشرف عليها جهتان حكوميتان رئيستان وفق الفئات العمرية المستهدفة؛ حيث تتولى وزارة التعليم مسؤولية الإشراف على مرحلة التعليم قبل المدرسي للأطفال في الفئة العمرية من (3 سنوات وشهرين) إلى (6) سنوات، بينما تتولى وزارة التنمية الاجتماعية الإشراف على مؤسسات دور الحضانة التي تقدم خدمات الرعاية للأطفال من عمر ثلاثة أشهر حتى ثلاث سنوات ونصف. ويعكس هذا التوزيع المؤسسي للأدوار وجود إطار حوكمة تشاركي يضمن تغطية مختلف مراحل الطفولة المبكرة، بما يسهم في تقديم خدمات الرعاية والتربية والتعليم بصورة متكاملة وفق الخصائص النمائية لكل فئة عمرية.

2. الأطر التشريعية والتنظيمية:

أظهرت إجابة سلطنة عمان عن الاستبانة أنه توجد منظومة تشريعية وتنظيمية مكوَّنة من مجموعة من الأطر القانونية والسياسات التعليمية لتنظيم مرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عُمان، ومن أهمها: قانون التعليم الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2023/31)، والإستراتيجية الوطنية للتعليم 2040، إلى جانب التشريعات المنظمة لسن القبول في مؤسسات التعليم المبكر. كما تشمل الأطر التنظيمية تشريعات خاصة بالمناهج والبرامج التعليمية، مثل النشرة التوجيهية للمصادر التعليمية ومحددات البرنامج اليومي، إضافة إلى الأدلة والنشرات المنظمة للإشراف على المرحلة، ومنها دليل البيئات التعليمية الآمنة، ودليل العلاقة بين الروضة والبيت، والنشرة التوجيهية للتربية على المواطنة. وفي إطار جهود التطوير المستمر، تعمل دائرة التعليم المبكر على مشروع تطوير منظومة التعليم المبكر، الذي يستهدف ثلاثة مجالات رئيسة هي: المجال الإداري، والهيئة التعليمية، والطلبة، كما يجري العمل على إعداد تشريعات خاصة بتقويم أداء المرحلة بما يسهم في تعزيز جودة الخدمات التعليمية والتربوية المقدمة للأطفال.

> تمتلك سلطنة عُمان إطارًا تشريعيًا وتنظيميًا لمرحلة الطفولة المبكرة، يستند إلى قانون التعليم والإستراتيجية الوطنية للتعليم 2040، ويغطي جوانب القبول والمناهج والإشراف التربوي، مع استمرار الجهود لتطوير منظومة التعليم المبكر واستكمال التشريعات الخاصة بتقويم أداء المرحلة.

كما أشارت البيانات إلى أن التشريعات واللوائح المنظمة لمرحلة الطفولة المبكرة تخضع للمراجعة والتحديث بصورة دورية، حيث يتم تحديث ضوابط سن القبول مع بداية كل عام دراسي، إلى جانب تحديث النشرات المنظمة للبرامج والمناهج التعليمية سنويًا. ويعكس ذلك حرص الجهات المعنية على تطوير الأطر التنظيمية والتربوية باستمرار، بما يضمن مواءمتها للمستجدات التعليمية واحتياجات المرحلة ومتطلبات تحسين الجودة.

3. هل توجد إستراتيجية وطنية خاصة بتنظيم مرحلة الطفولة المبكرة؟

لا توجد في سلطنة عمان إستراتيجية وطنية مستقلة خاصة بالطفولة المبكرة؛ وإنما تندرج المرحلة ضمن توجهات الإستراتيجية الوطنية للتعليم 2040. ويعني ذلك أن الإطار الوطني للمرحلة قائم بالفعل داخل السياسة التعليمية العامة، مع بقاء فرصة لتطوير إطار وطني أكثر تخصصًا وتكاملاً ليربط بصورة مباشرة بين الرعاية والتعليم والصحة والحماية والنمو في السنوات الأولى.

4. آليات الرقابة والمتابعة لجودة مرحلة الطفولة المبكرة:

أظهرت إجابة سلطنة عمان عن الاستبانة أنها تطبق مجموعة من آليات الرقابة والمتابعة لضمان جودة خدمات مرحلة الطفولة المبكرة، من أبرزها الزيارات الميدانية الإشرافية الفنية والإدارية التي تُنفذ بشكل دوري، حيث تتراوح بين مرتين وخمس مرات سنويًا. وتشمل هذه الآليات مختلف مكونات العملية التعليمية والتربوية، بما في ذلك الكادر التعليمي والإداري والمساعدون، والمناهج والأنشطة التعليمية، والبيئة التعليمية والتجهيزات المدرسية، إضافة إلى جوانب الأمن والسلامة وحماية الطفل. كما تعمل الجهات المختصة حاليًا على تطوير منظومة حديثة لدعم وتعزيز آليات الرقابة والمتابعة، بما يسهم في رفع كفاءة عمليات التقويم وضمان التحسين المستمر لجودة خدمات التعليم والرعاية المقدمة للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة.

> تتبنى سلطنة عُمان نهجًا رقابيًا شاملاً لمرحلة الطفولة المبكرة يعتمد على الزيارات الإشرافية الدورية، ويغطي جميع عناصر البيئة التعليمية، مع توجه مستمر نحو تطوير منظومة أكثر حداثة وكفاءة لضمان الجودة.

5. مؤشرات المتابعة:

أظهرت إجابة سلطنة عمان عن الاستبانة عدم وجود مؤشرات محددة ومطبقة حاليًا لقياس جودة مرحلة الطفولة المبكرة، إلا أن وزارة التعليم تعمل على تطوير منظومة متكاملة

لتقويم مرحلة التعليم المبكر، تستهدف بناء إطار شامل لمتابعة الأداء وقياس الجودة في عدد من المجالات الرئيسة، تشمل المجال الإداري، والهيئة التعليمية، والطالب. ومن المخطط تطبيق هذه المنظومة تدريجيًا وفق خطة زمنية تمتد لثلاث سنوات، تستند إلى خطة عمل واضحة وإلى مراجعة الدراسات المتخصصة والاستفادة من التجارب والممارسات المطبقة في عدد من الدول العربية والغربية. ويعكس هذا التوجه اهتمامًا مؤسسيًا بتطوير نظام قائم على المؤشرات والأدلة لدعم عمليات المتابعة والتقويم وتحسين جودة الخدمات المقدمة في مرحلة الطفولة المبكرة.

تتجه سلطنة عُمان نحو بناء منظومة وطنية متكاملة لمؤشرات وتقويم جودة التعليم المبكر، تستند إلى الممارسات الدولية والخبرات المقارنة، بما يعزز من فاعلية المتابعة واتخاذ القرارات المبنية على البيانات.

6. السلم التعليمي لمرحلة الطفولة المبكرة:

استنادًا إلى إجابة سلطنة عمان عن الاستبانة يستعرض الجدول (19) السلم التعليمي لمرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عمان:

جدول (19) السلم التعليمي لمرحلة الطفول المبكرة في سلطنة عمان.

المستوى الدولي (ISCED)*	المسمى الدولي	العمر النموذجي	العمر المحدد لديكم في كل مستوى	مدى وجود المستوى في الدولة (يوجد- لا يوجد)	الزامية المرحلة (إلزامي- غير إلزامي)	اسم المستوى
ISCED 010	رعاية وتنمية الطفولة المبكرة (ECEC 0–3)	أقل من 3 سنوات	من شهرين الى 3 سنوات ونصف	تتمثل في دور الرعاية والحضانات التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية	غير الزامي	حضانة
ISCED 020 – سنة 1	ما قبل ابتدائي (Pre-Primary 1)	4–3	من 3 سنوات وشهرين الى 4 سنوات و11 شهرًا	المدارس الخاصة التابعة لوزارة التعليم	غير الزامي	الروضة
ISCED 020 – سنة 2	ما قبل ابتدائي (Pre-Primary 2)	5–4	من أربعة سنوات وشهرين إلى 5 سنوات و11 شهرًا	المدارس الخاصة التابعة لوزارة التعليم	غير الزامي	التمهيدي
ISCED 020 – سنة 3	ما قبل ابتدائي متقدم	6–5	6–5	صفوف التهيئة في المدارس الحكومية التابعة لوزارة التعليم	غير الزامي	صف تهيئة

*ملاحظة: هذا التصنيف مستند إلى المعايير الدولية للتعليم (ISCED 2011) الصادر عن اليونسكو، ويهدف إلى معرفة توافق الأنظمة الوطنية مع المعيار الدولي من حيث العمر، إلزامية المرحلة، وتسلسل المراحل قبل الابتدائي.

يتضح من تحليل السلم التعليمي لمرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عُمان أنه يتوافق بصورة عامة مع التصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED)، حيث تبدأ المرحلة بمستوى رعاية وتنمية الطفولة المبكرة (ISCED 010) الذي يستهدف الأطفال من عمر شهرين حتى ثلاث سنوات ونصف، ويُقدم من خلال دور الرعاية والحضانات التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية. وتلي ذلك مرحلة ما قبل الابتدائي (ISCED 020) التي تمتد من عمر ثلاث سنوات إلى ست سنوات، وتتكون من ثلاثة مستويات متدرجة تشمل الروضة والتمهيدي وصف التهيئة.

وتشير البيانات إلى تنوع الجهات المشرفة على تقديم خدمات الطفولة المبكرة؛ إذ تتولى المدارس الخاصة التابعة لوزارة التعليم تقديم مستويي الروضة والتمهيدي للأطفال من عمر ثلاث سنوات وشهرين إلى خمس سنوات وأحد عشر شهرًا، في حين تقدم المدارس الحكومية التابعة لوزارة التعليم مستوى صف التهيئة للأطفال في الفئة العمرية (5–6) سنوات. ويعكس هذا التنظيم توزيعًا مؤسسيًا للأدوار بين مؤسسات الرعاية والتعليم بما يضمن استمرارية الخدمات المقدمة للأطفال عبر مختلف مراحل الطفولة المبكرة.

كما تبين البيانات أن جميع مستويات مرحلة الطفولة المبكرة متاحة ضمن النظام التعليمي في سلطنة عُمان، إلا أنها تُصنف بوصفها مراحل غير إلزامية، سواء في مستوى الحضانة أو مستويات ما قبل الابتدائي المختلفة. ويعكس ذلك توجهًا نحو توفير فرص التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة وإتاحتها للأسر دون إلزام قانوني بالالتحاق بها قبل التعليم المدرسي النظامي.

ومن جهة أخرى، يظهر السلم التعليمي العُماني درجة عالية من الاتساق مع التصنيف الدولي (ISCED)، سواء من حيث تقسيم المراحل العمرية أو هيكلة مستويات التعليم المبكر، الأمر الذي يسهم في تعزيز قابلية المقارنة الدولية، ويدعم مواءمة سياسات الطفولة المبكرة في سلطنة عُمان مع التوجهات والمعايير الدولية ذات الصلة.

يتميز السلم التعليمي لمرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عُمان بتدرج واضح يغطي الفئة العمرية من شهرين إلى ست سنوات، مع توافق ملحوظ مع التصنيف الدولي (ISCED)، وإتاحة جميع المستويات التعليمية والرعائية للأطفال رغم عدم إلزاميتها.

7. مبادرات أو سياسات وطنية في محور الحوكمة والأطر التنظيمية في مرحلة الطفولة المبكرة:

مبادرة تنظيم وتوحيد الإشراف على قطاع التعليم المبكر تحت مظلة وزارة التربية والتعليم (2024م): أطلقت وزارة التربية والتعليم، ممثلة بالمديرية العامة للمؤسسات التعليمية الخاصة ودائرة التعليم المبكر، مبادرة وطنية تهدف إلى تنظيم قطاع التعليم المبكر وتوحيد الإشراف الرسمي على جميع المؤسسات المقدمة لخدمات التعليم المبكر في سلطنة عُمان. وتسعى المبادرة إلى تحسين جودة الخدمات التعليمية من خلال تطوير المناهج والكوادر والمباني التعليمية، وضمان الالتزام باشتراطات الأمن والسلامة، وتعزيز دقة البيانات والإحصاءات الوطنية الخاصة بالتعليم المبكر، إضافة إلى توفير بيئة استثمارية أكثر تنظيمًا وجاذبية. وتشمل المبادرة دمج المؤسسات التعليمية المختلفة ضمن المنظومة الرسمية، وتقديم الدعم الفني والإجرائي لاستكمال إجراءات الترخيص، إلى جانب تنفيذ الزيارات الإشرافية الدورية ومتابعة تسجيل البيانات في الأنظمة التعليمية. ومن المتوقع أن تسهم المبادرة في رفع مستوى الالتزام بالمعايير التربوية والفنية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للأطفال، وتعزيز استدامة الاستثمار في قطاع التعليم المبكر على مستوى سلطنة عُمان.

المحور الثاني: الوصول والمشاركة:

نستعرض في هذا المحور مدى إتاحة خدمات الطفولة المبكرة وعدالة الوصول إليها عبر مختلف الفئات والمناطق الجغرافية. كما يسلط الضوء على معدلات القيد والاستمرارية في البرامج، بما يعكس كفاءة النظام في استيعاب الأطفال واستبقائهم. ويُعد هذا المحور أساسًا لفهم مستوى الشمولية في المرحلة المبكرة ومدى توافقها مع مبادئ تكافؤ الفرص.

1. معدلات القيد في مرحلة الطفولة المبكرة:

استنادًا إلى إجابة سلطنة عمان عن الاستبانة يستعرض الجدول (14) نسبة الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عمان خلال العام الدراسي 2025–2026م وفق الجنس ونوع المدرسة والمنطقة الجغرافية:

الجدول (20): نسبة الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في الدولة خلال العام الدراسي 2025–2026م وفق الجنس ونوع المدرسة والمنطقة الجغرافية في سلطنة عمان.

المتغير		النوع		نوع المدرسة			المنطقة الجغرافية	
		ذكور	إناث	حكومي	أهلي/ خاص	عالمي	مدينة	ريفية أو نائية (قرى وضواحي، هجر،.....)
نسبة الأطفال	أقل من 3 سنوات	--	--	--	--	--	--	--
	من 3–6 سنوات	66.5%	67.3%	2.5%	93.3%	4.2%	97.5%	2.5%
عدد المدارس	أقل من 3 سنوات	–	–	–	–	–	–	–
	من 3–6 سنوات	1,334		117	1161	56	1,217	117
عدد الفصول	أقل من 3 سنوات	–	–	–	–	–	–	–
	من 3–6 سنوات	6,031		127	5642	262	5,904	127

يتضح من الجدول (20) أن معدل القيد في برامج الطفولة المبكرة للأطفال في الفئة العمرية (3–6) سنوات في سلطنة عُمان بلغ (66.5 %) للذكور و(67.3 %) للإناث، مما يشير إلى تقارب معدلات الالتحاق بين الجنسين مع تفوق طفيف لصالح الإناث. كما تظهر البيانات أن الغالبية العظمى من الأطفال الملتحقين بهذه البرامج يدرسون في المدارس الأهلية والخاصة بنسبة (93.3 %)، مقابل نسبة محدودة في المدارس الحكومية بلغت (2.5 %)، في حين بلغت نسبة الملتحقين بالمدارس العالمية (4.2 %). ويعكس ذلك الدور الرئيس الذي تؤديه مؤسسات التعليم الأهلي والخاص في توفير خدمات التعليم قبل المدرسي في السلطنة.

ومن حيث التوزيع الجغرافي، تتركز برامج الطفولة المبكرة بصورة كبيرة في المناطق الحضرية، حيث إن (97.5 %) من الأطفال الملتحقين بمرحلة الطفولة المبكرة يوجدون في المدن مقارنة بـ(2.5 %) فقط موجودون في المناطق الريفية أو النائية، وهو ما يشير إلى تفاوت جغرافي في انتشار مؤسسات وبرامج التعليم المبكر بين المناطق المختلفة.

كما تُشير البيانات بشأن توزيع المؤسسات التي تقدم برامج الطفولة المبكرة للفئة 3–6 سنوات خلال العام الدراسي 2025–2026م إلى وجود (1,161) مؤسسة أهلية/خاصة و(56) مؤسسة عالمية و(117) مؤسسة حكومية ليبلغ مجموعها (1,334) مؤسسة. وتشير هذه البيانات إلى تنوع الجهات

المقدمة لخدمات التعليم المبكر، مع وجود دور محوري رئيس للقطاع الأهلي والخاص في استيعاب النسبة الأكبر من الأطفال الملتحقين بهذه المرحلة.

أما فيما يتعلق بالفصول الدراسية، فيوجد منها (5,642) فصلاً في المدارس الأهلية والخاصة، و(262) فصلاً في المدارس العالمية، إضافة إلى (127) فصلاً في المدارس الحكومية؛ ما يجعل إجمالي عدد الفصول (6,031) فصلاً دراسيًا. وتعكس هذه الأرقام تفاوت الطاقة الاستيعابية بين أنواع المدارس المختلفة، حيث تستحوذ المدارس الأهلية والخاصة على النصيب الأكبر من الفصول الدراسية، بما يتسق مع ارتفاع نسبة الالتحاق فيها مقارنة بالمدارس الحكومية والعالمية.

استنادًا إلى إجابة سلطنة عمان عن الاستبانة يستعرض الجدول (21) نسبة الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عمان خلال العام الدراسي 2025–2026م:

جدول (21) نسبة الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عمان خلال العام الدراسي 2025–2026م.

المستوى الدولي (ISCED)*	المسمى الدولي	العمر النموذجي	عدد الطلبة في كل مستوى للعام 2025–2026م	
			ذكور	إناث
ISCED 010	رعاية وتنمية الطفولة المبكرة (ECEC 0–3)	أقل من 3 سنوات	–	–
ISCED 020 – سنة 1	ما قبل ابتدائي (Pre-Primary 1)	4–3	20.343	19.656
ISCED 020 – سنة 2	ما قبل ابتدائي (Pre-Primary 2)	5–4	30.492	29.817
ISCED 020 – سنة 3	ما قبل ابتدائي متقدم	6–5	1.309	1.276

يتضح من الجدول (21) أن إجمالي عدد الأطفال الملتحقين ببرامج الطفولة المبكرة في سلطنة عُمان للفئة العمرية (3–6) سنوات خلال العام الدراسي 2025–2026م بلغ (102,893) طفلاً وطفلة، منهم (52,144) من الذكور و(50,749) من الإناث. وتشير هذه الأرقام إلى تقارب أعداد الملتحقين بين الجنسين، مع زيادة طفيفة في عدد الذكور مقارنة بالإناث.

وعلى مستوى مرحلة ما قبل الابتدائي (ISCED 020 – سنة 1) المخصصة للأطفال في الفئة العمرية (3–4) سنوات، بلغ عدد الملتحقين (39,999) طفلاً وطفلة، منهم (20,343) من الذكور و(19,656) من الإناث، مما يعكس توازنًا نسبيًا في معدلات الالتحاق بين الجنسين في هذا المستوى.

أما في مرحلة ما قبل الابتدائي (ISCED 020 – سنة 2) للفئة العمرية (4–5) سنوات، فقد سجلت أعلى أعداد الالتحاق بين مستويات الطفولة المبكرة، حيث بلغ إجمالي الملتحقين (60,309)

طـفلاً وطفلـة، بواقـع (30,492) مـن الذكـور و(29,817) من الإناث. ويشـير ذلك إلى اتسـاع قاعدة الالتحاق في هذا المستوى مقارنة بالمستويات الأخرى.

وفي مرحلة ما قبل الابتدائي المتقدم (ISCED 020 – سنة 3) المخصصة للأطفال في الفئة العمرية (5–6) سنوات، بلغ إجمالي عدد الملتحقين (2,585) طفلاً وطفلة، منهم (1,309) من الذكور و(1,276) مـن الإنـاث. وتُعد هذه الأعداد أقل بكثير مقارنة بالمسـتويين السـابقين، وهـو ما قد يرتبط بطبيعة تنظيم هذا المستوى أو محدودية المؤسسات المقدمة له مقارنة بمستويات الروضة والتمهيدي.

وبصورة عامة، تُظهر البيانات تركز الالتحاق في مرحلتي الروضة والتمهيدي (3–5 سـنوات)، اللتين تستوعبان الغالبية العظمى من الأطفال الملتحقين ببرامج الطفولة المبكرة في سلطنة عُمان، مع استمرار التقارب الواضح بين أعداد الذكور والإناث في مختلف المستويات التعليمية.

بلـغ معـدل الالتحـاق ببرامـج الطفولـة المبكـرة في سـلطنة عُمـان للفئة العمرية (3–6) سـنوات نحـو ثلثـي الأطفـال المسـتهدفين، مـع تقـارب واضـح بين الذكـور والإنـاث في معـدلات القيـد. كما يعتمد تقديم هذه البرامج بصورة رئيسـة على القطاع الأهلي والخاص الذي يسـتوعب الغالبيـة العظمـى مـن الأطفـال الملتحـقين، في حين تتركـز الخدمـات بشـكل كبيـر في المناطـق الحضريـة مقارنـة بالمناطـق الريفيـة والنائيـة. وقـد بلـغ إجمالـي عـدد الملتحـقين (102,893) طفـلاً وطفلـة موزعين علـى (1,217) مؤسسـة تعليميـة تضـم (5,904) فصـول دراسـية.

2. الاستمرارية والبقاء في البرنامج:

تشـير البيانات إلى ارتفاع معدل اسـتمرارية الأطفال في برامج مرحلة الطفولة المبكرة، حيث يتجـاوز معـدل البقـاء في هـذه البرامج حتى الانتقال إلـى المرحلة الابتدائية نسـبة (75 %). وهذا مؤشـر إيجابي على اسـتقرار البرامج والحفاظ على التحاق واسـتبقاء الأطفال بها، بما يسهم في تعزيز جاهزيتهم التعليمية والنمائية للمرحلة الابتدائية.

3. شمولية الوصول (العدالة في القبول):

بالنسبة لشمولية الوصول (العدالة في القبول)، تشير البيانات إلى أن فرص التحاق الأطفال بمرحلة الطفولة المبكرة في المناطق الريفية والنائية متاحة لشـريحة تتراوح بين (50 %) وأقل من (75 %) من إجمالي الأطفال في هذه المناطق. ويعكس هذا المؤشر وجود مستوىً جيدٍ من شمولية التغطيـة الجغرافيـة في تقديم خدمات الطفولة المبكرة مقارنة بالعديد من السـياقات التي تواجه

تحديات أكبر في الوصول، إلا أنه يشير في الوقت ذاته إلى وجود مجال لمزيد من التوسع في التغطية الجغرافية للبرامج. وهذا يستدعي مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز إتاحة خدمات الطفولة المبكرة في المناطق الريفية والنائية بما يسهم في تحقيق مستويات أعلى من الشمولية وتكافؤ الفرص التعليمية لجميع الأطفال.

4. آلية انتقال الأطفال من مرحلة الطفولة المبكرة إلى الصف الأول الابتدائي:

توجد آلية واضحة ومنظمة لانتقال الأطفال من مرحلة الطفولة المبكرة إلى الصف الأول الابتدائي، تقوم على مجموعة من الممارسات الداعمة مثل التدرج في زيادة الوقت الذي يقضيه الطفل في بيئة التعلم، وتعزيز التعاون والتكامل بين مؤسسات الطفولة المبكرة والمدارس الابتدائية. ويعكس ذلك وجود توجه مؤسسي يهدف إلى ضمان انتقال سلس وآمن للأطفال، بما يدعم جاهزيتهم الأكاديمية والنمائية ويعزز استمرارية التعلم بين المرحلتين.

تتميز المنظومة بوجود آلية انتقال واضحة ومنظمة بين مرحلة الطفولة المبكرة والمرحلة الابتدائية، تقوم على ممارسات تدريجية وتنسيق مؤسسي يسهم في ضمان انتقال سلس ومدروس للأطفال، بما يعزز جاهزيتهم للمرحلة الابتدائية واستمرارية التعلم.

5. مشاركة الوالدين والمجتمع:

تشير البيانات إلى أن منظومة الطفولة المبكرة في سلطنة عُمان تتبنى توجهًا داعمًا لمشاركة الوالدين والمجتمع، من خلال وجود أطر وإجراءات تنظيمية تعزز هذا الدور، مثل إصدار دليل العلاقة بين الأسرة والمدرسة وتفعيل مجالس أولياء الأمور كآلية للتواصل المستمر حول تقدم الطفل. كما تتضمن السياسات إشارات إلى برامج إرشاد أسري ودعم للتعلم المنزلي ضمن الإطار التشريعي للتعليم، مع وجود توجه لتعزيز تطبيقها عبر اللوائح التنفيذية. ويعكس ذلك حرصًا على ترسيخ الشراكة بين الأسرة ومؤسسات الطفولة المبكرة والمجتمع المحلي، بما يدعم بيئة تعلم تكاملية تسهم في تحسين نمو الطفل وتعلمه.

6. مبادرات وطنية في محور الوصول والمشاركة:

تُعد مبادرة «دليل العلاقة بين الأسرة والمدرسة» إحدى المبادرات الوطنية الداعمة لتعزيز مشاركة الوالدين في مرحلة التعليم المبكر في سلطنة عُمان، وقد أُطلقت في أكتوبر 2023م من قبل المديرية العامة للمؤسسات التعليمية الخاصة – دائرة التعليم المبكر، وبالتعاون مع الجهات

ذات العلاقة. وتهدف المبادرة إلى ترسيخ الشراكة التربوية بين الأسرة والمدرسة، وتحسين قنوات التواصل بين المعلمات وأولياء الأمور، بما يسهم في دعم النمو الشامل للطفل وتحقيق التكامل بين بيئتي التعلم المنزلية والمدرسية.

وتتمثل أبرز مخرجات المبادرة في إعداد دليل إجرائي يوضح آليات التواصل والتعاون، ويعزز تبادل المعلومات حول تطور الطفل، ويرفع من مستوى المشاركة الوالدية في العملية التعليمية. كما تسهم في تحسين جودة التعلم من خلال توحيد الجهود بين الأسرة والمدرسة، ودعم النمو الأكاديمي والاجتماعي للطفل. وتشمل آليات التنفيذ والمتابعة استبانات لقياس رضا أولياء الأمور، وزيارات إشرافية، وتقارير دورية لقياس فاعلية الشراكة.

وبشكل عام، تعكس هذه المبادرة توجهًا استراتيجيًا نحو بناء شراكة مستدامة بين الأسرة والمؤسسة التعليمية، بما يعزز كفاءة مخرجات التعليم المبكر، ويقلص الفجوة بين البيئة المنزلية والمدرسية، ويدعم استدامة الأثر التربوي في سلطنة عُمان.

تتسم منظومة الطفولة المبكرة في سلطنة عُمان بتقدم واضح في مجالي المشاركة والوصول، حيث تتوافر أطر وسياسات داعمة لتعزيز مشاركة الوالدين من خلال مبادرات مؤسسية مثل دليل العلاقة بين الأسرة والمدرسة، إلى جانب تفعيل قنوات التواصل عبر مجالس أولياء الأمور وبرامج الدعم والإرشاد الأسري. وفي المقابل، تُظهر البيانات مستوى جيدًا من شمولية الوصول إلى الخدمات مع استمرار تفاوت جغرافي لصالح المناطق الحضرية، الأمر الذي يعكس جهودًا متنامية نحو توسيع التغطية وتحقيق عدالة أكبر في إتاحة فرص الالتحاق.

المحور الثالث: المناهج والأنشطة:

يستعرض هذا المحور منظومة المناهج والأنشطة في مرحلة الطفولة المبكرة، من حيث فلسفة المنهج وتوجهاته التربوية، ومجالات المحتوى التعليمي ومدى شموليته وتكامله. كما يوضح طبيعة الوثائق والإرشادات التربوية الداعمة لتطبيق المنهج، ودورها في توجيه الممارسات الصفية وتعزيز جودة التعليم. ويتناول المحور كذلك القيم التربوية المضمنة في المنهج وكيفية توظيفها داخل الأنشطة التعليمية، إضافة إلى الأنشطة الداعمة لنمو الطفل في مختلف الجوانب، وآليات التقييم والمتابعة النمائية. ويهدف هذا المحور إلى تقديم صورة شاملة عن تكامل عناصر المنهج والأنشطة ومدى اتساقها مع أهداف مرحلة الطفولة المبكرة.

1. فلسفة المنهج وتوجهاته:

تشـير البيانات إلى أن منهج الطفولة المبكرة في سـلطنة عُمان يقوم على فلسـفة تعلم شمولية تراعـي مختلـف جوانـب نمو الطفل (المعرفيـة، اللغوية، الاجتماعية، الحركيـة، والانفعالية)، وهـي فلسـفة واضحة ومُعتمدة رسـميًا ضمن الإطار العام للمنهج، إلا أن درجة إلزامها وتفصيل آليات تطبيقها على مستوى الممارسة ما تزال جزئية، بما يتيح مجالاً للتفسير في السياق التطبيقي.

كمـا تؤكـد البيانات أن المنهج يعتمد على التعلم من خلال اللعب والاستكشـاف النشـط كأحد المرتكزات التربوية الأساسـية، وهو توجه معتمد ضمن السياسـات التعليمية، مع اسـتمرار تفاوت مسـتوى التفصيـل في توجيـه الممارسـات الصفيـة والإلـزام في التطبيق العملي، الأمـر الذي يوفر مرونة نسبية في تنفيذ الأنشطة داخل البيئات التعليمية.

وفي السـياق ذاتـه، تبـرز البيانـات أن السياسـات التربوية تتيح لمـدارس الطفولـة المبكرة تطبيق مناهج دولية أو نماذج تربوية عالمية وفق ضوابط وشروط تنظيمية محددة، بما يعكس مرونة منهجية منضبطة تسمح بالتنوع في الممارسات التعليمية مع الحفاظ على الإطار الوطني والمعايير المعتمدة.

2. مجالات المنهج ومحتواه:

تشير البيانات إلى أن منهج الطفولة المبكرة في سلطنة عُمان يغطي مجالات التعلم الأساسية في مرحلـة الطفولـة المبكـرة (اللغـة، الرياضيـات المبكـرة، العلـوم، الفنـون، المهـارات الاجتماعية، والصحة والحركة)، بما يعكس تكاملاً في بناء الخبرات التعليمية المقدمة للأطفال.

كما تؤكد البيانات أن المنهج الوطني يحدد أهدافًا نمائية وتعليمية متوقعة وفق الفئات العمرية في المرحلة، موزعة على فئتين عمريتين رئيسـتين هما (3–4 سـنوات و5–6 سـنوات)، بما يتسق مع التنظيـم العمـري المعتمـد للقبـول في برامج الطفولة المبكرة، ويعكس دقـة في مواءمة الأهداف مع خصائص النمو واحتياجات كل فئة عمرية.

وفي السياق ذاته، يتضمن المنهج أنشطة تعليمية متنوعة تهدف إلى دمج بعض مجالات التعلم الرئيسة بصـورة تكاملية، بمـا يعـزز الربط بين الخبـرات التعليمية المختلفة، ويُسـهم في دعم التعلم الشـامل لدى الأطفال، مع وجود توجه نحو تعزيز التكامل بين المجالات التعليمية المختلفة في إطار الأنشطة المقدمة.

> يتسـم منهـج الطفولـة المبكـرة في سـلطنة عُمـان بالشـمولية والتكامل، حيـث يغطـي جميع مجالات التعلـم الرئيسـة ويحـدد أهدافًا نمائيـة وتعليميـة وفـق الفئـات العمريـة، بمـا يضمـن مواءمـة المحتـوى مـع خصائـص النمـو. كمـا يتضمـن أنشـطة تعليميـة متنوعـة تدعـم دمـج بعـض مجـالات التعلـم بصـورة تكامليـة، بمـا يعـزز بنـاء خبـرات تعليميـة شـاملة ومترابطـة للأطفـال.

3. وثيقة المنهج والإرشادات التربوية:

يوضح محور **وثيقة المنهج والإرشادات التربوية** مجموعة من الممارسات والسياسات ذات الصلة بإطار المنهج الوطني للتعليم قبل الابتدائي، وذلك على النحو الآتي:

توجد وثيقة وطنية رسمية معتمدة للمنهج الوطني للتعليم قبل الابتدائي، تتضمن تحديدًا واضحًا لمحتوى التعلم والأهداف والمهارات المتوقعة لجميع فئات الأطفال في هذه المرحلة. وعلى الرغم من اعتماد هذه الوثيقة كمرجع وطني ملزم، إلا أن نتائج التحليل تشير إلى أن مستوى التطبيق لا يزال محدودًا جزئيًا أو أنه يخضع للمراجعة والتطوير المستمر، بما يعكس وجود فجوة نسبية بين الإطار المعياري والممارسة الفعلية في الميدان التربوي.

كما تتضمن وثيقة المنهج أو الإطار الوطني للتعليم قبل الابتدائي أدلة إرشادية للمعلم/المعلمة، حيث توفر هذه الأدلة توجيهات تطبيقية واضحة تسهم في دعم تخطيط وتنفيذ الأنشطة التعليمية داخل بيئات التعلم المختلفة. وتتميز هذه الأدلة بكونها مصحوبة بأمثلة تطبيقية تساعد المعلمين على تحويل محتوى المنهج إلى ممارسات صفية قابلة للتنفيذ، مما يعزز من جودة العمليات التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة.

وتوضح وثيقة المنهج كذلك أساليب التعلم المناسبة لهذه المرحلة العمرية، حيث تؤكد على مجموعة من المقاربات التربوية الحديثة مثل التعلم باللعب، والتعلم التعاوني، والتعلم القائم على المشروعات. ويعكس ذلك توجهًا تربويًا داعمًا للتعلم النشط والمتمركز حول الطفل، بما يسهم في تنمية مهاراته المعرفية والاجتماعية والوجدانية بصورة متكاملة.

> تتوفر وثيقة وطنية معتمدة للمنهج قبل الابتدائي تتضمن أهدافًا ومحتوى تعليميًا واضحًا، مع أدلة للمعلم وإرشادات تطبيقية تدعم التنفيذ. وتؤكد الوثيقة على أساليب تعلم حديثة مثل اللعب والتعلم التعاوني والمشروعات، إلا أن التطبيق الفعلي لا يزال متفاوتًا جزئيًا.

4. القيم في وثيقة المنهج:

يوضح محور القيم في منهج مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي وجود اهتمام بتضمين القيم التربوية في الإطار المنهجي، وذلك على النحو الآتي:

يحدد المنهج مجموعة القيم الأساسية المستهدفة في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي بصورة واضحة وشاملة، بما يتلاءم مع خصائص هذه المرحلة العمرية، حيث يشمل ذلك قيمًا مثل:

الاحتـرام، التعاون، المسـؤولية، الصدق، التسـامح، التعاطف، وقبول الآخـر. كما يعزز هذا التوجه صـدور وثيقـة التربيـة على المواطنة لمرحلـة التعليم المبكـر وتعميمها على الجهـات التعليمية ذات العلاقة، مع متابعة تطبيق مجالاتها من قبل المختصين، مما يعكس اهتمامًا مؤسسيًا بتعزيز البعد القيمي في التعليم المبكر.

كمـا تُدمـج القيـم التربوية في معظم مجـالات التعلم المختلفة، مثل اللغـة، الرياضيات المبكرة، العلوم، الفنون، والأنشـطة الاجتماعية والصحية والحركية، حيث تظهر هذه القيم بشـكل واضح في غالبية الممارسـات التعليمية اليومية داخل بيئات التعلم، بما يعزز من تكامل البعد القيمي مع المحتوى الأكاديمي.

وتتضمن الأنشـطة التعليمية مواقف تطبيقية واقعية تسـهم في تعزيز القيم في الحياة اليومية للطفل، وتتيح له فرصًا للتفاعل والممارسة المباشرة للسلوكيات الإيجابية في سياقات متنوعة، وهو ما يدعم ترسيخ القيم بصورة عملية ومستدامة.

كمـا يتضمـن دليـل المعلم/ـة إرشـادات واضحة وشـاملة لتنميـة القيم لـدى الأطفـال، حيث يوفر توجيهات منهجية تساعد المعلمين على توظيف الأنشطة التعليمية في تعزيز جميع القيم الأساسية عبر مختلف المواقف الصفية واللاصفية، بما يضمن اتساق الممارسة التربوية مع أهداف المنهج القيمي.

5. الأنشطة الداعمة لنمو الطفل:

توضـح البيانـات بشـأن الأنشـطة الداعمـة لنمو الطفل توفر أنشـطة تعليميـة متنوعة بهدف تحقيق النمو الشـامل للأطفال داخل المؤسسـات التعليمية، حيث أظهرت البيانات وجود أنشـطة حركيـة يوميـة تدعـم النمو البدنـي والصحي للطفل، بما يعـزز من لياقته وقدراتـه الحركية. كما تتضمـن البرامـج التعليمية أنشـطة فنيـة وإبداعية تُنفَّذ بصورة منتظمة، تسـهم في تنمية مهارات التعبير الفني والتفكير الإبداعي لدى الأطفال، إلى جانب توفر أنشطة لغوية غنية تشمل القصص والمحادثة والأناشيد، بما يدعم تطور مهارات اللغة والتواصل.

وتشير البيانات كذلك إلى إتاحة فرص متنوعة للتعلم في بيئات مختلفة داخلية وخارجية، مما يعزز من خبرات الطفل التعليمية ويثري تعلمه من خلال التفاعل المباشر مع محيطه.

6. التقييم والمتابعة النمائية:

يوضـح محـور التقييم والمتابعة النمائية مدى تطبيق المؤسسـات لأسـاليب تقويم نمو الأطفال في مرحلـة الطفولـة المبكـرة، حيث أظهرت البيانات اعتمادًا واضحًـا على الملاحظة المنظمة كأداة أساسـية لتقييم أداء الطفل بشـكل مسـتمر داخل البيئة التعليمية. كما تبين اسـتخدام سـجلات

أو ملفـات إنجـاز لمتابعـة نمو الطفـل وتوثيق تقدمه عبر مختلف الجوانـب النمائية، بما يتيح تتبعًا منهجيًـا لمسـار التعلـم والتطور الفردي لكل طفل. وتشـير البيانات كذلـك إلى تقديم تغذية راجعة دورية لأولياء الأمور حول تقدم الطفل، مما يعزز الشراكة بين الأسرة والمؤسسة التعليمية ويسهم في دعم نمو الطفل بشكل تكاملي.

تُظهر البيانات اهتمام سلطنة عمان بتنظيم والإشراف على المناهج والأنشطة التربوية المتصلة بمرحلة الطفولة المبكرة. ويتضح هذا بالاهتمام بمحتوى المنهج، ودمج القيم في المنهج، وتنوع الأنشطة الداعمة للنمو، واعتماد أساليب تقويم نمائية تدعم متابعة تطور الطفل وتعزز الشراكة مع الأسرة؛ بما يسهم في تحقيق نمو متكامل ومتوازن في مرحلة الطفولة المبكرة.

7. مبادرات أو سياسات وطنية في محور المناهج والأنشطة في مرحلة الطفولة المبكرة:

تُعد مبادرة دليل البيئات التعليمية الآمنة للطفل إحدى المبادرات الوطنية الهادفة إلى تطوير بيئات التعلم في مرحلة الطفولة المبكرة، وقد أُطلقت في ديسمبر 2024م من قبل وزارة التعليم – المديرية العامة للمؤسسات التعليمية الخاصة (دائرة التعليم المبكر)، وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. وتهدف المبادرة إلى بناء إطار عمل شامل لتصميم بيئة تعليمية مادية آمنة ومحفزة، تسهم في دعم جودة التعليم المبكر ورفع كفاءة الممارسات التربوية داخل المؤسسات التعليمية.

وتتمثل أبرز أهداف المبادرة في تحديد الأسس والمعايير اللازمة لتهيئة بيئات تعليمية آمنة وصديقة للطفل، ودعم القيادات التربوية والمشرفين والمعلمات في تطبيق أفضل الممارسات العالمية في تصميم البيئة الصفية. كما تسعى إلى تعزيز جودة التعليم المبكر من خلال توفير بيئات محفزة تمكّن الطفل من التعلم النشط وتنمية الإبداع والاستقلالية، إلى جانب مواءمة هذه البيئات مع توجهات رؤية عُمان 2040 بما يضمن تكامل البعد التربوي مع الأهداف الوطنية للتنمية.

وتتمثل أبرز مخرجات المبادرة في إعداد دليل تنظيمي متكامل يحدد معايير تصميم البيئة التعليمية المادية، بما يضمن تحسين جودة البيئات في مؤسسات التعليم المبكر وتوفير بيئات آمنة ومحفزة تدعم النمو الشامل للطفل في الجوانب الجسمية والاجتماعية والانفعالية والمعرفية. كما تسهم المبادرة في رفع كفاءة المعلمات في تنظيم البيئة الصفية وتفعيل الأركان التعليمية، وتعزيز التعلم الذاتي والتفاعلي، إلى جانب توحيد الممارسات التربوية المتعلقة بتصميم البيئة التعليمية على مستوى المؤسسات.

وتستهدف المبادرة شريحة واسعة تشمل القيادات التربوية، والإدارات المدرسية، والمشرفين التربويين، ومعلمات التعليم المبكر، والجهات المعنية بتطوير هذا القطاع، بما يضمن شمولية التطبيق على مستوى سلطنة عُمان. كما تقدم حزمة من الحوافز المهنية والمؤسسية والتعليمية والمعنوية، التي تسهم في تطوير الأداء، ورفع جودة المؤسسات، وتعزيز الرضا الوظيفي والانتماء المهني.

وفيما يتعلق بآليات التنفيذ، تعتمد المبادرة على تطبيق معايير واضحة وقابلة للقياس، مع متابعة مستمرة لمدى الالتزام بتصميم البيئة التعليمية وفق الدليل، وإجراء تقويم دوري يركز على تحقيق معايير السلامة والجودة، مدعومًا بأدوات إشرافية وتغذية راجعة مستمرة لتحسين الممارسات.

وتؤكد المبادرة في بعدها الإستراتيجي على الاستدامة من خلال دعم بناء نظام تعليمي متكامل يبدأ من مرحلة الطفولة المبكرة، والاستثمار في رأس المال البشري عبر بيئات تعليمية عالية الجودة، وتقليل الفجوات التعليمية، ورفع كفاءة الإنفاق التعليمي. كما تسهم في تحقيق مواءمة الإستراتيجية مع رؤية عُمان 2040 من خلال بناء بيئات تعليمية تدعم إعداد طفل مبدع ومؤهل قادر على التكيف مع متطلبات المستقبل.

المحور الرابع: الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة:

يستعرض هذا المحور واقع الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة من حيث حجمها وتوزيعها، وخصائصها المهنية والمؤهلات العلمية التي تمتلكها، إضافة إلى تحليل أنماط التوظيف والاستقطاب ومدى ملاءمتها لخصوصية هذه المرحلة. كما يتناول المحور منظومة التطوير المهني والرخص المهنية بوصفها أحد أهم أدوات رفع كفاءة المعلمين وضمان جودة الأداء التعليمي، إلى جانب عرض التنظيمات المتعلقة بنصاب المعلمين من الأطفال بما يعكس معايير التوازن بين العبء الوظيفي ومتطلبات الرعاية والتعليم. ويختتم المحور باستعراض أبرز المبادرات والسياسات الوطنية الهادفة إلى تطوير الكوادر البشرية ومعالجة تحديات نقص المعلمات، بما يسهم في تعزيز جاهزية القطاع ورفع كفاءة مخرجاته في مرحلة الطفولة المبكرة.

1. إحصاءات الكوادر البشرية:

استنادًا إلى إجابة سلطنة عمان عن الاستبانة يستعرض الجدول (22) الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عمان وذلك حسب النوع (ذكور، إناث)، وحسب نوع المدرسة، والمنطقة الجغرافية:

الجدول (22) إحصاءات الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عمان.

المتغير	النوع		نوع المدرسة			المنطقة الجغرافية	
	ذكور	إناث	حكومي	أهلي/ خاص	عالمي	مدينة	ريفية أو نائية
عدد المعلمين	0	7.425	196	6.850	379	7.229	196
عدد الإداريين	0	3.036	0	2.375	661	3.036	0

يوضح الجدول الخاص بإحصاءات الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عمان وجود تركز واضح في الكادر التعليمي والإداري ضمن فئة الإناث، مقابل غياب شبه تام للذكور في جميع الفئات.

فعلى مستوى المعلمين، بلغ إجمالي العدد (7.425) معلمة، ما يعكس هيمنة الكوادر النسائية على هذا القطاع. وتتوزع المعلمات حسب نوع المدرسة إلى (6.850) في المدارس الأهلية/الخاصة و(379) في المدارس العالمية، و(196) في المدارس الحكومية. كما يتضح أن التوزيع الجغرافي يتركز بشكل كامل في المدن بواقع (7.229) معلمة، مقابل (196) في المناطق الريفية أو النائية، مع ملاحظة أن إجمالي الأعداد يعكس تباينًا في طريقة التصنيف بين نوع المدرسة والمنطقة الجغرافية.

وفيما يخص الإداريين، بلغ إجمالي عددهم (3.036) جميعهم من الإناث أيضًا، حيث يعمل (2.375) منهم في المدارس الأهلية/الخاصة و(661) في المدارس العالمية، في حين لا يوجد إداريون في المدارس الحكومية، كما يتركز جميع الإداريين في المناطق الحضرية دون وجود مسجل في المناطق الريفية أو النائية.

استنادًا إلى إجابة سلطنة عمان عن الاستبانة يستعرض الجدول (23) عدد المعلمين في مرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عمان وفق مؤهلاتهم العلمية:

جدول (23) الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عمان وفق مؤهلاتهم العلمية.

نوع المؤهل	العدد	النسبة المئوية
حملة شهادة الثانوية أو ما يعادلها	5.552	76.8
حملة دبلوم تربوي غير متخصص في التعليم المبكر	340	4.7
حملة درجة البكالوريوس في التربية وغير متخصص في التعليم المبكر	1.301	18
دراسات عليا في التربية وغير متخصص في التعليم المبكر	36	0.5
المجموع	7.229	100

يوضح الجدول الخاص بتوزيع معلمي مرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عمان وفق مؤهلاتهم العلمية أن الغالبية العظمى من المعلمين يحملون مؤهل الثانوية العامة أو ما يعادلها، حيث بلغ عددهم (5.552) بنسبة مرتفعة وصلت إلى (76.8 %) من إجمالي المعلمين. وفي المرتبة الثانية، يأتي المعلمون الحاصلون على درجة البكالوريوس في التربية، ولكن في تخصصات غير مرتبطة مباشرة بالتعليم المبكر، حيث بلغ عددهم (1.301) معلمًا بنسبة (18 %)، وهو ما يشير إلى وجود شريحة معتبرة من الكوادر الأكاديمية الجامعية داخل القطاع، وإن كانت غير متخصصة تحديدًا في التعليم المبكر. أما حملة الدبلوم التربوي غير المتخصص في التعليم المبكر فقد بلغ عددهم (340) معلمًا بنسبة (4.7 %)، وهي نسبة محدودة مقارنة بالمستويين السابقين، ما يعكس انخفاض الاعتماد على هذا المسار التأهيلي. وتمثل فئة الدراسات العليا في التربية غير المتخصصة في التعليم المبكر النسبة الأقل، بعدد (36) معلمًا فقط وبنسبة (0.5 %).

وتكشف هذه البنية عن تحدٍّ رئيس في جانب الكوادر البشرية لا يرتبط بعدد الكوادر، وإنما بمستوى التخصص المهني والأكاديمي. فارتفاع نسبة حملة الثانوية، مقرونًا بانخفاض نسبة المؤهلات الجامعية المتخصصة مباشرة في التعليم المبكر، يضع تطوير رأس المال البشري في مقدمة أولويات إصلاح المرحلة.

وتزداد أهمية هذه النتيجة لأن التعليم المبكر مجال مهني له خصوصيته؛ إذ يحتاج العاملون فيه إلى معرفة متخصصة بنمو الطفل وعلم النفس النمائي، والتعلم باللعب، والملاحظة والتقويم النمائي، والتواصل مع الأسرة، وإدارة البيئة الصفية الملائمة للسنوات الأولى. ولذلك فإن رفع مستوى التأهيل ينبغي ألا يكون هدفًا كميًا فحسب، بل ينبغي أن يتجه نحو التخصص المباشر في الطفولة المبكرة.

تشير البيانات إلى أن هيكل المؤهلات في مرحلة الطفولة المبكرة يعتمد بدرجة كبيرة على حملة الثانوية العامة، مقابل نسب أقل من المؤهلات الجامعية والتربوية المتخصصة، وهو ما يعكس حاجة محتملة إلى تعزيز مستوى التأهيل الأكاديمي والتخصصي في هذا القطاع الحيوي.

2. التوظيف والاستقطاب:

توضح نتائج تحليل التوظيف والاستقطاب إلى وجود إطار تنظيمي واضح نسبيًا لتعيين الكوادر التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة، إلا أن هناك تحديات مرتبطة بتوافر الكفاءات

المتخصصة واستقطابها، ففيما يتعلق بمعايير تعيين الكادر التعليمي، أظهرت البيانات وجود معايير وإجراءات خاصة بتعيين المعلمين في مرحلة الطفولة المبكرة تتسم بالوضوح والشفافية، حيث حددت الجهات المختصة اشتراطات ومؤهلات واضحة لشغل الوظائف التعليمية في هذه المرحلة، الأمر الذي يسهم في تعزيز العدالة والموضوعية في عمليات الاختيار والتوظيف وضمان الحد الأدنى من الكفاءة المهنية للمتقدمين.

أما فيما يخص إستراتيجيات جذب واستقطاب الكفاءات، فقد أفادت البيانات بأن إجراءات الاستقطاب المطبقة تندرج ضمن سياسات التوظيف العامة المعتمدة لجميع المراحل التعليمية، دون وجود استراتيجيات أو حوافز متخصصة تستهدف استقطاب الكفاءات للعمل في مرحلة الطفولة المبكرة على وجه الخصوص. ويشير ذلك إلى وجود فرصة لتطوير سياسات أكثر تخصصًا تراعي طبيعة هذه المرحلة وأهميتها، بما يسهم في جذب خريجي التخصصات ذات العلاقة والاحتفاظ بهم داخل القطاع.

وفي جانب اختيار المعلمين وفق المؤهلات والخبرات المهنية، أوضحت البيانات أن إجراءات الاختيار تعتمد بصورة أساسية على المعايير العامة المطبقة على مختلف المراحل التعليمية، دون تخصيص واضح لمؤهلات أو خبرات مرتبطة بالتعليم قبل الابتدائي. وعلى الرغم من أهمية المؤهلات التربوية العامة، فإن خصوصية مرحلة الطفولة المبكرة تستدعي التركيز بشكل أكبر على الخبرات والمهارات المرتبطة بنمو الطفل وتعلمه في سنواته المبكرة.

أما فيما يتعلق بالتأهيل الأكاديمي للكوادر التعليمية، فقد أظهرت البيانات وجود اشتراطات رسمية تحدد الحد الأدنى للمؤهلات المطلوبة للعمل في هذه المرحلة، حيث تشترط الوزارة حصول المعلمة على مؤهل أكاديمي مناسب، مثل البكالوريوس في التخصص، أو البكالوريوس مضافًا إليه إعداد أكاديمي متخصص في التعليم المبكر، أو مؤهلات دبلوم تربوية مصحوبة بخبرات عملية محددة في مجال التعليم المبكر. وتعكس هذه الاشتراطات توجهًا نحو رفع جودة الكوادر العاملة وضمان امتلاكها للمعارف والمهارات اللازمة للتعامل مع الأطفال في هذه المرحلة العمرية. ومع ذلك، كشفت البيانات أن نسبة من مؤسسات الطفولة المبكرة تلجأ إلى تعيين معلمات حاصلات على مؤهل دبلوم التعليم العام مع حصولهن على برامج تدريبية معتمدة، وذلك نتيجة محدودية أعداد المعلمات المؤهلات والمتخصصات في التعليم المبكر. وهذا يُبرِزُ فجوة مهمة بين اشتراط المؤهل من جهة، وواقع سوق العمل من جهة أخرى؛ نتيجة محدودية أعداد المعلمات المؤهلات والمتخصصات. ويوضح أن معالجة مشكلة التخصص تحتاج إلى سياسات استقطاب وإعداد وتأهيل متخصصين طويلة المدى، لا إلى تشديد شروط التوظيف وحده.

3. التطوير المهني، والرخصة المهنية:

تشـير نتائـج هذا المحور إلى أن منظومـة التطوير المهني والترخيص المهنـي للكادر التعليمي في مرحلـة الطفولـة المبكرة في سـلطنة عمان لا تـزال في مرحلة التطوير والبنـاء، حيث تتوافر بعـض المبـادرات والجهـود الراميـة إلـى تعزيـز تأهيـل المعلمـات والمعلـمين، إلا أن العديد من الممارسـات لا تـزال غيـر ملزمـة أو غيـر مؤسسـة ضمن إطـار تنظيمـي متكامل. فيمـا يتعلق بفـرص التطويـر المهني المسـتمر، أوضحت البيانات وجـود فرص تدريبيـة وتطويرية مخصصة لمعلمـات مرحلـة الطفولة المبكـرة، إلا أنها توصف بالمحـدودة من حيث التغطية والاسـتمرارية. ويعكـس ذلك وجـود اهتمام مبدئـي بتطوير الكفاءات المهنيـة للعاملين في القطـاع. وفي المقابل، تشـير الإفـادة إلى وجود جهود حالية بالتنسـيق مـع الجهات ذات العلاقة لتطويـر آليات إعداد وتأهيـل المعلمـات المتخصصات في مجـال الطفولة المبكرة، الأمر الذي يمثـل توجهًا إيجابيًا نحو تعزيز جـودة الكوادر التعليمية مسـتقبلاً.

أمـا فيمـا يخص إلزامية المشـاركة في برامـج التطوير المهني، فقد بينت البيانات أن مشـاركة معلمـات ومعلمـي مرحلـة الطفولـة المبكرة في برامج التنمية المهنية ليسـت إلزاميـة، كما لا تتوافر حاليًا أشـكال دعم مؤسسـية للمشـاركة، سـواء من خلال تخصيص وقت للتدريب أثناء سـاعات العمل أو تغطية التكاليف المرتبطة به. ويشـير هذا الوضع إلى محدودية الحوافز التنظيمية التي تضمن استمرارية التطوير المهني للكادر التعليمي. ومع ذلك، أظهرت البيانات وجود مساعٍ جارية لإلزام الجهات المعنية بإشراك معلمات التعليم المبكر في برامج الإنماء المهني بصورة أكثر انتظامًا، بما يسهم في رفع كفاءة الممارسات التعليمية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للأطفال.

وفيما يتعلق بالسـاعات المعتمدة أو المتطلبات الدورية للتطوير المهني، أظهرت البيانات وجود توصيـات وبرامـج مشـابهة لما هـو معمول بـه في بعض الأنظمـة التعليمية العالمية، والتي تشـترط اسـتكمال عدد محدد من سـاعات التطوير المهني خلال فترة زمنية معينة، إلا أن هذه التوصيات لا تتمتع بصفة الإلزام.

وفي جانب الرخصة المهنية، أوضحت البيانات عدم تطبيق نظام الرخص المهنية على معلمات ومعلمي مرحلة الطفولة المبكرة. ويُعد ذلك من الجوانب التي تستحق الاهتمام في ضوء التوجهات الدوليـة التـي تعتمـد أنظمـة الترخيـص المهنـي كأداة لضمـان الحد الأدنـى من الكفايـات المهنية وتحسـين جـودة المخرجـات التعليميـة. كمـا أن غياب نظـام الترخيص قد يقلل مـن فرص توحيد معايير الممارسة المهنية وضمان استيفاء العاملين للمتطلبات المهنية اللازمة للعمل مع الأطفال في هذه المرحلة العمرية الحساسة.

أمـا فيمـا يتعلق بالعبء الوظيفي ونسـبة الأطفال إلى المعلمـات، فقد أظهرت البيانات تطبيق معيـار يتمثـل في تخصيـص موظف واحد لكل (20) طفلاً ضمن الفئة العمرية من (3–5) سـنوات. ويعـد هـذا المعيـار مؤشـرًا تنظيميًا مهمًـا لضبط أعداد الأطفـال داخل الصفـوف أو المجموعات التعليميـة، إلا أن فاعليتـه ترتبـط بعوامـل أخرى مثل مؤهلات الكادر، وطبيعـة البرنامج التربوي، ووجود مسـاعدين للمعلمات، ومسـتوى الخدمات الداعمة المقدمة للأطفال. ومن ثم فإن مراجعة هـذه النسـبة بشـكل دوري وفقًـا للمعايير الدوليـة واحتياجات الأطفال قد تسـهم في تعزيز جودة الرعاية والتعلم المقدمة في مرحلة الطفولة المبكرة.

توجد توجهات تطويرية واعدة في مجال إعداد وتأهيل الكوادر العاملة في مرحلة الطفولة المبكرة، إلا أن المنظومة لا تزال بحاجة إلى مزيد من التنظيم والتشريع من خلال توسيع فرص التطوير المهني، وإقرار متطلبات إلزامية للتدريب المستمر، وتطبيق نظام للرخص المهنية، وتعزيز آليات الدعم المؤسسي؛ بما يضمن بناء كادر تعليمي مؤهل وقادر على تقديم تعليم ورعاية عالية الجودة للأطفال في سنواتهم المبكرة.

4. المبادرات أو السياسات الوطنية في محور تطوير الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة:

برنامج تبادل الخبرات لمشرفي ومشرفات التعليم المبكر عبر منصة Microsoft Teams:

أطلقـت وزارة التربيـة والتعليم ممثلة بالمديرية العامة للمؤسسـات التعليمية الخاصة – دائرة التعليـم المبكـر، بالتعـاون مع المديريـات التعليمية بالمحافظـات، برنامجًا وطنيًا مسـتمرًا منذ عام 2022م يهدف إلى تعزيز التطوير المهني لمشـرفي ومشـرفات التعليم المبكر من خلال إنشـاء مجتمع تعلـم مهنـي رقمـي عبر منصـة Microsoft Teams ويركز البرنامج على تبادل الخبرات والممارسـات الإشـرافية المتميـزة، وتنميـة الكفايـات المهنية والإشـرافية، وتعزيـز ثقافة التعلم المسـتمر والعمل التعاوني بين الكوادر التربوية العاملة في قطاع الطفولة المبكرة.

وقـد وفـر البرنامـج منصة لتبـادل الأدلة والخبرات والممارسـات الموثقة وتعزيز التنسـيق بين المديريـات، وهـو مـا يجعله نموذجًا واعدًا في التطويـر المهني الرقمي. أما الحكم على مدى تأثيره الكمي في مستوى الأداء الإشرافي، فيحتاج إلى مؤشرات تقييمية قبلية وبعدية؛ ولذلك فإن قيمته المؤكـدة في ضـوء البيانـات المتاحـة تتمثل في بناء شـبكة تعلم مهني وتبادل المعرفـة والخبرة، بينما يحتاج تقدير أثره المباشر على الأداء إلى أدلة تقييمية أكثر تحديدًا.

المحور الخامس: البيئة المدرسية والتجهيزات:

يستعرض هذا المحور واقع البيئة المدرسية والتجهيزات المادية في مؤسسات الطفولة المبكرة في سلطنة عمان، من خلال تناول مجموعة من الجوانب المرتبطة بجودة البيئة التعليمية ومدى جاهزيتها لدعم تعلم الأطفال ونموهم الشامل. ويشمل ذلك البيئة المدرسية العامة، والبيئة المادية لفصول الحضانة ورياض الأطفال، والمرافق التعليمية والتجهيزات الصفية، وتنظيم أركان التعلم داخل الفصول، إضافة إلى المرافق الصحية والطبية، ومعايير الأمن والسلامة المطبقة. كما يستعرض المحور أبرز الجهود والمبادرات الوطنية الرامية إلى تطوير وتحسين البيئة المدرسية والتجهيزات في مرحلة الطفولة المبكرة.

1. البيئة المدرسية:

تشير البيانات إلى أن أكثر من 90 % من المؤسسات توفر بيئة آمنة وملائمة للتعلم والأنشطة اليومية، بما في ذلك ساحات اللعب والمساحات المفتوحة. كما تتوافر أيضًا في أكثر من 90% من المؤسسات ساحات لعب آمنة ومجهزة تسمح للأطفال بممارسة اللعب الحر والنشاط البدني.

وتعد هذه النتيجة من نقاط التميز الواضحة في مرافق المرحلة، لأن ممارسة الأنشطة المعتادة واللعب والحركة عناصر أساسية في نمو الطفل، ولا يمكن تحقيق تعلم مبكر متوازن في بيئة تفتقر إلى المساحات الآمنة التي تسمح بالحركة والتفاعل والاستكشاف.

تتمتع البيئة المدرسية في مرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عُمان بمستوى مرتفع جدًا من الجاهزية، حيث تتوافر البيئات التعليمية الآمنة وساحات اللعب المجهزة في جميع المدارس أو في الغالبية العظمى منها (أكثر من 90%)، مما يعكس التزامًا واضحًا بتوفير بيئة تعليمية آمنة ومحفزة تدعم تعلم الأطفال ونموهم الشامل.

2. البيئة المادية لفصول الحضانة ورياض الأطفال:

تعكس البيانات وجود معايير محددة لتنظيم البيئة المادية في مؤسسات الطفولة المبكرة في سلطنة عُمان، سواء من حيث المساحات المخصصة للأطفال داخل الفصول أو أعداد الأطفال في كل فصل، وذلك على النحو الآتي:

- مساحة الطفل داخل الفصل (الحضانة – أقل من 3 سنوات): أوضحت البيانات أن المساحة

المخصصة لكل طفل داخل الفصل تقل عن 3 أمتار مربعة، وهو ما يشير إلى وجود معايير تنظيمية محددة للمساحات المخصصة للأطفال في هذه المرحلة العمرية.

- مساحة الطفل داخل الفصل (3–6 سنوات): بينت الإجابة أن المساحة المخصصة لكل طفل داخل الفصل تقل كذلك عن 3 أمتار مربعة، مما يعكس تقارب المعايير المعتمدة للمساحات الصفية بين مرحلتي الحضانة ورياض الأطفال.
- عدد الأطفال في الفصل (الحضانة – أقل من 3 سنوات): أظهرت البيانات أن العدد المقبول للأطفال في الفصل يتراوح بين (12–20) طفلًا. كما أشارت الملاحظة الواردة في الإجابة إلى أن الحضانات لا تتبع وزارة التعليم، وهو ما قد يفسر اختلاف بعض المعايير التنظيمية الخاصة بهذه الفئة العمرية..
- عدد الأطفال في الفصل (3–6 سنوات): أوضحت البيانات أن العدد المقبول للأطفال في الفصل يتراوح بين (20–25) طفلًا، بما يعكس وجود ضوابط تنظيمية للكثافة الصفية في رياض الأطفال بما يدعم إدارة العملية التعليمية داخل الفصل.

يوجد تنظيم واضح للكثافة الصفية في مؤسسات الطفولة المبكرة بسلطنة عُمان، حيث يتراوح عدد الأطفال بين (12–20) طفلاً في فصول الحضانة و(20–25) طفلاً في فصول رياض الأطفال، بما يدعم توفير بيئة تعليمية منظمة تتناسب مع متطلبات كل مرحلة عمرية.

3. المرافق التعليمية:

تستعرض هذه الفقرة واقع توافر المرافق التعليمية والتقنية في مدارس مرحلة الطفولة المبكرة، من حيث توفير مصادر التعلم والوسائل التعليمية الرقمية، إضافة إلى التجهيزات الأساسية المتعلقة بالأثاث والتخزين، بما يسهم في تهيئة بيئة تعليمية مناسبة وآمنة للأطفال والمعلمين.

- توفر المكتبات والوسائل التعليمية الرقمية: أظهرت البيانات أن توافر المكتبات الصغيرة المزودة بكتب مناسبة لأعمار الأطفال، وأجهزة الكمبيوتر والوسائل التعليمية الرقمية الداعمة للتعلم، متحقق في مدارس مرحلة الطفولة المبكرة بنسبة تتراوح بين 50% و75% من المدارس. وتشير هذه النتيجة إلى مستوى متوسط من التوافر، بما يعكس وجود جهود لتوفير مصادر تعلم متنوعة وتنمية المهارات المعرفية والتقنية للأطفال، مع الحاجة إلى التوسع في توفير هذه المرافق لتشمل جميع المدارس.

- توافر الأثاث والتجهيزات المناسبة: بينت البيانات أن الكراسي والطاولات المناسبة للأطفال والمعلمين، إلى جانب الخزائن وخزانات حفظ الأدوات والمواد التعليمية، متوافرة في جميع مدارس مرحلة الطفولة المبكرة أو في أكثر من 90 % منها. وتوضح هذه النتيجة الجاهزية في توفير التجهيزات الأساسية التي تدعم راحة الأطفال، وتنظيم البيئة التعليمية، وتعزيز كفاءة العملية التعليمية داخل المدارس.

ويشير ذلك إلى أن السلطنة تحقق مستوىً جيدًا في توفير الأساس المادي للبيئة التعليمية، بينما تظل هناك حاجة إلى توسيع الموارد التي تجعل البيئة أكثر ثراءً معرفيًا ورقميًا. ومن ثم فإن الأولوية المستقبلية لا تتمثل فقط في زيادة المباني والتجهيزات الأساسية، وإنما في رفع جودة البيئة التعليمية بالزيادة الكمية لمصادر التعلم التي يستخدمها الطفل يوميًا.

وجود تفاوت بين نوعي المرافق التعليمية؛ إذ حققت المدارس نسبةً مرتفعةً في توفير الأثاث والتجهيزات الأساسية المناسبة للأطفال والمعلمين، حيث تجاوزت نسبة التوافر 90% من المدارس، في حين كان توافر المكتبات والوسائل التعليمية الرقمية بمستوى متوسط تراوح بين 50 % و75 % من المدارس.

4. تنظيم أركان التعلم داخل الفصل:

تشير نتائج سلطنة عُمان إلى تبني توجه تربوي يركز على تهيئة بيئات صفية داعمة للتعلم النشط والاستقلالية لدى الطفل، حيث أوضحت الإجابة أن مدارس التعليم ما قبل الابتدائي تشترط توفير أركان تعلم متكاملة تدعم التعلم الذاتي داخل الفصل. ويعكس ذلك اهتمامًا بتوفير مساحات تعليمية متنوعة تتيح للأطفال فرص الاستكشاف والتجريب والتفاعل مع الأنشطة التعليمية وفق اهتماماتهم واحتياجاتهم النمائية. كما تشير هذه النتيجة إلى أن تصميم البيئة الصفية لا يقتصر على توفير التجهيزات الأساسية، بل يمتد إلى تنظيم أركان تعليمية متنوعة تسهم في تنمية المهارات المعرفية والاجتماعية واللغوية والحركية للأطفال، وتعزز دورهم الإيجابي في عملية التعلم. ويعد ذلك من الممارسات التربوية الحديثة التي تدعم بناء شخصية الطفل وتنمية قدراته على التعلم الذاتي واتخاذ القرار.

5. المرافق الصحية والنظافة:

تشير البيانات في سلطنة عُمان إلى توافر المرافق الصحية والنظافة في مؤسسات الطفولة المبكرة، حيث أفادت الإجابة بأن دورات المياه الكافية والنظيفة، وأحواض غسل اليدين المجهزة

بالماء والصابون، ومياه الشرب الصحية والآمنة، ووسائل التخلص من النفايات تتوافر في جميع مدارس مرحلة الطفولة المبكرة أو في الغالبية العظمى منها (أكثر من 90 %). وتعكس هذه النتيجة اهتمامًا واضحًا بتوفير بيئة صحية وآمنة للأطفال، من خلال ضمان توافر المرافق الأساسية التي تدعم الصحة العامة والوقاية من الأمراض. كما تسهم هذه التجهيزات في تعزيز السلوكيات الصحية الإيجابية لدى الأطفال، وترسيخ ممارسات النظافة الشخصية منذ المراحل العمرية المبكرة، بما ينعكس إيجابًا على صحتهم ورفاههم واستعدادهم للتعلم.

6. المرافق الطبية والإسعافات:

أظهرت البيانات أن توافر العيادات أو غرف الإسعافات الأولية المجهزة للتعامل مع حالات المرض والإصابات الطفيفة، إلى جانب الأدوات اللازمة لمتابعة النمو البدني للأطفال مثل الموازين وأجهزة قياس الطول وأشرطة القياس، متحقق في بعض مدارس مرحلة الطفولة المبكرة بنسبة تتراوح بين 50 % و75 % من المدارس. وتشير هذه البيانات إلى مستوى متوسط من التوافر، بما يعكس اهتمامًا بالجوانب الصحية وسلامة الأطفال في عدد من المدارس، إلا أنها تكشف في الوقت ذاته عن الحاجة إلى تعزيز هذه المرافق وتجهيزها بشكل أوسع لضمان تقديم الرعاية الصحية الأولية والمتابعة الدورية للنمو البدني للأطفال في جميع مدارس مرحلة الطفولة المبكرة.

وتشير هذه النتيجة إلى مجال واضح للتوسع، خاصة أن وجود خدمات الإسعافات الأولية ومتابعة النمو لا يمثل عنصرًا تكميليًا في الطفولة المبكرة، بل يرتبط بصورة مباشرة بسلامة الطفل وصحته وقدرته على التعلم.

تتوفر المرافق الطبية والإسعافية بدرجة متوسطة مقارنة ببعض التجهيزات الأساسية الأخرى، مما يبرز أهمية التوسع في توفير غرف الإسعافات الأولية ومعدات متابعة النمو البدني في جميع المدارس، نظرًا لدورها الحيوي في تعزيز صحة الأطفال وسلامتهم ودعم بيئة تعليمية آمنة.

7. معايير الأمن والسلامة:

تشير بيانات سلطنة عُمان إلى أن هناك معايير واضحة ومعتمدة للأمن والسلامة صادرة عن الجهة المانحة لتراخيص مدارس ما قبل التعليم الابتدائي، وأن هذه المعايير مطبقة وملتزم بها في

جميـع مـدارس مرحلة الطفولة المبكرة أو في الغالبية العظمى منها (أكثر من 90%). وتعكس هذه البيانات وجود إطار تنظيمي واضح يحكم متطلبات الأمن والسلامة في مؤسسات الطفولة المبكرة، بمـا يضمـن توفيـر بيئة تعليمية آمنة للأطفال والعاملين. كما يشـير ارتفاع مسـتوى الالتزام بهذه المعايير إلى فاعلية آليات المتابعة والإشراف، وحرص المؤسسات التعليمية على تطبيق الإجراءات الوقائية التي تسهم في حماية الأطفال وتعزيز سلامتهم أثناء وجودهم في البيئة المدرسية.

8. المبادرات أو السياسـات الوطنية في محور تطوير وتحسين البيئة المدرسية والتجهيزات في مرحلة الطفولة المبكرة:

مـن المبـادرات الوطنيـة ذات الصلة بتطوير وتحسـين البيئة المدرسـية والتجهيزات في مرحلة الطفولـة المبكـرة مبـادرة إعداد وتصميم دليل البيئات التعليمية الآمنـة للطفل التي أطلقتها وزارة التربيـة والتعليـم ممثلة بالمديرية العامة للمؤسسـات التعليمية الخاصـة – دائرة التعليم المبكر في ديسـمبر 2024م، بالتعـاون مـع الجهـات المختصة. وتهدف المبـادرة إلى توفير إطـار وطني متكامل لتصميـم بيئـات تعليميـة آمنة ومحفزة وصديقـة للطفل، من خلال تحديد المعايير والاشـتراطات اللازمة للبيئات التعليمية في مؤسسات التعليم المبكر، ودعم القيادات التربوية والمشرفين والمعلمات في تطبيق أفضل الممارسات التربوية العالمية.

ويركز الدليل على تعزيز جودة البيئة التعليمية بما يدعم التعلم النشط والاستكشافي، ويسهم في تنمية الإبداع والاستقلالية لدى الأطفال، مع مواءمة متطلبات البيئة التعليمية مع مستهدفات رؤيـة عُمـان 2040. كمـا يسـتهدف القيـادات التربويـة والإدارات المدرسـية والمشـرفين التربـويين ومعلمـات التعليـم المبكـر والجهات المعنيـة بتطوير هذا القطـاع. وتتضمن المبـادرة آليات واضحة للمتابعة والتقويم من خلال تطبيق معايير قابلة للقياس، وإجراء زيارات وتقويمات دورية للبيئات التعليمية، واستخدام أدوات الإشراف والتقييم التربوي والتغذية الراجعة المستمرة لضمان تحقيق معاييـر الجـودة والسلامـة واسـتدامة التحسـين في البيئـة التعليميـة. وبذلك تمثل المبادرة سـعيًا للانتقال من مفهوم البيئة الآمنة بالمعنى الوقائي إلى مفهوم البيئة الآمنة والمحركة للتعلم والنمو.

وبصـورة إجماليـة، تكشـف البيئـات التعليميـة لمرحلـة الطفولـة المبكرة في سـلطنة عمان عن جوانـب قـوة واضحة في الأمن والسلامة والمرافق الأساسـية والنظافـة والأثاث، مقابل حاجة إلى مزيد من التوسـع في المكتبات والموارد الرقمية والمرافق الطبية. ولذلك فإن التقييم المتوازن يضع البيئـة التعليميـة في موقع متقدم في بنيتها الأساسـية، مع وجود مجـالات نوعية واضحة لتحسين ثرائها التعلمي والصحي والتقني التعليمي.

المحور السادس: القطاع الخاص:

يستعرض هذا المحور واقع الاستثمار في مرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عُمان، من خلال تحليل حجم مساهمة القطاع الخاص في تقديم خدمات التعليم المبكر، ونسبة التحاق الأطفال به مقارنة بالقطاع الحكومي، ومستوى الرسوم السنوية كأحد مؤشرات التكلفة والإتاحة. كما يتناول المحور الإطار المؤسسي والتنظيمي المنظم لهذا القطاع، بما يشمل آليات الترخيص والمتابعة والمراقبة وضمان الجودة في مؤسسات الطفولة المبكرة. إلى جانب ذلك، يسلط المحور الضوء على طبيعة الشراكات القائمة بين مؤسسات الطفولة المبكرة والجهات الحكومية والمجتمعية، ودورها في دعم جودة الخدمات التعليمية والصحية والنشاطية المقدمة للأطفال. كما يعرض أبرز المبادرات والسياسات الوطنية الهادفة إلى تعزيز الاستثمار في هذا القطاع، ولا سيما البرامج التوعوية التي تسهم في رفع الوعي المجتمعي بأهمية التعليم المبكر وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في التوسع فيه.

1. حجم الاستثمار الذي يقدمه القطاع الخاص في مرحلة الطفولة المبكرة:

اشارت البيانات إلى أن حجم استثمار القطاع الخاص في مرحلة الطفولة المبكرة للفئة العمرية (3–6 سنوات)، يغطي أكثر من (75 %) من الاحتياجات المطلوبة، حيث قُدِّرت قيمة هذه الاستثمارات بما يزيد على (77.55) مليون ريال عُماني تقريبًا. ويعكس ذلك الدور البارز الذي يؤديه القطاع الخاص في توفير خدمات التعليم المبكر، من خلال الاستثمار في إنشاء وتشغيل رياض الأطفال والمؤسسات التعليمية الخاصة، بما يسهم في توفير بيئات تعليمية مناسبة للأطفال من حيث المباني والتجهيزات والبرامج التعليمية والأنشطة المصاحبة.

وتشير هذه النتيجة إلى مستوى مرتفع من مساهمة القطاع الخاص في دعم خدمات التعليم المبكر للفئة العمرية (3–6 سنوات)، الأمر الذي يعزز قدرة القطاع على استيعاب الطلب المتزايد على هذه الخدمات، ويدعم جهود تطوير البيئة التعليمية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للأطفال في هذه المرحلة المهمة من مراحل النمو والتعلم. غير أن حجم الاستثمار بحد ذاته لا يكفي للحكم على جودة دور القطاع الخاص في المرحلة؛ فالقيمة الحقيقية لهذا الاستثمار تتحدد بقدرته على توسيع الوصول، ورفع الجودة، وخدمة المناطق الأقل تغطية، وتقديم خدمات يمكن للأسر تحمل تكلفتها.

2. الشراكات في مرحلة الطفولة المبكرة:

تشير البيانات إلى وجود مستوى جيد من الشراكات بين مؤسسات الطفولة المبكرة والجهات الحكومية والمجتمعية الداعمة في سلطنة عمان، حيث أفادت الإجابة بأن هذه الشراكات متوفرة في عدد كبير من مدارس مرحلة الطفولة المبكرة، بنسبة تتراوح بين (50 %–75 %)، وتشمل بعض المجالات الأساسية المرتبطة بدعم جودة الخدمات المقدمة للأطفال. وتعكس هذه النتيجة وجود

توجه نحو تعزيز التعاون بين مؤسسات الطفولة المبكرة والجهات ذات العلاقة بما يسهم في تطوير البرامج التعليمية والصحية والنشاطية، وتحسين البيئة التعليمية المقدمة للأطفال. كما تشير إلى وجود فرص إضافية لتوسيع نطاق هذه الشراكات وزيادة شموليتها لتغطي مختلف الجوانب الداعمة لنمو الطفل وتعلمه، بما يعزز من جودة الخدمات المقدمة في هذه المرحلة المهمة.

تتوفر شراكات بين مؤسسات الطفولة المبكرة والجهات الحكومية والمجتمعية في عدد كبير من المدارس (50 % – 75 %)، مما يعكس وجود تعاون داعم لتحسين جودة الخدمات التعليمية والصحية والنشاطية المقدمة للأطفال، مع إمكانية تعزيز نطاق هذه الشراكات وتوسيع مجالاتها مستقبلاً.

3. نسبة التحاق الطلبة بالقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام:

تورد البيانات الواردة سابقًا (في المحور الثاني: الوصول والمشاركة) أن نسبة التحاق الأطفال بمرافق التعليم الخاص في مرحلة الطفولة المبكرة للفئة العمرية 3–6 سنوات في العام الدراسي 2025–2026 بلغت 93.3 % و 4.2 % للمدارس العالمية. وهذا يوضح الدور المحوري للقطاع الخاص في تلبية احتياجات المرحلة باستيعاب نسبة كبيرة من الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة. وتشير هذه النسبة إلى اعتماد شريحة واسعة من الأسر على مؤسسات التعليم الخاصة لتوفير خدمات رياض الأطفال وبرامج الطفولة المبكرة.

4. متوسط الرسوم السنوية للطالب في القطاع الخاص:

تشير بيانات سلطنة عُمان إلى أن متوسط الرسوم السنوية للطالب في مؤسسات الطفولة المبكرة التابعة للقطاع الخاص للفئة العمرية (3–6 سنوات) يبلغ نحو 512 ريالاً عُمانيًا سنويًا. ويعكس هذا المؤشر مستوى التكلفة المالية المرتبطة بالالتحاق برياض الأطفال في القطاع الخاص، والتي تمثل أحد العوامل المؤثرة في إتاحة خدمات الطفولة المبكرة للأسر. كما توفر هذه البيانات مؤشرًا مهمًا لصناع القرار والجهات المعنية عند دراسة مستوى الاستثمار في مرحلة الطفولة المبكرة، ومقارنة تكاليف الخدمات التعليمية بالفرص المتاحة للأطفال للالتحاق ببرامج التعليم قبل المدرسي، بما يدعم التخطيط لتوسيع فرص الوصول إلى هذه الخدمات وتعزيز جودتها.

كما أظهرت البيانات أنه لا يوجد سقف مالي محدد تنظمه الجهة المشرفة بشكل مباشر، وتعكس هذه النتيجة وجود مرونة في تحديد الرسوم من قبل مؤسسات الطفولة المبكرة في القطاع الخاص، وهو ما قد يتيح تنوعًا في مستويات الرسوم والخدمات المقدمة.

5. آليات ترخيص ومتابعة ومراقبة مرحلة الطفولة المبكرة في المدارس الخاصة والعالمية:

يوجد في سلطنة عُمان منظومة تنظيمية واضحة ومتكاملة لعمليات ترخيص ومتابعة ومراقبة مدارس مرحلة الطفولة المبكرة في القطاع الخاص والعالمي، حيث أوضحت الإجابات ما يلي:

- وجود قسم متخصص في وزارة التعليم معني بتراخيص مدارس الطفولة المبكرة، بالإضافة إلى وجود أقسام مماثلة في المديريات التعليمية بالمحافظات تتولى متابعة هذا المجال.
- وجود أنظمة وتشريعات واضحة تنظم عمليات الترخيص لمدارس التعليم المبكر.
- وجود مسار موثق ومعتمد لآلية ترخيص مدارس التعليم المبكر يحدد خطوات وإجراءات الترخيص بشكل منظم.
- وجود وحدات أو تقسيمات في وزارة التعليم مختصة بمتابعة ومراقبة مدارس التعليم المبكر من الناحية الفنية والإدارية.
- وجود آليات واضحة ومنظمة للإشراف الفني والإداري على مدارس التعليم المبكر لضمان جودة الأداء والالتزام بالمعايير المعتمدة.

ويشير هذا إلى وجود بنية تنظيمية واضحة للترخيص والمتابعة والرقابة على مؤسسات التعليم المبكر الخاصة والعالمية، تشمل قسمًا متخصصًا في وزارة التعليم وأقسامًا مماثلة في المديريات التعليمية بالمحافظات، إلى جانب مسارات موثقة للترخيص ووحدات للمتابعة الفنية والإدارية وآليات للإشراف على الالتزام بالمعايير.

ويمثل هذا الإطار التنظيمي عاملاً مهمًّا لتنظيم عمل القطاع الخاص في المرحلة؛ لأن الدور الكبير للقطاع الخاص يتطلب قدرة تنظيمية قوية من الدولة لضمان ألا يؤدي التوسع الاستثماري إلى تفاوت غير منضبط في الجودة أو الرسوم أو شروط البيئة التعليمية.

توجد بنية حوكمة تعليمية متكاملة تدعم ضبط جودة مؤسسات الطفولة المبكرة، من خلال وضوح الأدوار التنظيمية وتكامل مهام الترخيص والمتابعة والإشراف.

6. المبادرات والسياسات الوطنية الداعمة للاستثمار في القطاع الخاص للتعليم قبل الابتدائي:

تُعد مبادرة البرنامج التوعوي (أهمية التعليم المبكر) إحدى المبادرات الوطنية التي تنفذها وزارة التعليم، ممثلة في المديرية العامة للمؤسسات التعليمية الخاصة – دائرة التعليم

المبكـر، وبـدأ تنفيذهـا في ديسـمبر 2024، ضمـن توجه اسـتراتيجي يهـدف إلى تعزيـز الوعي المجتمعـي بأهميـة التعليـم المبكـر، وبناء بيئـة تعليمية داعمـة ومحفزة على الاسـتثمار في هذا القطـاع الحيوي.

وتهدف المبادرة إلى نشر الوعي المجتمعي بأهمية التعليم المبكر، وتعزيز الشراكة بين الأسرة والمؤسسة التعليمية، إلى جانب رفع جاذبية قطاع الطفولة المبكرة أمام القطاع الخاص من خلال تحفيز الاستثمار فيه، وتشجيع التوسع في إنشاء البرامج والمؤسسات التعليمية ذات العلاقة. كما تسعى المبادرة إلى تعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو التعليم المبكر، وإبراز أثره في النمو الشامل للطفل من النواحي المعرفية والاجتماعية والانفعالية.

وقد أسفرت المبادرة عن عدد من المخرجات المهمة، تمثلت في رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية التعليم المبكر، وتعزيز دور الأسرة كشريك أساسي في العملية التربوية، إلى جانب ترسيخ ثقافة الاستثمار في الطفولة المبكرة، بما أسهم بشكل غير مباشر في زيادة اهتمام القطاع الخاص بهذا المجال نتيجة تحسن الصورة الذهنية وارتفاع الطلب المجتمعي على خدمات التعليم المبكر.

وعلى مستوى التنفيذ، تحققت أهداف المبادرة بدرجة مرتفعة، خاصة فيما يتعلق بالتوعية المجتمعية ونشر ثقافة التعليم المبكر وتعزيز الشراكة المؤسسية، حيث نُفذت على مستوى الوزارة مع وجود توجه للتوسع الجغرافي على مستوى المحافظات مستقبلاً. واستهدفت المبادرة موظفي الوزارة وبعض مدارس التعليم المبكر، مع إتاحة أثرها التوعوي ليشمل المهتمين والمستثمرين في قطاع التعليم المبكر بشكل غير مباشر.

كما قدمت المبادرة حوافز معرفية تتمثل في الأدلة الإرشادية والمطبوعات التوعوية والمواد العلمية المتخصصة، بما يدعم استدامة الأثر المعرفي ويعزز من اتخاذ قرارات واعية لدى المهتمين بالقطاع. واعتمدت آليات المتابعة والتقويم على تحليل مستوى التفاعل والمشاركة، وقياس الأثر المعرفي قبل وبعد التنفيذ، بما يتيح مؤشرات واضحة حول فاعلية المبادرة.

وتبرز أهمية هذه المبادرة من منظور استراتيجي كونها تسهم في تعزيز الاستدامة المؤسسية لقطاع التعليم المبكر، ودعم البيئة الاستثمارية فيه، من خلال رفع الوعي المجتمعي وتحسين الصورة الذهنية للقطاع، بما يشكل عامل جذب مهم للقطاع الخاص نحو التوسع والاستثمار في برامج الطفولة المبكرة، الأمر الذي ينعكس على المدى البعيد في دعم التنمية البشرية وبناء أجيال أكثر كفاءة وقدرة على التعلم والمشاركة الفاعلة في التنمية المجتمعية.

قراءة مجملة لواقع مرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عُمان

تكشف المحاور الستة أن منظومة الطفولة المبكرة في سلطنة عُمان شهدت خلال السنوات الأخيرة تحولاً مؤسسيًا وتنظيميًا واضحًا، وأن مسار التطوير لم يعد مقتصرًا على التوسع في توفير المؤسسات، وإنما أصبح يتجه بصورة متزايدة نحو تحسين التنظيم، ورفع الجودة، وتطوير البيئة التعليمية، وتعزيز مشاركة الأسرة، وتنظيم القطاع الخاص، وبناء منظومة أكثر اعتمادًا على البيانات والمؤشرات.

وتظهر الحوكمة بوصفها أحد المجالات التي قطعت فيها السلطنة شوطًا مهمًا؛ فقد أصبح توزيع المسؤوليات بين وزارة التعليم ووزارة التنمية الاجتماعية أكثر وضوحًا، وتطور الإطار التشريعي والتنظيمي، وظهرت مبادرات تستهدف توحيد الإشراف وتنظيم القطاع، إلى جانب جهود لبناء منظومة مؤشرات للجودة. إلا أن هذه المنظومة لا تزال في مرحلة البناء، وهو ما يجعل المرحلة المقبلة مرحلة انتقال من الرقابة التنظيمية إلى ضمان الجودة القائم على الأدلة.

أما الوصول والمشاركة، فتظهر البيانات أن معدل القيد للأطفال من 3–6 سنوات يبلغ نحو ثلثي الفئة المستهدفة، مع تقارب واضح بين الجنسين، واستمرارية تتجاوز 75% حتى الانتقال إلى المرحلة الابتدائية. وفي المقابل، تكشف البيانات عن اعتماد كبير على القطاع الأهلي والخاص وتمركز واضح للخدمات في المناطق الحضرية، بما يجعل توسيع التغطية وتحقيق العدالة الجغرافية من أهم تحديات المرحلة.

وتظهر المناهج اتجاهًا تربويًا واعدًا يقوم على التعلم الشامل واللعب والاستكشاف والتكامل بين مجالات النمو، مع اهتمام واضح بالقيم والأنشطة والتقويم النمائي. غير أن استمرار التفاوت في تطبيق المنهج عمليًا يؤكد أن تطوير الوثيقة المنهجية ينبغي أن يصاحبه تطوير مستمر للممارسات الصفية، والإشراف التربوي، والتطوير المهني للكوادر.

وتشكل الكوادر البشرية المجال الأكثر إلحاحًا من منظور الجودة النوعية. فوجود 7,229 معلمة لا يكفي وحده للحكم على جاهزية رأس المال البشري؛ إذ تكشف المؤهلات أن 76.8% من الكوادر يحملن الثانوية العامة أو ما يعادلها، وأن معظم الحاصلات على مؤهلات جامعية ليست لديهن تخصصات مباشرة في التعليم المبكر. وهذا يجعل رفع مستوى التخصص وإعادة بناء المسار المهني للمعلمة أولوية الإستراتيجية، لا سيما مع محدودية التطوير المهني وعدم إلزاميته وغياب نظام الرخصة المهنية المتخصص.

وفي البيئة التعليمية، تبدو الصورة أكثر توازنًا؛ إذ تتوافر عناصر الأمن والسلامة والمرافق الصحية والأثاث والساحات بمستويات مرتفعة، بينما تظهر الحاجة إلى التوسع في المكتبات

والوسائل التعليمية الرقمية والمرافق الطبية. ومن ثم فإن التحدي المقبل لا يتمثل في بناء بيئة آمنة فحسب، بل في تحويلها إلى بيئة تعلم غنية ومحفزة ومرنة وصحية تدعم الاستقلالية والإبداع والاستكشاف.

أما القطاع الخاص، فقد أصبح مكونًا محوريًا في بنية تقديم خدمات الطفولة المبكرة، سواء من حيث الاستثمار أو المؤسسات أو الالتحاق. وهذا الدور يتيح توسيع الطاقة الاستيعابية، لكنه في الوقت ذاته يستدعي تحقيق توازن دقيق بين تشجيع الاستثمار وضمان الجودة والقدرة على تحمل التكلفة والعدالة المكانية. وتصبح هذه الموازنة أكثر أهمية في ضوء متوسط الرسوم السنوية البالغ نحو 512 ريالاً عُمانيًا، وعدم وجود سقف مالي محدد للرسوم وفق البيانات المتاحة.

خلاصة:

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن مرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عُمان انتقلت من كونها مجموعة من الخدمات المتفرقة إلى منظومة وطنية أكثر وضوحًا من حيث البنية المؤسسية والتنظيمية والمناهج والبيئة التعليمية والشراكة مع الأسرة والقطاع الخاص. وقد ساعد قانون التعليم والإستراتيجية الوطنية للتعليم 2040، إلى جانب المبادرات الحديثة في تنظيم القطاع وتطوير البيئة التعليمية، على توفير أساس مؤسسي أكثر قوة للمرحلة.

وتبرز في المنظومة مجموعة من عناصر القوة المهمة، في مقدمتها وضوح الجهات المسؤولة عن مختلف الفئات العمرية، وتطور الأطر التشريعية والتنظيمية، ووجود آليات للإشراف والمتابعة، ومنهج وطني قائم على التعلم الشامل واللعب والاستكشاف، واهتمام واضح بالقيم والتقويم النمائي، ومستويات مرتفعة من الأمن والسلامة والتجهيزات الأساسية، إلى جانب حضور قوي للقطاع الخاص وتنامي الشراكة مع الأسرة والمجتمع.

غير أن الصورة لا تكتمل عند حدود هذه العناصر؛ إذ تكشف البيانات عن مجموعة من التحديات التي تحدد طبيعة المرحلة المقبلة. فأهمها أن منظومة قياس جودة الطفولة المبكرة لم تكتمل بعد، والتغطية الجغرافية لا تزال تميل إلى المناطق الحضرية، وبنية الكوادر البشرية تحتاج إلى رفع مستوى التخصص، والتطوير المهني لا يزال محدودًا وغير إلزامي، ولا يوجد نظام رخصة مهنية متخصص، كما أن بعض عناصر البيئة التعليمية، ولا سيما الموارد الرقمية والمكتبات والمرافق الطبية، تحتاج إلى مزيد من التوسع.

وعليه، فإن الأولوية الإستراتيجية ينبغي أن تتجه إلى بناء منظومة للطفولة المبكرة تقوم على أربعة انتقالات مترابطة: من التنظيم إلى ضمان الجودة، ومن الإتاحة إلى العدالة في الوصول، ومن توفير الكوادر إلى بناء قوة عمل متخصصة، ومن المبادرات المتفرقة إلى منظومة وطنية قائمة على البيانات والأثر.

وفي هذا السياق، يمكن توصيف الوضع الراهن لمرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عُمان بأنها منظومة وطنية نامية تمتلك أساسًا تشريعيًا ومؤسسيًا وممارسات تربوية وبيئات تعليمية واعدة، وقد حققت تقدمًا ملحوظًا في التنظيم والإشراف والمناهج والشراكة والبيئة، لكنها لا تزال في مرحلة الانتقال من تأسيس الخدمة وتنظيمها إلى ترسيخ منظومة متكاملة لقياس الجودة، وتحقيق العدالة في الوصول، وبناء قوة عمل أكثر تخصصًا، وضمان اتساق التجربة التعليمية لجميع الأطفال أينما كانوا وأيًا كانت الجهة المقدمة للخدمة. وهذا هو المسار الذي يمكن أن ينقل مرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عُمان من مرحلة التنظيم والتوسع إلى مرحلة التميز والجودة والاستدامة والإنصاف.

6

دولـــــة قطـــر



تمهيد

يُعد التعليم في دولة قطر أحد أبرز القطاعات التي شهدت تحولات نوعية خلال العقود السبعة الماضية، إذ انتقل من نظام محدود الإمكانات في منتصف القرن العشرين إلى منظومة تعليمية متكاملة ومرتبطة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدولة، وبالتوجهات الوطنية الرامية إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة وتنمية رأس المال البشري. ومع إطلاق رؤية قطر الوطنية 2030 عام 2008 م بموجب القرار الأميري رقم (44) لسنة 2008 م، أصبح التعليم أحد المحاور الرئيسة لتحقيق ركيزة التنمية البشرية، حيث نصت الرؤية على بناء نظام تعليمي عالمي المستوى يزوّد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة للمشاركة الفاعلة في التنمية المستدامة. وفي هذا السياق تبرز مرحلة الطفولة المبكرة باعتبارها نقطة الانطلاق الأساسية في بناء شخصية الطفل وإعداده للمراحل التعليمية اللاحقة، الأمر الذي جعلها محوراً رئيساً في السياسات التعليمية والاستراتيجيات الوطنية الحديثة.

ورغم أن الاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة ظهر في دولة قطر قبل عقود من الإصلاحات الحديثة، فإن الاهتمام المؤسسي المنظم بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة تبلور بصورة أوضح مع تطور السياسات التعليمية الوطنية خلال العقدين الأخيرين. وقد بدأت رياض الأطفال في الانتشار التدريجي إجابة للوعي المتزايد بأهمية السنوات الأولى من عمر الطفل. ومع تطور النظام التعليمي اتجهت الدولة إلى إدماج مرحلة رياض الأطفال ضمن التخطيط الاستراتيجي للتعليم، بدلاً من النظر إليها باعتبارها مرحلة تمهيدية اختيارية فقط. (وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي بدولة قطر، –2026ب).

ويلاحظ أن التشريعات التعليمية الصادرة خلال العقدين الماضيين بدأت تمنح مرحلة التعليم المبكر وضعاً تنظيمياً أكثر وضوحاً في سياق الجهود الوطنية لتطوير المنظومة التعليمية، وذلك سواء من خلال اللوائح المنظمة للتراخيص أو من خلال إنشاء وحدات إدارية متخصصة للإشراف على المرحلة. ويُعد مرسوم بقانون رقم (39) لسنة 2002 م بشأن تنظيم وزارة التربية والتعليم وتعيين اختصاصاتها من أهم الوثائق التشريعية التي أرست الإطار المؤسسي للإشراف على رياض الأطفال. فقد نصت المادة (22) منه على وجود إدارة متخصصة لرياض الأطفال تتولى منح التراخيص اللازمة لرياض الأطفال، والتحقق من توافر الشروط المطلوبة للكادر الإداري والتعليمي العامل فيها. كما نصت المادة (21) من المرسوم ذاته على اختصاص قطاع التعليم الخاص بتشجيع التوسع في رياض الأطفال وتحديد احتياجات الدولة من هذه المؤسسات التعليمية. ويُعد ذلك من أوائل النصوص القانونية التي أكدت بصورة مباشرة مسؤولية الدولة عن التخطيط لقطاع الطفولة المبكرة وتنظيمه.

وفي مرحلة لاحقة صدر القرار الأميري رقم (9) لسنة 2016 م بشأن الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم والتعليم العالي، ثم جرى تحديث اختصاصاته عام 2019 م، حيث استُحدثت إدارة التعليم المبكر بصورتها الحالية، ومنحت اختصاصات واسعة تشمل تطوير استراتيجيات التعليم المبكر، ووضع السياسات والخطط والبرامج الخاصة به، والإشراف على تطوير المناهج الوطنية، وتقديم الدعم الفني للمدارس، ومتابعة شروط تعيين الكوادر التعليمية والإدارية. ويمثل هذا القرار نقلة مؤسسية مهمة؛ لأنه نقل الاهتمام من مجرد الإشراف الإداري على رياض الأطفال إلى إدارة متخصصة تتولى التخطيط الاستراتيجي للتعليم المبكر وتطويره على المستوى الوطني.

وفي السياق التطويري نفسه، انتقلت الأدوار التنظيمية والرقابية التي تتعلق بالحضانات ومؤسسات الرعاية المبكرة إلى وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي بعد صدور القرار الأميري رقم (35) لسنة 2022 م ووفق المادة (17)؛ وبمقتضى هذا، أصبحت إدارة دور الحضانة التابعة لقطاع شؤون التعليم الخاص بالوزارة تتولى مهام ترخيص ومتابعة دور الحضانة.

وفي قطر، تتكامل جهود عديد من الجهات الحكومية والوطنية لخدمة وتطوير تعليم مرحلة الطفولة المبكرة، ومن أبرز هذه المؤسسات:

1. وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، ممثلة في الجهات التالية:
   - إدارة التعليم المبكر: وتختص بالسياسات والمناهج الوطنية والتطوير التربوي لمرحلة رياض الأطفال والصفوف الأولى.
   - إدارة المدارس ورياض الأطفال الخاصة: وتختص بالإشراف والمتابعة لمدارس ورياض الأطفال الخاصة، ويشمل ذلك متابعة البرامج والخطط والمواد التعليمية والمواد الإلزامية والهوية الوطنية.
   - إدارة دور الحضانة: وتختص بترخيص ومتابعة دور الحضانة.
2. المجلس الوطني للتخطيط، من خلال متابعة مؤشرات التنمية البشرية والطفولة ضمن الاستراتيجيات الوطنية.
3. جامعة قطر والمؤسسات الأكاديمية المتخصصة، التي تسهم بالمشاركة في إعداد الكوادر وإجراء البحوث العلمية المتعلقة بالطفولة المبكرة.

وبينما يعكس هذا التوزيع المؤسسي توجهاً نحو الحوكمة التشاركية لقطاع الطفولة المبكرة وربطه بمسارات التنمية الوطنية الشاملة، لا يمكن فهم السياسات والجهود الرامية لتطوير مرحلة الطفولة المبكرة في قطر بمعزل عن رؤية قطر الوطنية 2030 التي جعلت التنمية البشرية

إحدى ركائزها الأربع الأساسية. فالرؤية تؤكد ضرورة إعداد أجيال قادرة على الإبداع والابتكار والمنافسة العالمية، وهو ما يبدأ عملياً من السنوات الأولى في حياة الطفل. ومن هذا المنطلق لم تعد مرحلة الطفولة المبكرة في قطر مرحلة تمهيدية فحسب، بل أصبحت استثماراً استراتيجياً طويل المدى في التنمية الوطنية.

لقد مرَّ تطور التعليم في دولة قطر بثلاث مراحل رئيسة: مرحلة التأسيس منذ عام 1952، ثم مرحلة التوسع بعد الاستقلال، وأخيراً مرحلة الإصلاح والتحول نحو اقتصاد المعرفة منذ مطلع الألفية الثالثة. وفي قلب هذه التحولات برزت الطفولة المبكرة باعتبارها أولوية وطنية متصاعدة الأهمية. كما يظهر أن التطور المؤسسي لقطاع الطفولة المبكرة لم يكن عشوائياً، بل استند إلى أطر تشريعية واضحة بدأت مع مرسوم تنظيم وزارة التربية والتعليم لعام 2002، وتطورت بصورة أكثر شمولاً مع إنشاء إدارات متخصصة. ونتيجة لذلك أصبحت دولة قطر تمتلك منظومة متنامية للتعليم المبكر ترتبط بصورة مباشرة بأهداف التنمية البشرية ورؤية قطر الوطنية 2030.

إن تطور الطفولة المبكرة في قطر يمكن قراءته بوصفه مسارًا مؤسسيًا متدرجًا انتقل من بناء الهياكل والاختصاصات إلى تطوير السياسات والمناهج والبرامج، ثم إلى توسيع التنظيم ليشمل الحضانات والقطاع الخاص، مع تنامي الاهتمام بالأسرة والاستعداد المدرسي والتطوير المهني. ويظل تقييم مستوى نضج هذا المسار مرتبطًا بقدرة النظام على الجمع بين الوجود الفاعل للهياكل والإجراءات والمناهج، وجودة المرافق المستوفية للاشتراطات، والكوادر المؤهلة، وقياس الأثر والتقييم بصورة منتظمة ومقارنة، ولا سيما في مؤشرات جودة الخبرة التعليمية، والاستمرارية، والاستعداد المدرسي، ونواتج تعلم الأطفال.

وبناءً على ما سبق، يستعرض هذا الجزء من التقرير حالة مرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر، وفق محاور التقرير الستة، بما يتيح تقديم قراءة تحليلية شاملة لواقعها وتوجهاتها التطويرية.

- **الحوكمة والأطر التنظيمية**، التي تحدد السياسات والإجراءات المؤثرة على الطفولة المبكرة.
- **الوصول والمشاركة**، لضمان تمتع جميع الأطفال بالفرص التعليمية والبيئية المناسبة.
- **المناهج والأنشطة التربوية** المقدمة للأطفال، ومدى توافقها مع الاحتياجات التنموية والمعايير الدولية.
- **الكوادر البشرية** العاملة في المرحلة، من حيث التأهيل الأكاديمي، التدريب المستمر، والاستقرار المهني.
- **البيئة المدرسية والتجهيزات الداعمة** لنمو الطفل وتعلمه، بما يشمل الفضاءات التعليمية، الأدوات، والمواد الداعمة للأنشطة التعليمية.
- **دور القطاع الخاص وحجم إسهامه**، إلى جانب نماذج الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز جودة الخدمات المقدمة للأطفال.

المحور الأول: الحوكمة والأطر التنظيمية:

1. الجهات المشرفة على مرحلة الطفولة المبكرة:

يكشف تحليل إجابات دولة قطر في هذا الجانب أن منظومة الحوكمة في مرحلة الطفولة المبكرة تتبع تنظيمًا مؤسسيًا واضحًا، حيث تتولى وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي الإشراف على المرحلة ومتابعتها برسم السياسات العامة، ووضع المعايير المهنية، ومتابعة تنفيذ البرامج التعليمية، ويتم إنجاز الأعمال عن طريق إدارات متخصصة تابعة للوزارة؛ وذلك لضمان الاتساق بين السياسات وبين الممارسات لتحقيق الجودة والتخصص في الخدمات المقدمة للأطفال في هذه المرحلة. وهذه الإدارات المعنية بأعمال مرحلة الطفولة المبكرة هي كالتالي:

- **إدارة التعليم المبكر:** والتي تضطلع بمسؤوليات السياسات والتخطيط والمناهج الوطنية والإشراف والمتابعة لمؤسسات رياض الأطفال والتعليم التأسيسي؛ ويشمل ذلك وضع السياسات التخطيط والإشراف والتطوير للمناهج الوطنية، وتقديم التوجيه والدعم الفني للمدارس، وتطوير استراتيجيات وعمليات التعليم المبكر، والتحقق من توافر شروط تعيين الكوادر العاملة، وتطوير الكوادر بالتعاون مع مركز التدريب والتطوير.
- **إدارة المدارس ورياض الأطفال الخاصة:** والتي تختص بمتابعة والإشراف على المدارس ورياض الأطفال الخاصة بما في ذلك متابعة البرامج والخطط والمواد التعليمية والمواد الإلزامية والهوية الوطنية.
- **إدارة دور الحضانة:** وتختص بترخيص ومتابعة والإشراف على دور الحضانة وفقًا للقوانين والقرارات المنظمة.

وفي الوقت نفسه، تقدم بعضٌ من المؤسسات الحكومية الأخرى المرتبطة بصحة الطفل واشتراطات الأمن والسلامة البيئية مثل وزارة الصحة العامة. والدفاع المدني، والبلديات المختصة خدمات مساندةً وداعمةً للوزارة في مرحلة الطفولة المبكرة. ويعد هذا التكامل المؤسسي مهمًا لأجل توفير منظومة متكاملة من الخدمات التي تستجيب لاحتياجات الطفل بصورة شمولية، وتنسجم مع الاتجاهات العالمية الحديثة التي تؤكد أهمية التكامل بين قطاعات التعليم والصحة والحماية البيئية لرعاية الطلاب وتوفير البيئة الأكثر ملاءمة لنمائهم المتكامل.

2. الأطر التشريعية والتنظيمية:

تستند مرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر إلى إطار تشريعي وتنظيمي واضح يتمثل في وجود (سياسة التعليم المبكر)؛ والتي تُمثِّل المرجعية الأساسية لتنظيم العمل في هذه المرحلة. كما تخضع

هذه السياسة للمراجعة والتحديث الدوري كل ثلاث سنوات، وهو الأمر الذي يعكس وجود توجه مؤسسي نحو التطوير المستمر ومواكبة المستجدات التربوية والعلمية.

ويمثل المرسوم بقانون رقم (39) لسنة 2002 محطة مبكرة في تنظيم مسؤولية الدولة عن رياض الأطفال، بينما أدى تطور الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم إلى تعزيز التخصص المؤسسي في مرحلة الطفولة المبكرة.

وفي القطاع الخاص، يمثل القانون رقم (23) لسنة 2015 بشأن تنظيم المدارس الخاصة والقرار الوزاري رقم (40) لسنة 2017 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون أحد المكونات الرئيسة للإطار التنظيمي والأساس القانوني للتشريع للمرحلة. كما تتضمن المنظومة أدلة الترخيص والتعاميم والضوابط الخاصة بالسلامة والمتابعة، إلى جانب نظام ترخيص مطور يتيح للمؤسسات المستوفية للمعايير الحصول على تراخيص متعددة السنوات وفق الضوابط المعتمدة.

وفي قطاع الحضانات، أضافت قرارات عام 2024 درجة أكبر من التفصيل التنظيمي. فالقرار رقم (13) لسنة 2024 ينظم تصنيف الحضانات والمؤهلات والخبرات والمصروفات، في حين يضع القرار رقم (14) لسنة 2024 متطلبات دقيقة للمباني والمرافق والمساحات والتجهيزات والصحة والسلامة وحماية الطفل.

وتتجاوز هذه المتطلبات مجرد اشتراط وجود مبنى صالح؛ إذ يحدد القرار رقم (14) لسنة 2024، على سبيل المثال، حدًا أدنى للمساحة الداخلية للطفل، ومساحات خارجية بحسب العمر، كما يحدد العدد الأقصى للأطفال في مجموعات الرعاية والتعليم وفق الفئة العمرية. ويضع كذلك متطلبات تتصل بالألعاب، والمرافق الصحية، وغرف الإسعافات الأولية، وغرف العزل، والمراقبة، والحماية من المخاطر، وتجهيزات الأطفال ذوي الإعاقة.

وتعكس هذه المنظومة توسعًا في نطاق التنظيم من مجرد الترخيص إلى تنظيم شروط تقديم الخدمة نفسها والمرافق المقدمة لها من خلال الإيفاء بمتطلبات تشمل المكان، والكثافة، والسلامة، والتجهيزات، ومؤهلات العاملين، ونوع الخدمة المقدمة؛ ما يعكس توجهًا مؤسسيًا لإيجاد أطر تشريعية وتنظيمية تشمل جميع جوانب مرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر.

3. منظومة وطنية لتنظيم مرحلة الطفولة المبكرة:

تُظهِرُ الإجابة الواردة من دولة قطر بشأن وجود منظومة وطنية لتنظيم مرحلة الطفولة المبكرة وجود برنامج «شروق الشمس»؛ والذي هو أحد البرامج الإستراتيجية المعتمدة في وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي. وتنبع أهمية هذا البرنامج الإستراتيجي من كونه لا يقتصر على معالجة جانب واحد من جوانب المنظومة، وإنما يتعامل مع مرحلة الطفولة المبكرة بوصفها منظومة

متكاملة تتطلب العمل المتزامن على تطوير المناهج، والبنية المؤسسية، والطاقة الاستيعابية، ورفع الوعي المجتمعي بأهمية هذه المرحلة.

ويتكون هذا البرنامج الإستراتيجي من ثلاثة مشاريع مترابطة:

أولا: مشروع تعزيز التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

يستهدف هذا المشروع تعزيز وعي أولياء الأمور والمجتمع بأهمية السنوات الأولى من عمر الطفل، باعتبارها المرحلة الأكثر تأثيراً في تكوين القدرات العقلية واللغوية والاجتماعية والانفعالية. ومن ثم فإن المشروع لا يركز على الأطفال وحدهم، بل يسعى إلى بناء ثقافة مجتمعية داعمة للتعليم المبكر، وتحويل الأسرة من متلقية للخدمة التعليمية إلى شريك رئيس في عملية التعلم والنمو.

ثانياً: مشروع إعداد وتصميم منهاج مرحلة ما قبل رياض الأطفال

يعكس هذا المشروع إدراكاً متقدماً لأهمية السنوات السابقة للالتحاق برياض الأطفال، والتي غالباً ما تكون أقل تنظيماً في كثير من الأنظمة التعليمية. ويهدف المشروع إلى بناء إطار منهجي واضح للأطفال الأصغر سناً، بما يضمن استمرارية الخبرات التعليمية والنمائية منذ السنوات الأولى وحتى الالتحاق بالتعليم النظامي. ويمثل هذا التوجه أحد أبرز المؤشرات على التحول من مفهوم «الرعاية» إلى مفهوم «التعلم المبكر»، وهو تحول شهدته العديد من الأنظمة التعليمية المتقدمة خلال العقود الأخيرة.

ثالثاً: مشروع زيادة الطاقة الاستيعابية لرياض الأطفال الحكومية

يرتبط هذا المشروع بهدف إستراتيجي يتمثل في توسيع فرص الوصول إلى خدمات الطفولة المبكرة وتحقيق قدر أكبر من العدالة التعليمية. وتتجاوز أهمية هذا المشروع مجرد زيادة عدد المقاعد الدراسية، إذ يرتبط أيضاً بتحسين التوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية، وتقليل الفجوات في فرص الالتحاق، ورفع معدلات المشاركة في التعليم المبكر، بما ينسجم مع مستهدفات التنمية المستدامة.

ومن خلال برنامج «شروق الشمس» وتقاطعات مكوناته بأهدافها المختلفة، تتبنى دولة قطر نموذجاً إصلاحياً يسعى للتكامل بالجمع بين التوسع الكمي والتطوير النوعي في تخطيط وإدارة مرحلة الطفولة المبكرة.

4. آليات الرقابة والمتابعة لجودة مرحلة الطفولة المبكرة:

تشير البيانات إلى وجود منظومة للرقابة والمتابعة في مرحلة الطفولة المبكرة بدولة قطر، وهي تعتمد على مجموعة من الأدوات الإشرافية والتقويمية التي تهدف إلى ضمان جودة العملية التعليمية وتحسينها بصورة مستمرة. وتتكون هذه المنظومة من أربعة مكوِّنات رئيسة:

أولاً: الزيارات التفقدية

تُنفذ الزيارات التفقدية في بداية كل عام دراسي، وتهدف إلى التأكد من جاهزية المدارس ورياض الأطفال واستيفائها للمتطلبات التنظيمية والفنية اللازمة لبدء العملية التعليمية. وتؤدي هذه الزيارات دوراً وقائياً مهماً؛ إذ تسمح بالكشف المبكر عن أوجه القصور المحتملة قبل بدء الدراسة، بما يسهم في رفع كفاءة البيئة التعليمية منذ اليوم الأول للعام الدراسي.

ثانياً: الزيارات الميدانية التربوية

تشكل الزيارات الميدانية أحد أهم مكونات نظام الجودة في التعليم المبكر القطري. ويقوم الموجهون التربويون من خلالها بمتابعة الأداء الفعلي داخل الصفوف الدراسية، وتقديم الدعم المهني للمعلمات والمنسقات لا سيَّما في المؤشرات المتعلقة بالرخص المهنية، ومتابعة تطبيق المعايير المهنية والتنظيمية؛ ويتم على ضوء ذلك تحرير الاستمارات الإشرافية (استمارة متابعة أداء المنسق والمعلم ومساعد المعلم). وتتميز هذه الزيارات بأنها لا تقتصر على التقييم، وإنما تتبنى فلسفة «الدعم والتحسين»، وهي فلسفة تتوافق مع الاتجاهات الحديثة في الإشراف التربوي التي تنظر إلى الموجه بوصفه شريكاً في التطوير المهني وليس مجرد جهة رقابية.

ثالثاً: التقارير الدورية

يقوم الموجِّهون التربويون بإعداد تقارير ربع سنوية تتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المعلمات والمنسقات، مع تحديد نقاط القوة وفرص التحسين ووضع خطط التطوير الفردية المناسبة.

وتكمن أهمية هذه التقارير في أنها تحول عمليات الإشراف من ممارسات متفرقة إلى عملية مؤسسية مستمرة قائمة على تحليل أداء المعلمات والمنسقات بهدف تحديد جوانب القوة وفرص التحسين واستكمال خطط الدعم والتطوير.

رابعاً: برامج الدعم المهني

لا تنتهي عملية المتابعة عند رصد الأداء، بل تمتد إلى تقديم برامج دعم متنوعة تشمل: الاجتماعات الفردية، والجلسات النقاشية، والورش التدريبية بالتعاون مع مركز التدريب والتطوير، وخطط الدعم وتطوير الأداء. ويعكس هذا تبني الجهات الإشرافية في مرحلة الطفولة في دولة قطر لمبدأ المتابعة من أجل الجودة والتحسين بدلاً من المتابعة لأجل المحاسبة.

وتُعد كثافة الزيارات الإشرافية أحد المؤشرات المهمة على جدية منظومة المتابعة. فالبيانات توضح أن المنسق التربوي يخضع لثماني زيارات إشرافية خلال العام الدراسي، بينما يخضع المعلم لثلاث زيارات، وذلك مع إمكانية زيادة عدد الزيارات وفق الحاجة ومستوى الدعم المطلوب. وتُعد هذه المعدلات مرتفعة نسبياً مقارنة بالعديد من النظم التعليمية الإقليمية والدولية، ما يعكس اهتماماً واضحاً بالمتابعة المستمرة وبناء ثقافة التحسين المستدام.

كما تشير البيانات إلى أن الرقابة تشمل جميع عناصر العملية التعليمية، بما في ذلك: الكادر التعليمي، والكادر الإداري والمساعدون، والمناهج والأنشطة، والبيئة التعليمية والتجهيزات المدرسية، والأمن والسلامة وحماية الطفل. ويعكس هذا الاتساع في نطاق المتابعة تبني مفهوم الجودة الشاملة في الطفولة المبكرة.

5. مؤشرات المتابعة:

تعتمد دولة قطر على منظومة مؤشرات واضحة ومحددة لتقييم جودة الأداء في مرحلة الطفولة المبكرة. وتتمحور هذه المؤشرات حول تقييم أداء المعلمين والمنسقين التربويين بصورة منهجية.

أولا: مؤشرات تقييم المعلم

وتشمل خمسة مجالات رئيسة:

4. التخطيط.
5. تنفيذ الدرس.
6. التقويم.
7. الإدارة الصفية.
8. الجوانب الشخصية.

ولا تقتصر هذه المجالات على الجوانب الفنية للتدريس، بل تمتد لتشمل السمات المهنية والشخصية التي تؤثر في بيئة التعلم ونمو الطفل.

ثانيا: مؤشرات تقييم المنسق (المشرف المقيم في المدرسة)

وتشمل:

9. الدعم المهني.
10. الدعم الأكاديمي.
11. التقييم والمتابعة.
12. الدعم الإداري.
13. الجوانب الشخصية.

وتعكس هذه المجالات النظرة الحديثة لدور المنسق باعتباره قائداً تربوياً مقيماً داخل المدرسة وليس مجرد مسؤول إداري. وتؤكد البيانات أن نتائج المتابعة والتقييم تُستخدم فعلياً في تطوير الأداء وتحسين البرامج، وهو ما يمثل أحد أهم عناصر النضج المؤسسي في منظومة الجودة التعليمية.

6. السلم التعليمي لمرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر

استنادًا إلى إجابة دولة قطر عن الاستبانة يستعرض الجدول (24) السلم التعليمي لمرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر للعام 2025–2026 م:

جدول (24) السلم التعليمي لمرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر للعام 2025–2026 م

المستوى الدولي (ISCED)*	المسمى الدولي	العمر النموذجي	العمر المحدد في كل مستوى	مدى وجود المستوى في الدولة (يوجد- لا يوجد)	الزامية المرحلة (إلزامي- غير إلزامي)	اسم المستوى
ISCED 010	رعاية وتنمية الطفولة المبكرة (ECEC 0–3)	أقل من 3 سنوات	2–0	يوجد	غير إلزامي	حضانة
ISCED 020 – سنة 1	ما قبل ابتدائي (Pre-Primary 1)	4–3	3	يوجد	غير إلزامي	KG1
ISCED 020 – سنة 2	ما قبل ابتدائي (Pre-Primary 2)	5–4	4	يوجد	غير إلزامي	KG2
ISCED 020 – سنة 3	ما قبل ابتدائي متقدم	6–5	5	يوجد	غير إلزامي	

*ملاحظة: هذا التصنيف مستند إلى المعايير الدولية للتعليم (ISCED 2011) الصادر عن اليونسكو، ويهدف إلى معرفة توافق الأنظمة الوطنية مع المعيار الدولي من حيث العمر، وإلزامية المرحلة، وتسلسل المراحل قبل الابتدائي.

يتضح من الجدول (24) أن السلم التعليمي لمرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر يتوافق مع التصنيف الدولي (ISCED). وتشمل المرحلة الأولى (ISCED 010) مرحلة الحضانة للأطفال دون سن الثالثة، تليها مرحلة ما قبل الابتدائي بمستوياتها الثلاثة (ISCED 020) والتي تمتد لتشمل الأطفال من 3 إلى 6سنوات.

وتُصنف مرحلة الطفولة المبكرة كمرحلة غير إلزامية في جميع مستوياتها المتاحة في دولة قطر في مرحلتي الحضانات ورياض الأطفال. ويعكس ذلك توجهًا نحو إتاحة خدمات الطفولة المبكرة بشكل موسع دون إلزام قانوني، مع توفير مسارات تعليمية منظمة تغطي الفئات العمرية المستهدفة. كما يبرز من السلم التعليمي وجود اتساق بين التصنيف الوطني والتصنيف الدولي، ما يتيح إمكانية المواءمة مع المعايير العالمية المنظمة لمرحلة الطفولة والمقارنة بأنظمة تعليمية أخرى.

7. مبادرات أو سياسات وطنية في محور الحوكمة والأطر التنظيمية في مرحلة الطفولة المبكرة:

وفي هذا الإطار، اهتمت دولة قطر بتنفيذ ما يلي من مبادرات:

1. الاستعداد المدرسي: وهي مبادرة جرى بناؤها وتنفيذها لقياس جاهزية الأطفال للانتقال من الروضة إلى المدرسة، وهي الأولى من نوعها على مستوى دول الخليج العربي. وتستهدف المبادرة طلبة المرحلة التمهيدية والأطفال الجدد المسجلين في الصف الأول ممن لم يلتحقوا سابقًا بالروضات الحكومية. وتنطلق المبادرة من الفهم الحديث لمفهوم الاستعداد المدرسي، والذي لم يعد يُنظر إليه باعتباره قدرة الطفل على معرفة الحروف والأرقام فقط، وإنما بوصفه منظومة متكاملة تشمل: الاستعداد المعرفي، واللغوي، والاجتماعي، والانفعالي، والحركي، والاستقلالية الشخصية. وتتضمن المبادرة حزمة متكاملة من الوثائق الإرشادية التي تشمل: دليل التنفيذ، وسلم التقدير اللفظي، ودليل أولياء الأمور، ونماذج الرصد والمتابعة، مع تعليمات واضحة بمواعيد الرصد في نظام NSIS، ودعم فني مباشر من إدارة التعليم المبكر.
2. الوثائق والأدلة الارشادية: وتُعْنَى بإعداد ومراجعة وتحديث المستندات التربوية والتنظيمية لتواكب التحولات الحالية واحتياجات الميدان، وذلك لضمان وضوح الأدوار والمسؤوليات وتيسير العمل المؤسسي لمرحلتي رياض الأطفال والتعليم التأسيسي. ويُنظر إلى هذه الأدلة بوصفها أدوات لضمان الاتساق والجودة أكثر من كونها أدوات إجرائية فقط.
3. برنامج توحيد الرؤية: وهو برنامج تدريبي لجميع موظفي إدارة التعليم المبكر بغرض التدريب والتطوير وإكساب منسوبي الإدارة رؤية الإدارة واتجاهاتها. ويتم تقديم البرنامج من جهات داخلية وخارجية. ويمثل هذا النوع من البرامج أحد المكونات الأساسية لضمان الجودة في تخطيط وتنفيذ أعمال الإدارة لتحقيق مستهدفات الإدارة في خدمة مرحلة الطفولة المبكرة بأعلى قدرٍ ممكن من الكفاءة.

تكشف مبادرات دولة قطر في هذا المحور عدم الاكتفاء ببناء الأطر التنظيمية والتشريعية لمرحلة الطفولة المبكرة؛ بل العمل على ترجمتها إلى مبادرات وبرامج تنفيذية تستهدف تحسين جودة التعلم وقياس وتعزيز جاهزية الأطفال للمدرسة وبناء شراكات فعالة مع الأسرة والمجتمع.

تُمثِّل مبادرات دولة قطر في محور الحوكمة والأطر التنظيمية في مرحلة الطفولة المبكرة أحد أهم المؤشرات على الاهتمام بمنظومة الحوكمة؛ إذ تسعى للانتقال من مرحلة التنظيم الإداري إلى مرحلة التأثير المباشر في تخطيط ورفع كفاءة أنظمة وممارسات وبيئات مرحلة الطفولة المبكرة.

المحور الثاني: الوصول والمشاركة:

يتصل هذا المحور بمعرفة مدى إتاحة خدمات الطفولة المبكرة وعدالة الوصول إليها في دولة قطر عبر مختلف الفئات والمناطق الجغرافية. ويسعى أيضًا إلى استطلاع معدلات القيد والاستمرارية في البرامج لتحديد كفاءة النظام في استيعاب الأطفال واستبقائهم. ويُعتبر هذا المحور مهمًا لفهم مستوى الشمولية في المرحلة المبكرة ومدى توافقها مع مبادئ تكافؤ الفرص لطلاب هذه المرحلة.

1. معدلات القيد في مرحلة الطفولة المبكرة:

استنادًا إلى إجابة دولة قطر عن الاستبانة يستعرض الجدول (25) نسبة الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر خلال العام الدراسي 2025–2026م وفق الجنس ونوع المدرسة والمنطقة الجغرافية:

الجدول (25): نسبة الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر خلال العام الدراسي 2025–2026م وفق الجنس ونوع المدرسة والمنطقة الجغرافية.

المتغير		النوع		نوع المدرسة				المنطقة الجغرافية	
		ذكور	إناث	مختلط	حكومي	أهلي/ خاص	عالمي	مدينة	ريفية أو نائية (قرى وضواحي، هجر،.....)
نسبة الأطفال	أقل من 3 سنوات	6.05%	5.24%	–				مدينة	–
	من 3–6 سنوات	56.33%	54.22%					مدينة	–
عدد المدارس	أقل من 3 سنوات	–	–	146 حضانة خاصة	–	146 حضانة خاصة		مدينة	–
	من 3–6 سنوات	30	34	277	66	23	252	مدينة	–
عدد الفصول	أقل من 3 سنوات	-	-	858	-	858		مدينة	–
	من 3–6 سنوات	206	239	2050	416	154	1925	مدينة	–

تشير بيانات دولة قطر إلى تَوَفُّر خدمات الطفولة المبكرة عبر مسارين رئيسين: الحضانات للأطفال دون سن الثالثة، والتعليم قبل الابتدائي (رياض الأطفال) للأطفال من سن الثالثة وحتى السادسة؛ وذلك وفق مستويات مختلفة لهذه المرحلة. ويعكس هذا التنظيم اتساقاً مع التصنيف

الدولـي المعيـاري للتعليـم (ISCED 2011)، الذي يميز بين خدمات الرعايـة والنماء المبكر للأطفال وبرامج التعليم قبل الابتدائي.

ويوضح الجدول (25) معدلات القيد في مرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر للعام الدراسـي 2025–2026 م بمؤشـرات توضح مسـتوى انتشـار الخدمـات التعليمية قبـل الابتدائية ومدى إجابة النظـام التعليمـي للطلـب المجتمعـي على هذه المرحلة. ويشـير الجـدول في البيانـات المتاحة للعام الدراسي 2025–2026م بشأن مرحلة الحضانات (أقل من 3 سنوات) إلى أن نسبة الأطفال الذكور الملتحقين بمرافق الحضانات تبلغ 6.05 %، بينما تبلغ نسبة الإناث في نفس الفئة العمرية 5.24 %. وهـم موزعـون علـى 146 حضانة مختلطة في المدن القطرية. وتشـمل هذه الحضانات 858 فصلاً. وبينما تشير هذه النسب إلى انخفاض معدلات التحاق الأطفال بمرافق الحضانات، فإن الإجابة الـواردة مـن دولـة قطـر في هذا الجانب توضـح أن هذا الانخفـاض يعود إلى تفضيـل العديد من الأسـر رعاية الأطفال في المنزل خلال السـنوات الأولى من العمر (0 – 3 سـنوات) تحت إشـراف الوالدين أو أحد أفراد الأسرة بدلاً من إلحاقهم بدور الحضانة.

وأمـا فيمـا يلي مرحلة رياض الأطفال، تبلغ نسـبة الأطفـال الذكور الملتحقين برياض الأطفال 56.33%، بينمـا تبلـغ نسـبة الطالبـات 54.22 %؛ ممـا يشـير إلـى تقـارب معـدلات الالتحـاق بين الجنسين مع تفوق طفيف لصالح الذكور.

ويتـوزع الـطلاب والطالبـات في مرحلة رياض الأطفال بين 30 روضة خاصة بالذكور فيها 206 فصولٍ دراسـية، و34 روضة خاصة بالإناث فيها 239 فصلاً دراسـيًا، و277 روضة مختلطة تتكون من 2050 فصلاً دراسيًا.

وتتنـوع ريـاض الأطفـال بين ثلاث فئات: رياض حكومية يبلغ عددها 66 روضة، ورياض أهلية خاصـة يبلـغ عددهـا 23 روضة، ورياض عالمية عددها 252 روضة. ويبلغ عدد الفصول الدراسـية في ريـاض الأطفـال الحكوميـة 416 فصلاً، وفي المدارس الأهلية الخاصـة 154 فصلاً؛ بينما تحوي المـدارس العالميـة 1925 فـصلاً لريـاض الأطفال. وتعكس هـذه الأرقام تفاوت الطاقة الاسـتيعابية بين أنـواع المـدارس المختلفـة، حيث تسـتحوذ المـدارس العالمية علـى النصيب الأكبـر من الفصول الدراسية، بما يتسق مع ارتفاع نسبة الالتحاق فيها مقارنة بالمدارس الحكومية والعالمية.

ومـن حيث التوزيـع الجغرافي، تفيـد البيانـات المتوفـرة في الجـدول مـن إجابـة دولـة قطـر بـأن خدمـات الطفولـة المبكـرة المقدمـة في مرحلتَـي الحضانـات ورياض الأطفـال تتركـز في المناطـق الحضريـة. ولـم يتسـنّ الوصـول لبيانـات بشـأن انتشـارها في المناطـق الريفيـة أو النائيـة؛ لـذا لـم تتوافـر بيانـات تسـمح بتقييـم العدالـة الجغرافيـة في الوصـول ومـن ثـم لا يمكـن الحكـم علـى

وجود تفاوت من عدمه. وتبرز أهمية هذه المسألة عند دراسة الإنصاف في الوصول؛ فالعدالة الجغرافية عاملٌ مهمٌ يمكن قياسه من خلال مقارنة توزيع المؤسسات، والطاقة الاستيعابية، وعدد الأطفال في سن المرحلة، والمسافات، والطلب غير المستوعب، وأنماط النقل، وطبيعة المناطق السكنية. ويظل تطوير قاعدة بيانات جغرافية تربط بين السكان في سن الطفولة المبكرة والطاقة الاستيعابية للمؤسسات أحد الأدوات المهمة التي يمكن أن تدعم التخطيط المستقبلي للتوسع، ولا سيما في إطار مشروع زيادة الطاقة الاستيعابية لرياض الأطفال الحكومية.

استنادًا إلى إجابة دولة قطر عن الاستبانة يستعرض الجدول (26) أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر خلال العام الدراسي 2024–2025م:

جدول (26) أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر خلال العام الدراسي 2024–2025م.

المستوى الدولي (ISCED)*	المسمى الدولي	العمر النموذجي	عدد الطلبة في كل مستوى للعام 2024–2025م	
			ذكور	إناث
ISCED 010	رعاية وتنمية الطفولة المبكرة (ECEC 0–3)	أقل من 3 سنوات	2057	1758
ISCED 020 – سنة 1	ما قبل ابتدائي (Pre-Primary 1)	4–3 (3)	4802	4828
ISCED 020 – سنة 2	ما قبل ابتدائي (Pre-Primary 2)	5–4 (4)	12191	11701
ISCED 020 – سنة 3	ما قبل ابتدائي متقدم	6–5 (5)	9611	8701

*ملاحظة: هذا التصنيف مستند إلى المعايير الدولية للتعليم (ISCED 2011) الصادر عن اليونسكو، ويهدف إلى معرفة توافق الأنظمة الوطنية مع المعيار الدولي من حيث العمر، إلزامية المرحلة، وتسلسل المراحل قبل الابتدائي.

يوضح الجدول (26) بيانات أعداد الأطفال الملتحقين ببرامج مرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر خلال العام الدراسي 2024–2025م وفقًا للإجابة الواردة من دولة قطر؛ ولم تتوفر البيانات المتصلة بالعام الدراسي 2025–2026 م في هذا الجانب.

وتشير بيانات الجدول إلى أن إجمالي عدد الأطفال الملتحقين ببرامج الطفولة المبكرة في دولة قطر للفئة العمرية أقل من 3 سنوات خلال العام الدراسي 2024–2025م بلغ (3.815) طفلاً وطفلةً؛ منهم (2057) من الذكور و (1758) من الإناث. وتشير هذه الأرقام إلى تقارب أعداد الملتحقين بين الجنسين، مع زيادة طفيفة في عدد الذكور مقارنة بالإناث.

وكذلك يوضح الجدول (26) أن إجمالي عدد الأطفال الملتحقين ببرامج الطفولة المبكرة في دولة قطر للفئة العمرية (3–6) سنوات خلال العام الدراسي 2024–2025م بلغ (51.834) طفلاً وطفلة، منهم (26.604) من الذكور و(25.230) من الإناث. وتشير هذه الأرقام إلى تقارب أعداد الملتحقين بين الجنسين، مع زيادة طفيفة في عدد الذكور مقارنة بالإناث.

وعلى مستوى مرحلة ما قبل الابتدائي (ISCED 020 – سنة 1) المخصصة للأطفال في الفئة العمرية (3–4) سنوات، بلغ عدد الملتحقين (9,630) طفلاً وطفلة، منهم (4.802) من الذكور و(4.828) من الإناث، مما يعكس توازنًا في معدلات الالتحاق بين الجنسين في هذا المستوى.

أما في مرحلة ما قبل الابتدائي (ISCED 020 – سنة 2) للفئة العمرية (4–5) سنوات، فقد سجلت أعلى أعداد الالتحاق بين مستويات الطفولة المبكرة، حيث بلغ إجمالي الملتحقين (23,892) طفلاً وطفلة، بواقع (12,191) من الذكور و(11,701) من الإناث. ويشير ذلك إلى اتساع قاعدة الالتحاق في هذا المستوى مقارنة بالمستويات الأخرى.

وفي مرحلة ما قبل الابتدائي المتقدم (ISCED 020 – سنة 3) المخصصة للأطفال في الفئة العمرية (5–6) سنوات، بلغ إجمالي عدد الملتحقين (18.312) طفلاً وطفلة، منهم (9.611) من الذكور و(8.701) من الإناث. وتشير هذه الأرقام إلى تقارب أعداد الملتحقين بين الجنسين في هذا المستوى، مع زيادة طفيفة في عدد الذكور مقارنة بالإناث.

وبصورة عامة، تُظهر البيانات تركز الالتحاق في مرحلتي ما قبل الابتدائي سنة 2 وما قبل الابتدائي المتقدم؛ إذ تستوعبان الغالبية العظمى من الأطفال الملتحقين ببرامج الطفولة المبكرة في دولة قطر. كما توضح البيانات استمرار التقارب الواضح بين أعداد الذكور والإناث في مختلف المستويات التعليمية.

2. الاستمرارية والبقاء في البرنامج:

لم توضح البيانات الواردة عن دولة قطر معلومات بشأن استمرارية الأطفال في برامج مرحلة الطفولة المبكرة حتى الانتقال إلى المرحلة الابتدائية. لذا لم يُتِحْ غياب هذه المعلومات الفرصة للتعرف على مؤشرات يمكن البناء عليها لتحديد درجة الاستبقاء في تعليم مرحلة الطفولة المبكرة ونسبة استمرارية الطلاب فيها.

3. آلية انتقال الأطفال من مرحلة الطفولة المبكرة إلى الصف الأول الابتدائي:

تشير إجابة دولة قطر في هذا الجانب إلى أن انتقال الأطفال من مرحلة الطفولة المبكرة إلى الصف الأول الابتدائي يتم وفق سياسة القبول والتسجيل، وهو عملية ترحيل آلي يكون الطفل

بها قد تهيأ أكاديميًا ولغويًا وسلوكيًا للانتقال إلى المراحل التعليمية التالية بعد امتلاكه في التعليم المبكر الحصيلة اللغوية واللفظية والقدرة على التعبير عن الذات وامتلاك حس المبادرة والمهارات الحياتية واستعدادًا أعلى للتعلم وقدرة أكبر على الالتزام بالقوانين الصفية.

4. مشاركة الوالدين والمجتمع:

توضح إجابة دولة قطر في هذا الجانب أن الهدف الرئيس من تنفيذ عمليات الرقابة والإشراف على الطفولة المبكرة هو خلق لغة تواصل مشتركة بين وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي وبين أصحاب العلاقة من أولياء الأمور والمجتمع؛ حرصًا على كفاءة المؤسسة التعليمية وتطويرها وتوجهها بما يتطابق مع رؤية وتوجهات الوزارة. وتُشير البيانات الواردة ذات الصلة إلى جهود تبذلها إدارة التعليم المبكر بوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي في دولة قطر لدعم مشاركة الوالدين والمجتمع؛ والمتمثلة في إصدارها لمجلة جسور (التعليم المبكر) بهدف توسيع أثر التعليم المبكر خارج أسوار المدارس من خلال تفعيل التواصل المجتمعي ونشر الوعي بأهمية مرحلة الطفولة المبكرة. ولتحقيق ذلك، يتم إنتاج وتوزيع مواد توعوية بشكل منتظم، من خلال هذه المجلة الإلكترونية الدورية لاستهداف أولياء الأمور والمجتمع بما يعزز من فرص التحاق الأطفال برياض الأطفال الحكومية، ويدعم تكامل الأدوار بين البيت والمدرسة والمجتمع، ويسلط الضوء على قضايا الطفولة المبكرة.

المحور الثالث: المناهج والأنشطة:

1. فلسفة المنهج وتوجهاته:

تشـير بيانـات دولـة قطر في جانب منهج مرحلة الطفولـة المبكرة إلى وجود اختلاف في المنهج بين مؤسسات التعليم المبكر الحكومية وبين رياض الأطفال الخاصة. ففي مرافق التعليم الحكومية العاملة في التعليم المبكر، توجد وثيقة منهج وطني رسـمية ومعتمدة للتعليم المبكر يتم تطبيقها في مرافق التعليم الحكومي. أما في رياض الأطفال الخاصة، فإنه يتم تطبيق مناهج وبرامج تعليمية متنوعة شريطة أن تكون معتمدة وفق النظام التعليمي المتبع مع الالتزام بالمتطلبات الوطنية والمواد الإلزامية والضوابط المنظمة. ويُفيدُ هذا بوجود مرونة منهجية منضبطة تسمح بالتنوع في المنهج وما يتصل به ولكن وفق اشتراطاتٍ واضحة.

وتُظْهِـرُ البيانـات المتصلـة بفلسـفة المنهج الذي يتم تطبيقه في مرحلـة الطفولة المبكرة في دولة قطر بأن المنهج يقوم على إطار فلسفة تعلم شمولية تهتم بنمو الطفل في جميع الجوانب المعرفية، واللغوية، والاجتماعية، والانفعالية، والحركية. ويشير هذا التوجه إلى الاهتمام بالإيفاء بالاحتياجات النمائية والتعلمية للطفل بصورة شـاملة. وقد تم توثيق هذه الفلسـفة بشـكل واضح ومفصل ضمن وثائق المنهج، مع اعتمادها رسميًا وإلزاميتها في جميع المؤسسات التعليمية التابعة للمرحلة.

وفيما يتعلق بالتوجهات التربوية لاستراتيجيات التعلم في المرحلة، يعتمد المنهج بشكل صريح على اسـتراتيجيات التعلم من خلال اللعب والاستكشـاف النشـط. وهذه التوجهات أيضًا متوفرة بوضوح وبشـكلٍ تفصيلـيٍّ ومعتمـدة رسـميًا، وهي موثقة وملزمة رسـميًا لمؤسسـات التعليم التابعـة للمرحلة. ويتـم تفعيـل هـذه التوجهـات عبر ممارسـات صفية تتيح للطفل بنـاء وتطوير مهـارات التفكير، وحل المشكلات، والفضول المعرفي من خلال التفاعل مع بيئته، وبناء معارفه من خلال الخبرة المباشرة.

2. مجالات المنهج ومحتواه:

تؤكد إجابات دولة قطر بشأن مجالات المنهج ومحتواه أن منهج الطفولة المبكرة يجمع ما بين الشمولية والتكامـل؛ فهـو يغطـي جميـع مجالات التعلم السـتة التي تعكس أبعاد النمو المختلفة لـدى الطفل في هذه المرحلـة. وتشـمل المجالات التي يغطيها المنهج: التربية الإسـلاميـة، واللغة والتواصل، والرياضيات المبكرة، والعلوم والاستكشـاف، والفنون والتعبير الإبداعي، والمهارات الاجتماعية، والصحة والحركة. ويُشـير هذا الأمر إلى شمولية نطاق المحتوى التعليمي وسعيه لتحقيق النمو المتوازن والمتكامل لطلاب المرحلة.

وفيمـا يتعلـق بتحديـد الأهداف النمائية والتعليمية المتوقعة في هـذه المرحلة، بينت النتائج أن المنهج يحدد أهدافًا نمائيةً وتعليميةً مفصلة تشمل عدة فئاتٍ عمرية (ثلاث فئاتٍ فأكثر). وتعتمد

الأنشـطة التعليميـة في المنهـج على تصميم متكامل يدمج بين مجـالات التعلم المختلفة، بحيث يتم توظيف موضوعات أو مشروعات تعليمية تجمع بين المجالات في أنشطة تعليمية متنوعة ومتكاملة.

3. وثيقة المنهج والإرشادات التربوية:

تشير بيانات دولة قطر إلى وجود وثيقة متكاملة للمنهج في مرحلة الطفولة المبكرة لتحديد محتوى التعلم والأهداف والمهارات المتوقعة لجميع فئات الأطفال في المرحلة. ومن بين ما تتضمنه هذه الوثيقةَ أدلةً إرشـاديةً شـاملة للمعلمات، وتوفر هذه الأدلة توجيهات تطبيقية واضحة تسـهم في دعم تخطيط وتنفيـذ الأنشـطة التعليميـة داخـل بيئات التعلـم المختلفة. وتتميز هـذه الأدلة بكونهـا مصحوبة بأمثلة تطبيقية تسـاعد المعلمين على تحويل محتوى المنهج إلى ممارسـات صفية قابلة للتنفيذ، مما يعزز من جودة العمليات التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة. وكذلك توضح وثيقة المنهج الوطني أساليب التعلم المناسـبة لهـذه المرحلة العمرية، حيث ركّزت على توضيـح مجموعة من المقاربات التربوية الحديثة مثل التعلم باللعب، والتعلم التعاوني، والتعلم القائم على المشروعات. ويعكس هذا الامر توجهًا تربويًا داعمًا للتعلـم النشـط والمتمركـز حول الطفل، بما يسـهم في تنميـة مهاراته المعرفية والاجتماعيـة والوجدانية بصورة متكاملة وشـاملة. ويعكس وجود هذه وثيقة المنهج وأدلتها التطبيقية الحرص على الاتسـاق بين إطار مرجعي يضبط جودة الأداء والتقييم وبين ممارسات الميدان التربوي في التعليم المبكر.

> تُمثِّـل مبـادرات دولة قطر في محور الحوكمـة والأطر التنظيمية في مرحلة الطفولة المبكرة أحد أهم المؤشرات على الاهتمام بمنظومة الحوكمة؛ إذ تسعى للانتقال من مرحلة التنظيم الإداري إلـى مرحلـة التأثيـر المباشـر في تخطيـط ورفع كفـاءة أنظمة وممارسـات وبيئات مرحلة الطفولة المبكرة.

4. القيم في وثيقة المنهج:

تشـير بيانـات دولـة قطـر في مجـال تضـمين القيم في المنهـج إلى وجـود مجموعة مـن القيم الأساسية المناسبة للفئات العمرية لطلاب المرحلة مثل قيم الاحترام والتعاون والمسؤولية والصدق والتسـامح وقبـول الآخـر. فالمنهـج يحدد بوضوح قيمًا أساسـية مسـتهدفة ومناسـبة لطلاب هذه المرحلـة ويدمجهـا ضمـن بنية المنهـج في جميع مجالات التعلم. ويتم تطبيق اكتسـاب وتنمية القيم المستهدفة عبر مواقف تطبيقية تعليمية واضحة وواقعية ومنظمة تُجسِّد القيم في سياقات تلائم عالم الطفل، حيث تُصاغ الأنشطة التعليمية بحيث تتيح فرصًا منتظمةً لتجريب القيم في مواقف حياتية ملموسة لتكون ضمن الممارسات اليومية للطلاب.

ويتضمن دليل المعلمة إرشاداتٍ واضحةً وشاملةً لتنمية القيم المستهدفة لدى طلاب مرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر في السياقات التعليمية والتعلمية عبر جميع الأنشطة. ويمنح هذا الدليل المعلمات أدوات واستراتيجيات تربوية واضحة. والهدف من الدليل توحيد ممارسات إكساب القيم وتقليل الفجوة بشأنها بين البيئات التعليمية المختلفة للمرحلة.

5. الأنشطة الداعمة لنمو الطفل:

تُشير إجابات دولة قطر في جانب الأنشطة الداعمة لنمو الطفل إلى الجمع بين التنوع والتكامل في الأنشطة التعليمية المقدمة لأطفال المرحلة، حيث تشمل أنشطة حركية يومية تعزز الصحة البدنية، وأنشطة فنية وإبداعية تدعم التعبير الذاتي، إلى جانب أنشطة لغوية غنية تعتمد على القصص، والحوار، والأناشيد، وأنشطة تتيح فرصة التعلم في بيئات داخلية وخارجية متنوعة. ويُمكن لهذا التنوع الكبير في الأنشطة وبيئاتها التعلمية الإسهام في توسيع خبرات الطفل وتعزيز مهارات التعلم لديه.

6. التقييم والمتابعة النمائية:

تشير البيانات إلى أن دولة قطر تطبق في مرحلة الطفولة المبكرة أساليب تقييم تعتمد على الملاحظة النمائية المنظمة لأداء الطفل بما يتفق مع المرحلة العمرية. ويستخدم في التقييم سجلات الإنجاز والمتابعة وتوظيف المشاريع التعليمية في نهاية كل وحدة دراسية. ويجري الاهتمام بتقديم تغذية راجعة دورية لأولياء الأمور حول تقدم الطفل. كما تُستخدَمُ نتائج التقييم لتحسين التخطيط للأنشطة التعليمية.

7. مبادرات أو سياسات وطنية في محور المناهج والأنشطة في مرحلة الطفولة المبكرة:

عملت دولة قطر على تقديم مبادراتٍ متنوعةٍ في محور المناهج والأنشطة في مرحلة الطفولة المبكرة التابعة للقطاع الحكومي، ومن أبرز هذه المبادرات ما يلي:

1. تأليف مصدر مساند بعنوان «لغتي هويتي» عام 2021؛ وهو يهدف إلى تقديم مجموعة من الأنشطة اللغوية الموجهة لتعليم الطلبة مبادئ وأساسيات اللغة العربية في المرحلة الابتدائية، ويتألف من مستويين: المستوى الأول كراسة (لغتي هُويتي – 1) والمستوى الثاني كراسة (لغتي هويتي 2)، وقد بنيت أنشطة الكراستين على الطريقة الجامعة بين الطريقتين الجزئية والكلية من أجل تحقيقِ أكبر قدرٍ من التعليم التأسيسي المناسب للمستوى الأول.

2. تطبيـق برنامـج قصص القرآن الكـريم بالتعاون مع مركز وجدان الثقـافي (وزارة الثقافة) منذ عام 2023، واعتماده مصدرًا مسانـدًا للتعلم، وترجمة قيمه إلى خبرات وأنشطة تعليمية مناسبة للمرحلة العمرية، وتدريب المعلمين على آليات توظيفه داخل الصف ومصادر التعلم، ثم متابعة أثره التربوي في تعزيز القيم والهوية لدى الأطفال.

3. تقديم ورش تدريبية لمعلمي ومعلمات الطفولة المبكرة لتعزيز مهارات الطلبة في التعبير الكتابي (تم تطبيقه في 25 مدرسة- وهو نشاط مستمر).

4. تبني برنامج الحساب الذهني الذي بدأ تطبيقه خلال العامين الأخيرين (2024-2025م)، حيث يتم في بداية كل حصة تقديم أسـئلة حسـابية للطلبة وتدريبهم على حلّها ذهنياً دون اسـتخدام أدوات، بهدف تنمية سـرعة التفكير، والتركيز، والقدرة على الإجابة السـريعة، وقد أسـهم في تعزيز الثقة بالنفس وتحسين المهارات الحسابية لدى الأطفال.

5. مبادرة «التعلم من خلال اللعب في الرياضيات» (منذ 2017)؛ وهي من المبادرات الأساسية التي ركزت على تطوير فلسفة المنهج، بحيث يقوم على التعلم النشط والاستكشاف. وتشمل المبادرة أنشـطة مثل ركن العدّ، وألعاب الأنماط، وأنشـطة القياس بالماء والرمل، وقد نتج عنها إعداد أدلة للمعلم ومواد تعليمية مساندة، وأسهمت في زيادة تفاعل الأطفال مع المفاهيم الرياضية.

6. تطبيق مبادرة الأركان التعليمية (ركن الرياضيات - 2026) التي تهدف إلى تعزيز تكامل المنهج مع الممارسـات الصفية، من خلال أنشـطة مثل مطابقة الأعداد، وترتيب الأطوال، واسـتخدام الوسائل التعليمية، مما ساعد على تنمية مهارات التفكير والاستقلالية لدى الطفل.

7. الأيـام الترفيهيـة: ويتـم تنفيذهـا من خـلال إدراج الأيـام الترفيهية كأحد الأنشـطة الداعمة في الخطط الفصلية؛ وذلك بهدف خلق بيئة محفزة تُثري الجوانب النفسية والاجتماعية والثقافية للأطفال. وفي إطار إثراء هذه الأيام بمضامين ثقافية هادفة، يتم اعتماد جدول الدول المستهدفة لـكل عـام لتعريـف الطـلاب بهـا، وتضمينها ضمـن فعاليـات اليـوم الترفيهي تحت عنـوان «يوم الثقافات»، لتعزيز وعي الأطفال بثقافات متنوعة، وتوسيع مداركهم حول العالم من حولهم.

توضـح المبـادرات التي تقدمها قطر في محور مناهج وأنشـطة مرحلـة الطفولة المبكرة توجها تطويريًا شـموليًا، إذ تتنوع المبادرات ما بين الاهتمام بالمنهج، والأنشـطة، وتطوير الكادر التعليمي، وتحـسين البيئـات التعليميـة. ويعكس هذا الأمر الاهتمام بتطويـر المرحلة وتنمية قدرات العاملين فيها لأجل تحسين نواتج التعلم فيها.

ولـم تـبين إجابـات دولـة قطر في هذا الجانب مـدى تطبيق هذه المبـادرات في رياض الأطفال الخاصة وما يتصل بها من مدخلات ونواتج لدراسة آثار التطبيق.

المحور الرابع: الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة:

يمثل محور الكوادر البشرية أحد الركائز الأساسية في تقييم جودة نظم الطفولة المبكرة، حيث ترتبط كفاءة المعلمين والإداريين بشكل مباشر بنوعية الخبرات التعليمية المقدمة للأطفال، وبمستوى تحقيق الأهداف التربوية والنمائية. ويتناول هذا المحور حجم الكوادر، وخصائصها، وآليات استقطابها، وتأهيلها، وتطويرها المهني، إضافة إلى الأطر التنظيمية المرتبطة بعملها.

1. إحصاءات الكوادر البشرية:

استنادًا إلى إجابة دولة قطر عن الاستبانة يستعرض الجدول (27) الكوادر البشرية في المدارس الحكومية في مرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر للعام الدراسي 2025–2026 م وذلك حسب النوع (ذكور، إناث)، وحسب نوع المدرسة، والمنطقة الجغرافية، ولم تتوفر البيانات النظيرة المتصلة بالتعليم الخاص في المرحلة:

الجدول (27) إحصاءات الكوادر البشرية في المدارس الحكومية في مرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر 2025–2026 م

المتغير	النوع		نوع المدرسة			المنطقة الجغرافية	
	ذكور	إناث	حكومي	أهلي/ خاص	عالمي	مدينة	ريفية أو نائية
عدد المعلمين	94	2.380	✓			✓	
– أخصائي علاج طبيعي. – مساعد معلم تربية خاصة. – أخصائي علاج وظيفي.	–	38	✓			✓	
عدد الإداريين	1	914	✓			✓	

في الجدول (27)، تشير البيانات إلى أن عدد المعلمات اللائي يعملن في تعليم رياض الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر في المدارس الحكومية يبلغ (2,380) معلمة؛ وهو ما يعكس اعتمادًا كبيرًا على الكوادر النسائية في هذه المرحلة، بما يتناسب مع طبيعتها ومتطلباتها التربوية. ويبلغ عدد المعلمين الذين يعملون في المدارس الحكومية في هذه المرحلة (94) معلمًا. ويبلغ عدد اللاتي يعملن في وظائف غير تعليمية مباشرة في المدارس الحكومية (أخصائيات علاج طبيعي، ومساعدات معلم تربية خاصة، وأخصائيات علاج وظيفي) 38 موظفة، بينما لا يعمل أي موظف ذكر في هذه الوظائف. ويبلغ عدد العاملين كإداريين في مدارس الطفولة المبكرة الحكومية 914 إدارية إضافة إلى إداري واحد فقط.

أما من حيث المؤهلات العلمية للعاملين في المرافق الحكومية في المرحلة، فتظهر البيانات الواردة في إجابة دولة قطر التالي: وجود 75 من حملة الدبلوم التربوي المتخصص في التعليم المبكر، و 383 من حملة البكالوريوس في التربية المتخصصين في التعليم المبكر، و 9 من حملة

الدراسات العليا في التربية المتخصصين في التعليم المبكر، و 1.976 من حملة البكالوريوس فأعلى غير المتخصصين في التعليم المبكر. وتعد هذه النتيجة ذات أهمية عند تحليل سياسة الاختيار والتأهيل للكوادر البشرية؛ إذ إن وجود عدد كبير من العاملين ذوي المؤهلات غير المتخصصة مباشرة في الطفولة المبكرة يبرز أهمية مسارات التأهيل التخصصي المستمر، خصوصًا إذا كانت الوظائف المعنية ذات صلة مباشرة بالعمليات التعليمية مع الأطفال. وفي الوقت نفسه، لا تسمح البيانات وحدها بتحديد الوظائف التفصيلية التي يشغلها جميع حملة المؤهلات غير المتخصصة، ومن ثم ينبغي تجنب اعتبار الرقم دليلاً مباشرًا على عدم كفاية التأهيل المتخصص.

2. التوظيف والاستقطاب:

يخضع تعيين الكوادر التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر لمعايير واضحة ومحددة، تراعي خصوصية هذه المرحلة واحتياجاتها النمائية. ويعكس ذلك وجود إطار تنظيمي يسهم في ضمان اختيار كادر تعليمي ملائم للمرحلة ومتطلباتها الوظيفية. وتُظهر البيانات أيضًا وجود استراتيجيات استقطاب فعالة وخاصة بمرحلة الطفولة المبكرة؛ وذلك لجذب الكفاءات للعمل بالمرحلة.

ويُعد التأهيل التربوي الأكاديمي (مثل الحصول على دبلوم أو بكالوريوس تربوي) شرطًا إلزاميًا لمزاولة مهنة التعليم في هذه المرحلة في دولة قطر. ورغم أن الإجابة الواردة تشير إلى التركيز على اختيار المعلمين وفق مؤهلاتهم وخبراتهم التربوية وخاصة تلك المتصلة بمجال مرحلة الطفولة المبكرة بشكل واضح وملائم، فإن وجود 1.976 من غير المتخصصين في التعليم المبكر ويعملون في المرافق الحكومية بالمرحلة يدعو إلى زيادة التوجه نحو تخصيص معايير التوظيف وفقًا لطبيعة المرحلة، لأن العمل مع الأطفال في السنوات الأولى يحتاج إلى معرفة بنمو الطفل، واستراتيجيات التعلم من خلال اللعب، وإدارة البيئة الصفية، والتواصل مع الأسرة، ومتابعة النمو النمائي، وهي جوانب تتطلب تأهيلاً متخصصًا وتختلف في طبيعتها عن التدريس في المراحل الدراسية الأخرى.

3. التطوير المهني، والرخصة المهنية:

تشير إجابة دولة قطر في هذا الجانب إلى الاهتمام بتوفير فرص التطوير المهني المستمر للكادر التعليمي في مرحلة الطفولة المبكرة بالتعاون مع مركز التطوير والتدريب التابع للوزارة حيث يتم حصر احتياجات المعلمين والمنسقين والقيادات والأخذ بملاحظات الموجهين لإعداد برامج تدريبية تلبي احتياجاتهم الفعلية وتواكب المستجدات في الميدان التربوي؛ ومنها على سبيل المثال برنامج (توظيف الذكاء الاصطناعي لدعم التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة – برامج تندرج ضمن مشروع شروق الشمس). وهذه البرامج التطويرية موجودة ومتاحة بشكل فعّال.

وعـن مـدى إلزام معلمات ومعلمي مرحلة الطفولة المبكرة بالمشـاركة في برامج التطوير المهني المسـتمر، توضـح البيانـات الإلزام الكامل لجميـع المعلمات والمعلمين، مع تحديـد الحد الأدنى من الوقت اللازم وتقديم الدعم الكامل بنسبة تغطية تصل إلى أكثر من 90 %.

وبالمقارنـة مـع بعـض النمـاذج الدوليـة التـي تُلـزِم معلمـي ومعلمات مرحلـة الطفولـة المبكرة الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات بإكمال عدد محدد من ساعات التطوير المهني المستمر في طـرق التعليـم وطرائـق التعامل مع الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة خلال فترة زمنية معينة، تُفيد البيانات بانه يُطبق نظام مماثل بالكامل في دولة قطر لجميع المعلمين والمعلمات ممن لديهم الحد الأدنى من المؤهلات.

وفيمـا يلـي تطبيـق نظـام الرخص المهنيـة لتحقيق اسـتدامة الكفاءة المهنيـة للمعلمين، توضح البيانـات الـواردة مـن دولة قطر مطبّق بشـكل كامـل على جميع معلمات ومعلمـي مرحلة الطفولة المبكرة أو تقريبا على جميع المعلمين والمعلمات بنسبةٍ مئويةٍ بلغت (أكثر من 90 %). وتشير الإجابة أن مـا يزيـد على 200 من قيادات ومعلمي ومنسـقي مرحلةً ريـاض الأطفال حصلوا على الرخصة المهنية بمستوياتها المختلفة: (المستجد - الكفء - المتمرس - الخبير) خلال العام 2025–2026 م.

استنادًا إلى إجابة دولة قطر عن الاستبانة يستعرض الجدول (28) إحصاءات الكوادر البشرية في مرحلة الطفولة المبكرة الذين تلقوا برامج تدريب للتطوير المهني خلال العام 2025–2026 م

الجـدول (28) إحصـاءات الكوادر البشـرية في مرحلة الطفولة المبكرة الذين تلقـوا برامج تدريب للتطوير المهني خلال العام 2025–2026 م

المسمى الوظيفي	عدد المتدربين
مساعد معلم	81
نائب المدير لشؤون الروضة	68
موجهون – خبراء – استشاريون	27
معلم رياض أطفال	287
معلم طفولة لغة إنجليزية	297
معلم مسار أدبي	219
معلم مسار علمي	209
منسق طفولة لغة إنجليزية	150
منسق رياض أطفال	80
منسق مسار أدبي	28
منسق مسار علمي	48
المجموع	1467

يوضح الجدول (28) أعداد المعلمين والقيادات والموظفين الداعمين الذين تلقوا تدريبًا في المسارات التدريبية ومنها البرامج التخصصية، وبرامج تؤهلهم للحصول على الرخصة المهنية، وبرامج اختيارية، ومؤتمرات وملتقيات خلال العام 2025–2026 م.

وتوزع الكادر البشري الذي استفاد من هذه البرامج بين: 81 مساعد معلم، و 68 نائب مدير لشؤون الروضة، 27 موجهًا وخبيرًا واستشاريًّا، و 287 معلم رياض أطفال، و 297 معلم طفولة لغة إنجليزية، و 219 معلم مسار أدبي، و 209 معلم مسار علمي، و150 منسق طفولة لغة إنجليزية، و 80 منسق رياض أطفال، و 28 منسق مسار أدبي، و 48 منسق مسار علمي، وذلك بمجموع 1467 كادرًا بشريًّا. ويعكس تنوع فئات المستفيدين من البرامج التدريبية توجهًا تطويريًّا متكاملاً وشموليًّا لتحقيق تطور مهني يغطي مختلف شرائح العاملين في القطاع من القادة، والخبراء، والمعلمين، والإداريين.

وتوفر هذه المعطيات أساسًا مؤسسيًا مهمًا لاستدامة الكفاءة المهنية، خصوصًا أن الترخيص المهني يربط استمرار الممارسة المهنية بمتطلبات محددة، بينما يتيح التطوير المستمر تحديث المعرفة والمهارات. وتزداد أهمية ذلك في ضوء تطور الممارسات التربوية، والتقنيات التعليمية، وأدوات الرصد والتقييم، وظهور موضوعات جديدة مثل توظيف الذكاء الاصطناعي في دعم التعليم المبكر.

4. مبادرات لتطوير معلمي مرحلة الطفولة المبكرة

مبادرة دروس كاسب: تندرج مبادرة «دروس كاسب» ضمن المبادرات الهادفة إلى تحسين الممارسات التعليمية وتطوير الخبرات المقدمة للأطفال داخل الصفوف الدراسية. ويتم فيها تنفيذ دروس المشاهدة الصفية لتمكين المعلمين والمعلمات من تطوير مهاراتهم وتطبيق أفضل الممارسات التدريسية بمدارسهم؛ مما ينعكس على جودة تعلم الطلاب. وجرى تكريم المعلمين المشاركين في إعداد وتقديم هذه الدروس، احتفاءً بإبداعهم، وتحفيزًا لبقية الزملاء على المشاركة في مبادرات التطوير المهني المستقبلية. وتعكس هذه المبادرة اتجاهًا من دولة قطر لدعم نشر الممارسات المهنية المتميزة وتيسير نقل الخبرات التعليمية بين المعلمين بما يسهم في تعزيز جودة الممارسات الصفية.

تولي دولة قطر اهتماماً واضحًا بالكوادر العاملة في مرحلة الطفولة المبكرة. ويتضح هذا الاهتمام في تطبيق منظومة متكاملة للاستقطاب والإشراف والتطوير المهني؛ تشمل معايير التوظيف، والتأهيل الأكاديمي، والتطوير المهني، والمتابعة التربوية، والتقويم المستمر للأداء.

المحور الخامس: البيئة المدرسية والتجهيزات:

1. البيئة المدرسية:

تشـير نتائـج دولـة قطـر في هذا الجانـب إلى أن أكثر مـن 90 % من مدارس مرحلـة الطفولة المبكـرة توفـر بيئـة آمنة وملائمـة للتعلم والأنشـطة اليومية للأطفال، بما في ذلك سـاحات اللعب والمسـاحات المفتوحـة. ويوضـح هذا جاهزية البيئة المدرسـية في مرحلة الطفولـة المبكرة والتزامًا مؤسسيًا بتوفير بيئة تعليمية شاملة تدعم تعلم الأطفال ونموهم في سياقات متنوعة وبيئة آمنة.

كما يتضح أيضًا أن جميع المدارس أو غالبيتها العظمى (بنسـبة تتجاوز 90 %) توفر سـاحات لعب آمنة ومجهزة تتيح للأطفال ممارسـة الأنشـطة الحركية واللعب الحر، وهو ما يمثل عنصرًا أساسيًا في تنمية الجوانب البدنية والاجتماعية للأطفال، ويعزز من فرص التعلم التفاعلي.

2. المرافق التعليمية:

تشـير إجابـة دولـة قطر في جانب المرافق التعليمية إلى توفـر المرافق التعليمية الداعمة لتعلم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، حيث أفادت الإجابة بما يلي:

- **توفر المكتبات والوسائل التعليمية الرقمية:** تشير النتائج إلى توفر المرافق التعليمية الداعمة لعملية التعلم في مرحلة الطفولة المبكرة وذلك في جميع المدارس أو في الغالبية العظمى منها بنسـبة مئوية بلغت (أكثر من 90 %). فقد بينت الإجابة أن هذه المدارس تتوفر فيها مكتبات صفية صغيرة مزودة بكتب مناسـبة لأعمار الأطفال، إلى جانب توفر وسـائل تعليمية رقمية وأجهزة حاسـوب. ويُشـيرُ هذا توفير المصادر التعليمية التقليدية والرقمية للجمع بين تنمية مهارات القراءة المبكرة، وتعزيز الكفايات الرقمية لدى الأطفال منذ سن مبكرة.
- **توفر الأثاث والتجهيزات المناسبة:** تُظهر النتائج توفر الأثاث والتجهيزات الصفية المناسـبة، مثـل الكراسـي والطـاولات المصممـة وفق خصائص الأطفـال، إضافة إلـى تجهيزات خاصة بالمعلمـين لدعـم كفـاءة العمليـات التدريسـية، وحلول تخزين منظمـة وآمنة للمـواد التعليمية وذلـك في جميـع المـدارس أو تقريبًـا في جميعها بنسـبة مئوية بلغت (أكثر من 90 %). ويُسـهم ذلك في خلق بيئة صفية مريحة ومنظمة تدعم فاعلية التعلم وتيسره.

وتدل نتائج دولة قطر في هذا المؤشر إلى الاهتمام بجودة البيئة الصفية من حيث التجهيزات المادية والتنظيمية، بما يسهم في خلق بيئة تعلم مريحة وآمنة للأطفال ومزودة بالتجهيزات المعينة للمعلمين على أداء مهامهم التعليمية والتربوية.

3. المرافق الصحية والنظافة:

تشير بيانات دولة قطر إلى توفر المرافق الصحية والنظافة المناسبة للأطفال في جميع مدارس مرحلة الطفولة المبكرة أو في الغالبية العظمى منها بنسبة مئوية بلغت (أكثر من 90 %). فقد أوضحت النتائج أن المدارس توفر دورات مياه كافية ونظيفة، وأحواض غسل يدين مجهزة بالماء والصابون، إضافة إلى مياه شرب صحية وآمنة، ووسائل فعّالة للتخلص من النفايات. وأيضًا مما يشمله الاهتمام بهذا الجانب التأكد من جودة هذه المرافق واستمرارية جاهزيتها ووجود وسائل فعالة للتخلص من النفايات. ويعكس هذا اهتمامًا بتوفير بيئة صحية ومستويات نظافة تدعم تعزيز السلوكيات الصحية الإيجابية لدى الأطفال ونظافتهم الشخصية، مما ينعكس إيجابًا على صحتهم العامة واستعدادهم للتعلم.

4. المرافق الطبية والإسعافات:

تشير إجابات دولة قطر في هذا الجانب إلى توفر خدمات الرعاية الصحية الأساسية داخل مدارس مرحلة الطفولة المبكرة، بما يدعم سلامة الأطفال ومتابعة نموهم، إذ أوضحت النتائج أن المدارس توفر عيادات أو غرف إسعافات أولية مجهزة للتعامل مع الحالات المرضية والإصابات الطفيفة، إلى جانب توفر أدوات متابعة النمو البدني للأطفال، مثل الموازين وأجهزة قياس الطول وأشرطة القياس، وذلك في جميع مدارس مرحلة الطفولة المبكرة أو في الغالبية العظمى منها (أكثر من 90 %). وتعكس هذه النتيجة اهتمامًا واضحًا بتكامل الرعاية الصحية داخل البيئة التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة، حيث تجمع هذه المدارس بين الإجابة السريعة للحالات الصحية الطارئة، والمتابعة المنتظمة للنمو البدني للأطفال.

5. معايير الأمن والسلامة:

أشارت بيانات دولة قطر إلى وجود معايير واضحة للأمن والسلامة معتمدة من الجهة المانحة لتراخيص مدارس مرحلة الطفولة المبكرة. وأكدت الإجابات وجود التزام مرتفع جدًا بمعايير الأمن والسلامة في مدارس مرحلة الطفولة المبكرة، حيث تعتمد المدارس على معايير واضحة وصادرة عن الجهات المختصة بإصدار التراخيص، ويتم تطبيقها في جميع المدارس أو في الغالبية العظمى منها (أكثر من 90 %). ويؤكد هذا وجود إطار تنظيمي لضمان تطبيق الإجراءات الوقائية، ويعزز من سلامة الأطفال، ويرفع مستوى الثقة في البيئة التعليمية.

6. الجهود والمبادرات الوطنية في تطوير وتحسين البيئة المدرسية والتجهيزات:

من المبادرات التي جرى القيام بها في جانب تحسين المرافق المدرسية لمرحلة الطفولة المبكرة استبدال أرضيات غرف المرضات في رياض الأطفال بأرضيات من نوع (PU) المقاومة للبكتيريا،

وذلك إجابة لتوصيات الصحة والسلامة وتعزيزاً لجودة البيئة الصحية داخل المؤسسات التعليمية. وتعكس مثل هذه المبادرات توجه دولة قطر نحو التحسين المستمر لتطوير البنية التحتية التعليمية، بما يضمن توفير بيئات مدرسية أكثر أماناً وصحة للأطفال والعاملين في المؤسسات التعليمية.

وختامًا لهذا المحور، تفيد الإجابات الواردة من دولة قطر في محور البيئة المدرسية والتجهيزات إلى الارتفاع الكبير في نسبة توفر البيئة والتجهيزات المطلوبة في مرافق مرحلة الطفولة المبكرة، ورغم ذلك يقتضي الأمر تقويمًا ميدانيًا مستقلاً لتحديد جودة جاهزية كل مؤسسة تعليمية. إضافة إلى ذلك، يظل الفرق قائمًا بين توافر التجهيز وبين جودة استخدامه وأثره في الممارسة التعليمية.

المحور السادس: القطاع الخاص:

1. حجم الاستثمار السنوي الذي يقدمه القطاع الخاص من إجمالي الاستثمار المطلوب لتغطية احتياجات مرحلة الطفولة المبكرة

تشير الإجابة الواردة من دولة قطر إلى أن حجم الاستثمار السنوي الذي يقدمه القطاع الخاص في تغطية الاحتياجات الاستثمارية لرياض الأطفال للفئة العمرية 3–6 سنوات يتراوح بين (25 % – 50 %) من إجمالي الاستثمار المطلوب لتغطية الاحتياجات. ولا تتضمن البيانات المتوفرة منهجية تفصيلية لحساب «إجمالي الاستثمار المطلوب»، كما لا تقدم تقديرًا مماثلاً للحضانات. وتعكس هذه النسبة حجمًا تقديريًا لمساهمة القطاع الخاص في الاستثمار المطلوب، ولا يمكن استخدامها بوصفها قيمة مالية دقيقة أو مقارنتها مباشرة بمؤشرات الإنفاق الحكومي أو الاستثمارات الفعلية.

ورغم ذلك تشير النسبة الواردة في إجابة دولة قطر إلى وجود فجوة كبرى يمكن للقطاع الخاص القيام بها لزيادة حجم استثماره لتغطية احتياجات هذه المرحلة. وتظهر أهمية هذه النتيجة في أن توسيع وتطوير خدمات الطفولة المبكرة لا يرتبط بالإنفاق الحكومي وحده، وإنما يحتاج إلى منظومة استثمارية تشمل القطاع الخاص، مع ضمان خضوع جميع المؤسسات لمتطلبات الجودة والسلامة والتنظيم.

2. الشراكات في مرحلة الطفولة المبكرة بين المدارس والرياض الخاصة والجهات الحكومية أو المجتمعية:

تشير البيانات الواردة في جانب مستوى الشراكات بين المدارس والرياض الخاصة وبين الجهات الحكومية أو المجتمعية في دعم جودة مرحلة الطفولة المبكرة إلى ما يلي:

تتوفر هذه الشراكات في مرحلة رياض الأطفال (3 – 6 سنوات) بنسبة تتراوح بين (50 % – 75 %). وتشمل بعض المجالات الأساسية المتعلقة بدعم جودة مرحلة الطفولة المبكرة مثل

الأنشـطة التعليمية، والخدمات الصحية، والدعم المجتمعي. وتعكس النسـبة المرتفعة نسـبيًّا لهذه الشراكات إدراكًا متزايدًا لأهمية التكامل في دعم جودة المرحلة عن طريق الشراكة بين القطاعين العـام والخاص والمجتمـع. ورغـم وذلـك، يتضح وجـود فجوة ينبغي العمل عليها لزيادة نسـبة هذه الشـراكات عبـر توسـيع نطاقها وزيادة شـموليتها لتغطـي مختلف الجوانب الداعمـة لنمو الطفل وتعلمه بما يعزز من جودة الخدمات المقدمة في مرحلة الطفولة المبكرة.

وتشـير الإجابـة إلـى وجـود قاعدة من التعـاون بين المؤسسـات الخاصة والجهـات الحكومية والمجتمعية، إلا أن طبيعة الشـراكات وعمقها تختلف بحسـب المؤسسة. وتحتاج القراءة المستقبلية التفصيلية لهذا المؤشـر إلى الانتقال من قياس وجود الشـراكة إلى قياس أهدافها، واستمراريتها، ونطاقها، ومخرجاتها، وأثرها في نمو الطفل وجودة الخدمة.

3. نسبة التحاق الطلبة بالقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام:

أفادت البيانات في هذا الجانب بأن نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات القطاع الخاص للفئة العمرية (3–6 سنوات) بلغت (63.1 %) من إجمالي الملتحقين بهذه المرحلة مقابل (36.9 %) كنسبة التحاقٍ برياض الأطفال في القطاع الحكومي. وتوضح المقارنة بين النسبتين المئويتين الدور الرئيس الذي يؤديه القطاع الخاص في تقديم خدمات التعليم المبكر واستيعاب نسبة كبيرة من الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة. وتشـير النسـبة المرتفعـة في الالتحـاق بمرافـق القطاع الخاص إلى أمرين: اعتماد شـريحة واسـعة من الأسـر على مؤسسـات التعليم الخاص لتوفير خدمات رياض الأطفال وبرامج الطفولة المبكرة، وقدرة مؤسسات القطاع الخاص على الإيفاء بمطلوبات تشغيل المرافق التعليمية بالمرحلة.

4. متوسط الرسوم السنوية للطالب في القطاع الخاص في دولة قطر:

في عـام 2026 م، أطلقـت وزارة التربيـة والتعليـم والتعليـم العالـي سياسـة الرسـوم المدرسـية للمـدارس ورياض الأطفال الخاصة (الإصدار الأول) لتعزيز الحوكمة والشـفافية، وتنظيم آليات اعتماد الرسـوم الدراسـية ورسوم التشغيل والخدمات والرسوم الاختيارية، بما يحقق التوازن بين استدامة المؤسسات التعليمية الخاصة وحماية حقوق أولياء الأمور والطلبة. وأوضحت الوزارة أن السياسة تمثل إطارًا تنظيميًّا ملزمًا لجميع المدارس ورياض الأطفال الخاصة في دولة قطر، سواء القائمة والمرخصة أو الجديدة قيد الترخيص.

وأظهرت بيانات الإجابة من دولة قطر بشأن الرسوم المدرسية السنوية لالتحاق الأطفال بالتعليم الخاص في مرحلـة التعليـم المبكـر إلـى أن دولـة قطـر لا تعتمد رسـمًا موحدًا لجميع ريـاض الأطفال الخاصة؛ إذ تختلف الرسوم بحسب المؤسسة ونظامها التعليمي والخدمات المقدمة مع خضوع الرسوم

وطلبات تعديلها لسياسة الرسوم المدرسية والضوابط والإجراءات المعتمدة من وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي. ويُشير هذا إلى وجود مرونة في تحديد الرسوم في القطاع الخاص مع وجود ضوابط وإجراءات معتمدة تنظمها وتضبط طلبات تعديلها، وهو ما قد يتيح الفرصة للتنوع في مستويات الرسوم بناءً على التميز في الخدمات المقدمة والبيئة المرفقية المقدمة من قِبَلِ كل مرفق تعليمي.

5. آليات ترخيص ومتابعة ومراقبة مرحلة الطفولة المبكرة في المدارس الخاصة والعالمية:

تشير إجابة دولة قطر أن الوزارة استحدثت نظامًا مطورًا لترخيص المدارس ورياض الأطفال الخاصة والذي يتضمن إمكانية منح تراخيص متعددة السنوات لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات للمؤسسات المستوفية للمعايير إلى جانب ضوابط محدثة للسلامة والمتابعة. ويأتي النظام المطور لتحديث آليات ترخيص ومتابعة ومراقبة رياض الأطفال والمدارس الخاصة في سياق العمل بأحكام القانون رقم (23) لسنة 2015 بشأن تنظيم المدارس الخاصة، والقرار الوزاري رقم (40) لسنة 2017 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون، والتعاميم والضوابط المنظمة الصادرة عن الوزارة، ومن بينها نظام الترخيص المطور للمدارس ورياض الأطفال الخاصة.

وتشمل آليات الترخيص والمتابعة ما يلي:

- التحقق من استيفاء جميع متطلبات الترخيص المنصوص عليها في القانون واللائحة التنفيذية والدليل الإرشادي للترخيص المعتمد.
- التأكد من ملاءمة موقع المدرسة أو الروضة ومبناها ومرافقها وتجهيزاتها لمقتضيات الرسالة التعليمية، واقتصار استخدام المبنى على المجالات التربوية والتعليمية.
- اشتراط تقديم المستندات الأساسية، ومنها: السجل التجاري، والرخصة التجارية، وعقد الإيجار الموثق أو سند الملكية، وشهادة الدفاع المدني، وموافقة المرور، وتقرير معاينة صادر عن مكتب استشاري معتمد من الوزارة.
- متابعة سريان صلاحية المستندات والتراخيص اللازمة طوال مدة الرخصة التعليمية من خلال منصة منشآت التعليم الخاص.
- إلزام المدرسة أو الروضة بتجديد موافقة المرور بصورة سنوية، وتجديد المستندات المرتبطة بسلامة المبنى والتراخيص النظامية وفق المدد المحددة.
- تنفيذ زيارة من المكتب الاستشاري المعتمد للتحقق من صلاحية أمن وسلامة المبنى المدرسي بعد مرور (18) شهراً من إصدار أو تجديد الرخصة التعليمية.

- متابعة قيام المدرسة أو الروضة برفع المستندات المطلوبة على منصة التراخيص، والتأكد من سريان صلاحيتها وفق التنبيهات الصادرة من المنصة.
- في حال عدم الالتزام برفع الوثائق أو وجود ملاحظات جوهرية متكررة، يتم اتخاذ الإجراءات والجزاءات المقررة، ومنها توجيه إنذار مع تحديد مهلة مناسبة للتصحيح، ثم تطبيق الجزاءات وفق الضوابط المعتمدة في حال عدم التصحيح.

وتُشير البيانات الواردة في هذا الجانب إلى وجود منظومة حوكمة واضحة تشمل معايير حوكمة وضوابط إجرائية لترخيص وتنظيم ورقابة المدارس الخاصة والعالمية العاملة في مرحلة الطفولة المبكرة لضبط جودتها.

6. المبادرات والسياسات الوطنية الداعمة للاستثمار في القطاع الخاص للتعليم قبل الابتدائي:

تشير إجابات دولة قطر إلى وجود مبادراتٍ وسياساتٍ وطنيةٍ داعمةٍ لتعزيز الاستثمار في القطاع الخاص للتعليم قبل الابتدائي؛ ومنها ما يلي

- مبادرة زيادة عدد مراكز رياض الأطفال وتعزيز الالتحاق بها، وتوسيع نطاق مراكز رياض الأطفال الخاصة ذات الرسوم المتدنية والمتوسطة:

– تشرف عليها وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي. وتندرج تحت هذه المبادرة عدة مشروعات، منها إعداد نموذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص مع رياض الأطفال الخاصة، بهدف توسيع قدراتها أو افتتاح رياض أطفال جديدة، ودراسة تقديم حوافز استثمارية عند الحاجة، وقد بدأ تنفيذ المشروع في 1 يناير 2026م.

– كما تشمل المبادرة مشروع **تبسيط وتسريع إجراءات الموافقة على إنشاء مراكز رياض أطفال خاصة**، الذي بدأ في 1 أبريل 2025، ويهدف إلى تحسين بيئة الاستثمار من خلال مراجعة وتبسيط إجراءات الترخيص، وتحليل التحديات، وإعداد دليل إرشادي لجميع عمليات التراخيص في المدارس ورياض الأطفال الخاصة.

– كذلك تتضمن المبادرة مشروع **وضع خطة تواصل وتوعية لجذب الاستثمارات في قطاع رياض الأطفال الخاصة**، والذي بدأ في 1 أكتوبر 2025، ويهدف إلى الترويج لفرص الاستثمار في هذا القطاع، وتعزيز التواصل مع المستثمرين والجهات الحكومية والخاصة، وإعداد دراسة تحليلية عن واقع الاستثمار في رياض الأطفال بدولة قطر.

- **السياسة العامة للسياسات في وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي:**
وتهدف إلى توحيد منهجية إعداد السياسات ومراجعتها واعتمادها، بما يعزز الحوكمة والاتساق المؤسسي، ويدعم تطوير سياسات رياض الأطفال والتعليم الخاص بصورة أكثر تنظيماً واستدامة.

- **مؤشر «عدد المدارس المشاركة في الأنشطة المعززة للهوية الوطنية في المدارس ورياض الأطفال الخاصة»:**
وهو مؤشر يعمل على تعزيز التوجه الإيجابي نحو ترسيخ الهوية الوطنية في المؤسسات التعليمية الخاصة وذلك بالشراكة مع جهات ومؤسسات الدولة ذات الصلة. وأظهر المؤشر نموًا لافتًا في عدد المدارس المشاركة، إذ ارتفع العدد من 135 مدرسة في العام الأكاديمي 2022–2023 إلى 351 مدرسة في العام الأكاديمي 2024–2025، بزيادة قدرها 216 مدرسة، وبنسبة نمو بلغت 160%، بما يعكس توسعًا كبيرًا في نطاق مشاركة مؤسسات التعليم الخاص في الأنشطة المعززة للهوية الوطنية.

وإضافة إلى المبادرات السابق ذكرها والتي بدأ العمل فيها ويجري تنفيذها، هناك مبادرات مقترحة لتعزيز الاستثمار في القطاع الخاص، ومنها:

- **مبادرة تصميم نموذج داعم للشراكة مع القطاع الخاص:**
وتتمثل في «عقد/ مشروع تشغيل وإدارة مدرسة خاصة متميزة الأداء بالشراكة مع مشغل من القطاع الخاص»، وذلك من خلال إتاحة مبنى مدرسي مملوك للوزارة وتشغيله وإدارته وفق ضوابط تعاقدية وفنية ورقابية، بما يعزز مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات تعليمية ذات جودة.

- **مبادرة مقترح اعتماد «راسخ» والحوافز المرتبطة به؛**
وهي مبادرة مقترحة لدعم تطوير جودة التعليم في المدارس الخاصة والدولية، من خلال تعزيز اللغة العربية والهوية الوطنية، وربط الاعتماد بمؤشرات أداء وحوافز تنظيمية بعد استكمال الضبط الفني والحوكمي، بما يسهم في خلق بيئة تنافسية إيجابية بين المدارس الخاصة.

ويشير تنوع هذه المبادرات بين المشاريع والسياسات والخطط التنفيذية – ومنها التي يجري تنفيذها والتي هي مقترحات يتم بناؤها وتطويرها لتنفذ مستقبلاً - إلى استهداف دولة قطر لتعزيز الاستثمار في التعليم قبل الابتدائي والقطاع التعليمي الخاص من خلال مبادرات جذبٍ تتضمن تطوير الشراكات، وتبسيط الإجراءات، ودراسة الحوافز، وتحسين الحوكمة لجذب المستثمرين ورفع جودة الخدمات التعليمية المقدمة في مؤسسات القطاع الخاص.

قراءة جامعة لمرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر

تظهر منظومة الطفولة المبكرة في دولة قطر من خلال المحاور السابقة بوصفها منظومة تتسم بتنامي التنظيم المؤسسي واتساع نطاق السياسات والبرامج وتعدد أدوات التدخل. ويبرز هذا التطور في تتابع التشريعات والهياكل المتخصصة، وفي انتقال تنظيم الحضانات إلى وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، وفي إصدار قرارات تفصيلية لتنظيم المدارس ورياض الأطفال والحضانات، وفي تطوير سياسة الرسوم للمدارس ورياض الأطفال الخاصة، وفي التوسع في البرامج الإستراتيجية والمبادرات المرتبطة بالأسرة والاستعداد المدرسي والمناهج والتطوير المهني.

وتتسم الحوكمة في هذا المرحلة بوجود جهة تعليمية مركزية تقود السياسات والمناهج والتطوير، مع إدارات متخصصة تتوزع بينها مهام التعليم المبكر، والتعليم الخاص، والحضانات. وقد ساعد هذا التخصص على توضيح الأدوار، وعلى الانتقال من الإشراف العام إلى إدارة أكثر تخصصًا للمرحلة. وفي الوقت نفسه، فإن قياس مستوى نضج الحوكمة لا ينبغي أن يعتمد على عدد الهياكل أو الإجراءات فقط، بل على قدرة هذه الهياكل على تحقيق نتائج قابلة للقياس، وعلى اتساق التطبيق بين أنواع المؤسسات المختلفة.

ويظهر وجود برنامج إستراتيجي في المرحلة –برنامج «شروق الشمس»– بوصفه حلقة مركزية؛ إذ يجمع بين التوسع في الإتاحة، وتحسين الجودة، وتشجيع الالتحاق، ورفع الوعي الأسري، وتأهيل العاملين. ويعزز إطلاق مشروع «تعزيز التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة» في 2026 هذا الاتجاه من خلال نقل جانب مهم من العمل إلى المجال المجتمعي والأسري.

وفي مجال الوصول، تظهر معدلات القيد للفئة 3–6 سنوات عند 56.33 % للذكور و54.22 % للإناث، مع معدلات أقل للأطفال دون الثالثة. وتوضح هذه البيانات وجود مشاركة أكثر اتساعًا في رياض الأطفال مقارنة بالحضانات، مع تقارب نسبي بين الجنسين. غير أن تقييم كفاية هذه المعدلات يتطلب ربطها بحجم السكان في الفئات العمرية المستهدفة، وبالطلب غير المستوعب، وباختيارات الأسر، وبالطاقة الاستيعابية، وبالتوزيع الجغرافي.

وتظهر فجوة معلوماتية مهمة في العدالة الجغرافية والاستمرارية. فعدم توافر بيانات كافية عن المناطق الريفية والنائية يمنع إصدار حكم حول العدالة الجغرافية، كما أن عدم وجود بيانات طولية عن بقاء الأطفال في البرامج لا يسمح بقياس الاستمرارية. وتكتسب هذه المؤشرات أهمية خاصة في مرحلة غير إلزامية، حيث تتداخل المشاركة التعليمية مع اختيارات الأسرة وتوافر الخدمات.

أما في مجال المناهج، فتتوافر قاعدة معيارية واضحة تتمثل في وثيقة وطنية للمنهج وأدلة تطبيقية، مع توجه صريح نحو النمو الشامل والتعلم باللعب والاستكشاف والتعلم النشط. كما تظهر مجموعة من المبادرات في الرياضيات واللغة والقيم والثقافة والأنشطة الترفيهية. ويظل التحدي الرئيس في هذا المجال هو قياس درجة الاتساق بين الإطار المعياري والممارسة الصفية الفعلية، ولا سيما بين المؤسسات الحكومية والخاصة.

وتقدم منظومة الكوادر البشرية مجموعة من العناصر المؤسسية المهمة، تشمل التطوير المهني الإلزامي، والرخص المهنية، وبرامج التدريب، ودروس المشاهدة الصفية. وفي المقابل، تكشف بيانات المؤهلات عن وجود عدد كبير من العاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية غير متخصصة مباشرة في التعليم المبكر، الأمر الذي يجعل التأهيل التخصصي المستمر مسارًا مهمًا في تطوير رأس المال المهني للمرحلة.

وفي مجال البيئة التعليمية، تشير الإجابات إلى توافر معظم العناصر الأساسية في أكثر من 90 % من المؤسسات، بما في ذلك ساحات اللعب، والمكتبات ومصادر التعلم الرقمية، والأثاث، والمرافق الصحية، والإسعافات الأولية، ومعايير السلامة. وتتعزز هذه الصورة من خلال القرارات التنظيمية الحديثة الخاصة بالحضانات، التي تحدد متطلبات تفصيلية للمساحات والتجهيزات والصحة والسلامة وحماية الطفل).

ويبرز القطاع الخاص بوصفه أحد المكونات الهيكلية للمرحلة؛ إذ تشير البيانات إلى أن 63.1 % من الأطفال في الفئة 3–6 سنوات يلتحقون بمؤسسات القطاع الخاص مقابل 36.9% بالحكومي. وتفرض هذه النسبة على السياسة التعليمية أن تتعامل مع جودة التعليم المبكر بوصفها مسؤولية مشتركة بين القطاعين، مع ضرورة استمرار الدولة في وضع المعايير ومتابعتها وضمان الشفافية والإنصاف.

وقد شهد تنظيم القطاع الخاص تطورًا مهمًا في 2026 من خلال سياسة الرسوم المدرسية، التي وضعت إطارًا موحدًا لاعتماد الرسوم وطلبات زيادتها والإفصاح عنها، مع مراعاة الاستدامة المالية للمؤسسات وحقوق الأسر. ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع مشاركة القطاع الخاص لا يعني بالضرورة ارتفاع جودة جميع مؤسساته أو تجانسها؛ فالقطاع الخاص نفسه متعدد الأنظمة التعليمية، ومتفاوت في الرسوم، والحجم، والمرافق، والمناهج، والكوادر. ومن هنا تبرز أهمية الانتقال من قياس حجم القطاع إلى قياس جودة القطاع وتنوعه وأثره.

خلاصة :

تشـير المعطيات المتاحة إلى أن مرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر شـهدت خلال السـنوات الأخيرة تطورًا واضحًا في بنيتها المؤسسـية والتنظيمية، واتسـاعًا في نطاق السياسـات والمبادرات التـي تتنـاول الإتاحـة والجودة والمناهج والكـوادر والبيئة التعليمية والقطـاع الخاص. ويظهر هذا التطـور في وجـود إدارات متخصصـة للتعليـم المبكـر، وتنظيم أكثـر تفصيلاً للحضانـات، وتطوير أدوات للترخيص والمتابعة، ووثائق للمناهج، ونظم للتطوير المهني والرخص المهنية، وبرامج موجهة للاستعداد المدرسي والوعي الأسري.

ويبـرز التكامـل بين التعليـم المبكر والسياسـات الوطنية للتنمية البشـرية بوصفـه أحد الملامح الأساسية للتجربة القطرية. فالتعليم المبكر أصبح جزءًا من التخطيط الاستراتيجي للتعليم، وأصبح الاسـتثمار في السـنوات الأولى مرتبطًا بأهداف بناء الإنسـان وتحسين جودة التعليم والاسـتعداد للمراحل اللاحقة. ويتأكد هذا الاتجاه من خلال الجمع بين التوسـع في الإتاحة، وتحسين الجودة، وتشجيع الالتحاق، ورفع الوعي الأسري، والاهتمام ببرامج تأهيل العاملين في المرحلة.

وفي مجال الوصول، تقدم البيانات صورة عن مشاركة أكثر اتساعًا في الفئة 3—6 سنوات مقارنة بالفئة دون الثالثة، مع تقارب نسـبي بين الجنسين. ويبلغ معدل القيد 56.33 % للذكور و54.22 % للإناث في الفئة 3—6 سنوات، مقابل 6.05 % للذكور و5.24 % للإناث في الفئة دون الثالثة. وتحتاج هذه المؤشرات إلى قراءة مرتبطة بالسياق الأسري والديموغرافي والطاقة الاستيعابية، ولا سيما أن التعليم قبل الابتدائي غير إلزامي.

وتظل العدالة الجغرافية والاستمرارية من المجالات التي تحتاج إلى مزيد من البيانات؛ فعدم توفـر بيانـات كافية عن المناطق الريفية والنائية لا يسـمح بتقييـم التفاوت الجغرافي، كما أن عدم توافـر بيانـات طوليـة عن اسـتمرار الأطفـال في البرامج يمنـع قياس الاسـتبقاء والانتقال بصورة دقيقة. وهذه الفجوات المعلوماتية لا تحمل في ذاتها دلالة على وجود قصور في الواقع، وإنما تحد من القدرة على قياسه.

وفي مجـال المناهـج، توجـد قاعـدة وطنيـة واضحـة تقوم علـى النمو الشـامل والتعلـم باللعب والاستكشاف والتعلم النشط، إلى جانب مجموعة من الأدلة والمصادر والمبادرات. وتظهر في هذا الجانـب مبـادرات اللغـة والرياضيـات والقيم والثقافة والتعلـم من خلال اللعب. وتتمثل المسـاحة الرئيسـة لمزيـد مـن التطوير في تعزيز قياس التنفيذ الفعلـي للمنهج وقياس أثره في تعلم الأطفال، خصوصًا في ظل تنوع المناهج في القطاع الخاص.

وفي مجال الكوادر، تظهر منظومة من متطلبات التأهيل والتطوير المهني والرخصة المهنية، إلى جانب 1,467 مستفيدًا من برامج التطوير المهني في 2025–2026. ويشكل ذلك أساسًا مهمًا لبناء القدرات، بينما تستحق نسبة المؤهلات غير المتخصصة مباشرة في التعليم المبكر اهتمامًا مستمرًا ضمن سياسات التأهيل والتطوير المهني.

وفي مجال البيئة التعليمية والتجهيزات، تشير الإجابات إلى توافر عناصر البيئة الآمنة والمرافق التعليمية والصحية والطبية ومعايير السلامة في أكثر من 90% من المؤسسات، كما تعكس الضوابط التنظيمية الحديثة للحضانات توجهًا نحو تحديد مواصفات دقيقة للبيئة المادية، والمساحات، والتجهيزات، وحماية الطفل.

أما القطاع الخاص، فقد أصبح شريكًا هيكليًا في توفير خدمات رياض الأطفال، مع نسبة التحاق تبلغ 63.1% وفق البيانات المتاحة. ويؤدي هذا الدور إلى زيادة أهمية التنظيم الحكومي للرسوم، والتراخيص، والسلامة، والمناهج، والكوادر، والرقابة على الجودة. وقد شكلت سياسة الرسوم المدرسية لعام 2026 خطوة مهمة في بناء إطار أكثر وضوحًا وشفافية للعلاقة بين الوزارة والمؤسسات الخاصة والأسر.

وبالنظر إلى الصورة الكلية، يمكن تحديد المرحلة الحالية لتطوير الطفولة المبكرة في قطر في إطار الانتقال من بناء البنية المؤسسية والتنظيمية إلى تعميق ضمان الجودة وقياس الأثر. فقد أصبحت الأطر الأساسية موجودة بدرجة أكبر، وتوسعت البرامج والمبادرات، وأصبح للمرحلة موقع واضح في التخطيط التعليمي، كما أصبح القطاع الخاص جزءًا رئيسًا من منظومة الإتاحة. وعليه يمكن أن تتجه الأولوية النوعية في المرحلة المقبلة نحو بناء قدرة أكبر على إثبات جودة النظام بالبيانات. ويشمل ذلك تطوير قواعد بيانات طولية تتابع الطفل عبر مراحل الطفولة المبكرة والانتقال إلى الصف الأول، وبناء مؤشرات وطنية للاستمرارية والاستعداد المدرسي، وربط بيانات المؤسسات بالطاقة الاستيعابية والسكان على المستوى الجغرافي، وتوحيد تعريفات مؤشرات القطاع الحكومي والخاص، وتطوير مؤشرات تقيس تنفيذ المنهج وليس وجوده فقط، وربط بيانات التطوير المهني بالممارسة الصفية، وتعزيز قياس أثر البرامج والمبادرات في نمو الأطفال وتعلمهم.

وتزداد أهمية هذا الاتجاه مع اتساع تنوع مقدمي الخدمة في قطر؛ فوجود قطاع حكومي وأهلي وخاص وعالمي يرفع الحاجة إلى وجود مرجعية وطنية موحدة للجودة، مع الاستمرار في السماح بالتنوع في المناهج والبرامج، بحيث يكون الاختلاف في النموذج التعليمي متوافقًا مع متطلبات وطنية مشتركة تتصل بسلامة الطفل، وجودة البيئة، وتأهيل الكوادر، والقيم، واللغة، والاستعداد المدرسي، وحماية الطفل.

وفي المحصلة، تتمتع دولة قطر بقاعدة مؤسسية وتنظيمية وبرامجية منظمة وتنحو نحو استدامة التطوير في مجال الطفولة المبكرة، وبمجموعة من المقومات التي تتيح الانتقال إلى مرحلة أكثر تقدمًا من ضمان الجودة. ويكمن التحدي الاستراتيجي الرئيس في تحويل هذه المقومات إلى منظومة وطنية متكاملة يمكن قياس نتائجها ومقارنتها ومتابعة أثرها على الطفل بصورة مستمرة.

وعليه، فإن مسار التطوير في مرحلة الطفولة المبكرة في دولة قطر يمكن قراءته في أربعة اتجاهات مترابطة: توسيع الإتاحة، وتعميق الجودة، وتوحيد معايير الخدمة عبر تنوع مقدميها، وتعزيز القياس القائم على الأدلة والأثر. ويشكل الجمع بين هذه الاتجاهات أساسًا مهمًا لاستمرار تطوير منظومة قادرة على توفير بداية تعليمية أكثر جودةً واتساقًا و للأطفال في دولة قطر.

الخاتمة:

استثمار المستقبل: إطار استراتيجي لتعزيز منظومة الطفولة المبكرة في دول الخليج العربي

تمهيد: عقيدة تنموية جديدة للسنوات الأولى

تجاوز الفكر التربوي والتنموي المعاصر النظرة التقليدية لمرحلة الطفولة المبكرة بوصفها مجرد مرحلة تمهيدية أو «رعاية نهارية» تسبق التعليم النظامي. لقد باتت هذه السنوات التأسيسية، علميًا واقتصاديًا، هي القاعدة الهيكلية الصلبة التي تُبنى عليها جودة النظم التعليمية برمتها، والمحرك الأساسي لفرص التنمية البشرية المستدامة.

تؤكد البحوث العلمية في مجالات علم الأعصاب واقتصاديات التعليم، وعلى رأسها **منحنى هيكمان** (Heckman Curve) للحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، أن العائد الاستثماري التراكمي على التدخلات في الطفولة المبكرة يتراوح بين إلى سنويًا. هذا العائد يتفوق بمراحل على جدوى الاستثمار في معالجة الفجوات التعليمية وصعوبات التعلم في المراحل اللاحقة. إن كل وحدة نقدية تُستثمر في رعاية وتثقيف الطفل مبكرًا، توفر أضعافها لاحقًا في ميزانيات التعليم العلاجي، الحماية الاجتماعية، والرعاية الصحية.

تؤكد تقارير البنك الدولي والمنظمات الأممية الشريكة (مثل منظمة الصحة العالمية واليونيسف) أن الطفولة المبكرة تمثل النافذة الديموغرافية الأكثر حسمًا لتشكيل رأس المال البشري. ففي هذه المرحلة، يشهد الدماغ البشري نموًا وبناءً للروابط العصبية بمعدلات فائقة لن تتكرر في أي مرحلة عمرية أخرى. وهذا يعني أن أي إهمال أو تدنٍّ في جودة البيئة التعليمية والغذائية والوجدانية للطفل خلال أول 1,000 يوم من حياته، يهدد قدرته على بلوغ إمكاناته النمائية الكاملة، مما ينعكس سلبًا على إنتاجيته وقدرته التنافسية كبالغ في سوق العمل المستقبلي.

واقع الطفولة المبكرة في المنظومة الخليجية: من الإتاحة إلى الجودة المستدامة

أظهرت التقارير الوطنية الصادرة عن الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج قفزات نوعية ملحوظة في ملف الطفولة المبكرة. تمثلت هذه القفزات في تحديث الأطر التشريعية، والتوسع الملموس في تشييد رياض الأطفال، وتحديث المناهج، فضلاً عن تحسين كفاءة الكوادر التعليمية من خلال برامج التأهيل المستمر. وقد أنتج هذا الحراك مخزونًا معرفيًا وتجريبيًا غنيًا يتباين ويتكامل عبر النماذج الوطنية الخليجية المختلفة، مما يوفر أرضية خصبة لتأسيس منظومة إقليمية مشتركة وذات مرجعية موحدة.

حيث أكدت التقارير أن مرحلة الطفولة المبكرة أصبحت تحظى باهتمام متزايد في السياسات والخطط التنموية والتعليمية، انطلاقًا من الوعي بأهميتها في بناء شخصية الطفل، وتنمية قدراته المعرفية واللغوية والجسدية والاجتماعية والانفعالية، وتعزيز استعداده للتعلم والاندماج الإيجابي في المراحل التعليمية اللاحقة. ويظهر هذا الاهتمام في تطوير التشريعات واللوائح المنظمة، وتحديد الجهات المسؤولة عن الإشراف والمتابعة، وإنشاء أطر ومعايير لضمان الجودة، إلى جانب تنفيذ عدد من المبادرات والبرامج الهادفة إلى تحسين مستوى الخدمات المقدمة للأطفال وأسرهم. كما يتضح من واقع الحوكمة والأطر التنظيمية وجود توجه متنام نحو تنظيم قطاع الطفولة المبكرة وضبط جودة خدماته، من خلال تحديث التشريعات، وتطوير إجراءات الترخيص والرقابة والتقييم، واعتماد مؤشرات لمتابعة أداء المؤسسات. ومع ذلك، فإن تعدد الجهات ذات العلاقة بالطفولة المبكرة، وتداخل مسؤولياتها بين قطاعات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية وحماية الطفل، يبرز أهمية تعزيز التنسيق المؤسسي، وتحديد الأدوار والمسؤوليات بصورة أكثر وضوحًا، والانتقال من التنسيق الجزئي إلى حوكمة تكاملية تضمن وحدة التوجه واتساق السياسات والخدمات.

وفي محور الوصول والمشاركة، توجد جهود واضحة لتوسيع فرص الالتحاق ببرامج الطفولة المبكرة وتوفير خدمات متنوعة للفئات العمرية المختلفة. إلا أن مستوى المشاركة لا يزال متفاوتًا بين الفئات العمرية وأنواع المؤسسات والمناطق الجغرافية، كما أن مرحلة رعاية وتنمية الأطفال دون سن الثالثة تحتاج إلى مزيد من الاهتمام مقارنة بمرحلة ما قبل التعليم الابتدائي. ويؤكد ذلك ضرورة مواصلة التوسع المنظم في الخدمات، مع عدم الاكتفاء بزيادة أعداد المقاعد والمؤسسات، بل ضمان عدالة الوصول وجودة الخدمة واستمراريتها، ولا سيما للأطفال من الفئات الأكثر احتياجًا، والأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال الذين قد تحد ظروفهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو الجغرافية من فرص التحاقهم.

وفيما يتعلق بالمناهج والأنشطة التربوية، هنالك اهتمامًا ملحوظًا بتطوير مناهج تتناسب مع خصائص نمو الطفل، وتركز على التعلم النشط واللعب والاستكشاف، وتنمية اللغة ،والمهارات الاجتماعية والقيمية. كما تتوافر في عدد من المؤسسات أنشطة متنوعة تدعم النمو المتكامل للطفل، وتشمل الجوانب الحركية والفنية، والإبداعية واللغوية والاجتماعية. ومع ذلك، تظل الحاجة قائمة إلى تعزيز الاتساق بين الأطر المنهجية والممارسات الفعلية داخل بيئات التعلم، وضمان ألا يتحول التعليم المبكر إلى امتداد مصغر للتعليم المدرسي التقليدي القائم على التلقين والتحصيل الأكاديمي المبكر. ويتطلب ذلك المحافظة على طبيعة هذه المرحلة، وإعطاء اللعب والتفاعل والتجريب والمبادرة الذاتية للطفل موقعًا مركزيًا في عملية التعلم.

مـع أهميـة أن يبـرز التقييـم النمائي بوصفه أحد المجالات التي تسـتحق مزيـدًا من التطوير، بحيث لا يقتصر على قياس المعارف والمهارات الأكاديمية، وإنما يقدم صورة شاملة عن نمو الطفل وتقدمـه في مختلـف المجالات. ويتطلـب ذلـك اسـتخدام أدوات متعـددة، مثـل الملاحظـة المنظمة، وملفات الإنجاز، والتوثيق المستمر، والتواصل المنتظم مع الأسرة، والاستفادة من نتائج التقييم في تصميم أنشطة تعليمية تتناسب مع احتياجات كل طفل، وفي الكشف المبكر عن التأخر النمائي أو صعوبات التعلم أو الاحتياجات الخاصة.

وفي محـور الكـوادر البشـرية، تؤكـد النتائـج أن جـودة برامـج الطفولة المبكـرة ترتبط بصورة مباشـرة بكفاءة المعلمات والمعلمين والمسـاعدين والأخصائيين والقيادات والإداريين العاملين فيها. وقـد أظهـرت البيانات اهتمامًا بتأهيل الكـوادر وتطويرها مهنيًا، إلا أن هناك تفاوتًا في المؤهلات والتخصصـات، وفي توافـر الرخـص المهنيـة، وفي انتظام برامـج التطوير المهني واسـتدامتها. كما تبرز الحاجة إلى تعزيز جاذبية العمل في هذا القطاع، وتحسين مسارات الاستقطاب والاحتفاظ بالكفـاءات، وتوفيـر فـرص واضحة للتطـور المهني، وربط التدريـب باحتياجات الممارسـة الفعلية ومؤشرات الأداء داخل المؤسسات.

ويشير التقرير كذلك إلى أهمية عدم الاقتصار على أعداد الكوادر ومؤهلاتها الرسمية عند تقييـم الجـودة، بل النظـر أيضًا إلى نوعية التفاعل اليومي بينهـا وبين الأطفال. فالتفاعل الداعم والآمن، والإجابة لاحتياجات الطفل، والقدرة على إدارة التعلم القائم على اللعب، ومراعاة الفروق الفردية، وبناء علاقات إيجابية مع الأسرة، تمثل جميعها مكونات أساسية للكفاءة المهنية في هذه المرحلة. ومن ثم، فإن تطوير معايير مهنية متخصصة للعاملين في الطفولة المبكرة، وربطها بالتأهيل والترخيص والتقييم والتطوير المستمر، يعد من الأولويات الرئيسة لتحسين جودة الممارسات.

بشأن البيئة المدرسية والتجهيزات، فيوجد اهتمام بتوفير بيئات آمنة ومناسبة للأطفال، تشمل الفصـول والمرافـق وسـاحات اللعب، والأثاث والمـواد التعليمية والتقنيات. ويُعـد ذلك تطورًا مهمًا، إلا أن جـودة البيئـة لا تقـاس بمجرد توافر المباني والتجهيزات، وإنمـا بمدى ملاءمتها لخصائص الأطفال، وقدرتها على تشجيع الحركة والاستكشاف والتفاعل واللعب والتعلم المستقل. كما ينبغي أن تراعي هذه البيئات معايير الأمن والسلامة والصحة وحماية الطفل، وأن تكون مرنة وشـاملة وقابلة للاستخدام من جميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة والاحتياجات الفردية.

ويبين محور القطاع الخاص أن هذا القطاع يؤدي دورًا مهمًا في توسيع نطاق الخدمات وزيادة تنوعها، ويستحوذ في بعض السياقات على نسبة كبيرة من مؤسسات الطفولة المبكرة. ويتيح هذا الدور فرصًا واسـعة لتطوير الخدمات والابتكار والاسـتثمار، لكنه في الوقت نفسه يفرض ضرورة وجـود أطـر تنظيميـة ورقابيـة واضحة تضمن اتسـاق مسـتوى الجـودة بين المؤسسـات الحكومية

والخاصة، وتحمي حقوق الأطفال والأسر، وتحد من التفاوت في فرص الوصول وجودة الخدمات. كما ينبغي أن تنتقل الشراكة مع القطاع الخاص من مجرد تقديم الخدمة إلى شراكة تنموية تسهم في تطوير البرامج، وبناء القدرات، وتمويل المبادرات النوعية، ودعم البحث والابتكار.

كما أظهرت التقارير وجود تنوع غني في التجارب والمبادرات الوطنية، وهو تنوع يمثل فرصة مهمة للتعلم المتبادل وبناء معرفة مشتركة في مجال الطفولة المبكرة. فبعض التجارب تميزت في تطوير الأطر التنظيمية، وبعضها في المناهج والأنشطة، وبعضها في التقييم وضمان الجودة، أو في تأهيل الكوادر، أو توظيف التقنية، أو تعزيز الشراكة مع الأسرة والقطاع الخاص. ومن شأن توثيق هذه الممارسات وتحليلها وتبادلها أن يقلل من تكرار الجهود، ويسرع نقل الخبرة، ويسهم في بناء نماذج تطويرية تستفيد من الخبرات المشتركة مع مراعاة خصوصية كل نظام تعليمي.

ومع هذا التطور الكمي في معدلات الالتحاق، تواجه دول الخليج العربي اليوم استحقاق الانتقال إلى مرحلة تعظيم الجودة والأثر التنموي. ولم يعد التحدي مقتصرًا على بناء الفصول وإتاحة المقاعد الدراسية، بل امتد لضمان استدامة البرامج، وقياس مخرجاتها، وربط التمويل بالأثر الفعلي.

يتطلب هذا التحول صياغة سياسات وطنية متكاملة تتجاوز التقسيمات القطاعية التقليدية. فالتعليم المبكر لا يمكن فصله عن الرعاية الصحية الشاملة، والتغذية السليمة، وأنظمة الأمان والحماية الاجتماعية. إن تظافر هذه العناصر هو ما تطلق عليه منظمة اليونيسف والمنظمات الدولية «رعاية التنشئة» (Nurturing Care)، وهي الضمانة الأساسية لتحقيق تكافؤ الفرص والعدالة والإنصاف لجميع الأطفال، لا سيما الفئات الأكثر احتياجًا، أو القاطنين في المناطق النائية، أو الأطفال من ذوي الإعاقة.

التوصيات الإستراتيجية لتطوير قطاع الطفولة المبكرة

بناءً على الشواهد العلمية، والممارسات الدولية الرائدة لليونسكو والبنك الدولي والمنظمات التنموية الشريكة، واستنادًا للتقارير الوطنية لدول الخليج، نضع التوصيات الآتية لترسم ملامح خريطة الطريق المقبلة:

أولًا: تطوير السياسات

- **صياغة الإطار الخليجي الاسترشادي الموحد:** بناء وثيقة سياسات خليجية موحدة تحدد المعايير الإقليمية لجودة البيئة التعليمية والتربوية، وتضع مؤشرات أداء موحدة وقابلة للمقارنة، مع احترام الخصوصية التنظيمية لكل دولة عضو.

- **مأسسة الطفولة المبكرة في الرؤى الوطنية:** إدراج برامج رعاية وتنمية الطفولة المبكرة في صلب خطط التحول الاقتصادي ورؤى الدول المستقبلية كأحد أهم استثمارات رأس المال البشري.
- **تفعيل حوكمة الربط القطاعي:** إنشاء مجالس تنسيقية عليا عابرة للوزارات (التربية والتعليم، الصحة، الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية) لضمان تقديم حزمة خدمات متكاملة تشمل التغذية، والصحة النفسية والجسدية، والتربية المبكرة في بيئة آمنة ومحمية.

ثانيًا: الارتقاء بالجودة

- **اعتماد المعايير المهنية القائمة على الأدلة لإعداد المعلمين:** تفعيل أطر وطنية لكفايات معلمات ومعلمي الطفولة المبكرة، تركز على مهارات التفاعل الهادف والدعم الانفعالي للأطفال، ومواكبة مخرجات دراسات التعليم المبكر كتقرير البنك الدولي «جودة التعلم المبكر».
- **تحديث المناهج ارتكازًا على اللعب والاستقصاء:** إصلاح المناهج والبيئات المدرسية لتشجيع التعلم التفاعلي واللعب الحر والمنظم. وتثبت الدراسات الطولية (مثل الدراسات التي يتبناها مكتب التربية العربي) أن الفصول الدراسية القائمة على اللعب والبحث تنمي مهارات التعبير الشفهي، والابتكار، والقدرة على حل المشكلات لدى الأطفال مقارنة بالنظم ذات التوجه الأكاديمي الصارم.
- **الكشف والتدخل النمائي المبكر** : دمج برامج الكشف عن صعوبات التعلم والتأخر النمائي والإعاقات في مرحلة ما قبل الابتدائي، لضمان تقديم التدخلات الطبية والتربوية المناسبة مبكرًا، وهو ما تصفه تقارير اليونسكو بأنه المسار الأوفر كلفة والأكثر فاعلية لتحقيق الدمج الاجتماعي الكامل.

ثالثًا: الاستثمار في المعرفة

- **إنشاء المرصد الخليجي للطفولة المبكرة:** بناء نظام بيانات إقليمي موحد يعتمد على الحوسبة السحابية لجمع وتصنيف وتحليل البيانات المتعلقة بنمو الطفل، ومعدلات الالتحاق، ومستويات الجودة، لدعم صانع القرار الخليجي بالبيانات اللحظية والدقيقة.
- **رعاية البحوث والدراسات الطولية:** توجيه الدعم التمويلي للجامعات ومراكز الأبحاث الوطنية لإجراء دراسات تمتد لسنوات لمتابعة عينات من الأطفال المستفيدين من برامج الجودة، بهدف قياس العائد الاقتصادي الحقيقي للاستثمار، وأثره في خفض نسب فقر التعلم والتسرب المدرسي.

- **التوظيف الرقمي المسؤول وتطبيقات الذكاء الاصطناعي:** تصميم بيئات تعلم ذكية ومحتوى تفاعلي يدعم المعلم ويسهم في تفريد التعليم (Personalized Learning)، مع ضرورة الالتزام الصارم بالأطر الأخلاقية لحماية خصوصية الأطفال الرقمية وعدم تعريضهم لفرط الشاشات بما يضر بنموهم البصري والذهني.

رابعًا: توطيد الشراكات الإقليمية والدولية

- **مأسسة تبادل الممارسات الواعدة:** نقل وتوطين النماذج والمبادرات الخليجية المبتكرة (مثل برامج التمويل الاجتماعي المبتكرة القائمة على الأثر، أو نماذج الدمج الشامل) وتسهيل تطبيقها بين الدول الأعضاء للحد من تشتت الجهود.
- **شراكات نقل المعرفة العالمية:** توسيع قنوات التعاون المشترك مع المنظمات الدولية (مثل اليونسكو، اليونيسف، البنك الدولي) لتوظيف المعايير والأدوات الاسترشادية العالمية وتطويعها محليًا لتناسب الثقافة والهوية العربية والإسلامية.
- **تمكين مكتب التربية العربي لدول الخليج كمرجعية إقليمية:** إسناد مهمة قيادة وتنسيق «البرنامج الخليجي المشترك للطفولة المبكرة» للمكتب، ليعمل كمنصة إنتاج معرفي وبناء للقدرات المؤسسية، مع إصدار تقرير تقييمي دوري (كل ثلاث سنوات) لرصد معدلات التقدم، وقياس أثر السياسات، وصياغة أولويات المستقبل التنموي المشترك.

المراجـــع:

الإدارة المركزية للإحصاء بدولة الكويت. (2025). إحصاءات التعليم 2024–2025. تم الاسترجاع بتاريخ 2026/6/19 من خلال الرابط: https://csb.gov.kw/Pages/Statistics?ID=58&ParentCatID=70

البوابة الإلكترونية الرسمية لدولة الكويت. (2025). رياض الأطفال حجر أساس في تحقيق التربية المتكاملة. تم الاسترجاع بتاريخ 2026/6/21 من خلال الرابط: https://e.gov.kw/sites/KGOArabic/Pages/ApplicationPages/NewsDetail.aspx?nid=64396112

المجلس الوطني للتخطيط. (2024). الإستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024–2030. الدوحة: المجلس الوطني للتخطيط.

وزارة التربية بدولة الكويت. (2025). إحصائيات وأرقام. تم الاسترجاع بتاريخ 2026/6/21 من خلال الرابط: https://www2.moe.edu.kw/pages/Statistics

وزارة التربية بدولة الكويت. (–2026أ). إحصائيات الهيئة التعليمية. تم الاسترجاع بتاريخ 2026/6/21 من خلال الرابط: https://eservices.moe.edu.kw/app/dashboard/dashboard_tis.xhtml

وزارة التربية بدولة الكويت. (–2026ج). تاريخ التعليم في دولة الكويت. تم الاسترجاع بتاريخ 2026/6/19 من خلال الرابط: https://moe.edu.kw/pages/history

وزارة التربية بدولة الكويت. (–2026ب). الخدمات الإلكترونية – تسجيل الطلبة المستجدين لرياض الأطفال والمرحلة الابتدائية. تم الاسترجاع بتاريخ 21 / 6/ 2026 من خلال الرابط: https://www.moe.edu.kw/pages/Services

وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة (–2026أ). وزارة التربية والتعليم عن الوزارة ، تم الاسترجاع بتاريخ 2026/6/21م من خلال الرابط: https://www.moe.gov.ae/ar/about-us/pages/default.aspx.

وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة (–2026ب). القرار الوزاري رقم (644) لسنة 2020م بشأن سياسة الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، تم الاسترجاع بتاريخ 2026/6/21م من خلال الرابط: https://www.moe.gov.ae/ar/about-us/legislations/Pages/early-childhood-care-and-education-policy-ministerial-resolution-644-2020-uae.aspx

وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين (2024). الإطار التنظيمي لمؤسسات التعليم المبكر المستقلة، رابط:

وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين (2024). إطار منهج التعليم المبكر.

وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي بدولة قطر. (2024أ). الإستراتيجية وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي 2024—2030. تم الاسترجاع بتاريخ 2026/7/3 من خلال الرابط: https://www.edu.gov.qa/ar/Strategy

وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي بدولة قطر. (2026أ). الإطار العام للمنهج التعليمي الوطني لدولة قطر. تم الاسترجاع بتاريخ 2026/7/3 من خلال الرابط: https://cdn-files.abegs.org/abegs-marsad-prod/uploads/8992f2d9-d470-4c0b-834c-ed6cbfd8c4ea.pdf

وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي بدولة قطر. (2026ج). القرارات المنظمة لدور الحضانة. تم الاسترجاع بتاريخ 2026/7/3 من خلال الرابط: https://www.edu.gov.qa/en/News/Details/9965400

وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي بدولة قطر.(2024ب). الرسائل الأساسية لمشروع تعزيز التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. تم الاسترجاع بتاريخ2026/7/3 من خلال الرابط: https://edu.gov.qa/ar/Content/KeyMessages

وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي بدولة قطر.(2026ب). إدارة التعليم المبكر. تم الاسترجاع بتاريخ 2026/7/2 من خلال الرابط: https://www.edu.gov.qa/ar/Content/EarlyLearning

وزارة التعليم بسلطنة عمان (2026). البوابة التعليمية لوزارة التعليم بسلطنة عمان. تم الاسترجاع بتاريخ 2026/6/10م من خلال الرابط: https://home.moe.gov.om/index.php

وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية (2026م-أ). وزارة التعليم، غاية التعليم وأهدافه العامة. تم الاسترجاع بتاريخ 2026/5/17م من خلال الرابط: https://www.moe.gov.sa/ar/aboutus/aboutministry/Pages/About.aspx

المراجـــع الأجنبيـــة:

Berkowitz, M. W., & Bier, M. C. (2005). What works in character education.

Darling-Hammond, L., Hyler, M. E., & Gardner, M. (2017). Effective teacher professional development. Learning Policy Institute. https://learningpolicyinstitute.org/product/effective-teacher-professional-development-report?utm_source=chatgpt.com

Blatchford, P., Bassett, P., & Brown, P. (2011). Examining the effect of class size on classroom engagement and teacher–pupil interaction: Differences in relation to pupil prior attainment and primary vs. secondary schools. *Learning and Instruction, 21*(6), 715–730. https://doi.org/10.1016/j.learninstruc.2011.04.001

Evans, G. W., Kim, P., Ting, A. H., Tesher, H. B., & Shannis, D. (2010). Cumulative risk, maternal responsiveness, and child development in the context of childhood poverty. *Developmental Psychology, 46*(4), 701–715. https://doi.org/10.1037/a0019690

Federal Government of Nigeria (FGN). (2014). *National Policy on Education*. Nigerian Educational Research and Development Council (NERDC).

Heckman, J. J., & Masterov, D. V. (2007). The productivity argument for investing in young children.

Maxwell, L. E. (2007). Competency in child care settings: The role of the physical environment. *Environment and Behavior, 39*(2), 229–245. https://doi.org/10.1177001391650628997 6/

National Association for the Education of Young Children. (2020). Developmentally appropriate practice: A position statement of the National Association for the Education of Young Children. NAEYC – Developmentally Appropriate Practice Position Statement. https://www.naeyc.org/resources/position-statements/dap/assessing-development?utm_source=chatgpt.com

OECD. (2017). *Starting strong 2017: Key OECD indicators on early childhood education and care*. OECD Publishing.

OECD. (2018). *Engaging young children: Lessons from research about quality in early childhood education and care*. OECD Publishing.

OECD. (2020). *Quality early childhood education and care for children under age 3: Results from the Starting Strong Survey 2018*. OECD Publishing. https://doi.org/10.178799/f8bc95-en

OECD. (2021). *Starting Strong VI: Supporting Meaningful Interactions in Early Childhood Education and Care*. Paris: OECD Publishing.

OECD. (2023). Education at a Glance 2023. Organisation for Economic Co-operation and Development.

OECD. (2024). Early Childhood Education and Care Data and Policy Review. Organisation for Economic Co-operation and Development.

OECD. (2024). *Education at a Glance 2024: How does participation in early childhood education and care differ among countries?* OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/c00cad36-en

OECD. (2025). *Education at a Glance 2025: OECD Indicators*. OECD Publishing. https://doi.org/10.17871/c0d9c79-en

OECD. (2025). Strong Early Childhood Education and Care Systems for the Future.

OECD. (2025a). *Reducing inequalities by investing in early childhood education and care*. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/b78f8b25-en

OECD. (2025b). Results from TALIS Starting Strong 2024: Strengthening early childhood education and care. OECD Publishing. https://doi.org/10.178720/af08c0-en

OECD. (2026a). *Monitoring inclusive participation in early childhood education and care: Concepts, indicators, and practices across OECD countries* (OECD Education Working Papers No. 345). OECD Publishing. https://doi.org/10.17871/e3f0f4f-en

OECD. (2026b). Building quality education and care for children under three. OECD Publishing. https://www.oecd.org/en/publications/building-quality-education-and-care-for-children-under-three_5d960dfd-en.html?utm_source=chatgpt.com

OECD/Eurostat/UNESCO Institute for Statistics. (2015). *ISCED 2011 Operational Manual*. UNESCO Institute for Statistics.

Okusun, C. J. & Onyeizu, R. (2019). Early childhood and achievement of sustainable development goals in Nigeria. *Journal of Early Childhood Association of Nigeria, 8 (2), 450462-*.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2017). *Starting strong V: Transitions from early childhood education and care to primary education*. OECD Publishing. https://doi.org/10.17879789264276253-/en

Piaget, J. (1972). *The psychology of the child*. Basic Books.

Shepard, L., Kagan, S. L., & Wurtz, E. (1998). Principles and recommendations for early childhood assessments.

Siraj-Blatchford, I. (2009). Conceptualising progression in the pedagogy of play and sustained shared thinking in early childhood education: A Vygotskian perspective. *Educational and Child Psychology, 26*(2), 77–89.

Siraj-Blatchford, I., et al. (2002). Researching effective pedagogy in the early years.

Sylva, K., Melhuish, E., Sammons, P., Siraj, I., & Taggart, B. (2010). *Early childhood matters: Evidence from the effective pre-school and primary education project*. Routledge.

UNESCO. (2012). *International standard classification of education (ISCED 2011)*. UNESCO Institute for Statistics.

UNESCO. (2021). Global Education Monitoring Report: Non-state Actors in Education. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

UNESCO. (2021). *Measuring early childhood development*. UNESCO.

UNESCO. (2022). *Right from the Start: Build Inclusive Early Childhood Care and Education Systems*. Paris: UNESCO.

UNESCO. (2024). *Monitoring SDG 4: Early childhood care and education*. UNESCO.

UNESCO. (2026). *Global Education Monitoring Report: Access & Equity in Education*. UNESCO.

UNICEF. (2019). *Early childhood development strategy framework*. UNICEF.

UNICEF. (2020). *Early childhood development: Quality standards*. UNICEF.

UNICEF. (2021). Early Childhood Development: Global Framework and Investment Case. United Nations Children's Fund.

UNICEF. (2023). Early Childhood Care and Education Report. United Nations Children's Fund.

UNICEF. (2023). Early Childhood Development.

United Nations Children's Fund (UNICEF). (2019). *A world ready to learn: Prioritizing quality early childhood education*. UNICEF.

United Nations Children's Fund. (2026). *Early childhood development: Development status*. UNICEF Data. https://data.unicef.org/topic/early-childhood-development/development-status/?utm_source=chatgpt.com

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). (2021). *Global education monitoring report 20212/: Non-state actors in education*. UNESCO Publishing.

Vygotsky, L. S. (1978). *Mind in society: The development of higher psychological processes*. Harvard University Press.

World Bank. (2018). *Stepping up early childhood development: Investing in the early years*. World Bank.

World Bank. (2018). World Development Report: Learning to Realize Education's Promise. World Bank Group.

World Bank. (2019). *Early childhood development index (ECDI)*. World Bank.

World Bank. (2020). Investing in Early Childhood Development: A Global Priority. World Bank Group.

World Health Organization, United Nations Children's Fund, & World Bank Group. (2018). *Nurturing care for early childhood development: A framework for helping children survive and thrive to transform health and human potential*. World Health Organization. https://www.who.int/publications/i/item/9789241514064?utm_source=chatgpt.com

Zosh, J. M., et al. (2017). *Learning through play: A review of the evidence*.



مكتب التربية العربي لدول الخليج

Arab Bureau of Education for the Gulf States

ISBN 978-603-8446-61-4





لمزيد من الإصدارات زيارة الرابط

abegs.store